

طبع  
عن الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
لِسَكَنِ الْأَنْبَيْرِ لِلْفُرْوَانِ

# الفواید المُنْجَاب

في شرح أخصار المختصرات

تألیف

عَمَّالَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ جَعْدَةِ الْمَهْبَتِ

- ١٩٤ -

تفصیل

اللهُمَّ اعْجِزْنِي لِلسَّلَامِ بِهِ وَحْسِنْنِ الْمَعْجَزِ الْأَكْبَرِ

الجزء الثاني

مؤنسة الرسالة

رَفِعٌ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْخَجَّالِ  
أَلْسُنَةُ اللَّهِ الْفَرْوَانِ

رَفِعٌ

بِهِ لِلرَّحْمَنِ الْجَنِيِّ  
الْأَسْنَمِ اللَّهُ لِلْفَزْوَكَسِ

الفوائد المتنبأة  
في شرح أخصار المختصرات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبُّ  
عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْأَكْرَمِ الْبَرِّ الْوَاسِعِ

خَايَا فِي كَلْمَةٍ



للتَّطْبِيعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوزِيعِ

جَمِيعُ الْحَقُوقِ مَحْفُوظَةٌ لِلنَّاشرِ

الطبعة الأولى

١٤٢٤ھ - ٢٠٠٣م

وطَبَّ المصَيْطَبَةُ  
شَارِعُ حَبْيَتِ أَبِي شَحْدَلَةِ  
بَيْتَنَاءِ الْمَسْكَنِ  
هَافَّ: ٣١٩٠٣٩ - ٨١٥١١٢  
فَلَكَّ: (٩٦١١) ٨١٨٦٦٥  
صَرْبَ: ١١٧٤٦٠  
بَيْرُوت - بَيْتَنَاءِ

Resalah  
Publishers

Tel: 319039 - 815112

Fax: (9611) 818615

P.O.Box: 117460

Beirut - Lebanon

Email:

resalah@resalah.com

Web Location:

[Http://www.resalah.com](http://www.resalah.com)

حقوق الطبع محفوظة © ٢٠٠٣م . لا يُسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو  
أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام  
ميكانيكى أو إلكترونى يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه .  
ولا يُسمح باقتباس أي جزء من الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى  
دون الحصول على إذن خطى مسبق من الناشر .

رَغْبَة  
جَمِيعِ الْأَنْجَوْنِ الْجَنْجَرِيِّ  
الْأَسْكَنِ الْأَنْجَوْنِ الْأَزْوَادِيِّ

الفوائد المتنبأة  
في شرح أخضر المختصرات

تأليف  
عَمَّانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَمِيعِ الْجَنْجَرِيِّ  
١٢٤٠ هـ - ...

تحقيق  
اللَّهُمَّ أَعُوذُ بِرَبِّ السَّلَامِ بِرَبِّ الْجَنْجَرِيِّ

المُجزِّءُ الثَّانِي

مؤسسة الرسالة  
ناشر ٩٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَفِعٌ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْأَلْكَنْ (اللَّهُ لِلْفَرْوَانِ)

## كتاب البيع

وسائل المعاملات من الربا، والرهن، والضمان، والصلح، والحجر، والوكالة، وغير ذلك مما يأتي مفصلاً إن شاء الله تعالى. وهو مأخوذ من الباع؛ لمد كل من المتباعين يده للآخر أخذًا وعطاءً، أو من المباعة - أي المصافحة - كل منهما الآخر عنده<sup>(١)</sup>، وهو جائز بالإجماع<sup>(٢)</sup> لقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحْرَمَ الرِّبَا﴾<sup>(٣)</sup>، وحديث: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا»<sup>(٤)</sup> متفق عليه.

وهو لغة: دفع عوض وأخذ معوض عنه<sup>(٥)</sup>، وشرعًا: مبادلة عين مالية مباحة النفع بلا حاجة أو منفعة مباحة مطلقاً كممر في دار وبقعة تحفر بئراً، بخلاف نحو جلد ميتة مدبوغ، لأنه لا ينتفع به مطلقاً بأحدهما كبيع كتاب بكتاب أو بممر في دار، وبيع نحو ممر في دار بكتاب، أو بممر في دار أخرى، أو مبادلة عين مالية، أو منفعة مباحة مطلقاً بمال في الذمة من نقد أو غيره، وكذا مبادلة مال في الذمة بمال في الذمة إذا قبض أحدهما قبل التفرق، أو بعين مالية أو منفعة مباحة فشمل حينئذ تسع صور<sup>(٦)</sup>.

(١) «المصباح المنير» (ص ٩٦)، و«الإنصاف» (٨/١١).

(٢) ينظر «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (ص ٢٦٢) و«موسوعة الإجماع» (١/١٦٦).

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٧٥.

(٤) البخاري في البيوع باب إذا بين البيعان ولم يكتما ونصحا (١٠/٣) وفي مواضع أخرى، ومسلم في البيوع باب الصدق في البيع والبيان (١١٦٤/٣) عن حكيم بن حزام.

(٥) قال ابن فارس في «معجم مقاييس اللغة» (١/٣٢٧): الباء والباء والعين أصل واحد، وهو بيع الشيء، وربما سمي الشرى بيعاً، والمعنى واحد. اهـ

ينظر: «الصحاب» (٣/١١٨٩) و«المصباح المنير» (١/٩٦) و«التوقيف» (ص ١٥٣) و«أنيس الفقهاء» (ص ١٩٩).

(٦) يضاف إلى هذا القيد ليكون جامعاً مانعاً:

(تنعقد)سائر المعاملات من بيع وغيره (بمعاطاة) نصاً<sup>(١)</sup> ، في القليل والكثير لعموم الأدلة<sup>(٢)</sup> . ولأنه تعالى أحل البيع ولم يتبن كفيته، فوجب الرجوع فيه إلى العرف، وال المسلمين في أسواقهم ومبانياتهم على ذلك، كأعطني بهذا الدرهم ونحوه خبزاً، فيعطيه ما يرضيه مع سكوته، أو يساومه<sup>(٣)</sup> سلعة بثمن يقول: خذها، أو هي لك ونحو ذلك.

(و) كذا نحو هبة وهدية وصدقة (إيجاب) كقول بائع: بعتك كذا، وملكتك كذا ونحو ذلك، (وقبول) كقول مشتر: قبلت ذلك، ونحوه، وصح تقدم إيجاب على قبول بلفظ أمر وماض مجرد عن استفهام، كقول مشتر يعني أو اشتريت منك كذا بكتنا، فيقول: بعتك، أو بارك الله لك . وصح تراخي أحدهما عن الآخر ماداما في المجلس، ولم يستغلا بما يقطع البيع عرفاً، وإنما ينعقد (بسبيعة شروط):  
أحدها: (الرضا) فإن أكرها أو أحدهما بغير حق لم يصح، لحديث «إنما البيع عن تراض»<sup>(٤)</sup> .

والثاني: الرشد (و) هو (كون عاقد جائز التصرف)، أي: حراً مكلفاً رشيداً، فلا يصح من مجنون مطلقاً، ولا من سفيه وصغير، لأنه قول

= (للتمليك على التأييد غير رباً وقرض) وهذا القيد في «متحى الإرادات» (٢٤٩/٢) و«شرحه» (١٤٠/٢) الذي هو عمدة المؤلف ، وكذا «كشف النقاع» (١٤٦/٣) . ينظر: «المطلع» (ص ٢٢٧) و«الإنصاف» (١١/٥).

(١) «الممتع في شرح المقنع» (٣/٨).

(٢) كقوله تعالى: «وأحل الله البيع» ولم ينقل عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه - مع كثرة وقوع البيع بينهم - استعمال الإيجاب والقبول .  
ينظر: «الشرح الكبير» (١١/١٣).

(٣) السوم: طلب البيع بالثمن الذي تصور به البيع . ينظر: «التوقيف» (ص ٤١٩).

(٤) أخرجه ابن ماجه في التجارات بباب بيع الخيار (٢/٧٣٧)، عن أبي سعيد الخدري ، وقال البوصيري: إسناده صحيح ورجله موثقون .

يعتبر له الرضا فاعتبر فيه الرشد، كالإقرار، إلا في شيء يسير كرغيف وحزمة بقل ونحوها فيصح من القِنَّ<sup>(١)</sup> ومن الصغير ولو غير مميز، ومن السفيف، إلا إذا أذن لمميز أو سفيه ولهمما فيصح، ولو في الكثير لقوله تعالى: ﴿وَابْلُوَا أَيْنَمَّى﴾<sup>(٢)</sup>، ويحرم الإذن لهما بلا مصلحة، لأنه إضاعة، إلا إذا إذن لقَنَ سيدُه فيصح تصرفه لزوال الحجر عنه بإذنه له، وفي «التنقیح»: ويصح من القن قبول هبة ووصية بلا إذن سيد، نصاً<sup>(٣)</sup>. ويكونان لسيده.

(و) الثالث: (كون مبيع) معقود عليه ثمناً كان أو مُثمناً، (مالاً) لأن غيره لا يقابل به (وهو) أي: المال شرعاً: (ما فيه منفعة مباحة) مطلقاً، وما يباح اقتناوه بلا حاجة كبلغ، وحمار، ودود قز<sup>(٤)</sup>، وبزره<sup>(٥)</sup>، ونحو ذلك، وكنحل منفرد عن كُوراته<sup>(٦)</sup>. قال في «المغني»<sup>(٧)</sup>: إذا شاهدها محبوسة بحيث لا يمكنها [أن]<sup>(٨)</sup> تختبئ. أو مع كوارتها خارجاً عنها، وفيها إذا شوهد داخلاً فيها لحصول العلم به بذلك، ويدخل ما فيها من العسل تبعاً، ولا

(١) هو الرقيق. ينظر «التوقيف» (ص ٥٩٠).

(٢) سورة النساء، الآية: ٦.

(٣) «التنقیح» (ص ١٢٢ - ١٢٣).

(٤) الفَرْ: الحرير على الحال التي يكون عليها عندما تنسجه دودة الحرير. ويعمل منه الإبريم، وهو معربٌ.

ينظر: «تهذيب اللغة» (٨/٢٦١) و«العرب» (ص ٥٢٢) و«القاموس الفقهي» (ص ٣٠٢).

(٥) بزره بفتح الباء وكسرها: ولد الدود قبل أن يدبّ، أي يجوز بيعه، لأنه يتغذى في المال، ويحصل منه الدود الذي يستخرج منه الحرير. اهـ من «حاشية ابن قاسم» (٤/٣٣٥).

(٦) كوارنة النحل - بالضم وتكسر وتشدد الأولى: شيء يتخذ للتحل من القضبان أو الطين ضيق الرأس أو هي عسلها في الشمع «القاموس المحيط»: (ص ٦٠٧).

(٧) «المغني» (٦/٣٦٢).

(٨) الزيادة من «المغني» (٦/٣٦٢).

يصح بيع كوارة بما فيها من عسل ونحل؛ للجهالة.  
 ويصح بيع هر وفيل، لأنه يباح نفعه واقتناوه أشبه البغل، وما يصاد عليه كبومة تجعل شُباشًا<sup>(١)</sup>، أو يصاد به كديدان وسباع بهائم تصلح لصيد كفهد، وسباع طير تصلح لصيد كباز وصقر، وولدها وبضمها، إلا الكلب، فإنه لا يصح بيعه لأنه لا ينتفع به إلا حاجة، وكفرد لحفظ، وعلق<sup>(٢)</sup> لصنم، ولبن آدمية انفصل منها، لأنه طاهر ينتفع به كلبن الشاة، بخلاف لبن الرجل. ويكره بيعه نصًا<sup>(٣)</sup>، وكفن مرتد ومرidden وجان تختتم قتله.  
 ولا يصح بيع منذور عنقه نذر تبرر، ولا ميته ولو طاهرة إلا سميكة وجراداً، ولا بيع سرجين<sup>(٤)</sup> نجس بالإجماع<sup>(٥)</sup>، ولا بيع دهن نجس أو متنجس، لأنه لا يظهر أشبه نجس العين، ويجوز أن يستصبح بدهن متنجس في غير مسجد.

وحرم بيع مصحف مطلقاً لما فيه من ابتذاله وترك تعظيمه، ويصح بيعه لمسلم، ولا يصح لكافر وإن ملكه ألزم بإزالته يده عنه لئلا يمتهنه، وقد

(١) قال الخفاجي في «شفاء الغليل» (١٣٩): شباش: هو أن يوضع الطائر في الشرك يصاد به طائر آخر. اهـ. وقال في «شرح المتهى» (١٤٢/٢): أي تخاط عيناها وتربط لينزد عليها الطير. اهـ.

(٢) هو دود أسود في الماء يمتص الدَّم. وقد يشرط موضع المحاجم من الإنسان ويرسل عليه العلق حتى يمتص دمه. ينظر «السان العرب» (١٠/٢٦٧).

(٣) قال أحمد: أكره للمرأة أن تبيع لبنيها. «الفروع» (٤/١٤) وينظر «الإنصاف» (١١/٣٨).

(٤) هو: الرَّبْلُ. وقال الأصمسي: لا أدرى كيف أقوله، وإنما أقول: روث. «ختار الصحاح» (١/٣٧١).

(٥) كذا بالأصل. ولعله سقطت الكلمة وهي (لأنه) نجس بالإجماع. وعبارة «شرح المتهى» (١٤٣/٢) ولا بيع سرجين نجس بالإجماع على تجاسته. اهـ ينظر «الشرح الكبير» (١١/٤٨) و«الفروع» (٤/٨) و«الممتع في شرح المقنع» (٣/٢١). والسرجين إذا كان طاهراً كروث حام صح بيعه. كما في «شرح المتهى» (٢/١٤٣).

نهى النبي ﷺ عن السفر بالمصحف لأرض العدو مخافة أن تناهه أيديهم<sup>(١)</sup>، ولا يكره شراؤه<sup>(٢)</sup> ولا إبداله بمصحف لسلم ولو مع دراهم من أحدهما، ويجوز نسخه بأجرة، ويجوز شراء كتب الزندقة<sup>(٣)</sup> ونحوها ليتلفها. ولا يصح شراء حمر ليريقها لأنه لا فائدة فيها، ولا آلة لهو، وترياق<sup>(٤)</sup> فيه لحوم الحيات.

(و) الرابع : (كونه) أي المبيع (ملوكاً لبائعه) ملكاً تماماً ومثله الثمن حتى الأسير بأرض العدو إذا باع ملكه بدار الإسلام أو بدار الحرب نفذ تصرفه فيه لبقاء ملكه عليه (أو) كونه (مأذوناً له فيه) أي البيع من مالكه، أو من الشارع كولي صغير ونحوه، وناظر وقف وقت عقد، ولو ظن المالك أو المأذون له عدمهما<sup>(٥)</sup> ، فلا يصح بيع فضولي<sup>(٦)</sup> وكل تصرفه ولو أجيز بعد<sup>(٧)</sup>

(١) أخرجه البخاري في الجihad بباب السفر بالمصاحف إلى أرض العدو (٤/١٥)، ومسلم في الإمارة بباب النهي أن يسافر بالمصحف إلى أرض الكفار إذا خيف وقوعه بأيديهم (٣/١٤٩٠ - ١٤٩١) عن ابن عمر.

(٢) على وجه الاستقاذ له من تبذهل «شرح المتن» (٢/١٤٣).

(٣) الزنديق: الذي لا يؤمن بالأئحة وأن الله واحد. المشهور على ألسنة الناس: أن الزنديق الذي لا يتمسك بشرعية ويقول بدوام الدهر. وهذا اللفظ ليس عربياً. بل العرب تقول في معناه: ملحد ودهري. ينظر «تهذيب اللغة» (٩/٤٠٠) و«المعرّب» (ص ٣٤٢) و«المصباح المنير» (١/٣٤٩).

(٤) ما يستعمل لدفع السم من الأدوية والمعاجين، وهو معرّب. قال ابن عمر: وما أبالي ما أتى إن شربت ترياقاً. إنما كرهه من أجل ما يقع فيه من لحوم الأفاعي والحمير. اهـ من «جمع بحار الأنوار» للفتّي (١/٢٦٣). وفيه لغات: الدربياق.

ينظر «المعرّب» للجواليقي (ص ٢٩٤) و«المصباح المنير» (١/١٠٢).

(٥) أي الملك أو الإذن في بيعه. «شرح المتن» (٢/١٤٣).

(٦) هو: من ليس بمالك ولا وكيل ولا ولد. «التوقيف» (ص ٥٥٩) والكلام على بيع الفضولي» للعلائي (ص ٢٥).

(٧) في الأصل: بعدد. والتصويب من «شرح المتن» (٢/١٤٣).

إلا إذا اشتراه في ذمته ونواه لشخص لم يسمه، ثم إن أجازه من اشتري له، ملكه من حين العقد؛ لأنه اشتري لأجله أشبه ما لو كان بإذنه، فتكون منافعه ونماؤه له، وإنما <sup>يُجزء</sup> من اشتري له وقع لمشترى ولزمه كما لو لم ينوه <sup>لغيره</sup>.

ولا يصح بيع ما لا يملكه ولا أذن له فيه؛ ن الحديث حكيم بن حزام مرفوعاً: «لا تبع ما ليس عندك»<sup>(١)</sup> رواه ابن ماجه والترمذى وصححه. ويصح بيع موصوف بصفات سلم لم يعين؛ لقبول ذمته للتصرف إذا قبض المبيع أو قبض ثمنه بمجلس عقد، ولا يصح بلفظ سلف أو سلم، ولو قبض ثمنه بمجلس عقد، لأن السلم لا يصح حالاً.

ولا يصح بيع أرض موقوفة مما فتح عنوة<sup>(٢)</sup> ولم يقسم كمزارع مصر والشام والعراق، لأنها موقوفة أقرت بأيدي أهلها بالخارج، غير الحيرة - بكسر الحاء - مدينة قرب الكوفة<sup>(٣)</sup> ، وغير أليس<sup>(٤)</sup> بضم الهمزة وتشديد اللام مفتوحة بعدها ياء ساكنة فسین مهملة - مدينة بالجزيرة، وغير بانقيا<sup>(٥)</sup> - بالموحدة أوله وكسر النون - وغير أرضبني صلوبا - بفتح الصاد المهملة وضم اللام<sup>(٦)</sup> - لفتح هذه القرى صلحاً<sup>(٧)</sup> ، إلا المساكن فيصح بيعها مطلقاً

(١) سنن ابن ماجه التجارات باب النهي عن بيع ما ليس عندك (٧٣٧/٢)، والترمذى في البيوع بباب كراهة بيع ما ليس عندك (٥٣٤/٣)، وقال: حسن.

وأخرجها أيضاً أبو داود في البيوع بباب في الرجل بيع ما ليس عنده (٧٦٩/٣)، والنمسائي في البيوع بباب بيع ما ليس عند البائع (٢٨٩/٧).

(٢) أي قهراً. «المصباح المنير» (٥٩٣/٢).

(٣) ينظر: «الروض المعطار» للحميري (ص ٢٠٧).

(٤) بلدة على صلب الفرات، فتحها خالد بن الوليد. «الروض المعطار» (ص ٢٩).

(٥) أرض بالنجف دون الكوفة. «الروض المعطار» (ص ٧٦).

(٦) من قرى الموصل. «معجم البلدان» (٥١٩/٢).

(٧) روى يحيى بن آدم في «كتاب الخراج» (ص ٥٣، ٥٤) عن عبدالبر بن مغفل قال: لا تبع =

ولو ما فتح عنوة، لأن الصحابة اقتطعوا الخبط في الكوفة والبصرة في زمن عمر وبنوها وتباعوها من غير نكير<sup>(١)</sup> ، فكان كإجماع، إلا إذا باعها الإمام لصلاحة أو باعها غيره وحكم به من يرى صحته.

وتصح إجارة الأرض الموقوفة مما فتح عنوة مدة معلومة بأجر معلوم.

ولا يصح بيع ربيع مكة وهي المنازل<sup>(٢)</sup> ، ولا الحرم، ولا إجارتها، لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ في مكة: «لا تباع رياعها، ولا تكرى بيوتها»<sup>(٣)</sup> رواه الأثرم، وعن مجاهد موقوفاً: «مكة حرام بيع رياعها، حرام إجارتها»<sup>(٤)</sup> رواه سعيد، وروي أنها كانت تدعى السوابق على عهد رسول الله ﷺ ، ذكره مسلد في «مسنده».

ولا يصح بيع ماء عِد<sup>(٥)</sup> - بكسر العين وتشديد الدال - كماء عين،

= أرض دون الجبل إلا أرضبني صلوبيا وأرض الحيرة فإن لهم عهداً . وفي لفظ: ليس لأهل السواد عهد إلا أهل الحيرة وأليس ويانقيا.

(١) ينظر: «كتاب الخراج» ليعيى بن آدم (ص ١٠٧) و«الأموال» لابن زنجويه (٦٢٥/٢) و«الخراج» لأبي يوسف (ص ٤٢) و«الشرح الكبير» (١١/٧٠) و«الاستخراج لأحكام الخراج» لابن رجب (ص ١٢٩).

(٢) «مجموع بحار الأنوار» (٢/٢٨٤).

(٣) أخرجه الحكم كتاب البيوع (٥٣/٢) وقال: صحيح الإسناد. قال الدارقطني في «سننه» (٣٥/٦): وال الصحيح أنه موقف. والموقف رواه عبد الرزاق (١٤٨/٥)، وذكره الهيثمي في «جمع الزوائد» (٢٩٧/٣) بتحetur، وقال: رواه الطبراني في «الكتير»، وفيه: إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر وهو ضعيف. وينظر «التحقيق» لابن الجوزي (٧/١٣٩).

(٤) أخرجه عبد الرزاق في الحج، بباب الكراء في الحرم (١٤٧/٥).

(٥) وأخرجه أيضاً ابن ماجه في المنسك بباب أجر بيوت مكة (٢/١٠٣٧) وقال البيهقي (٦/٣٥): هذا منقطع.

(٦) ماء عِد - بكسر العين -: الماء الذي لا انقطاع له مثل ماء العين. والعِد هو الكثير. «المصباح المنير» (٢/٥٤١) وينظر «لسان العرب» (٣/٢٨٢).

ونقع بئر لحديث: «ال المسلمين شركاء في ثلاث: في الماء والكلأ والنار»<sup>(١)</sup> رواه أبو عبيد والأثرم . ولا يصح ماء في معدن جار كفار وملح ونفط .

ولا بيع نابت من كلاء وشوك ونحو ذلك ما لم يُجْزِه ، لأنَّه لا يملك إلَّا بالحوز ، فلا يدخل في بيع أرض ومشتريها أحق به ، ويحرم دخول لأجل ذلك بغير إذن رب الأرض إن كانت محظة ، وإلا جاز إن لم يحصل بدخوله ضرر .

(و) الخامس: (كونه) أي المبيع وكذا الثمن المعين (مقدوراً على تسليمه) ، لأنَّ غير المقدور على تسليمه كالمعدوم ، فلا يصح بيع عبد آبق ، لحديث النهي عن بيته<sup>(٢)</sup> ، ولا نحو جمل شارد عُلم مكانه أو لا ، لحديث مسلم عن أبي هريرة يرفعه «نهى عن بيع الغرر»<sup>(٣)</sup> ، وفسره القاضي وجماعه: بما تردد بين أمرين ليس أحدهما أظهر<sup>(٤)</sup> ولو لقادر على تحصيلهما ، لأنَّه مجرد توهم لا ينافي تحقق عدمه ولا ظنه ، بخلاف ظن القدرة على تحصيل مغصوب .

ولا يصح بيع سمك في ماء ، لأنَّه غرر إلَّا سُمْكاً مرئياً بماء محوز يسهل أخذه منه كحوض ، فيصح لأنَّه معلوم ممكِّن تسليمه ، كما لو كان بطيشت ، ولا يصح بيع طائر يصعب أخذه ولو ألف الرجوع لأنَّه غرر .  
ولا بيع مغصوب إلَّا لغاصبه أو القادر على أخذه منه ، قوله الفسخ إن عجز عن تحصيله من الغاصب بعد البيع ؛ إزالة للضرر .

(١) أبو عبيد في الأموال (ص ٢٧١) ، وأخرجه أيضاً أبو داود في البيوع باب في منع الماء /٣ ٧٥٠) ، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ وهو حديث صحيح . ينظر «إرواء الغليل» (٦/٦) .

(٢) رواه ابن ماجه في التجارات بباب النهي عن شراء ما في بطون الأنعام (٢/٧٤٠) ، عن أبي سعيد الخدري .

(٣) أخرجه مسلم في البيوع (٣/١١٥٣) .

(٤) ينظر: «معونة أولي النهي» (٤/٢٤) .

(و) السادس: (كونه) أي المبيع والثمن المعين (معلوماً لهما). أي المتعاقدين، لأن الجهة به غرر، وحديث: «من اشتري ما لم يره فهو بالخيار إذا رأاه»<sup>(١)</sup> يرويه عمر بن إبراهيم الكردي وهو متروك الحديث<sup>(٢)</sup>، ويحتمل أن معناه إذا أراد شراءه فهو بال الخيار بين العقد عليه وتركه (برؤية) مقارنة للعقد يتحقق بها المبيع جميعه كوجهي ثوب منقوش، أو برؤية بعض تدل على باقيه، كرؤيه أحد وجهي ثوب غير منقوش، وظاهر الصبرة<sup>(٣)</sup> المتساوية ووجه الرقيق، وما في ظروف وأعدال من جنس واحد متساوي الأجزاء لحصول العلم بالمبيع بذلك.

فلا يصح البيع إن سبقت الرؤية العقد بزمن يتغير فيه المبيع ظاهراً ولو كان التغير فيه شكّاً بأن مضى زمن يشك في تغيره تغيراً ظاهراً، للشك في وجود شرطه، والأصل عدمه، فإن سبقت العقد بزمن لا يتغير فيه عادة تغيراً ظاهراً صح البيع، لحصول العلم بالمبيع بتلك الرؤية، ولا حد لذلك الزمن إذ المبيع<sup>(٤)</sup> منه ما يسرع تغيره، وما يتبعده، وما يتوسط، فيتغير كل بحسبه.

ولا يصح البيع إن قال: بعتك هذا البغل فبان فرساً، ونحو ذلك

(١) أخرجه الدارقطني، كتاب البيوع (٣/٤ - ٥) عن ابن سيرين عن أبي هريرة... به قال الدارقطني عقبه: عمر بن إبراهيم يقال له الكردي يضع الأحاديث، وهذا باطل لا يصح، لم يروها غيره، وإنما يروى عن ابن سيرين موقوفاً من قوله. اهـ.

وأخرجه سعيد بن منصور في «سننه» كما في «تفصيغ التحقين» ٧/١٢ - عن مكحول مرسلاً. قال الذهبي عقبه: مع إرساله، فابن أبي مريم - أحد رجال السنن - ضعيف. اهـ

(٢) عمر بن إبراهيم بن خالد الكردي الهاشمي، مولاهם. قال الدارقطني: كذاب. «ميزان الاعتدال» (٣/١٨٠).

(٣) الصبرة: المجموعة من الطعام، سميت صبرة لافراغ بعضها على بعض. «الزاهر» (ص ٣٠٥) و«مشارق الأنوار» (٢/٤٨).

(٤) في الأصل: البيع. والثبت من «شرح المتهى» (٢/١٤٦).

للجهل بالمباع، ولا بيع الأنموذج<sup>(١)</sup> بأن يريه صاعاً ويبيعه الصبرة على أنها مثله، وكرؤية المبيع معرفته بلمس أو شم أو ذوق فيما يعرف بذلك لحصول العلم بحقيقة المبيع، (أو) كونه معلوماً لهما (صفة تكفي في السلم) بأن يذكر ما يختلف به الشمن غالباً، ويأتي في السلم<sup>(٢)</sup>؛ لقيام ذلك مقام رؤيته في حصول العلم به، فيصح بيع أعمى وشراوه ما عرفه بلمس أو شم أو بذوق بعد إتيانه بما يعتبر في ذلك، كما يصح توكيله في بيع وشراء مطلقاً.

ثم إن وجد مشترٌ ما وصف له أو تقدمت رؤيته العقد بزمن لا يتغير فيه المبيع تغيراً ظاهراً، متغيراً فله الفسخ؛ لأن ذلك بمنزلة عييه، ويختلف مشترٌ إن اختلفا في نقصه صفة أو تغيره عما كان عليه، لأن الأصل براءته من الشمن، وهو على التراخي فلا يسقط خياره، إلا بما يدل على الرضى من سوم ونحوه، وإن أسقط حقه من الرد فلا أرش<sup>(٣)</sup> له، لأن الصفة لا يعاتض عنها.

ولا يصح بيع حمل ببطن إجماعاً، ذكره ابن المنذر<sup>(٤)</sup>؛ للجهالة به، ولا لبن في ضرع؛ لحديث ابن عباس: نهى أن يباع صوف على ظهر، أو لبن في ضرع، رواه الخلال وابن ماجه<sup>(٥)</sup>، ولا نوى في تمر، كبيض في طير، إلا إذا

(١) الأنموذج ما يدل على صفة الشيء. «المصباح المنير» (٥٨٩/٢).

(٢) (ص ٧٢٢).

(٣) الأرش: جزء من الثمن نسبته إليه نسبة ما يُقص العيب من قيمة المبيع لو كان سليماً إلى تمام القيمة. ونص الإمام أحمد على أن الأرش: قسط ما بين قيمة العيب صحيحًا ومعيناً من ثمنه. اهـ وبيان تعريفه في صلب الكتاب (ص ٦٩٢) وينظر «شرح منتهى الإرادات» (١٧٧/٢) و«القاموس الفقهى» (ص ٢٠) و«المطلع» (ص ٢٣٧) و«جمع بحار الأنوار» (٦٧/١).

(٤) في الإجماع ص ١٠٢.

(٥) لم أجده في سنن ابن ماجه في مظانه. وأخرجه والدارقطني في «سننه» البيوع (١٤/٣)، والبيهقي في البيوع، باب ما جاء في النهي عن بيع الصوف على ظهر الغنم (٥/٣٤٠) عن ابن

بيع بعما، لأنه يغتفر في التبعية ما لا يغتفر في الاستقلال.  
ولا يصح بيع عَسْب الفحل - أي ضرابه - لحديث سعيد بن المسيب  
عن أبي هريرة مرفوعاً: نهى عن بيع المضامين، والملاقيق<sup>(١)</sup> ، قال أبو عبيد:  
الملاقيق ما في البطون وهي الأجنحة، والمضامين ما في أحشائين الفحول<sup>(٢)</sup> .  
**وولا يصح بيع مسك في فأر<sup>(٣)</sup>** ما لم تفتح ويشاهد؛ لأنه عجول كلهؤلؤ

= عباس مرفوعاً. وقال البيهقي: تفرد برقعه عمر بن فروخ وليس بالقوى، وقد أرسله عنه  
وكيع، ورواه غيره موقوفاً اهـ. قلت: الموقوف رواه الشافعي كما في ترتيب مسنده  
(١٤٧/٢)، وأبو داود في المراسيل (ص ١٦٨)، والدارقطني (٣/١٥) والبيهقي (٣٤٠/٥)  
وقال: هذا هو المحفوظ موقوف. وقال أيضاً في «معرفة السنن» (١٤٩/٨): وال الصحيح  
موقوف. ينظر «التلخيص الحبير» (٣/٧).

وأخرج مسدد في «مسنده» - كما في المطالب العالية - (٩٦/٢) أن أبي هريرة سئل عن شراء  
اللبن في ضروع الغنم؟ فقال: لا خير فيه. وينظر: «نصب الرأية» (٤/٣٣، ٣٤).

(١) أخرج البزار - كما في كشف الأستار ٢/٨٧ - وقال: لا نعلم أحداً رواه هكذا إلا صالح  
ولم يكن بالحافظ.

وقال الهيثمي في مجمع الروايند (٤/١٠٤): وفيه صالح بن أبي الأخضر - وهو ضعيف،  
ورواه مالك في الموطأ البيوع باب ما لا يجوز من بيع الحيوان (٢/٦٥٤)، وعبدالرزاق  
(٨/٢٠) عن سعيد بن المسيب مرسلـاً.

ورواه البزار - كما في كشف الأستار ٢/٨٧ - والطبراني في الكبير (١١/٢٣٠) عن ابن عباس  
مرفوعاً، وذكره الهيثمي في مجمع الروايند (٤/١٠٤) وقال: وفيه إبراهيم بن إسماعيل بن أبي  
حبيبة وثقة أحمد وضعفه جهور الأئمة.

قلت: أخرج البخاري في الإجارة، باب عَسْب الفحل (٣/٥٤) عن ابن عمر قال: نهى  
رسول الله ﷺ عن عَسْب الفحل.

وفي «صحيح مسلم» كتاب المسافة (٣/١١٩٦) عن جابر: نهى رسول الله ﷺ عن بيع  
ضراب الفحل.

(٢) غريب الحديث (١/٢٠٧، ٢٠٨).

(٣) فأرة المِنْك: دويبة تكون بناحية تُبْت يصيدها الصياد فيصعب سرتها بعصاب شديد،  
وسرتها مدلاة، فيجتمع فيها دمها، ثم تذبح فإذا سكنت قَوْر السَّرَّة المعصرة، ثم دفنتها في

في صدف، ولا بيع لفت<sup>(١)</sup> وفجل وجزر قبل قلع نصا<sup>(٢)</sup>، ولا ثوب مطوي، قال في «شرح المتنبي» لصنفه: حيث لم ير منه ما يدل على بقائه<sup>(٣)</sup>. ولا بيع ثوب نسج بعضه على أن ينسج بقائه ولو منشوراً للجهالة، فإن باعه النسوج وسدى الباقي وحتمته<sup>(٤)</sup>، وشرط على البائع إتمام نسجهة صح لزوال الجهالة.

ولا يصح بيع عطاء، وهو قسطه من الديوان قبل قبضه، لأنه مغيب فهو من بيع الغرر، ولا بيع رقة به لأن المقصود هو دونها، ولا بيع معدن وحجارةه قبل حوزه إن كان جارياً، وكذا إن كان جاماً وجهل، ولا يصح سلف فيه نصا<sup>(٥)</sup>، لأنه لا يدرى ما فيه، فهو من بيع الغرر.

ولا يصح بيع ملامسة، كبعتك ثوبي هذا على أنك متى لمسته فعليك بكذا، أو على أنك إن لمسته فعليك بكذا. ولا بيع منابذة؛ لحديث أبي سعيد: «نهى عن الملامسة والمنابذة»<sup>(٦)</sup> كقوله: متى نبذت هذا الثوب فلك بكذا، أو أي ثوب نبذته فلك بكذا، ولا بيع الحصاة، كارمها فعل أي ثوب

= الشعير حتى يستحيل الدم الجامد مسكاً ذكياً بعدما كان دماً لا يُرام نتنا. «تهذيب اللغة»: (فار) (٢٤٨/١٥).

(١) بقل زراعي جذري من الفصيلة الصليبية. وهو معروف، ويسمى: السلجم. ينظر: «قاموس الغذاء والتداوي بالنبات» لأحمد قدامة (ص ٦٣٤) و«المصاحف المنبر» (٧٦٢/٢) و«قصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخلي» للمنجي (٤٢٣/٢). (٢) «الإنصاف» (١١٥/١١).

(٣) معونة أولى النهي (٤/٣١). وقام عبارته: فإن الناس لم يزالوا في جميع الأمسار والأعصار يتباينون الثياب المطوية ويكتفون بتقليلها منها ما يدل على بقائها. اهـ.

(٤) السدي: وزان الخُصى من الثوب: خلاف اللحمة، وهو ما يُمد طولاً في النسج والسداد أخص منه «المصاحف المنبر» ١/٣٦٩. وينظر المعجم الوسيط ١/٤٢٤.

(٥) «شرح المتنبي» (١٤٨/٢).

(٦) البخاري في البيوع بباب بيع الملامسة (٢٥/٢)، ومسلم في البيوع (١١٥٢/٣).

وَقِعَتْ فِيهِ لَكَ بِكَذَا وَكَذَا، أَوْ بِعُنْتَكَ مِنْ هَذِهِ الْأَرْضِ بِقَدْرِ مَا تَبْلُغُ هَذِهِ  
الْحَصَّةِ إِذَا رَمَيْتَهَا، بِكَذَا، حَدِيثُ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «نَهَىٰ عَنْ  
بَيعِ الْحَصَّةِ»<sup>(١)</sup>.

وَلَا يَصْحُ بَيعٌ مَا لَمْ يَعْنِ كَعْدٍ مِنْ عَيْدٍ، وَشَاءَ مِنْ قَطْبِعٍ، وَشَجَرَةَ مِنْ  
بَسْتَانٍ وَلَوْقَسَاوْتَ قِيمَهَا، لَمَا فِيهِ مِنْ الْجَهَالَةِ وَالْغَرَرِ، وَلَا بَيعُ الْجَمِيعِ إِلَّا غَيْرُ  
مَعِينٍ.

وَلَا يَصْحُ بَيعٌ شَيْءٌ بِعَشْرَةِ دِرَاهِمٍ وَنَحْوِهَا، إِلَّا مَا يَسَاوِي دَرَهَمًا،  
لِجَهَالَةِ الْمُسْتَشْنَىِ، وَيَصْحُ بَيعٌ شَيْءٌ بِعَشْرَةِ دِرَاهِمٍ مَثْلًا إِلَّا بِقَدْرِ دَرَهَمٍ، لَأَنَّهُ  
إِسْتَثْنَاءُ لِلْعُشْرِ، وَهُوَ مَعْلُومٌ.

وَيَصْحُ بَيعٌ مَا شَوَّهَدَ مِنْ حَيْوانٍ وَثِيَابٍ وَإِنْ جَهَلاَ عَدَدَهَا، لَأَنَّ  
الْشَّرْطَ مَعْرُوفٌ لَا مَعْرُوفَةَ عَدَدِهِ.

وَيَصْحُ بَيعٌ أَمَةٌ حَامِلٌ بَحْرَرً، لَأَنَّهَا مَعْلُومَةٌ، وَجَهَالَةُ الْحَمْلِ لَا تَضَرُّ.

وَيَصْحُ بَيعٌ مَا مَأْكُولُهُ فِي جَوْفِهِ، كَبِيسْ وَرْمَانٍ وَنَحْوِهِ، لِدُعَاءِ الْحَاجَةِ  
إِلَى بَيْعِهِ، كَذَلِكَ. [لِفَسَادِهِ إِذَا أَخْرَجَ مِنْ قَشْرِهِ]<sup>(٢)</sup>.

وَيَصْحُ بَيعٌ حَبٌّ مُشْتَدِّ فِي سَنْبَلَةٍ وَيَدْخُلُ السَّاتِرَ تَبَاعًا كَنْوَى التَّمَرِ، فَإِنْ  
إِسْتَشْنَى الْقَشْرُ أَوْ التَّبَنُ بَطْلُ الْبَيْعِ، وَيَصْحُ بَيعٌ تَبَنٌ بَدْوَنُ حَبٍّ قَبْلَ تَصْفِيَتِهِ  
مِنْهُ، لَأَنَّهُ مَعْلُومٌ بِالْمَشَاهِدَةِ.

وَيَصْحُ بَيعٌ قَفِيزٌ<sup>(٣)</sup> مِنْ هَذِهِ الصَّبَرَةِ إِنْ تَسَاوَتْ أَجْزَاؤُهَا وَزَادَتْ  
عَلَيْهِ، فَإِنْ اخْتَلَفَتْ أَجْزَاؤُهَا كَصَبَرَةَ بَقَالٍ<sup>(٤)</sup>، أَوْ لَمْ تَزَدْ عَلَيْهِ لَمْ يَصْحُ الْبَيْعُ

(١) مُسْلِمٌ فِي الْبَيْعِ (١١٥٣/٣)، وَيَنْتَظِرُ لِتَعْرِيفِ هَذِهِ الْبَيْعِ: «الْمَطْلُعُ» (ص ٢٣١)  
وَ«الْقَامُوسُ الْفَقِيْهِ» (ص ٩٣، ٩٢).

(٢) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ سَقْطٌ مِنَ الْأَصْلِ. وَالْمُتَبَتَّ مِنْ «شَرْحِ الْمُتَهَى» (١٤٨/٢).

(٣) الْقَفِيزُ: مَكِيَالٌ كَانَ يَكَالُ بِهِ قَدِيمًا، وَيَخْتَلِفُ مَقْدَارُهُ فِي الْبَلَادِ، وَيَعْدَلُ بِالْتَّقْدِيرِ الْمَصْرِيِّ  
الْحَدِيثُ نَحْوَ سَتِّةِ عَشَرَ كِيلُو جَرَاماً. «الْمَعْجَمُ الْوَسِيْطُ» (٧٥١/٢).

(٤) الْبَقَالُ: مَنْ يَبْيَعُ الْأَطْعَمَةَ، أَوْ مَنْ يَبْيَعُ الْبَقْوَلَ وَنَحْوِهَا. وَقَالَ أَبْنُ السَّمْعَانِ: هُوَ مَنْ يَبْيَعُ

للجهالة في الأولى، والإتيان بمن المبعثة في الثانية، وإن تلقت الصبرة ونحوها ما عدا قدر مبيع من ذلك تعين، أو قدر بعضه أخذه بقسطه، ويصح بيع صبرة جزاً<sup>(١)</sup> لحديث ابن عمر: كنا نشتري الطعام من الركبان جزاً: فتهانا رسول الله ﷺ أن نبيعه حتى نقله من مكانه<sup>(٢)</sup>. متفق عليه، ويجوز بيعها جزاً مع جهلهما أو علمهما بقدرها، ومع علم باائع وحده يحرم عليه بيعها جزاً نصاً<sup>(٣)</sup>، لأنه يقصد بذلك التغريب، ويصح البيع مع الحرمة للعلم بالبيع بالمشاهدة، ولشتر الرد لأن كتمه ذلك غش وغدر، وكذا يحرم على مشتر علم قدر الصبرة وحده شراؤها جزاً، ولباائع الفسخ؛ لتغريب المشتري له.

#### تنبيه:

يحرم على باائع جعل صبرة على نحو حجر أو ربوة مما ينقصها، ويثبت به لشتر لم يعلمه الخيار لأنه عيب، وإن بإن تحتها حفرة لم يعلمواها باائع فله الفسخ، كما لو باعها بكيل معهود، ثم وجد ما كآل به زائداً. ويصح بيع صبرة علم قفزانها إلا قفيزاً، لأنه ﷺ نهى عن النبأ إلا أن تعلم<sup>(٤)</sup>، وهذه

= اليابس من الفاكهة. اهـ واللغة عامية، وال الصحيح: البدال. «تاج العروس» (٢٨/١٠٢).

(١) الجِزاف: بيع مجهول الكيل أو الوزن. والجُزاف: الحدس والتتخمين في البيع والشراء. وهو فارسي معرب.

ينظر: «المصباح المنير» (١/١٣٦)، «التوفيق» (ص ٢٤١) و«قصد السبيل» (١/٣٨٤).

(٢) البخاري في البيوع باب ما ذكر في الأسواق، وباب من رأى إذا اشتري طعاماً جزاً، وباب منتهى التلقى (٣، ٢٣، ٢٠/٢٨) وفي مواضع أخرى، ومسلم في البيوع (٣/١١٦١).

(٣) «الإنصاف» (١١/١٣٧).

(٤) أبو داود في البيوع باب في المخابرة (٣/٦٩٥)، والترمذى في البيوع باب ما جاء في النهي عن النبأ (٣/٥٨٥)، وقال: حسن صحيح غريب، والنمساني في البيوع باب النهي عن النبأ حتى تعلم (٧/٢٩٦) من حديث جابر. وأخرجه مسلم في البيوع باب النهي عن المحاقلة =

معلومة، وكذا لو استثنى منها جزءاً مشاعاً معلوماً.  
ولا يصح بيع ثمرة شجرة إلا صاعاً لجهالة أصعها، فتؤدي إلى جهالة  
ما يبقى بعد الصاع، ولا بيع نصف داره الذي يليه، لأنه لا يعلم إلى أين  
يتنهى قياس النصف، كما لو باعه عشرة أذرع من ثوب أو أرض، وعين  
الابتداء دون الانتهاء.

ولا يصح استثناء حمل مبيع من أمة أو بهيمة، أو استثناء شحم مأكول  
لأنهما مجholان، وكذا استثناء رطل لحم أو شحم فلا يصح لجهالة ما يبقى،  
ويصح استثناء رأس مأكول وجلدته وأطرافه نصاً<sup>(١)</sup> حضراً وسفراً، لأنه بجهلة  
لما هاجر إلى المدينة ومعه أبو بكر وعامر بن فهيرة مروا براعي غنم، فذهب  
أبو بكر وعامر فاشترىا منه شاة وشرط له سلبها<sup>(٢)</sup> ، ولا يصح استثناء ما لا  
يصح بيعه مفرداً إلا في هذه الصورة؛ للخبر.

ولو أبى مشترى ذبح ما استثنى رأسه وجلدته وأطرافه أو بعضها، ولم  
يشترطه عليه بائع في العقد، لم يجبر على الذبح، وعليه قيمته تقريراً، فإن باع  
لمشتري ما استثناه صحيحاً كبيع الشمرة قبل بدو صلاحها لمالك الأصل.

(و) الشرط السابع: (كون ثمن معلوماً) لتعاقددين حال عقد البيع ولو  
برؤية متقدمة بزمن لا يتغير فيه، أو وصف كما تقدم في المبيع، لأن أحد  
العوضين فاشترط العلم به كالمبيع، أو بمشاهدة كصبرة، وزن صنجة<sup>(٣)</sup> ،  
ولو جهلاً، وبنفقة عبده فلان، أو ولده أو زوجته أو نفسه ونحو ذلك،

= (١١٧٥/٣)، وأحمد دون قوله: «إلا أن تعلم».

(١) «الإنصاف» (١٢٤/١١).

(٢) أخرجه أبو داود في «المراسيل» (ص ١٦٧) بمنحوه.

وسلب الذبيحة: جلدتها وأكارعها وبطنهما. «المعجم الوسيط» (٤٤١/١).

(٣) ويقال لها: سنجة بالسين، وهو أفضح، وسنجة الميزان: ما يوزن به كالرطل والأوقية.  
ينظر: «ناتج العروس» (٦/٤٩، ٧٣)، و«المصاح المير» (١/٣٩٥) و«المعجم الوسيط»  
(٤٥٣/١).

شهرأً أو سنة أو يوماً ونحوه، لأن لها عرفاً يرجع إليه عند التنازع، بخلاف نفقة دابته.

ويرجع باائع مع تuder معرفة قدر ثمن بأن تلقت الصبرة ونحوها بقيمة مبيع، لأن الغالب بيع الشيء بقيمته، ولو أسرّا ثمناً بلا عقد ثم عقداً ظاهراً بأكثر، أو عقداً بيعاً سراً بثمن وعلانية بأكثر، فالثمن الأول؛ لأن المشتري إنما دخل عليه فلا يلزم ما زاد. (فلا يصح البيع بما ينقطع به السعر)، أي يقف عليه للجهالة، ولا كما يبيع الناس، ولا بدينار أو درهم وثُمَّ نقود متساوية رواجاً، فإن غلب أحدهما صح وصرف إليه.

ولا يصح البيع بعشرة صحاحاً، أو إحدى عشر مكسرة، ولا بعشرة نقداً، أو عشرين نسبيّة لنهيـة بِكْلَيْتَة عن البيعتين في بيعة<sup>(١)</sup>، وفسره العلماء بذلك<sup>(٢)</sup>، ولا يصح بيع شيء بثمن معلوم ورطل خمر أو جلد ميّة نجس، ولا يصح بيع شيء بدينار إلا درهماً نصّاً<sup>(٣)</sup>، ويصح بيع ما بوعاء جزاً مع ظرفه أو دونه أو كل رطل بكذا على أن يسقط منه وزن الظرف.

ومن اشتري شيئاً في ظرف كسمن ونحوه فوجد فيه رُبّاً<sup>(٤)</sup> أو غيره صح البيع في الباقـي بقسطـه من الثمن، كما لو باعـه صبرـة على أنها عشرة أقفرـة فـبـانت تـسـعةـ، ولهـ الـخـيـارـ لـتـبعـضـ الصـفـقـةـ عـلـيـهـ، وـلـمـ يـلـزـمـ الـبـائـعـ بـدـلـ الـرـبـبـ وـنـحـوـهـ، سـوـاءـ كـانـ عـنـهـ مـنـ جـنـسـ المـبـيـعـ أـمـ لـاـ، إـنـ تـرـاضـيـاـ عـلـىـ إـعـطـاءـ الـبـدـلـ جـازـ.

(١) أخرجه الترمذـيـ فيـ الـبـيـوـعـ بـابـ النـهـيـ عـنـ بـيـعـتـيـنـ فـيـ بـيـعـةـ (٥٣٣/٣) وـقـالـ: حـسـنـ صـحـيـعـ، وـالـنـسـائـيـ فـيـ الـبـيـوـعـ بـابـ بـيـعـتـيـنـ فـيـ بـيـعـةـ (٣٩٥/٧)ـ، وـأـخـرـجـهـ أـبـوـ دـاـوـدـ فـيـ الـبـيـوـعـ بـابـ فـيـمـ بـاعـ بـيـعـتـيـنـ فـيـ بـيـعـةـ (٧٣٨/٣)ـ بـلـفـظـ: مـنـ بـاعـ بـيـعـتـيـنـ فـيـ بـيـعـةـ فـلـهـ أـوـ كـسـهـمـاـ أـوـ الـرـبـبـ، قـالـ الـحـاـكـمـ فـيـ «الـمـسـتـدـرـكـ» (٤٥/٢): صـحـيـعـ عـلـىـ شـرـطـ مـسـلـمـ، وـأـقـرـهـ الـذـهـبـيـ.

(٢) يـنـظـرـ «ـمـعـالـمـ السـنـنـ»ـ لـالـخـطـابـيـ (٩٧ـ/ـ٥)ـ وـ«ـشـرـحـ المـتـهـيـ»ـ (١٥٢ـ/ـ٢)ـ.

(٣) «ـمـعـونـةـ أـولـيـ النـهـيـ»ـ (٤٥ـ/ـ٤)ـ.

(٤) رُبُّـ السـمـنـ وـالـزـيـتـ: تـُفـلـهـ الأـسـوـدـ. «ـمـعـجمـ الـوـسـيـطـ»ـ (٤٨٠ـ/ـ١)ـ.

ومن باع معلوماً وبجهولاً لم يتعدر علمه كهذا العبد وثوب لم يعين، صح البيع في المعلوم بقسطه من الثمن، وبطل في المجهول، لأن المعلوم صدر فيه البيع من أهله بشرطه، ومعرفة ثمنه ممكنة بتقسيط الثمن على كل منها وهو ممكن، لا إن تتعذر علم المجهول ولم يتبيّن ثمن المعلوم: كبعثك هذه الفرس ~~وتحمل~~ الأخرى بكذا، فلا يصح لأن المجهول لا يصح بيعه، والمعلوم مجهول الثمن، ولا سبيل إلى معرفته، لأنها إنما تكون بتقسيط الثمن عليهما، والمجهول لا يمكن تقويمه، فإن بين ثمن كل منها صحيحاً في المعلوم بثمنه.

( وإن باع مشاعاً بينه وبين غيره، أو) باع (عبده وعبد غيره بغير إذن) شريك (أو) باع (عبدأ وحرأ، أو) باع (خلاً وخرأ صفة واحدة صحيحة) البيع (في نصيبيه) من المشاع (و) صح في (عبده، و) صح في (الخل بقسطه) من الثمن (ولستر الخيار) بين رد وإمساك إن لم يعلم الحال، لبعض الصفة عليه، وله الأرش إن أمسك فيما ينقصه تفريق، كزوجي خف ومصريعي باب، ويقدر خر خلاً وحر عبداً.

وإن جمع بين بيع وإجارة، أو بين بيع وصرف، أو بين بيع وخلع، أو بين بيع ونكاح بعوض واحد صحيحاً؛ لأن اختلاف العقدتين لا يمنع الصحة، وقسط العوض عليهمما ليعرف عوض كل منها تفصيلاً، وإن جمع بين بيع وكتابة<sup>(١)</sup> بطل البيع وصحت الكتابة.

(ولا يصح بلا حاجة<sup>(٢)</sup> بيع) ولو قل البيع من تلزمهم الجمعة (ولا

(١) هي: أن يكتب عبده أو أمته على مال منجم، ويكتب العبد عليه أنه يغتنم إذا أداه.  
ينظر: «المصباح المنير» (٢/٧١٩) و«التوقيف» (ص ٥٩٩).

(٢) قال ابن بدران في «حاشيته على أختصر المختصرات» (ص ١٦٤): الحاجة هنا الاضطرار، كمن اضطر إلى طعام أو شراب أو غيرهما فوجده يباع وقت النداء، وبخلاف من أنه إذا تركه لم يجده بعد الصلاة، أو كان جائعاً وقت النداء. اهـ  
ينظر «التنقیح المشبع» (ص ١٢٦) و«الإنصاف» (١١/١٦٤) و«کشاف القناع» (٣/١٨٠).

يصح (شراء من تلزمه الجمعة بعد ندائها) أي: أذان الجمعة، أي الشروع فيه (الثاني) أي: الذي عند المibr عقب جلوس الإمام عليه لقوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ للصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْتَعِوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾<sup>(١)</sup> ، والنهي يقتضي الفساد، وخاص بالنداء الثاني لأنه المعهود في زمه ~~جعيل~~ فتعلق الحكم به.

والشراء أحد شقي العقد فكان كالشق الآخر، وأما النداء الأول فحدث في زمن عثمان<sup>(٢)</sup> ، قال المنقح: أو قبله أي لا يصح البيع ولا الشراء من تلزم الجمعة قبل ندائها - من منزله بعيد بحيث إنه يدركها -<sup>(٣)</sup> إذا سعى في ذلك الوقت.

وتحرم الصناعات كلها من تلزم الجمعة بعد الشروع في النداء الثاني للجمعة، لأنها تشغل عن الصلاة، وتكون ذريعة إلى فواتها، ويستمر التحرير إلى انتهاء الصلاة إلا من حاجة، كمضطر إلى طعام أو شراب يباع فله شراؤه، وعريان وجدة ستة تباع ونحو ذلك.

(وتصح سائر العقود) من إمساء بيع خيار وإجارة وصلاح وقرض ورهن وغيرها بعد نداء الجمعة، لأن النهي عن البيع، وغيره لا يساويه في التشاغل المؤدي لفواتها.

(ولا) يصح (بيع عصير أو بيع (عنب) أو زبيب ونحوه (المتخذة خمراً) ولو ذميئاً).

(ولا) يصح بيع (سلاح في فتنة) أو لأهل حرب أو قطاع طريق من

= و «شرح المتنبي» (٢/١٥٥).

(١) سورة الجمعة، الآية: ٩.

(٢) أخرجه البخاري، في الجمعة، باب المؤذن الواحد يوم الجمعة (١/٢١٩).

(٣) «التفريح المشبع» (ص ١٢٦).

علم ذلك من مشتريه ولو بقائين، ولا بيع مأكول ومشروب ومشموم من يشرب عليه مسکراً، ولا بيع جوز وب姊 ونحوهما لقمار، ولا بيع غلام وأمة لمن عرف بوطء دبر، أو لغناء لقوله تعالى: ﴿وَلَا نَعَوْنَا عَلَى الْإِثْمِ وَالْمُذْكُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

(ولا) يصح بيع (عبد مسلم لكافر) ولو وكيلاً لمسلم (لا يعتق عليه) كالنکاح، فإن كان يعتق عليه كأبيه وابنته وأخيه صح شراؤه له، لأن ملكه لا يستقر عليه، وإن أسلم في يده أجبر على إزالة ملكه عنه، لقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَفَرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَيِّلًا﴾<sup>(٢)</sup>.

(وحرم ولم يصح بيعه) أي المسلم (على بيع أخيه) المسلم، كقوله لمن اشتري شيئاً بعشرة: أعطيك مثله - مثلاً - بتسعة زمن الخيارين، (وشراؤه على شرائه)، كقوله لمن باع شيئاً بتسعة: عندي فيه عشرة زمن الخيارين خيار المجلس وخيار الشرط (وسومه على سومه) أي: المسلم مع الرضا من باع صريحاً، لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «لا يسم الرجل على سوم أخيه»<sup>(٣)</sup> رواه مسلم، فإن لم يصرح بالرضا لم يحرم، لأن المسلمين لم يزالوا يتبايعون في أسواقهم بالمزايدة، ويصح العقد على السوم فقط، وكالبيع الإجارة وسائر العقود وطلب الولايات ونحوها، كخطبته على خطبة أخيه المسلم إذا أجب فتحرم هذه كلها بعد الرضا الصريح، للإيذاء.

وإن قدم باد لبيع سلعته بسعر يومها وجهله، وقصده حاضر عارف به، وبالناس إليها حاجة حرمت مباشرته البيع له، لحديث مسلم عن جابر مرفوعاً: «لا بيع حاضر لباد، دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض»<sup>(٤)</sup>،

(١) سورة المائدة، الآية: ٢.

(٢) سورة النساء، الآية: ١٤١.

(٣) صحيح مسلم في البيوع (١١٥٤/٣)، وأخرجه البخاري في الشروط بباب الشروط في الطلاق (١٧٦/٣) بلفظ: نهى... أن يستام الرجل على سوم أخيه.

(٤) صحيح مسلم في البيوع (١١٥٧/٣).

وحدث ابن عباس : نهى النبي ﷺ أن تلقى الركبان ، وأن يبيع حاضر لباد .  
قيل لابن عباس : ما قوله حاضر لباد ؟ قال : لا يكون له سمساراً<sup>(١)</sup> . متفق عليه .

ويبطل بيعه له رضي بذلك أهل البلد أو لا ؛ لعموم الخبر ، ولأن النهي يقتضي الفساد ، فإن كان القادر بالسلعة من أهل البلد ، أو ليس منهم وليس ثم إليها حاجة ، أو قدم بها لبيعها بسعر يومها ، أو لم يجعل سعرها أو بعثها إلى الحاضر ، جاز للحاضر مباشرتها ، وصح البيع ؛ لزوال المعنى الذي لأجله امتنع بيعه له ، وإن استخبر قادم حاضراً عن سعر جهله أخبره به وجوباً ، لوجوب النصح ، ولا يكره أن يشير حاضر على باد بلا مباشرة بيع له .

ومن استولى على ملك غيره بلا حق أو جحده أو منعه حتى يبيعه إياه ففعل ، لم يصح البيع لأنه ملحاً إليه ، ومن أشهد أنه يبيع ماله أو يبه خوفاً وتقية عمل به .

ومن قال لآخر : اشتري من زيد فإني عبده ، ففعل فبان حراً ، فإن أخذ شيئاً من الثمن غرمه ، وإلا لم تلزم العهدة حضر البائع أو غاب ؛ لأن الحاصل منه الإقرار دون الضمان ، وأدب هو وبائع نصاً<sup>(٢)</sup> لتغرييرهما المشتري .

وتحذر حرة قالت لرجل : اشتري من زيد فأنا أمته . فعل ووطئت ، لزناها مع العلم ، ولا مهر لها لزناها مطاوعة ، ويلحق الولد بمشتر لأنه وطئها يعتقدها أمته ، فوطئه وطء شبهة .

(١) البخاري في البيوع باب هل يبيع حاضر لباد بغير أجر ، وفي الإجارة باب السمسرة ٢٧/٥٢ ، ٢٧/٣ ، ومسلم ، البيوع ١١٥٧/٣ .

(٢) «شرح متنه الإرادات» ١٥٧/٢ .

ومن باع شيئاً بشمن نسيئة<sup>(١)</sup> ، أو حالاً لم يقبض ، لم يصح شراؤه له من مشتريه بفقد من جنس الأول أقل منه ، ولو نسيئة ، لخبر أحمد وسعيد ، عن غندر<sup>(٢)</sup> ، عن شعبة<sup>(٣)</sup> ، عن أبي إسحاق السبئي<sup>(٤)</sup> ، عن امرأته العالية<sup>(٥)</sup> ، قالت : دخلت أنا وأم ولد زيد بن أرقم على عائشة ، فقالت أم ولد زيد بن أرقم : إني بعت غلاماً من زيد بثمانمائة درهم إلى العطاء ، ثم اشتريته منه بستمائة درهم نقداً ، فقالت لها : بئس ما اشتريت ، وبئس ما شررت ، أبلغي زيداً أن جهاده مع رسول الله ﷺ بطل إلا أن يتوب<sup>(٦)</sup> ، ولأن ذلك ذريعة إلى

(١) النسيئة : التأثير . «الزاهر» (ص ٢٩٦) و «المطلع» (ص ٢٣٩) .

(٢) هو : أبو عبدالله محمد بن جعفر الهنلي البصري ، روى عن شعبة بن الحجاج والسفانين ، روى عنه أحمد بن حنبل وبيهقي بن معين . توفي سنة ١٩٣ هـ . «تهذيب الكمال» (٥/٢٥) .

(٣) هو : أبو بسطام شعبة بن الحجاج بن الورد العتكى الأزدي ، أمير المؤمنين في الحديث ، ثقةٌ ثقة ، روى عن أبي إسحاق ، وحماد بن أبي سليمان . روى عنه سفيان الثوري وإسماعيل بن علية . توفي سنة ١٦٠ هـ . «تهذيب الكمال» (١٢/٤٧٩) .

(٤) هو : أبو إسحاق عمرو بن عبدالله بن عبيد السبئي الكوفي ، روى عن الأسود بن يزيد ، وجابر بن سمرة . روى عنه سفيان بن عيينة ، وشعبة بن الحجاج . توفي ١٢٦ هـ . «تهذيب الكمال» (٢٢/١٠٢) .

(٥) هي : العالية بنت أبي أيقون والدة يونس بن أبي إسحاق ، تروي عن عائشة . روى عنها ابنها يونس . «طبقات ابن سعد» (٨/٤٨٧) ، و «الثقات» لابن حبان (٥/٢٨٩) .

(٦) أخرجه أحد - كما في «نصب الراية» (٤/٤١) - وعبدالرزاق في «المصنف» في البيوع ، باب الرجل يبيع السلعة ثم يزيد اشتراها بفقد (٨/١٨٤) وابن الجعفر في «مسنده» (١/٣٧٦) ، والدارقطني في البيوع (٣/٥٢) . وقال : أم محبة والعالية مجھولتان لا يحتاج بهما . اهـ ومال الشافعى إلى تضييف هذا الأثر ، كما في الأم (٣/٧٩) .

قال ابن القيم في «تهذيب السنن» (٥/١٠٠) : وقال غيره : هذا الحديث حسن ، ويحتاج بمثله ، لأنه قد رواه عن العالية ثبتان : أبو إسحاق زوجها ، ويونس ابنها ، ولم يعلم فيها جرح ، والجهالة ترتفع عن الراوي بمثل ذلك .

الربا، وكذا العقد الأول غير صحيح حيث كان وسيلة إلى الثاني، إلا إن تغيرت صفة المبيع، مثل إن كان عبداً فهزل، أو نسي صنعة، أو عمي ونحوه، فيجوز بيعه بدون الشمن الأول، وكذا إن اشتراه بعرض أو نقد لا من جنس الأول أو قدره أو أكثر منه، وتسمى هذه المسألة مسألة العينة<sup>(١)</sup>؛ لأن مشتري السلعة إلى أجل يأخذ بدلها عيناً، أي نقداً حاضراً، وعكسها مثلها.

وإن اشتراه أبو البائع أو ابنه ونحوه بنقد من جنس الأول أقل منه، صح ما لم يكن حيلة على الربا، فيحرم، ولا يصح كالعينة.

ومن احتاج لنقد فاشترى ما يساوي مائة - مثلاً - بأكثر؛ ليتوسع بشمنه، فلا بأس، نصاً<sup>(٢)</sup> ويسمى التورق، وإن باع ما يجري فيه الربا نسيئة ثم اشتري من المشتري، بثمنه قبل قبضه من جنسه، أو بما لا يجوز بيعه به نسيئة لم يصح، روى عن ابن عمر<sup>(٣)</sup>؛ لأنه وسيلة لبيع المكيل بالمكيل، والموزون بالموزون نسيئة، فلم يصح حسماً لمادة ربا النسيئة، فإن اشتري منه

= ثم إن هذا مما ضبطت فيه القصة، ومن دخل معها على عائشة، وقد صدقها زوجها وابنها وهو مَنْ هما؛ فالحديث محفوظ. اهـ

ومن قوى الحديث: ابن الجوزي في «التحقيق» (١٢٩/٧) وأقره الذهبي في «التنقية» (١٢٧/٧) وقال ابن عبدالهادي في «التنقية» - كما في «نصب الراية» (٤٢/٤) - إسناده جيد. وكذا قوله ابن الترمذاني في «الجوهر النقي» (٥/٣٣٠).

جاء في لفظ عبدالرزاق: (بِشَّ ما اشترىت، وبِشَّ ما اشتري).

(١) العينة اشتقاق من العين، وهو النقد الحاضر يحصل له من فوره. «تهدیب اللغة» (٣/٢٠٧).

وقد ألف في بيع العينة الشيخ حمد بن عبدالعزيز الخضيري بعنوان «كتاب بيع العينة» وهو كتاب متقن.

(٢) «الإنصاف» (١١/١٩٥، ١٩٦).

(٣) ذكره في «المغني» (٦/٢٦٣).

بِدْرَاهِمْ فَسَلَمَهَا إِلَيْهِ ثُمَّ أَخْذَهَا مِنْهُ وَفَاءَ مَا عَلَيْهِ، أَوْ لَمْ يَسْلِمَهَا إِلَيْهِ وَتَقَاصًا، جَازَ وَيُسْتَحْبِبُ الإِشْهَادُ عَلَى الْبَيْعِ.

**تَقْصِيدَة:**

يحرم التسعير، وهو منع الناس البيع بزيادة على ثمن يقدرها، ويكره الشراء<sup>(١)</sup>، لحديث أنس قال: غلا السعر على عهد رسول الله ﷺ فقالوا: يا رسول الله، غلا السعر فسعرنا. فقال: «إن الله هو المسعر القايبض الباسط الرزاق، إني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد يطلبني بمظلمة في دم ولا مال»<sup>(٢)</sup>. رواه أبو داود وغيره. وإن هُدُّدَ من خالف حرم البيع وبطل.

وحرم احتكار وهو الشراء للتجارة وحبسه مع حاجة الناس إليه، من قوت آدمي، نصاً<sup>(٣)</sup>، لحديث أبي أمامة أن النبي ﷺ نهى أن يحتكر الطعام<sup>(٤)</sup>، ويصبح شراء محتكر، لأن المحرم الاحتياط دون الشراء، ولا تكره التجارة في الطعام لمن لم يرد الاحتياط، ويجب محتكر على بيعه كما يبيع الناس، ولا يكره ادخار قوت أهله أو دوابه نصاً<sup>(٥)</sup>، لأنه ﷺ ادخل قوت أهله سنة<sup>(٦)</sup>.

(١) أخرج أبو داود في البيوع باب في التسعير (٢٧٣١/٣)، والترمذمي في البيوع باب في التسعير (٣٦٠٥)، وقال: حسن صحيح، وابن ماجه في التجارات باب من كره أن يسعر (٢٧٤١/٢) عن أنس رضي الله عنه.

(٢) «الإنصاف» (١١/١٩٨).

(٣) أخرج ابن أبي شيبة في البيوع، باب في احتكار الطعام (٦١٠٢) والحاكم في البيوع (٢/١١)، وقد أخرج مسلم في «صحيحه» كتاب المسافة (٣/١٢٢٧) عن عمر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يحتكر إلا خاطيء».

(٤) «الإنصاف» (١١/٢٠١).

(٥) أخرج البخاري في النفقات باب حبس نفقة الرجل قوت سنة على أهله (٦/١٩٠)، ومسلم، في الجهاد (٣/١٣٧٩)، عن عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يبيع نخلبني النضير وبحبس لأهله قوت ستتهم. واللفظ للبخاري.

## فصل

### في الشروط في البيع

وهي ما يشترطه أحد المتعاقدين على الآخر فيه، وتعتبر مقارنته للعقد، (والشروط في البيع) وفي شبهه من نحو إجارة وشركة (ضربان: صحيح) لازم، وهو ثلاثة أنواع:

أحدها: ما يقتضيه بيع كشرط تقبض، وحلول ثمن، وتصرف كل فيما يصير إليه، واشترط رده بعيوب قديم، فلا أثر لذلك، لأنه تحصيل للحاصل.

الثاني: ما كان من مصلحته (كشرط رهن وضمان) بالثمن (و) كذا شرط كفيل بيدهن مشتر، ويدخل فيه لو باعه وشرط عليه رهن المبيع على ثمنه فيصبح نصاً<sup>(١)</sup> ، أو شرط (تأجيل ثمن) أو بعضه إلى أجل معين، أو شرط صفة في مبيع ككون العبد كتاباً ونحوه، أو مسلماً، أو الأمة بكرأً أو تخبيض، أو الدابة هملاجة<sup>(٢)</sup> أو لبوناً أو حاملاً، والvehed ونحوه صيوداً، أو الأرض خراجها كذا في كل سنة، والطائر-مصوتاً أو بيض، أو يحيىء من مسافة معلومة، فيصبح الشرط ويلزم، لأن في اشتراط هذه الصفات قصداً صحيحاً، وتحتفل الرغبات باختلافها، فإن حصل للمشترط شرطه فلا فسخ، وإنما فله الفسخ؛ لفقد الشرط، ول الحديث «المؤمنون عند شروطهم»<sup>(٣)</sup> ، أو أرش فُقدِّي الصفة كأرش عيب ظهر عليه، وإن تعذر رد

(١) «شرح المتنبي» (١٦٠/٢).

(٢) الهملة: حُسن سير الدابة. «المصباح المنير» (٨٨١/٢) و«التوفيق» (ص ٧٤٣).

(٣) أخرجه أبو داود في الأقضية باب في الصلح (١٩/٤ - ٢٠) من حديث أبي هريرة بلفظ: المسلمين... قال ابن الملقن في «خلاصة البدر المنير» (٦٩/٢): بإسناد حسن. اهـ وضعفه ابن حزم، وعبد الحق، وله شواهد من حديث عائشة وأنس وعمرو بن عوف ورافع بن

لنحو تلف مبيع تعين أرش الصفة كمعيب تذر رده، وإن أخبره بائع بصفة في مبيع يرغب فيه لها، فصدقه بلا شرط، فإن فقدها، فلا خيار له، لتقضيره بعدم الشرط، أو شرط صفة فبان أعلى فلا خيار<sup>(١)</sup>.

(و) الثالث: (شرط بائع) على مشتر (نفعاً معلوماً في مبيع) غير وطء ودعاعيه (ك) اشتراط بائع (سكنى الدار) المبيعة (شهرأ) مثلاً، وحملان البعير المبيع ونحوه إلى محل معين، وخدمة العبد مدة معلومة، فيصبح نصاً<sup>(٢)</sup>، لحديث جابر أنه باع النبي ﷺ جملًا واشترط ظهره إلى المدينة، وفي لفظ قال: بيعته بأوقية واستثنى حملانه إلى أهلي<sup>(٣)</sup>. متفق عليه.

ولبائع إجارة ما استثنى وإعارته، وإن باع مشتر ما استثنى نفعه صح البيع، وكان المبيع في يد المشتري الثاني مستثنى النفع كالأول، وللمشتري الثاني الفسخ إن لم يعلم، كمن اشتري أمة مزوجة أو داراً مؤجرة.

(و) كذا يصح شرط (مشتر نفع بائع) نفسه في مبيع (ك) شرط (حمل حطب) مبيع (أو تكسيره) وخياطة ثوب أو تفصيله، أو جز رطبة<sup>(٤)</sup>، أو حصاد زرع ونحوه بشرط علم النفع المشروط، واحتج أحمد على صحة ذلك بما روي أن محمد بن مسلمة اشتري من نبطي جرزة<sup>(٥)</sup> حطب وشارطه على حملها<sup>(٦)</sup>، ولأن ذلك بيع وإجارة، فإن شرط نفع غير مبيع، أو لم يعلم النفع

= خديج، وعبد الله بن عمر، ينظر: «التلخيص الحبير» (٣/٢٦، ٢٧).

(١) كشرط الأمة ثياباً فبانت بكرأ. ينظر «شرح المتنبي» (٢/١٦١).

(٢) «الشرح الكبير» (١١/٢١٤).

(٣) البخاري في الشروط باب إذا اشترط البائع ظهر الدابة إلى مكان مسمى جاز (٣/١٧٤) وفي مواضع أخرى، ومسلم في المساقاة (٣/١٢٢١).

(٤) الرطبة: الفصصنة نبات تعلف به الدواب، وهو المعروف: بالفت فارسية معربة. ينظر: «المغرب» (ص ٤٦٩) «القاموس» (ص ١١٥) و«تاج العروس» (١٨/٧٥).

(٥) جُرَزَةً بالضم الحزمة من الفت ونحوه. «القاموس» (ص ٦٤٩).

(٦) رواه صالح بن الإمام أحمد في «مسائل أحمد» (٢/١٧٧، ١٧٤) وذكر هذه المسألة ابن

لم يصح، فإن تراضيا علىأخذ عوض عن ذلك النفع المعلوم جاز.  
 ( وإن جمع بين شرطين) ولو صححين كحمل حطب وتكسيره، أو  
 خيطة ثوب وتفصيله (بطل البيع)، لحديث ابن عمرو مرفوعاً: «لا يحل  
 سلف وبيع ولا شرطان في بيع، ولا بيع ما ليس عندك»<sup>(١)</sup> رواه أبو داود  
 والترمذى، وقال: حسن صحيح. ما لم يكونا من مقتضاه، كاشتراط حلول  
 الشمن ونحوه، أو يكونا من مصلحته، كاشتراط رهن، وضمرين معينين،  
 فيصح.

ويصح تعليق فسخ غير خلع بشرط، كبعنك كذا على أن تنقدني  
 الشمن إلى وقت معين ولو أكثر من ثلاثة أيام، أو على أن ترهنني بشمنه، وإلا  
 فلا بيع بيننا، فينعقد البيع بالقبول، وينفسخ إن لم يف بشرطه.

(و) الضرب الثاني من الشروط في البيع: ( fasid ) وهو ثلاثة أنواع:  
 أحدها: ما (يبيطله) أي العقد من أصله (كشرط عقد آخر من قرض  
 وغيره) كبيع وإجارة، وشركة وقرض، وصرف الشمن أو صرف غيره، وهو  
 بيعتان في بيعة المنهي عنه، قاله أحمد<sup>(٢)</sup>. والنهاي يقتضي الفساد، وكذا لو  
 باعه شيئاً على أن يزوجه ابنته، أو ينفق على عبده ونحوه.

(أو ما يُعلق البيع) وهو النوع الثاني، ولا ينعقد معه بيع: (كبعنك)  
 كذا (إن جئتني أو رضي زيد) بكذا، أو اشتريت كذا إن جئتني، أو رضي زيد  
 بكذا، لأنه عقد معاوضة يقتضي نقل الملك حال العقد، والشرط يمنعه.

(و) النوع الثالث: ( fasid لا يبيطله) أي العقد كشرطه ما ينافي مقتضاه

= قدامة في «المغني» (١٥٦/٦) وابن القيم في «الطرق الحكمية» (ص ١٦).

(١) أخرجه أبو داود في البيوع باب في الرجل بيع ما ليس عنده (٧٦٩/٣) والترمذى في  
 البيوع باب كراهية بيع ما ليس عندك ٥٢٥ - ٥٢٦ عن عبدالله بن عمرو. وأخرجه أيضاً  
 إنسان في البيوع باب بيع ما ليس عند البائع (٢٨٨/٧) وابن ماجه في التجارات باب النهي  
 عن بيع ما ليس عندك (٧٣٧/٢) قال الترمذى: حسن صحيح. اهـ

(٢) الإنصاف ٢٣١/١١.

(شرط أن لا خسارة) في مبيع (أو) شرط أنه (متى نفق) المبيع (وإلا رده) لبائعه (ونحو ذلك)، أو اشترط بائع على مشتر أن لا يقفه أو لا يبيعه أو يهبها، فالشرط فاسد، والبيع صحيح، إلا شرط عتق فيصح ويحبر عليه مشتر أباءً، لأنه مستحق لله تعالى، لأنه قربة التزمها المشتري فأجبر عليه كالنذر، وكذا شرط خيار وأجل مجهولين، أو إن باعه مشتر فهو أحق به بالثمن، أو شرط الأمة لا تحمل، فيصح البيع، وتبطل هذه الشروط.

ولم فات غرضه بفساد الشرط من باعه ومشتر، الفسخ، علم الحكم أو جهله، لأنه لم يسلم له الشرط الذي دخل عليه؛ لقضاء الشرع بفساده، أو أخذ أرش نقص ثمن بسبب إلغاء شرطه، أو استرجاع زياته بسبب إلغائه، ( وإن شرط) باع على مشتر (البراءة من كل عيب) فيما باعه له (مجهول) أي: العيب أو من عيب كذا إن كان (لم يبرا) باع بذلك، فلمشتري الفسخ عيب لم يعلمه حال عقد، لما روى أحمد أن ابن عمر باع زيد بن ثابت عبداً بشرط البراءة بثمانمائة درهم، فأصاب زيد به عيماً، فأراد رده على ابن عمر فلم يقبله، فترافقا إلى عثمان، فقال عثمان لابن عمر: تختلف أنك لم تعلم بهذا العيب؟ قال: لا. فرده عليه، فباعه ابن عمر بألف درهم<sup>(١)</sup>. وهذه قضية اشتهرت ولم تنكر، فكانت كالجماع.

وأيضاً خيار العيب إنما يثبت بعد البيع فلا يسقط بإسقاطه قبله كالشفعه، وإن سماه مشتر برأ منه لدخوله على بصيرة، أو أبناءه من كل عيب بعد العقد، برأ منه لإسقاطه بعد ثبوته له كالشفعه.

(١) رواه عبدالله بن أحمد في «مسائل الإمام أحمد» (٩٠٣/٣)، ومالك نحوه في «الموطأ»، البيع، باب العيب في الرقيق (٢٦١٣/٢)، وابن أبي شيبة في «المصنف» البيوع. الرجل يشتري الشيء فيحدث به العيب (٦/٢١٢).

## تتمة:

من باع ما يذرع من نحو ثوب وأرض على أنه عشرة أذرع أو أشبار أو أجربة<sup>(١)</sup> ونحوها، فبان أكثر، صح البيع، والزائد لبائع، ولكل الفسخ لضرر الشركة ما لم يعط بائع الزائد لمشترٍ مجاناً<sup>(٢)</sup>، لأنه زاده خيراً، وإن بان أقل صح البيع، والنقص على بائع، وينجح بائع إن أخذه مشترٍ بقسطه من ثمن دفعاً لضرره، لا إن أخذه مشترٍ بجميعه، ولم يفسخ البيع لزوال ضرره، ولا يجبر أحدهما على المعاوضة.

ويصح في صبرة ونحوها على أنها عشرة أقفرة فتبين أقل أو أكثر، وكذا نحو زبرة حديد<sup>(٣)</sup> ودَنَّ<sup>(٤)</sup> عسل ونحوه، فيبين أكثر أو أقل مما عين، ولا خيار لواحد منها لأنه لا ضرر عليه في رد الزائد إن زادت، ولا في أخذ الناقص بقسطه، لأن نقصان القدر ليس بعيوب في الباقى، ويأخذه مشترٍ ناقصاً بقسطه من ثمن.

(١) الجريب: الوادي، ثم استغير للقطعة المتميزة من الأرض. فقيل فيها: جريب، وجمعها أجربة وجريان بالضم. ويختلف مقدارها بحسب اصطلاح أهل الأقاليم كاختلافهم في مقدار الرطل والكيل والذراع. «المصباح المنير» (١/١٣٠، ١٣١).

ينظر «القاموس» (ص ٨٥) و«التوفيق» (ص ٢٤٠).

(٢) قال ابن فارس في «معجم مقاييس اللغة» (٥/٢٩٩): والمَجَانُ، هو عطيه الرجل شيئاً بلا ثمن. اهـ.

(٣) الرَّبْرَةُ: القطعة من الحديد، والجمع رُبْرَة. «المصباح المنير» (١/٣٤٠).

(٤) الدَّنَّ كهيئة الحُبَّ - الحَرَّةَ - إلا أنه أطول منه وأوسع رأساً، له عُنْعُسٌ لا يَقْعُدُ إلا أن يغفر له.

ينظر: «المصباح المنير» (١/٢٧٣) و«القاموس» (ص ١٥٤٥) و«معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية» (٢/٨٩).

## فصل

في الخيار في البيع والتصفيف قبل قبضه

وما يحصل به القبض والإقالة وما يتعلق بها

(والخيار) اسم مصدر اختيار، وهو طلب خير الأمرين<sup>(١)</sup> ، وهو (سبعة أقسام) بالاستقراء بحسب أسبابه:

أحدها: (خيار مجلس) - بكسر اللام - موضع الجلوس، والمراد هنا مكان التباع.

ويثبت خيار مجلس في بيع عند أكثر أهل العلم، ويروى عن عمر وابنه وابن عباس وغيرهم<sup>(٢)</sup> ، (المتباعان بالخيار ما لم يتفرقَا بأبدانهما عرفاً) بما يعدد الناس تفرقَا، لحديث: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقَا»<sup>(٣)</sup> متفق عليه، فإن كانا في مكان واسع، كمجلس كبير وصحراء، فبمشي أحدهما مستديراً لصاحبه خطوات، ولو لم يبعد عنه بحيث لا يسمع كلامه في العادة، وإن كانوا في دار كبيرة ذات مجالس وبيوت فمفارقته إلى بيت آخر أو مجلس، وإن كانوا في دار صغيرة فبصعود أحدهما السطح أو خروجه منها، وإن كانوا في سفينة كبيرة فبصعود أحدهما أعلىها إن كانا أسفل أو بالعكس، وإن كانت صغيرة فبخروج أحدهما منها، فإن حجز بينهما بنحو حائط أو ناما لم يُعد

(١) «المطلع» (ص ٢٣٤)، وقد ألف في الخيار الدكتور عبدالستار أبو غدة مؤلفاً متقدماً في مجلدين باسم: «الخيار وأثره في العقود».

(٢) روى عبد الرزاق في المصنف، كتاب البيوع، باب البيعان بالخيار ما لم يفترقا، عن عمر وابن عمر.

(٣) البخاري في البيوع باب كم يجوز الخيار (١٧/٣) وفي مواضع أخرى، ومسلم في البيوع (٣/١١٦٣، ١١٦٤) عن ابن عمر، وحكيم بن حزام.

تفرقاً، وخيارهما باق، ولو طالت المدة لبقاءهما بمحل عقد، وإن تفرقا مع إكراه أو فزع من خوف استمر خياراتهما إلى أن يتفرقان من مجلس باختيار، وإن أكره أحدهما بقي خيارة فقط.

ولا يثبت خيار إن تباعا على أن لا خيار، وأسقطاه بعد عقد، وإن أسقطه أحدهما، أو قال لصاحبه: اختر. سقط خيارة فقط، لحديث ابن عمر: فإن خيَّر أحدُهُمَا صاحبَهُ فَتَبَاعَا عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيعُ<sup>(١)</sup> - أي: لزم -.

وتحرم الفرقة خشية الإقالة؛ لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: «البائع والمتابع بالخيار حتى يتفرق، إلا أن يكون صفة خيار، فلا يحل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقل به»<sup>(٢)</sup>. رواه النسائي وغيره.

ولا خيار في كتابة، وتولي طرف في عقد، وشراء من يعتق عليه، وقسمة إجبار، ونكاح، وخلع، وطلاق، وإبراء، وعتق على مال، ورهن، وضمان، وكفالة، وصلاح عن دم عمد.

ولا يثبت خيار المجلس أيضاً في بقية العقود، كالمسافة، والمزارعة، والوكالة، والشركة ونحوها من العقود الجائزة، للتمكن من فسخها بأصل وضعها، وينقطع خيار مجلس بموت أحدهما، لأن الموت أعظم الفرقتين، لا بجنونه وهو على خيارة إذا أفاق.

(و) الثاني من أقسام الخيار: ( الخيار شرط، وهو أن يشترطاه أو) يشترطه (أحدهما) في صلب عقد، أو في زمن خياري مجلس وشرط، لأنه

(١) جزء من حديث «البيعان بالخيار» ينظر الحاشية السابقة.

(٢) النسائي في البيوع باب وجوب الخيار للمتابعين قبل افتراقهما بأبدانهما (٧٣٦/٣)، وأبو داود في البيوع باب في خيار المتابعين (٢٥١/٧)، والترمذى في البيوع باب ما جاء في البيعين بالختار ما لم يتفرقان، (٥٥٠/٣)، وقال: حسن.

بِمِنْزَلَةِ حَالِ الْعَدْدِ (مَدَةُ مَعْلُومَةٍ) فَيَصْحُحُ، وَلَوْ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، لِحَدِيثٍ : «الْمُسْلِمُونَ عَلَى شَرْوَطِهِمْ»<sup>(١)</sup> وَعِلْمٌ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَصْحُحُ اشْتَراطُهُ بَعْدِ زِوْجِهِ، وَلَا إِلَى أَجْلِ مَجْهُولٍ، وَيَصْحُحُ فِيمَا يُسْرِعُ فَسَادَهُ قَبْلَهُ، وَبِيَاعٍ وَيَحْفَظُ ثَمَنَهُ.

(وَحْرَم) شَرْطُ خِيَارٍ فِي عَدْدٍ بَيعٍ جَعَلَ (حِيلَةً) لِيُرَبِّحَ فِي قَرْضٍ، (وَلَمْ يَصْحُ الْبَيعَ نَصَّا<sup>(٢)</sup>) ، لِأَنَّهُ وَسِيلَةٌ لِمَحْرَمٍ، (وَيَنْتَقِلُ الْمُلْكُ فِيهِمَا) أَيْ فِي زَمْنِ الْخِيَارِيْنَ السَّابِقِيْنَ (إِلَى مُشْتَرٍ)<sup>(٣)</sup> وَالثَّمَنُ إِلَى بَائِعٍ، سَوَاءَ كَانَ الْخِيَارُ لَهُمَا أَوْ لِأَحَدِهِمَا، (لَكِنْ يَحْرُمُ، وَلَا يَصْحُحُ تَصْرِيفُهُ) مُشْتَرٌ وَلَا بَائِعٌ (فِي مَبْيَعٍ وَلَا فِي عَوْضِهِ) أَيْ الْمَبْيَعُ مِنْ ثَمَنِ مَعِينٍ (مَدْتَهِمَا) أَيْ الْخِيَارِيْنَ (إِلَى عَنْقِ مُشْتَرٍ) فَيَصْحُحُ (مُطْلَقاً)، سَوَاءَ كَانَ الْخِيَارُ لَهُمَا أَوْ لِبَائِعٍ فَقَطْ. وَمُلْكُ بَائِعٍ الْفَسْخُ لَا يَمْنَعُ لِقَوْتِهِ وَسِرَايْتِهِ، وَلَا يَنْفَذُ عَنْقُ بَائِعٍ لِمَبْيَعٍ وَلَا شَيْءٌ مِنْ تَصْرِيفَتِهِ لِزِوْالِ مُلْكِهِ عَنْهُ، سَوَاءَ كَانَ الْخِيَارُ لَهُمَا أَوْ لِهِ أَوْ لِمُشْتَرٍ إِلَّا بِتَوْكِيلِ مُشْتَرٍ، لِأَنَّ الْمُلْكَ لِهِ، وَلَيْسَ تَصْرِيفُ بَائِعٍ شَرْطُ الْخِيَارِ لَهُ وَحْدَهُ فَسَخَّا لِمَبْيَعَ نَصَّا<sup>(٤)</sup>، لِأَنَّ الْمُلْكَ اَنْتَقَلَ عَنْهُ، فَلَا يَكُونُ تَصْرِيفُهُ اسْتِرْجَاجًا، كَوْجُودِ مَالِهِ عَنْدَ مَنْ أَفْلَسَ، (وَإِلَى تَصْرِيفِهِ) أَيْ الْمُشْتَرِيِّ (فِي مَبْيَعٍ، وَالْخِيَارُ لِهِ) فَقَطْ، فَيَصْحُحُ، لِأَنَّهُ إِمْضَاءُ وَإِسْقاطُ خِيَارِهِ.

وَلَا يَسْقُطُ خِيَارُهُ بِتَصْرِيفِهِ فِي مَبْيَعٍ لِتَجْرِيَةٍ، كَرْكُوبٌ دَابَّةٌ لِنَظَرِ سَيِّرِهَا، وَحَلْبٌ شَاهٌ لِمَعْرِفَةِ قَدْرِ لِبِنَاهَا، لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ مِنَ الْخِيَارِ، فَلَمْ يَبْطِلْ بِهِ، وَيَبْطِلُ خِيَارُهُمَا مُطْلَقاً بِتَلْفِ مَبْيَعٍ بَعْدِ قَبْضٍ، وَكَذَا قَبْلَهُ فِيمَا هُوَ مِنْ ضَمَانِ مُشْتَرٍ، بِخَلْفِ نَحْوِ مَا اشْتَرَى بِكِيلٍ فَيَبْطِلُ الْبَيعَ بِتَلْفِهِ وَيَبْطِلُ مَعَهُ الْخِيَارَ، وَبِإِتَالِفِ مُشْتَرٍ يَسْقُطُ مُطْلَقاً، قَبْضٌ أَوْ لَمْ يَقْبِضُ، اشْتَرَى بِكِيلٍ أَوْ وَزْنٍ أَوْ لَأْ،

(١) تَقْدِمُ (ص ٦٧٨).

(٢) «الْمَغْنِي» (٤٧/٦).

(٣) فِي «أَنْحَصُ الْمُختَصَرَاتِ» (ص ١٦٦) : لِمُشْتَرٍ.

(٤) «الْإِنْصَافُ» (١١/٣١٧).

لاستقرار الثمن بذلك في ذمته، والخيار يسقطه، وك الخيار العيب إذا تلف العيب.

وإن باع عبداً بأمة بشرط خيار فمات العبد قبل انقضاء أمد خيار ووُجِدَ بها عيّباً فله ردها، ويرجع بقيمة العبد على مشترٍ لتعذر رده.  
ويورث خيار الشرط إن طالب به مستحقه قبل موته، كشفعة، وحد قذف، وإنْ فلَا، ولا يشترط ذلك في إرث خيار غيره ك الخيار عيب وتدليس، لأنَّه حق فيه معنى المال ثبت لمورث، فقام وارثه مقامه.

(و) الثالث من أقسام الخيار: (خيار غبن<sup>(١)</sup>) يخرج عن العادة نصّا<sup>(٢)</sup>، لأنَّه لم يرد الشرع بتحديده، فرجع فيه إلى العادة كالقبض والحرز، فإنَّ لم يخرج عن عادة فلا فسخ، لأنَّه يتسامح به (لـ)أجل (نجش) بأن يزيد عليه من لا يريد شراء ليغره، من نجحت الصيد إذا أثرته، كأن الناجش يثير كثرة

(١) الغبن هو: النقص. «المطلع» (ص ٢٣٥) و«مشارق الأنوار» (١٥٧/٢)، قال ابن أبي موسى في «الإرشاد» (ص ١٩٧): ومن غبن في البيع بقدر ثلث قيمة المبيع فأكثر، فله فسخ البيع إذا علم بالغبن. وقيل: قد لزمه البيع، وليس له فسخ. والأول عنه أظهر. اهـ

وقال في «الإنصاف» (٣٣٨/١١): مرجع الغبن إلى العرف والعادة على الصحيح من المذهب. نص عليه، وعليه جماهير الأصحاب. اهـ

وقال العلامة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ - رحمه الله تعالى -: يحرم أنك تبيع ما يساوي سبعة عشرة، وهذا كثير في بيعات الناس، فلا يصح. وحرام إذا باع ما يساوي سبعة بائثي عشر.

ولعل هذا يستثنى منه أحوال الموسم؛ لأنَّه حدوث رغبة، فليس غبناً، فهذه الزيادة لا يأس بها، إنما الذي يحرم؛ الذي بالنسبة إلى وقته. اهـ  
وهذا الذي قررَه الشيخ بناءً على العرف.

وينظر: «العرف. حجيته، وأثره في فقه العاملات المالية عند الحنابلة» لعادل قوله (٤٢٩، ٤٣٤).

(٢) «الإنصاف» (٣٣٨/١١).

الثمن بتجشه<sup>(١)</sup> ، ولو كانت المزايدة بلا مواطأة مع باائع ، ومنه قول باائع : أعطيت في السلعة كذا ، وهو كاذب .

ويحرم النجش ؛ لتغیره المشتري ، ولهذا يحرم على باائع سوم مشتر كثيراً ليبدل قريباً منه ، ذكره الشيخ تقى الدين<sup>(٢)</sup> ، وإن أخبره أنه اشتراها بكذا ، ويكان زائداً عما اشتراها به لم يبطل البيع ، وكان له الخيار ، صححه في «الإنصاف»<sup>(٣)</sup> .

ولا أرض لغبون مع إمساك مبيع ، ومن قال عند العقد : لا خلابة - أي خديعة - فله الخيار إذا خلب ، لما روى أن رجلاً ذكر للنبي ﷺ أنه يخادع في البيوع ، فقال : «إذا بايعدت فقل : لا خلابة»<sup>(٤)</sup> متفق عليه ، وهي بكسر الخاء : الخديعة<sup>(٥)</sup> (أو) لأجل (غيره) ، أي غير النجش كمسترسل غبن ، وهو من جهل القيمة ولا يحسن يماكس من باائع ومشتر<sup>(٦)</sup> ، ويقبل قوله في جهل القيمة إن لم تكذبه قرينة .

(١) «المطلع» (ص ٢٣٥).

(٢) انظر : «الاختيارات الفقهية» (ص ١٨٦).

(٣) «الإنصاف مع الشرح الكبير» (١١/٣٤١).

(٤) البخاري في البيوع باب ما يكره من الخداع في البيع (٣/١٩) وفي مواضع أخرى ، ومسلم في البيوع (٣/١١٦٥).

والرجل هو : حبان بن منقذ بن عمرو بن خنساء . وقيل : والده منقذ بن عمرو . ينظر : «الأسماء المهمة في الأنباء المحكمة» للخطيب (ص ٣٦٤) و«تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (٢/١١٥) و«المستفاد من مبهمات المتن والإسناد» للعرافي (٢/٧٧٣).

(٥) «المصباح المنير» (١/٢٤١).

(٦) المسترسل : اسم فاعل من استرسل إذا اطمأن واستأنس . هذا أصله في اللغة . قال الإمام أحمد : هو الذي لا يحسن أن يماكس . وفي لفظ : الذي لا يماكس . فإنه استرسل إلى البائع فأخذ ما أعطاه من غير معاكسة ولا معرفة بعنته . اهـ من «المطلع» (ص ٢٣٥ ، ٢٣٦).

وكركبان تلقاء حاضر عند قربهم من البلد، ولو كان التلقي بلا قصد نصاً<sup>(١)</sup> ، لأن شرع لإزالة ضررهم بالغين ولا أثر للقصد فيه، فإذا باعوا واشتروا قبل العلم بالسعر وغبنوا فلهم الخيار، لحديث: «لا تلقوا الجلب فمن تلقاء فاشترى منه فإذا أتى السوق فهو بالخيار»<sup>(٢)</sup> رواه مسلم.

والغبن محروم لما فيه من التغريب بالمشتري، وخيار عيب على التراخي، ولا يمنع الفسخ تعيبة عند مشترى، وعليه الأرش لعيب حدث عنده إذا رده، كالمعيوب إذا تعيب عنده ورده، ولا يمنع الفسخ تلفه عند مشترى، وعليه قيمته لبائعه لأنه فوته عليه.

(لا) لأجل (استعجال)ه في البيع، ولو توقف فيه ولم يستعجل لم يغبن، فلا خيار لهما لعدم التغريب، وكذا إجارة فيثبت فيها خيار الغبن إذا جهل أجرا المثل ولم يحسن يماكس فيها.

(و) الرابع: ( الخيار تدلیس) من الدلّس بالتحریک بمعنى الظلمة<sup>(٣)</sup> (بما يزيد به الثمن) ولو لم يكن عيّباً (كتصرية) اللبن - أي جمعه - في الضرع، لحديث أبي هريرة مروعاً: «لا تُصرُّوا الإبلَ والغنم، فمن ابتاعها فهو بخير النظرين بعد أن يحملها، إن شاء أمسكها، وإن شاء ردها وصاعاً من تمر»<sup>(٤)</sup> متفق عليه، (و) كـ(تسويد شعر جارية) وتجعيده، وجمع ماء الرحي وإرساله

(١) «الإنصاف» (١١/٣٣٦).

(٢) مسلم، البيوع (٣/١١٥٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) «القاموس» (ص ٧٠٣). والتدلیس في البيع: كتمان عيبي السلعة عن المشتري وإخفاؤه.

«المطلع» (ص ٢٣٦) و«التوقيف» (ص ١٦٧).

(٤) البخاري في البيوع باب النهي للبائع أن لا يحمل الإبل والبقر والغنم (٣/٢٥)، ومسلم في البيوع (٣/١١٥٨، ١١٥٩) عن أبي هريرة.

قوله: لا تُصرُّوا الإبل بضم التاء وفتح الصاد من صرى: إذا جمع. ينظر: «مسارق الأنوار» (٢/٥٤).

عند عرض لبيع، وكذا تحسين وجه الصبرة، وصقل وجه المتأع.

ويحرم تدليس كتحريم كتم عيب، لحديث عقبة بن عامر يرفعه: «المسلم أخو المسلم، ولا يحمل مسلم باع من أخيه بيعاً فيه عيب إلا بيته له»<sup>(١)</sup> رواه أحمد وغيره، وحديث: «من غشنا فليس منا»<sup>(٢)</sup>، وحديث: «من باع عيماً لم يبيته لم ينزل في مقت من الله ولم تزل الملائكة تلعنه»<sup>(٣)</sup> رواه ابن ماجه. (وخيار غبن و) خيار (عيوب و) خيار (تدليس على التراخي) لثبوته لدفع ضرر متحقق، فلا يسقط بالتأخير بلا رضاً كالقصاص (ما لم يوجد دليل الرضا)، فإن وجد فلا خيار، لقيام دليل الرضا مقام التصریح به، (إلا في تصریة ف) له الخيار (ثلاثة أيام) منذ علم بها، لحديث: «من اشتري مصراء فهو بالخيار فيها ثلاثة أيام، إن شاء أمسكها وإن شاء ردتها، ورد معها صاعاً من تمر»<sup>(٤)</sup> رواه مسلم، فإن أمسكها فلا أرش، لظاهر الخبر، وإن ردتها رد معها صاعاً من تمر، ولو زاد صاع التمر عليها قيمة، إن حلبها، وله ردتها بعد رضاه بالتصریة بعيوب غيرها، ويرد معها صاعاً من تمر إن حلبها قیاساً على التصریة، فإن عدم التمر فقيمتها موضع عقد، ويقبل رد اللبن بحاله إذا لم يتغير، كردتها به قبل الحلب، وإن كان بغير مصراء لـ«بن» كثير فحلبها ثم ردتها بعيوب، ردت إن بقى، أو رد مثله إن عدم، وما حدث بعد البيع فلا يرده لأنه نماء منفصل.

(١) «المسندي» (٤/١٥٨)، وابن ماجة في التجارات، باب من باع عيماً فليبيته (٢/٧٥٥)، قال الحاكم في «المستدرك» (٢/٨): صحيح على شرط الشیخین. وأقره الذهبي. اهـ.

(٢) جزء من حديث أبي هريرة أخرجه مسلم في الإيمان (١/٩٩).

(٣) سنن ابن ماجه، التجارات باب من باع عيماً فليبيته (٢/٧٥٥) عن وائلة بن الأسعف. قال البوصيري: في إسناده بقية بن الوليد وهو مدلس، وشيخه ضعيف.

(٤) مسلم، البيوع (٣/١١٥٨).

(و) الخامس: (خيار عيب ينقص قيمة المبيع) عادة<sup>(١)</sup> . فما عده التجار منقصاً أنيط الحكم به، لأنه لم يرد في الشرع نص في كل فرد منه يرجع فيه إليه (كمرض) بحيوان يجوز بيعه على جميع حالاته، وبخر<sup>(٢)</sup> في عبد وأمة، وحوَل وخرس وكلف<sup>(٣)</sup> وطرش<sup>(٤)</sup> وقرع، وإن لم يكن له ريح<sup>(٥)</sup> ، وتحريم عام بملك ونكاح وما يعد عيّناً في نكاح ويأني<sup>(٦)</sup> ، وكسعال ونحوه، وحمل أمة لا دابة (و) ك(فقد عضو) كإاصبع مبيع، أو ذهاب سن من كبير، (و) ك(زيادته) أي العضو كإاصبع زائدة أو سن، وكزنا من بلغ عشرة من أمة وعبد، وكشربه مسکراً، وسرقته وإياقه، وبوله في فراشه، فإن كان من دون عشر فليس ذلك فيه عيب، وكحمق كبير، وهو ارتكابه الخطأ على بصيرة، وفزعه شديداً، وكونه أعنصر لا يعمل بيمينه عملها المعتاد، وكثرة كذب، وتخنت، وكونه خنثى، وإهمال الأدب والوقار في حالهما، نصاً<sup>(٧)</sup> ، قال شارح «المتن»<sup>(٨)</sup>: ولعمل المتراد في غير الجلسب

(١) العيب: الرداءة في السلعة.

وهو: نقيصة يقتضي العرف سلامة المبيع منه. ينظر: «المطلع» (ص ٢٣٦) و«الفروع» (٤/١٠٠).

وقد يكون العيب إما بنقصان وصف كالعور والعمى، أو زيادته كالبرص والكلف. وقد يكون نقصان عين كالخقاء، أو زيادتها كالأصبع الرائدة. أهـ من «بلغة الساغب وبغية الراغب» لفخر الأدرين ابن تيمية (ص ١٨٤).

(٢) بَخْرُ الْفَمِ بَخْرًا مِنْ بَابِ تَعْبِ أَنْتَنْ رِيمَهُ . وَالْجَمْعُ بَخْرٌ . «الْمُصَبَّحُ الْمُبَرِّ» (٥٢/١).

(٢) هو : التَّهْقِيُّ . «المصادر المتر» (٢/٧٣٨).

(٤) الطَّرْشُ: الصَّمْمَ وَقَيْلٌ: أَقْلُّ مِنْهُ. «الْمَصَبَاحُ الْمُنِيرُ» (٢٠٧/٥٠٧) وَ«قَصْدُ السَّبِيلِ» (٢٥٧/٢).

(٥) ريح منكرة. «شرح المتن»، (٢/١٧٥).

(٦) في كتاب النكاح (ص ٢٤٧ من المخطوطه).

(٧) «الإنصاف» (١١ / ٣٧٠).

والصغير<sup>(١)</sup> ، انتهى .

وعدم ختان ذكر كبير، وعثرة مركوب، وعضه، ورفسه، وحرنه<sup>(٢)</sup> ، وكونه شموساً<sup>(٣)</sup> ، أو بعينه ظفرة<sup>(٤)</sup> ، وكذا ما بمعنى عيب، كطول مدة نقل ما بدار مبيعة عرفاً، ولا أجراة على باائع لمدة نقل اتصل عادة، وكبق ونحوه غير معتاد<sup>(٥)</sup> بها، وكونها يتزلها الجند، قال الشيخ تقى الدين : وجار السوء عيب<sup>(٦)</sup> ، وكون ثوب غير جديد ما لم يبين أثر استعماله، لا معرفة غناء فليست بعيب ولا ثيبة؛ لأنها الغالب على الجواري، ولا عدم حيض، ولا كفر لأنه الأصل في الرقيق، ولا فسق باعتقاد، أو فعل غير زنا وشرب مسكر ونحوه مما سبق، ولا تغفيل ولا عجمة لسان، أو كونه متماماً، أو فأفاء، أو ألغى<sup>(٧)</sup> لأنها الأصل فيه، ولا صداع وحمى يسيرين، ولا سقوط آيات يسيرة عرفاً بمصحف ونحوه .

(إذا علم) مشتر بـ(العيوب خير بين إمساك مع أرش) عيب (أو رد)

٤

(١) «شرح متهى الإرادات» (٢/١٧٥) وينظر : «الإنصاف» (١١/٣٧٠).

(٢) حرنت الدابة حراناً - بالكسر والضم - فهي حرون : وهي التي إذا استدرَّ جريانها، وفقت . خاصٌ بذوات الحافر . «القاموس» (ص ١٥٣٤).

(٣) شمسن الفرس : استعصى على راكبه، لأنه لا يكاد يستقرُ . قال ابن فارس : الشين والميم والسين : أصل يدل على تلون وقلة استقرار . «معجم مقاييس اللغة» (٣/٢١٢) و«المصبح المنير» (١/٤٤٠).

(٤) الظُّفُرُ : جُلْيَدٌ تغشى العين . «القاموس» : (ص ٥٥٦).

(٥) الاختيارات (ص ١٨٧).

(٦) التمام الذي يتردد في الناء . وقال أبو زيد : هو الذي يتعجل في الكلام ولا يفهمك . اهـ «المصبح المنير» (١/١٠٧).

والفباء : الذي يكثر من ترديد حرف الفاء في كلامه . «المعجم الوسيط» (٢/٦٧٠).

واللثمة : حُبْسَةٌ في اللسان حتى تصير الراء لاماً أو غيناً أو السين ثاء ونحو ذلك . «المصبح المنير» (٢/٧٥٣).

مبيع معيب (وأخذ ثمن) كامل، لاستحقاقه بالفسخ استرجاع جميع الثمن، وإن تلف مبيع أو أعتق ونحوه)، كأن صبغ ثوباً غير عالم بعيبه، أو نسج غزلًا أو وهب مبيعاً أو باعه (تعيين أرش، وإن تعيب عنده (أيضاً) أي عند مشتر (خير فيه)، أي في مبيع معيب، تعيب عنده (بين أخذ أرش) عيب أول (و) بين (رد) مبيع معيب تعيب عنده (مع دفع أرش) عيبه الحادث عنده، (ويأخذ ثمنه) كاملاً.

والأرش قسط ما بين قيمته صحيحاً ومعيناً من ثمنه، فلو قوم صحيحاً عشرة ومعيناً بثمانية، فقد نقص خمس قيمته، فيرجع بخمس الثمن قل أو كثر، ما لم يفض إلى ربا، كشراء حلي فضة بزنته دراهم ويجده معيناً، أو قفيز مما يجري فيه الربا بمثله فيجده معيناً فيرد، أو يمسك بجاناً بلا أرش، لأن أخذه يؤدي إلى ربا الفضل، أو مسألة مُدّ عجوة<sup>(١)</sup>.

وإن تعيب عند مشتر، فسخه حاكم لتعذر فسخ كل من باع ومشتر، ورد باائع الثمن وطالب بقيمة المبيع معيناً بعييه الأول، وإن لم يعلم عييه حتى تلف عنده، ولم يرض بعييه فسخ العقد، ورد بدلها واسترجاع الثمن، وكسب مبيع معيب من عقد إلى رد، لمشتر؛ لحديث: «الخروج بالضمان»<sup>(٢)</sup> ولو تلف المبيع لكان من ضمانه.

(١) يأتي تفسيرها قريباً.

(٢) أخرجه أبو داود في البيوع باب فيمن اشتري عبداً فاستعمله ثم وجد به عيماً (٣/٧٧٧، ٧٨٠)، وقال: هذا إسناد ليس بذلك. اهـ وأخرجه النسائي في البيوع باب الخراج بالضمان (٧/٢٥٥)، والترمذمي في البيوع باب فيمن يشتري العبد ويستغله ثم يجد به عيماً (٣/٥٨٢) وقال: حسن صحيح. وابن ماجه في التجارات باب الخراج بالضمان (٢/٧٥٤)، وضعفه ابن حزم. والصواب أنه حسن، كما حق ذلك الألباني، بل قال الطحاوي في «شرح معانى الآثار» (٤/٢١): عملت به العلماء. اهـ ينظر: «التلخيص الحبير» (٣/٢٤، ٢٥) و«خلاصة البدر المنير» (٢/٦٦، ٦٧) و«إرواء الغليل» (٥/١٥٨).

ولا يرد نماء منفصلًا كثمرة وورقة بهيمة، إلا لعذر كولد أمة، فيرد معها، لتحرير التفريق، وله قيمته على باائع، وله رد أمة ثيب وطئها مجاناً، وإن وطىء بكرأ ثم علم عيبيها، أو تعيب مبيع عنده كثوب قطعه، أو نسي رقيق صنعة عنده، ثم علم عيبيه فله الأرش للعيوب الأول، أو رده مع أرش نقصه الحادث عنده، لقول عثمان في رجل اشتري ثوباً ولبسه ثم اطلع على عيبيه: يرده وما نصص<sup>(١)</sup>. فأجاز الرد مع النقصان، رواه الخلال، وعليه اعتمد الإمام<sup>(٢)</sup> ، والأرش هنا: ما بين قيمته بالعيوب الأول، وقيمتها بالعيوب الثاني.

ولا يرجع مشترى رد معيباً مع أرش عيوب حديث عنده إن زال، كتذكرة صنعة نسيها لصيورة المبيع مضموناً على المشتري بقيمتها بفسخه بالعيوب الأول، بخلاف مشترى أخذ أرش عيوب من باائع، ثم زال سريعاً، فيرده لزوال النقص الذي لأجله وجوب الأرش.

وإن دلس باائع عيباً بأن علمه وكتمه، فلا أرش على مشترى بتعييه عنده، وإن تلف بغیر فعله كموته أو أبقى العبد ذهب على باائع دلس، نصّا<sup>(٣)</sup> ، لأنّه غره. وإن يكن دلس، فتلف، أو عتق، أو لم يعلم مشترى عيبيه حتى صبغ نحو ثوب، أو نسج غزلأً، أو وهب مبيعاً، أو باعه أو بعضه، تعين أرش، نصّا<sup>(٤)</sup> ، لأنّ الباائع لم يوفه ما أوجبه له العقد، ولم يوجد منه

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٢٠/٦) بلفظ: أنه قضى في الثوب يشتريه الرجل وبه عوار أنه يرده إذا كان قد لبسه. وأخرج عبدالرزاق (١٥٤/٨) عن ابن سيرين، قال: خاصم إلى شريح رجل في ثوب باعه، فوجد به صاحبه خرقاً، قال: وقد كان لبسه، فقال الذي اشتري: قضى عثمان أمير المؤمنين: من وجد في ثوب عواراً، فليرده، فأجازه عليه شريح.

(٢) «شرح المتمهى» (١٧٨/٢).

(٣) «المغني» (٦/٢٣٤).

(٤) «الإنصاف» (١١/٣٩٢) و«الشرح الكبير» (١١/٣٩٥).

الرضا به ناقصاً، فإن فعل ذلك عالماً بعييه فلا أرش له، لرضاه بالمبيع ناقصاً.

وإن كسر ما مأكوله في جوفه كرمان وبطيخ فوجده فاسداً، أو ليس لمكسوره قيمة كبيض الدجاج، رجع بشمنه كاملاً لتبيان فساد العقد من أصله، لأنه وقع على ما لا نفع فيه، وإن وجد البعض فاسداً رجع بقسطه من الثمن، وليس عليه رد فاسده إلى باائعه، لأنه لا فائدة فيه. وإن كان لمكسوره قيمة، كبيض النعام وجوز الهند، خير مشترى بين أخذ أرشه وبين رده مع أرش كسره، إن لم يدلّس باائع كما مرّ، ويأخذ ثمنه، ويتعين لمشترى أرش مع كسر لا تبقى معه قيمة، كنحو جوز هند، لأنه أتلفه.

وخيار عيب على التراخي، فلا يسقط إلا إن وجد دليل الرضا، كتصرفه في مبيع بعد علمه بالعيوب، بنحو بيع أو إجارة أو استعمال لغير تجربة، فيسقط أرش الرد؛ لقيام دليل الرضا مقام التصریح به، وإن تصرف في بعضه فله أرش، الباقى لا رده.

ولا يفتقر رد إلى حضور باائع ولا رضاه، ولا قضاء حاكم كالطلاق. ولمشترى مع غيره<sup>(١)</sup> معييأً أو بشرط خيار إذا رضي الآخر بإمضائه الفسخ في نصبيه.

ومن اشتري معييأً في وعائين صفة لم يملك رد أحدهما بقسطه من الثمن، لأن تفريق للصفقة مع إمكان عدمه، أشبه رد بعض المعيوب الواحد، وله مع الإمساك الأرش إلا إن تلف أحدهما فله رد الباقى بقسطه، لأنه لا ضرر فيه على الباائع، كرد الجميع. ويقبل قول مشترى بيمنه في قيمة التالف ليوزع الثمن عليهمما.

ومع عيب أحد المباعين أو ما في الوعاءين دون الآخر له رده بقسطه من الثمن، لأنه لا ضرر فيه على الباائع، ولا يرد أحدهما إن نقص مبيع

(١) بأن اشتري شخصان فأكثر. «شرح المتهى» (٢/١٧٩).

بتفریق کم صراعی باب، وزوجی خُفَّ، وجد بأحدھما عیب فلا يرده وحده لما فيه من الضرر على البائع بنقص القيمة، أو حرم تفریق كأخوین ونحوهما بیعاً صَفْقَةً، وبايَ أحدھما معیباً فلیس له رده، لتحریم التفریق بين ذوي الرحم المحرم.

والمیع بعد فسخ أمانة بيد مشتر لحصوله في يده بلا تَعَدُّ، لكن إن قصر في رده فتلف ضمنه لتفریطہ، كثوب أطارته الريح إلى بيته.

( وإن اختلفا) أي: بايَع ومشتر (عند من حدث) العیب في المیع مع الاحتمال، ولا بینة لأحدھما، (ف) القول (قول مشتر بیمهنه)، وهذه المسألة من المفردات<sup>(١)</sup>، فيحلف على البَت أنه اشتراه وبه العیب، أو أنه ما حدث عنده، لأنَه ينکر القبض في الجزء الفائت، والأصل عدمه كقبض المیع، إن لم يخرج میع عن يد المشتری، فإن غاب عنه فلیس له رده لاحتمال حدوثه عند من انتقل إليه، فلا يجوز له الحلف على البَت، وإن لم يحتمل إلا قول أحدھما، كإصبع زائدة وجراحت طري، قبل قوله بلا يمين لعدم الحاجة إليه.

ويقبل قول بايَع بیمهنه أن المیع المعین بعقد ليس المردود، نَصَّا<sup>(٢)</sup>، لإنکار بايَع كونه سلعته، وإنکاره استحقاق الفسخ، فإن أقر بكونه معیباً،

(١) «المنج الشافیات بشرح مفردات الإمام أحمد» (٣٦٣/٢)، وعن الإمام أحمد - رحمة الله - روایة أخرى: يقبل قول البائع. قال في «الإنصاف» (٤٢٤/١١): وهي أنصُهما. اهـ

وقال ابن القیم في «الطرق الحکمية» (ص ٢٢) في معرض حديثه عن الحكم بالقرائن والفراسة: (ومن ذلك أنهم قالوا في تداعی العیب هل تكون عند البائع أو حدث عند المشتری: إن القول قول من يدل الحال على صدقه، فإن احتمل الحال صدقهما، ففيها قولان: أظهرهما أن القول قول البائع لأن المشتری يدعى ما يسوغ فسخ العقد بعد تمامه ولزومه، والبائع ينکره). اهـ

ينظر: «التحقيق» لابن الجوزي (١٣٠/٧).

(٢) «الإنصاف» (٤٢٧/١١).

وأنكر أنه المبيع فقول مشتر، إلا في خيار شرط إذا أراد المشتري رد ما اشتراه بشرط الخيار، وأنكر البائع كونه المبيع، فالقول قول مشتر بيمنه، لاتفاقهما على استحقاق الفسخ.

ويقبل قول مشتر في عين ثمن معين بعدد، أنه ليس المردود إن رد عليه بعيب لما تقدم، فإن رد عليه بختار شرط فقياس التي قبلها يقبل قول باائع، ويقبل قول قابض من باائع وغيره بيمنه في ثابت في ذمة من ثمن مبيع، وقرض وسلم وأجرة، وقيمة متلف، إذا أراد رده بعيب وأنكر مقبض منه، لأن الأصل بقاء شغل الذمة، إلا إن خرج من يده فلا يملك رده، كما تقدم.

ومن باع قيّتاً تلزمته عقوبة من قصاص أو غيره من يعلم ذلك، فلا شيء له، لرضاه به معيناً، وإن علم بعد البيع خيراً بين رد وبين أخذ أرش مع إمساك، وإن لزمه مال والبائع معاشر قدم حق جندي عليه لسبقه على حق مشتر، فيباع فيها، ولمشتر جهل الحال الخيار، وإن كان باائع موسرأً تعلق أرش ووجب بجنائية مبيع قبل بيع بذمته، ولا خيار لمشتر لأنه لا ضرر عليه.

(و) السادس: (ختار) في مبيع بـ(تحبير ثمن)، فإذا أخبر بثمن فعقد به تولية<sup>(١)</sup>، أو شركة<sup>(٢)</sup> أو مرابحة<sup>(٣)</sup> أو وضيعة<sup>(٤)</sup>. (فمتى بان) المبيع (أكثر)

(١) التولية: مصدر ولّ تولية. والأصل في التولية تقليد العمل. ثم استعملت في البيع برأس المال، فيقول: ولتيكه. أو بعتكه برأس ماله. أو: بما اشتريته. أو: برقمه. ينظر: «المطلع» (ص ٢٣٨) و«المقنع» (٤٣٤ / ١١).

(٢) الشركة: اختلاط نصبين فصاعداً لامتزاج واجتماع. وهي هنا: بيع بعض السلعة بقسطه من الثمن. ويصح بقوله: شركتك في نصفه، أو ثلثه. ينظر: «المقنع» (٤٣٤ / ١١) و«التوقيف» (ص ٤٢٩).

(٣) المرابحة: البيع بزيادة على الثمن الأول. فيقول: رأس مالي فيه مائة بعتكه بها وربح عشرة. ينظر: «المقنع» (٤٣٩ / ١١) و«التوقيف» (ص ٦٤٧).

(٤) المواجهة: أن يخبر برأس ماله، ويقول: بعتك هذا به، وأضع لك عشرة. «الشرح

ما أخبره به باائع، أو الثمن أقل مما أخبره به (أو أنه اشتراه مؤجلًا) ولم يبينه خط الزائد، ويحيط قسطه في مراجحة، وينقصه في مواضعه لأنه تبع له، وأجل ثمن في مؤجل، ولا خيار لمشترٍ.

ولا تقبل دعوى باائع غلطًا في إخبار برأس ماله بلا بينة، لأنه مدع لغلطه على غيره أشبه المضارب إذا ادعى الغلط في الربع بعد أن أقر به، (أو) بان أنه اشتراه (من لا تقبل شهادته له) كأحد عمودي نسبه، أو زوجه، (أو) بان بأنه اشتراه (بأكثر من ثمنه حيلة) كثرائه من غلام دكانه، أو من غيره وكتمه، فلللمشتري الخيار إذا علم بين الإمساك والرد كالتدليس، فإن لم يكن حيلة جاز.

وكذا لو اشتري اثنان شيئاً وتقاسماه، وأراد أحدهما بيع نصيه، وكان من المقومات التي لا ينقسم عليها الثمن بالأجزاء كالثياب ونحوها، (أو) اشتري شيئاً من المقومات أيضاً (باع بعضه بقسطه) من الثمن (ولم يبين ذلك فلمشتري) لم يبين له الحال على وجهه (ال الخيار) بين الرد والإمساك، دفعاً لما قد يلحقه من الضرر، وإن اشتري شيئاً لرغبة تخصه كحاجة إلى إرضاع نحو ولده لزمه أن يخبر بالحال، كالشراء بشمن غال لأجل الموسم الذي كان حال الشراء وذهب، وكذا لو اشتري داراً بجواره، فإن كتمه فلللمشتري الخيار، لأنه تدليس.

(و) السابع من أقسام الخيار: ( الخيار) يثبت (الاختلاف المتباعين) في الثمن، وكذا لو اختلف المؤجر المستأجر في الإجارة، (فإذا اختلفا) أو اختلف ورثهما (في قدر ثمن) بأن قال باائع ووارثه: الثمن مائة. وقال مشترٌ ووارثه: ثمانون، (أو) اختلفا في قدر (أجرة ولا بينة) لأحدهما، تحالفَا لأن كلاً منهما مدع ومنكر صورة، وكذا حكمًا، لسماع بينة كل منهما (أو) كان (لهمَا) أي لكل منهما بينة بما ادعاه، تحالفَا لتعارض البيتين

وتساقطهما، فيصيران كمن لا بينة لهما، في (حلف بائع) أولاً (ما بعثه بهذا، وإنما بعثه بهذا)، فيجمع بين النفي والإثبات، فالنفي لما ادعى عليه، والإثبات لما ادعاه، ويقدم النفي عليه، لأنه الأصل في اليمين، (ثم) يحلف (مشتر ما اشتريته بهذا، وإنما اشتريته بهذا) لما تقدم، ويحلف وارث إن علم الثمن على البت، وإنما فعل نفي العلم.

(ولكل الفسخ) ولو بلا حاكم؛ لأنه لاستدراك الظلامة أشبه رد المعيوب، وعلم منه أنه لا ينسخ بنفس التحالف، لأنه عقد صحيح فلم ينسخ باختلافهما وتعارضهما في الحجة، كما لو أقام كل منهما بينة (إن لم يرض أحدهما (بقول الآخر)، فإن رضي أقر العقد لأن من رضي صاحبه بقوله منها حصل له ما ادعاه فلا خيار له، وإن نكل<sup>(١)</sup>) أحدهما عن اليمين، وحلف الآخر أقر العقد بما حلف عليه الحالف منها، لأن النكول كإقامة البينة على من نكل.

(وبعد تلف) مبيع اختلفا في قدر ثمنه (يتحالفان) كما لو كان المبيع باقياً (ويغنم مشتر قيمته) أي المبيع إن فسخ البيع، ويقبل قول مشتر في القيمة لأنه غارم، ويقبل قوله في قدر المبيع التالف وفي صفتة، وإن تعيب عنده قبل تلفه ضم أرشه إليه، لأنه مضمون عليه حين التعيب.

تنصّة:

كل غارم يقبل قوله بيمينه في قيمة ما يغفرمه وقدره وصفته، وإن ثبت أنه معيوب قبل قول مشتر في تقدمه على البيع، لأن الأصل براءته مما يدعى عليه، (وإن اختلفا في أجل أو شرط ونحوه) كرهن وضمرين، (فقول ناف) بيمينه لأن الأصل عدمه، كما يقبل قول منكر مفسد لبيع ونحوه (أو) اختلفا في (عين مبيع) كقول أحدهما: يعني هذه الجارية. فيقول: بل العبد (أو) اختلفا في (قدرها) لأن قال بائع: بعثك قفيزين. فقال مشتر: بل ثلاثة

(١) نَكَلَ عن اليمين: امتنع منها. «المصباح المنير» (٢/٨٥٩).

(فقول باائع) نصا<sup>(١)</sup> ، لأنه كالغارم ولا تفاهمها على وجوب الثمن واختلافهما في التعين .

(ويثبت) الخيار (للخلاف في الصفة) إذا باعه بالوصف (و) لـ(تغير ما تقدمت رؤيته) العقد، وتقدم في السادس من شروط البيع<sup>(٢)</sup> ، وإن اختلفا في صفة ثمن اتفقا على ذكره في البيع أخذ نقد البلد ، نصا<sup>(٣)</sup> لأن الظاهر أنهما لا يعقدان إلا به ، ثم إن تعدد نقد فغالبه رواجاً ، فإن استوت فالوسط منها للتسوية بين حقهما ، وعلى مدعى المأمور اليمين لاحتمال ما قاله خصمه ، وإن اختلفا في شرط صحيح وفاسد ، أو في أجل أو رهن أو قدرهما - أي الأجل في غير السلم والرهن - أو في ضمرين ، فقول منكره بيمينه ، لأن الأصل عدمه ، كما يقبل قول منكر مفسد البيع ونحوه ، لأن الأصل في العقود الصحة .

وإن أقاما بينتين قدمت بينة مدعى الصحة ، وإن اختلفا في قدر مبيع ، فقول باائع لأنه منكر للزيادة ، وكذا في عينه ، وإن تساها في أيهما يُسلّم ، والثمن معين في العقد ، نصب حاكم عدلاً يقبض منها ويسلم المبيع ثم الثمن ، وإن كان الثمن ديناً أجبر باائع على تسليم مبيع ، ثم مشتر على تسليم ثمن إن كان الثمن حالاً بالمجلس ، وإن كان الثمن حالاً دون مسافة قصر حجر على مشتر في ماله كله حتى يسلم الثمن .

وإن غَيْب ماله ببلد بعيد أو كان ماله به ، أو ظهر عسره فلبائع الفسخ كمفليس ، وإن أحضر بعض الثمن لم يملك أخذ ما يقابلها من مبيع إن نقص بتشقيق كمصارعي باب ، ولا يملك باائع مطالبتها بشمن في ذمة زمن خيار ، ولا يملك أحدهما قبض معين من ثمن ومثمن زمن خيار شرط أو مجلس إلا بإذن صريح من له الخيار .

(١) «الإنصاف» (١١/٤٨٣).

(٢) (ص ٦٦٣).

(٣) «الإنصاف» (١١/٤٧٨).

## فصل

### في التصرف في المبيع

(ومن اشتري مكيلاً ونحوه) كمزون ومعدود ومزروع (لزم) البيع (بالعقد) وملكه مشتر، ونماوه له أمانة بيد بائع (ولم يصح تصرفه) أي المشتري (فيه) أي في المبيع، بيع ولو لبائعه ولا إجارته ولا هبة ولو بلا عوض ولا رهنه، ولو قبض ثمنه، ولا حواله عليه (قبل قبضه) لحديث: «من ابتاع طعاماً فلا يباعه حتى يستوفيه»<sup>(١)</sup> متفق عليه.

وقياس على البيع ما ذكر بعده، ولأنه من ضمان بائعه، فلم يجز فيه شيء من ذلك كالسلم، فإن بيع مكيل ونحوه جزاً جاز تصرف فيه قبل قبضه، نصاً<sup>(٢)</sup>، (ويحصل قبض ما بيع بكيل ونحوه) كبوزن أو عد أو ذرع (بذلك) أي بالكيل أو بالوزن أو العد أو الذرع، لحديث أحمد عن عثمان مرفوعاً: «إذا بعت فكل، وإذا ابتعت فاكتل»<sup>(٣)</sup> ورواه البخاري تعليقاً، بشرط أن يكون ذلك (مع حضور مشتر أو) حضور (نائبه) أي المشتري (ووعاؤه) أي المشتري (كبيده) لأنهما لو تنازعاً ما فيه كان لربه.

(١) البخاري في البيوع، باب بيع الطعام قبل أن يقبض، وبيع ما ليس عندك (٢/٢٣)، ومسلم في البيوع (٣/١١٦٠) عن ابن عمر.

(٢) «الشرح الكبير» (١١/٤٩٣) و«الإنصاف» (١١/٤٩٣).

(٣) مسندي أحمد (١/٦٢) بلفظ: «يا عثمان إذا اشتريت فاكتل، وإذا بعت فكل»، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٤/٩٨) وقال: وإن ساده حسن.

(٤) صحيح البخاري في البيوع، باب الكيل على البائع والمعطي (٣/٢١). المعلق: ما حذف من مبتدأ إسناده واحد فأكثر.

ينظر: «المنهل الراوي» لابن جماعة (ص ٤٩). وينظر: «مقدمة ابن الصلاح مع تعليقات البلقيني عليها» (ص ١٦٢).

(و) يحصل قبض في (صبرة) بيعت جزاً بنقل (ومنقول بنقل) كأحجار طواحين، وفي حيوان بتمشيه (و) في (ما يتناول) كدرارهم وكتب ونحوها (بتناوله) وفي نحو أرض وبناء وشجر (بتخلية) بائع بينه وبين مشتر بلا حائل، ولو كان بالدار مثاع بائع، لكن يعتبر في قبض مشاع ينقل إذن شريكه، فإن أبي نصب حاكم من يقبض، ولو سلمه بائع بلا إذن شريكه فهو غاصب، وقرار الضمان فيه إن تلف على مشتر إن علم بالحال، وإلا فعل بائع لتغريمه المشترى.

ويكره زلزلة الكيل؛ لاحتماله الزيادة على الواجب بها، وتصح استنابة من عليه الحق للمستحق، ومتى وجده قابض زائداً قدرأ لا يتغابن به عادة أعلمه بالزيادة وجوباً، ولم يجب عليه الرد بلا طلب، وإن قبضه ثقة بقول باذل إنه قدر حقه ولم يحضر كيله أو وزنه ثم اختبره فوجده ناقصاً قبل قوله في قدر نقصه، لأنه منكر، فالقول قوله بيمنه، وإن صدقه قابض في قدره برىء مقبض من عهده، ولا تقبل دعوى نقصه بعد تصديقه، ولا يتصرف فيه قابض قبل اختباره لفساد القبض، لأن من شرط قبضه بكيل ونحوه، حضور مستحق أو نائبه ولم يوجد.

وأجرة كيال ووزان وعداد وذراع ونقاد، وتصفية ما يحتاج لتصفية على باذل: بائع وغيره. وأجرة نقل على آخذ، نصاً<sup>(١)</sup>، وأجرة دلآل<sup>(٢)</sup> على بائع إلا مع شرط. ولا يضمن ناقد أمين حاذق خطأ متبرعاً كان أو بأجرة، فإن لم يكن حاذقاً أو أميناً ضمن كما لو كان عمداً.

(والإقالة فسخ) لا بيع. يقال: أقالك الله عثرتك، أي أزالها<sup>(٣)</sup> (تسن

(١) «الإنصاف» (١١/٥٦).

(٢) الدلآل: من يجمع بين البينين، ومن ينادي على السلعة لتباع بالممارسة. «المعجم الوسيط» (٢/٢٩٤).

(٣) الإقالة: أصلها رفع المكروه، وهي في البيع: رفع العقد بعد وقوعه. «التوقيع» =

للنادم) من المتعاقدين، لحديث ابن ماجه، عن أبي هريرة يرفعه: «من أقال مسلماً أقال الله عثرته يوم القيمة»<sup>(١)</sup> وتصح الإقالة قبل قبض مبيع، وفي سلم قبل قبضه، لأنها فسخ، وبعد نداء جمعة.

وتصح من مُضارب وشريك ولو بلا إذن رب مال أو شريك، ولا تصح من وكيل في شراء. ولا خيار فيها ولا شفعة كالرد بالعيب، ولا يحيث بها من حلف أن لا يبيع، ومؤنة رد على بايع لرضاه ببقاء المبيعأمانة بيد مشترٍ بعد التقايل، فلا يلزمها مؤنة رد، بخلاف الرد بالعيب لاعتباره مردوداً، ولا تصح مع تلف مثمن، ولا مع موت عاقد، ولا بزيادة على ثمن أو نقصه أو بغير جنسه، وما حصل قبل التقاتل من كسب ونماء منفصل فلمشتّر، لحديث: «الخروج بالضمان»<sup>(٢)</sup>.

= (ص ٨١).

(١) سنن ابن ماجه، التجارات باب الإقالة (٢/٧٤١)، وأخرجه أبو داود في البيوع، باب في فضل الإقالة (٣/٧٣٨)، قال الحاكم في «المستدرك» (٤٥/٢): صحيح على شرط الشيدين، وأقره الذهبي. ينظر: «إرواء الغليل» (٥/١٨٢).

(٢) تقدم تخرّيجه (ص ٦٩٢).

## فصل في الربا والصرف

(الربا) محظى بالإجماع، لقوله تعالى: «وَحَرَمَ الْرِّبَوْا»<sup>(١)</sup> ، وحديث أبي هريرة مرفوعاً: «اجتنبوا السبع الموبقات»<sup>(٢)</sup> فعدة منها، وهو لغة: الزيادة<sup>(٣)</sup> ، وشرعًا: (نوعان: ربا فضل) في أشياء (وربا نسيئة) في أشياء. (فربا الفضل يحرم في كل مكيل) مطعمون كبر ونحوه، أو لا كأشنان<sup>(٤)</sup> (و) في كل (مزون) من نقد أو غيره مطعمون كسكر، أو غيره كقطن (يع بجنسه متفاضلاً) لحديث عبادة بن الصامت يرفعه: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلًا بمثل، يدًا بيد»<sup>(٥)</sup> رواه الإمام أحمد، ومسلم. ( ولو يسيرًا لا يتاتي) كتمرة، لعموم الخبر، (ويصح به) أي: يصح بيعه بجنسه، بشرط كونه (متساوياً، و) يصح (بغيره) أي: بغير جنسه (مطلقاً) متضاوياً أو لا (بشرط قيضٍ قبل تفرق) لقوله ﷺ: «إذا اختلفت هذه الأشياء فيباعوا كيف شئتم إذا كان يدًا بيد»<sup>(٦)</sup> . رواه مسلم.

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٧٥.

(٢) أخرجه البخاري في الوصايا، باب قول الله: إن الذين يأكلون أموال اليتامي ظلماً... (١٩٥/٣)، ومسلم في الإيمان (٩٢/١).

(٣) «التوقيف على مهمات التعريف» (ص ٣٥٤).

(٤) الأشنان: ما تغسل به الأيدي على أثر الطعام. معرب. وهو عند العرب: الحُرُض.

ينظر: «المعرب» (ص ١٢٤) و«المصباح المنير» (١/٢١) و«السان العرب» (٧/١٣٥).

(٥) مسنند أحمد (٥/٣٢٠) ومسلم، المساقاة (٣/١٢١٠، ١٢١١).

(٦) مسلم، المساقاة (٣/١٢١١) وهو جزء من حديث عبادة بن الصامت.

و(لا) يصح بيع (مكيل بجنسه وزناً) كرطل تمر برطل تمر (ولا عكسه) كبيع موزون بمثله كيلاً، لحديث «الذهب بالذهب وزناً بوزن، والفضة بالفضة وزناً بوزن، والبر بالبر كيلاً بكيل، والشعير بالشعير كيلاً بكيل»<sup>(١)</sup> رواه الأئم من حديث عبادة، ولأنه لا يعلم العلم بالتساوي مع مخالفة المعيار الشرعي (إلا إذا علم تساويهما في المعيار الشرعي) فيصبح البيع للعلم بالتماثل، ويصبح البيع إذا اختلف الجنس كيلاً وزناً وجزافاً، لقوله عليه السلام: «إذا اختلفت هذه الأشياء فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد»<sup>(٢)</sup> رواه مسلم وأبو داود.

ويصبح بيع لحم بمثله وزناً من جنسه رطباً ويبساً إذا نزع عظمه، ويصبح بيع لحم بحيوان من غير جنسه، كقطعة من لحم إبل بشاة، لأنه ربوبي بيع بغير أصله ولا جنسه، ويصبح بيع عسل بمثله إذا صفي كل منهما من شمعه، ويصبح بيع فرع من جنس معه غيره لمصلحته كجبن، فإن فيه ملحأ، أو منفرداً كسمن بسمن متماثلاً كيلاً إن كان مائعاً وإلا فوزناً، ويصبح بيع فرع بضرع غيره، كزبد بمخض ولو متفاضلاً لاختلافهما جنساً بعد الانفصال، إلا مثل زبد بسمن فلا يصح بيعه به لاستخراجه منه، ولا بيع فرع بأصله كأقطاف أو زبد أو سمن أو مخض بلبن لاستخراجه منه، ولا بيع نوع مسته النار كخبز شعير بنوعه الذي لم تمسه كعجين.

**والجنس<sup>(٣)</sup> : ما شمل أنواعاً مختلفة بالحقيقة،**

(١) وأخرجه أيضاً الطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/٦٦).

(٢) تقدم تخریجہ قریباً.

(٣) هو عبارة عن لفظ يتناول كثيراً، ولا تتم ماهيته بفرد من هذا الكثير، وهو كالجسم عند النحويين والفقهاء: اللفظ العام. فكل لفظ عمّ شيئاً فصاعداً فهو جنس لما تحته، سواء اختلف نوعه أو لم يختلف. وعند آخرين: لا يكون جنساً حتى يختلف بالنوع نحو: الحيوان، فإنه جنس للإنسان والفرس والطائر ونحو ذلك.. فالعام جنس وما تحته نوع. وقد يكون جنساً لأنواع، ونوعاً بجنس كالحيوان، فإنه نوع =

والنوع<sup>(١)</sup> : ما شمل أشياء مختلفة بالشخص ، وقد يكون النوع جنساً باعتبار ما تحته ، والجنس نوعاً باعتبار ما فوقه كالذهب والفضة ، والبر والشعير ، والتمر والملح ، وفروعها أجناس ، كالأدقة والأخبار ، والأدهان ، فدقائق البر جنس ، وخبزه جنس ، واللحم أجناس ، ولبن أجناس باختلاف أصولها ، فلحم البقر والجحوميس جنس ، ولبنها جنس ، ولحم الضأن والمعز جنس ، ولبنها جنس ، وهكذا سائر الحيوانات . فيجوز بيع رطل لحم ضأن ، برطلي لحم بقر ، والشحم ، والألية ، والمخ ، والقلب ، والطحال ، والرئة ، والكلية ، والكبد ، والأكارع أجناس ، فيجوز بيع رطل شحم برطلي مخ ، أو برطلي إليه لأنهما جنسان .

ويصح بيع دقيق ربوبي بدقيقه إذا استويا نعومة ، ومطبوخه بمطبوخه ، وخبزه بخبزه ، مثلًا بمثل إذا استويا نشافاً أو رطوبة ، ويصح بيع عصيره بعصيره ، ورطبه برطبه ، ويابسه بيابسه .

ولا يصح بيع متزوع نواه مع نواه ، بما نزع نواه مع نواه ، لزوال التبعية ، فصار كملاً عجوة ودرهم ، ولا بيع متزوع نواه بما نواه فيه لعدم التساوي ، ولا بيع حب بدقيقه أو سويقه ، ولا بيع دقيق حب بسويقه ، ولا بيع نيءه بمطبوخه ، ولا بيع أصله بعصيره ، ولا بيع خالصه بمشوبه ، أو مشوبه بمشوبه ، ولا بيع المحاقلة<sup>(٢)</sup> ، وهو بيع الحب المستند في سنبله

= بالنسبة إلى الجسم ، وجنس بالنسبة إلى الإنسان والفرس .

«الكليات» (ص ٣٣٨، ٣٣٩) وينظر: «المصباح المنير» (١/١٥٤) و«التوقيف» (ص ٢٥٦).

(١) النوع: من الشيء الصنف ، وتتنوع صار أنواعاً ونوعته تنوعاً جعلته أنواعاً متوعة . قال الصغاني: النوع أخص من الجنس . ومثل: هو الضرب من الشيء كالثياب والثمار حتى في الكلام . «المصباح المنير» (٢/٨٦٧).

(٢) المحاقلة من الحقل وهو الزرع قبل أن يغاظ سوقه . وقيل: الأرض التي تزرع . «المطلع» (ص ٢٤٠).

بجنسه، ويصح بغير جنسه، ولا بيع الرطب على النخل بالتمر، لحديث ابن عمر: «نهي عن المزابنة»<sup>(١)</sup> متفق عليه، إلا في العرايا<sup>(٢)</sup> وهي بيعه خرضاً بمثل ما يؤول إليه إذا جف، وصار تمراً كيلاً فيما دون خمسة أوسق، لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «رخص في العرايا بأن تباع بخرصها فيما دون خمسة أوسق أو خمسة أوسق»<sup>(٣)</sup>. متفق عليه، فلا يجوز في الخمسة لوقع الشك فيها، وإنما رخص في ذلك لحتاج لرطب ولا ثمن معه، لحديث محمود بن لبيد. متفق عليه<sup>(٤)</sup>، وإنما يصح ذلك بشرط

(١) المزابنة: مفاجلة من الزَّيْن، وهو: الدفع، لأن كل واحد منهما يزن صاحبه عن حقه بما يزداد منه. وهي: بيع معلوم بمجهول من جنسه، أو بيع مجهول بمجهول من جنسه. «المطلع» (ص ٢٤٠).

(٢) البخاري في البيوع، باب بيع الزيبيب بالزبيب والطعام بالطعام، وباب بيع المزابنة، وباب بيع الزرع بالطعام كيلاً (٣٥، ٣١، ٢٩/٣)، ومسلم في البيوع (١١٧١/٣).

(٣) العرايا: جمع عرية. وهي لغة: كل شيء أفرد من جملة. وشرعأ ما ذكره المؤلف. «المطلع» (ص ٢٤١).

(٤) البخاري في البيوع، باب بيع التمر على رؤوس النخل بالذهب أو الفضة، وفي المساقاة بباب الرجل يكون له عمر (٨١، ٣٢/٣)، ومسلم في البيوع (١١٧١/٣).

(٥) كذا قال: متفق عليه. وذكره في المغني (١١٢/٦) ولم يعزه إلى أحد، وذكره في الكافي (٩٤/٣) قال: روى محمود بن لبيد، قال: قلت لزيد بن ثابت: ما عراياكم هذه؟ فسمى رجالاً محتاجين من الأنصار، شكوا إلى رسول الله ﷺ أن الرطب يأتي ولا نقد بأيديهم يتبعون به رطباً يأكلونه، وعندهم فضول من التمر، فرخص لهم أن يتبعوا العرية بخرصها من التمر يأكلونه رطباً. وقال: متفق عليه.

وانتقده الزيلعي في نصب الراية (٣٦/٤) وقال: ووهم في ذلك، فإن هذا ليس في الصحيحين ولا في السنن، بل ولا في شيء من الكتب المشهورة، ولم أجده له سندًا بعد الفحص البالغ، ولكن الشافعي ذكره في كتابه في باب العرايا بغير إسناد. اهـ  
وقال الحافظ في «التلخيص» (٣٣/٣) في تنبئه: قال الشيخ الموفق في «الكافي» بعد أن ساق هذه الحديث: متفق عليه. وهو وهم منه. اهـ

الخلول وتقابضهما بمجلس العقد، فالقبض فيما على نخل بتخليةه، وفي تمر بكيل أو نقل لما علم كيله، وعلم منه أن الرطب لو كان مجذوذًا لم يجز بيعه بالتمر، للنهي عنده، والرخصة وردت في ذلك ليوخذ شيئاً فشيئاً لحاجة التفكه، وأن المشتري إن لم يكن محتاجاً للرطب، أو كان محتاجاً إليه ومعه نقد لم يصح، ولا تصح في بقية الشمار، ولا زيادة مشتر على القدر المأذون فيه ولو اشتراه من عدد في صفات.

ويصح بيع تراب معدن بغير جنسه، وبيع تراب صاغة بغير جنسه، لعدم اشتراط المائلة، ولا تضر جهالة المقصود لاستاره بأصل الخلقة في المعدن، وحمل عليه تراب الصاغة، ولا يصح بجنسه للجهل بالتساوي، ويصح بيع نخل عليه رطب، أو تمر بمثله، أو تمر أو رطب، لأن الربوي في ذلك غير مقصود بالبيع، وكذا عبد له مال إذا اشتراه بشمن من جنس ماله واشترطه إن لم يقصده.

ولا يصح بيع ربوبي بجنسه ومعهما أو مع أحدهما من غير جنسهما، كمعدن عجوة، ودرهم بمثلهما أو بمدين أو درهرين، وكبيع محل بفضة أو ذهب، بفضة أو ذهب، وتسمى مسألة مد عجوة<sup>(١)</sup> ودرهم، لأنها مثلت بذلك، ولا يصح ذلك سداً لذرية الربا، إلا أن يكون يسيراً لا يقصد، كخبز فيه ملح بمثله.

ويصح قوله: أعطيك بنصف هذا الدرهم نصفاً، وبالآخر فلوساً أو حاجة، وقوله لصائغ: صغ لي خاتماً وزنه درهماً<sup>(٢)</sup>، وأعطيك مثل زنته، وأعطيك أجورتك درهماً.

(١) العجوة: ضرب من أجود التمر بالمدينة. «المطلع» (ص ٢٤١) و«طلبة الطلبة» (ص ١٩٧) و«تحرير ألفاظ التنبيه» (ص ١٨٠).

(٢) كذا بالأصل. والممعنى: واجعل وزنة درهماً. وفي «شرح المتنبي» (٢/١٩٩): وزنه دينار.

ومرجع كيل عرف المدينة على عهده بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وزن عرف مكة كذلك، لحديث عبد الملك بن عمير مرفوعاً: «المكيال مكيال المدينة، والميزان ميزان مكة»<sup>(١)</sup> وما لا عرف له هناك يعتبر عرفة في موضعه أشبه القبض والحرز، وكل مائع مكيل، لحديث: كان يتوضأ بالمد ويغسل بالصاع<sup>(٢)</sup>، وقيس عليه سائر المائعتات.

(وربا النسيئة) من النساء بالمد وهو التأخير<sup>(٣)</sup> (يحرم فيما) أي في مبيعين (اتفقا في علة ربا فضل كـ) بيع (مكيل بمكيل) مثله (و) بيع (موزون بموزون) مثله (نساء).

وإن اختلف الجنس (إلا أن يكون الشمن) أو المثمن (أحد النقادين) أي الذهب والفضة (فيصح) لأنه لو حرم النساء في ذلك لسد باب السلم في الموزونات، وقد رخص فيه الشرع. وأصل رأس ماله النقدان، إلا في صرفه بفلوس نافقة، فيشترط الحلول والتقباض نصاً<sup>(٤)</sup>، إلحاقاً لها بالنقد، ومشي في «الإقناع»<sup>(٥)</sup> على خلاف ذلك، ويصح (بيع مكيل بموزون وعكسه) كبيع

(١) أخرجه أبو داود في البيوع، باب في قول النبي بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ المكيال مكيال المدينة (٦٣٣/٣)، والنسيئي في البيوع، باب الرجحان في الوزن (٢٨٤/٧) عن ابن عمر. وصححه ابن حبان، والدارقطني، والنوري، وابن دقيق العيد، والعلاقي. قاله في «فضيال القدير» (٣٧٤/٦) وفيه: قال بعضهم عن ابن عباس قيل وهو خطأ. اهـ

(٢) أخرجه البخاري الوضوء، باب الوضوء بالمد (٥٨/١)، ومسلم في الحيض (٢٥٨/١) عن أنس ومن حديث سفينة رواه مسلم (١/٢٥٨).

(٣) ينظر: «المطلع» (ص ٢٣٩) و«التوقيف» (ص ٦٩٨) و«الدر النقى» (٤٤٧/٢).

(٤) «الإنصاف» (١٢/٩٨).

(٥) (٢٥٦/٢) وعبارته: وإن كان أحدهما نقداً فلا، ولو في صرف فلوس نافقة به، اختاره الشيخ وغيره، خلافاً لما في «التنقیح». اهـ  
وقوله: فلا: أي فلا يشترط الحلول والتقباض. وهذا أحد قوليشيخ الإسلام ابن تيمية، فإنه قال كما في «الاختيارات» (ص ١٨٩): ولا يشترط الحلول والتقباض في=

موزون بمكيل (مطلقاً) حالاً أو نساء، ويصح فيما لا يدخله ربا فضل، كثياب وحيوان وتبن وغيره، لحديث ابن عمرو أنه أمره النبي ﷺ أن يأخذ على قلائص<sup>(١)</sup> الصدقة، فكان يأخذ البعير بالبعيرين إلى إبل الصدقة<sup>(٢)</sup>.

= صرف الفلوس النافقة بأحد النقدين. وهو رواية عن أَحْمَدَ، نقلها ابن منصور، واختارها ابن عقيل. اهـ

وتعليق ذلك: أن اشتراط الحلول والتقابض معتبر في جنس الذهب والفضة، سواء كان ثمناً أو كان صرفاً، أو كان مكسوراً بخلاف الفلوس. ولأن الفلوس هي في الأصل من باب العروض والشمنية عارضة لها.

والقول الآخر الذي أثبته المؤلف هو الذي عليه أكثر الأصحاب. ونص عليه أَحْمَدَ.

وهو القول الآخر لشيخ الإسلام ابن تيمية.

وتعليق ذلك: أن هذه الصورة من جنس الصرف، فإن الفلوس النافقة تشبه الأثمان، فيكون بيعها بجنس الأثمان صرفاً.

قال ابن تيمية كما في «الفتاوى» (٤٦٩/٢٩) لما ذكر القولين: والأظهر المنع من ذلك، فإن الفلوس النافقة يغلب عليها حكم الأثمان، وتحمل معيار أموال الناس. اهـ

وهذا هو الأصح، لقوة التعليل. والله أعلم.

تبنيه: هذه المسألة مما اختلف فيها الإقناع والمتهم، ولم يذكرها الشيخ عبد العزيز الحجيلان في كتابه «المسائل التي اختلف فيها الإقناع والمتهم».

ينظر: «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٤٥٩/٢٩) و«الإنصاف» (٩٨/١٢) و«كشاف القناع» (٢٦٤/٣).

(١) القلائص: جمع قُلُوص بالفتح: الناقة الشابة، بمتزلة الجارية من النساء. ينظر: «المصباح المنير» (٧٠٤/٢).

(٢) المسند (١٧١/٢، ٢١٦) وأخرجه - أيضاً - أبو داود في البيوع، بباب الرخصة في ذلك (٦٥٢/٣) عن عمرو بن الحريش عن عبدالله بن عمرو، قال الحكم في «المستدرك»: صحيح على شرط مسلم، وأقره الذهبي. اهـ

قال الحافظ في «الفتح» (٤١٩/٤): أخرجه الدارقطني - من طريق ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبدالله بن عمرو - وغيره، وإنستاده قوي. اهـ وما بين=

رواه أحمد وغيره.

ولا يصح بيع كاليء بكاليء، وهو بيع دين بدين<sup>(١)</sup> ، لهيه ﷺ عن ذلك<sup>(٢)</sup> ، ولا بيع دين لغير من هو عليه مطلقاً، ولا بيعه بموجب لمن هو عليه، ولا جعله رأس مال سلم، ولا تصرف المدينين بجنسين في ذمتهمما، لأنه بيع دين بدين. ويصح تصرفهما إن أحضر أحد المدينين، نصاً<sup>(٣)</sup> ، أو كان أمانة، لأنه بيع دين بعين.

ومن وَكَلَ غريمه في بيع سلعته، وأخذ دينه من ثمنها، فباع الوكيل بغير جنس ما عليه، لم يصح أخذه من ثمن السلعة، نصاً<sup>(٤)</sup> ، لأنه لم يأذن له في مصارفة نفسه، ولأنه متهم.

ومن عليه دينار فبعث إلى غريمه بدينار ناقص وتممه دراهم لم

= شرطين ليس من كلام الحافظ.

وقد جاء ذلك من فعل ابن عمر بن الخطاب ورافع بن خديج . علقهما البخاري في كتاب البيوع، باب بيع العبد والحيوان بالحيوان نسيئة . ينظر : «الفتح» (٤١٩/٤).

(١) ينظر : «غريب الحديث» لأبي عبيد (٢٠/١) و«المصباح المنير» (٧٤١/٢) و«المطلع» (ص ٢٤١).

(٢) الدارقطني في البيوع (٧١/٣) والحاكم في البيوع (٥٧/٢) من طريق موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ . . . به.

قال البيهقي بعد أن أخرج الحديث في «سننه» البيوع، باب ما جاء في النهي عن بيع الدين بالدين (٥/٢٩٠) : موسى هذا هو ابن عبيدة الربذى . وشيخنا أبو عبدالله - يعني الحاكم - قال في روايته عن موسى بن عقبة ، وهو خطأ . والعجب من أبي الحسن الدارقطني شيخ عصره ، روى هذا الحديث في كتاب السنن عن أبي الحسن علي بن محمد المصري هذا فقال : عن موسى بن عقبة . اهـ

وقد أخرج هذا الحديث ابن عدي في «الكامل في ضعفاء الرجال» (٦/٢٣٣٦) في ترجمة : موسى بن عبيدة هذا ، وقال في نهاية الترجمة : والضعف على روایاته بیئ . اهـ

(٣) «معونة أولي النهى» (٤/٢١٦).

(٤) المصدر السابق (٤/٢١٧).

[يجز]<sup>(١)</sup> لأنه من مسألة مدعجة ودرهم.

(و) يصح (صرف ذهب بفضة وعكسه) كصرف فضة بذهب، مأخوذه من الصريف، وهو تصويت النقد بالميزان<sup>(٢)</sup> (وإذا افترق متصارفان) تفرقاً يبطل خيار مجلس صح فيما قبض و(بطل العقد فيما لم يقبض) لفوat شرطه، ويقوم الاعتياض عن أحد العوضين وسقوطه عن ذمة أحدهما مقام قبضه.

ويصح ولا يبطل صرف باشتراط خيار فيه، كسائر الشروط الفاسدة في البيع، وإن ظهر ما صورف به معيناً، أو مغصوباً بطل العقد، وإن ظهر بعضه بطل فيه فقط.

ولكل من المتصارفين الشراء من الآخر من جنس ما صرف منه بلا مواطأة، لحديث أبي سعيد وأبي هريرة أن رسول الله ﷺ استعمل رجلاً على خير، فجاءه بتمر جنيب<sup>(٣)</sup> فقال: «أكُلْ تمر خير هكذا؟» قال: لا والله، إنا لتأخذ الصاع مِنْ هذا بالصاعين، والصاعين بالثلاثة. فقال رسول الله ﷺ: «لا تفعل بيع التمر بالدرارهم، ثم اشتري بالدرارهم جنبياً»<sup>(٤)</sup> متفق عليه، ولم يأمره أن يبيعه من غير من اشتري منه، ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة.

(١) ما بين معقوفين من «شرح منتهي الإرادات» (٢٠٠/٢). وفي الأصل طمس.

(٢) الصرف - بالفتح - ردُّ الشيء من حالة إلى أخرى، أو إبداله بغيره. وتصريف الرياح: صرفها من حال إلى حال. ومنه تصريف الكلام والدرارهم. والصرف: الصوت، ومنه صريف الأقلام. «التوقيف» (ص ٤٥٤). «المصباح المنير» (٤٦٢/١).

(٣) الجنيب: من أطيب أنواع التمر.

ينظر: «مشارق الأنوار» (١٩٨/١) و«المصباح المنير» (١٥٣/١).

(٤) البخاري في البيوع، باب إذا أراد بيع تمر بت المر خير منه (٣٥/٣) وفي مواضع أخرى، ومسلم في المساقاة (١٢١٥/٣).

ولو صارف شخصاً على دينار عشرة دراهم، فأعطيه خمسة عن نصفه، ثم اقرضها منه، ودفعها إليه ثانيةً عن النصف الباقى، صحيح ذلك، ما لم يكن حيلة، وهي التوسل إلى محرم بما ظاهره الإباحة.  
والحيل كلها غير جائزة في شيء من أمور الدين، لأنه تعالى إنما حرم المحرمات لفسدتها وضررها، ولا يزول ذلك مع بقاء معناها<sup>(١)</sup>.  
ومن عليه دينار فقضاه دراهم متفرقة كل نقدة بحسبابها منه صحيح، وإنما فلا.

ويجوز الصرف والمعاملة بنقد مغشوش لمن يعرفه. قال أحمد<sup>(٢)</sup> : إذا كان شيئاً اصطلحوا عليه مثل الفلوس اصطلحوا عليها، فأرجو أن لا يكون بها بأس. ولأن غايته اشتغاله على جنسين لا غرر فيهما، ولا استفاضته في الأعصار، فإن لم يعرف الآخر غشه لم يجز لما فيه من التغريب.  
ويحرم كسر السكة الجائزة بين المسلمين للخبر<sup>(٣)</sup> ، ولما فيه من التضييق

(١) قرر ذلك مستدلاً ومعللاً : ابن بطة العكبري في كتابه «إبطال الحيل» وهو مطبوع . ولشيخ الإسلام ابن تيمية رسالة في ذلك هي : «إقامة الدليل على إبطال التحليل». وجاء في «طبقات أخنابلة» (٢٠٥/١) أن القاضي أبا يعلى صنف كتاب «إبطال الحيل». وقد نقل عنه ابن تيمية، كما في «مجموع الفتاوى» (٣٠/٢٢٠) وابن القيم في «إعلام الموقعين» (٤٠١/٤ وغیرها) وأطال ابن القيم هنا التَّفَصِّيلُ في الحديث عن الحيل بما لا يدع بقية لقادم. ينظر : «إعلام الموقعين» (من الجزء ٣/ص ١٥٩ حتى ص ١١٧ من ج ٤).

(٢) نقلها صالح عن أبيه. ذكرها ابن النجاشي في «معونة أولي النبي» (٤/٢٣١) ولم أقف عليها في المطبوع من «مسائل صالح» والله أعلم.

(٣) أخرج أبو داود في البيوع، باب في كسر الدرهم (٣/٧٣٠)، وابن ماجه في نسجارات، باب النبي عن كسر الدرهم والدنانير (٢/٧٦١) عن عبدالله المزني قال: نهى رسول الله ﷺ أن تكسر سكة المسلمين الجائزة بينهم إلا من بأس. وفي إسناده: محمد بن فضاء. ترجمة ابن عدي في «الكامل في ضعفاء الرجال» (٦/٢١٧٨) وأورد له

عليهم، إلا أن يختلف في شيء منها هل هو ردئ أو جيد؟ فيجوز كسره للحاجة.

والدراريم الزيوف<sup>(١)</sup> لا تباع ولا تخرج في معاملة ولا صدقة لثلا تختلط بجيدة، وتخرج على من لا يعرفها، نصاً<sup>(٢)</sup> ، وقال: لا أقول إنه حرام، قال في «الشرح»: فقد صرخ بأنه إنما كرهه لما فيه من التغريب المسلمين<sup>(٣)</sup>.

**والكيماء<sup>(٤)</sup> غش، فتحرم؛ لأنها تشبيه المصنوع من ذهب أو فضة**

= هذا الحديث. ونقل عن ابن معين والنسائي: ضعف محمد بن فضاء هذا.

وقال البخاري: سمعت سليمان بن حرب يضعف محمد بن فضاء المعتبر يقول: كان يبيع الشراب. من «تهذيب الكمال» (٢٦/٢٧٨) وقال البخاري - أيضاً - في «التاريخ الصغير» (٢/٤٥): وقال سليمان بن حرب: روى ابن فضاء هذا الحديث: «نهى النبي ﷺ عن كسر سكة المسلمين الجارية بينهم» وإنما ضرب السكة حاجج بن يوسف، لم يكن في عهد النبي ﷺ. اهـ

وقال البيهقي في «شعب الإيمان» (٤/٢٣٤): وهذا الحديث رواه محمد بن فضاء - وليس بالقوي - عن أبيه عن علقة بن عبد الله المزني عن أبيه. والله أعلم. اهـ قال الحليمي - كما نقله عنه البيهقي في «الشعب» (٤/٢٣٤): والبأس أن تكون زائفـاً، فيكسر لثلا يغتر به مسلم.

روجه النهي عن الكسر أنه كتمزيق الورقة التي فيها ذكر الله أو ذكر رسول الله إذا كانت الحروف تتقطع والكلم يتفرق . وفي ذلك إزراء بقدر المكتوب . ومتى كسر لعذر فإنما إثم الكسر على ضاربه، لأنه هو الذي غرّ ودلّس، فأحرج إلى الكسر، لإظهار الغش، والله أعلم . اهـ

(١) الرديئة. لأنها مطلية بالزئبق المعقود بمزاوجة الكبريت. ينظر: «المصبح المنير» (١/٣٥٧).

(٢) «الشرح الكبير» (١٢/١٢٩).

(٣) «الشرح الكبير» (١٢/١٢٩).

(٤) الكيماء: لفظ عبراني معرب أصله «كيم يه» ومعنى هذه الكلمة: أنه من الله. قال =

بالمخلوق<sup>(١)</sup> . قال الشيخ تقي الدين: هي باطلة في العقل محرمة بلا نزاع بين العلماء، ثبتت على الروباص<sup>(٢)</sup> أو لا . ولو كانت حقاً مباحاً لوجب فيها خمس أو زكاة، ولم يوجب فيها عالم شيئاً . والقول بأن قارون عملها باطل<sup>(٣)</sup> .

### تتمة:

يتميز ثمن عن مثمن بباء البدلية، فما دخلت عليه الباء فهو الثمن، فدينار بثوب، الثمن الثوب لدخول الباء عليه، ويصبح اقتضاء نقد من نقد آخر، كذهب من فضة وعكسه، إن أحضر أحدهما أو كان أمانة أو عارية أو غصباً، والأخر مستقر في الذمة لا رأس مال سلم بسعر يومه، ولا يتشرط حلول ما في الذمة إذا قضاه بسعر يومه .

= في «المعجم الوسيط»: الكيميا الحيلة والخذق؟ وكان يراد بها عند القدماء: تحويل بعض المعادن إلى بعض . وعلم الكيميا عندهم: علم يعرف به طرق سلب الخواص من الجواهر المعدنية، وجلب خاصة جديدة إليها، ولا سيما تحويلها إلى ذهب . ينظر: «إرشاد القاصد إلى أنسى المقاصد» لابن الأكفاني (ص ٧١) و«المعجم الوسيط» (٨٠٨ / ٢).

(١) بالمخلوق: أي الذي خلقه الله تعالى من ذلك .

قال شيخ الإسلام في «الفتاوى» (٣٦٨ / ٢٩): ومن زعم أن الذهب المصنوع مثل المخلوق، فقوله باطل في العقل والدين .. اهـ

ثم أطال شيخ الإسلام في تقرير ذلك والاستدلال له شرعاً وعقلاً .

(٢) هو ما يستخرج به غشُّ النقد . «كشف النقانع» (٢٣٠ / ٢ - ٢٣١).

(٣) ولابن القيم - رحمه الله - رسالة مفردة في بيان بطلان الكيميا وفسادها من أربعين وجهاً . ذكرها في «مفتاح دار السعادة» (٩٣ / ٢) وأشار المحقق إلى أنه لم يعرف عن وجودها شيئاً، ينظر: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (٣٧٧، ٣٦٨ / ٢٩)، «شرح المتنبي» (٢٠٥ / ٢).

## فصل

### في بيع الأصول والثمار وما يتعلق بها

والأصول<sup>(١)</sup> جمع أصل، وهو ما يبني عليه غيره (وإذا باع) شخص (داراً) أو وهبها أو رهنها أو وقفها أو أقر بها أو وصى بها (شمل البيع) والهبة وما عطف عليها (أرضها) إن لم تكن موقوفة، وشمل ما فيها من معدن جامد (و) شمل (بناءها) وفناها إن كان لها فناً (و) شمل (سقفها وباباً منصوباً، وسلماً، ورقاً مسمورين) (و) شمل (خاتمة<sup>(٢)</sup> مدفونة) ورحي منصوبة، وأخرنها<sup>(٣)</sup> مبنية، وأساسات حيطان، وما فيها من شجر مغروس، ومن عرش (لا قفلأً ومتاحاً ولدواً وبكراً<sup>(٤)</sup> ونحوها) ككتن وحجر مدفونين، لأن اللفظ لا يشمله ولا هو من مصلحتها، ولا حجر رحي فوقاني لعدم اتصاله، ولا ما فيها من معدن جار، وماء نبع (أو) باع (أرضاً) أو وهبها ونحو ذلك (شمل) البيع ونحوه (غير سها وبناءها) ولو لم يقل بحقوقها لاتصالهما بها، وكوئهما من حقوقها (لا زرعاً) لا يقصد إلا مرة كُبُرٌ وشعير ونحوهما، (و) لا (بذرة) أي الزرع (بلا شرط)<sup>(٥)</sup> ويبقى لبائع إلى أول وقت أخذه بلا أجرا، ما لم يشرطه مشترٍ ونحوه، فإن اشترطه فهو له.

(١) ينظر: «الكلبات» (ص ١٢٢) و«الثوقيف» (ص ٦٩). و«المعجم الوسيط» (٢٠/١).

(٢) وعاء الماء الذي يحف فيه. «المعجم الوسيط» (٢١٢/١).

(٣) هي الموضع الذي يداس فيه البر ونحوه، وتجفف فيه الثمار. «المعجم الوسيط» (١١٩/١).

(٤) البكرا: التي يستنقى عليها - يفتح الكاف - فتجمع على بكراً، وتشكّل فتشجّع على بكرات. «المصباح المنير» (٨٢/١).

(٥) في «أخص المختصرات» (ص ١٧١): (إلا بشرط).

وقصب سكر كزرع<sup>(١)</sup> ، وقصب فارسي كثمرة<sup>(٢)</sup> ، وعروقه لمشتر<sup>(٣)</sup> ، ويصح أن يشترط مشتر زرعاً في أرض مبيعة، ولو قصيلاً<sup>(٤)</sup> أو ذا حب، وبذره ولو مستتراً في الأرض (فيصح<sup>(٥)</sup> مع جهل ذلك)، لأنه بالشرط يدخل تبعاً للأرض، فهو أساسات الحيطان (وما يحيز أو يلقط مراراً) كرطبة وقثاء وباذنجان ودباء، أو يتكرر زهره كورد وياسمين (فأصوله مشتر) ومتعب ونحوه، لأنه يراد للبقاء أشبه الشجر (وجزة ولقطة ظاهرتان) من رطبة وقثاء ونحوه (لبائع) ونحوه، لأنه يحيز مع بقاء أصله أشبه الشجر المؤير، وعليه قطعها في الحال، لأنه ليس له حد ينتهي إليه، وربما ظهر غير ما كان ظاهراً فيعسر التمييز (ما لم يشترطه مشتر)، فإن شرطه كان له، لحديث : «ال المسلمين عندهم شروطهم»<sup>(٦)</sup> .

ويثبت الخيار لشترى أرض ظن دخول زرع، أو دخول ثمرة على شجر في البيع، والقول قوله بيمنه في جهل ذلك إن جهله مثله، ولا تدخل مزارع قرية بيعت بلا نص أو فرينة.

(ومن باع) أو وهب أو رهن (نخلأ تشقق طلعه) ولو لم يؤبر<sup>(٧)</sup>

(١) فيبقى لبائع إلى أوان أخذه. «شرح المتنى» (٢٠٨/٢) و«حاشية عثمان على المتنى» (٣٧١/٢).

(٢) فما ظهر منه فلبائع، ويقطعه فوراً. «شرح المتنى» (٢٠٨/٢) و«حاشية عثمان على المتنى» (٣٧١/٢).

(٣) لأنها تركت في الأرض للبقاء فيها، أشبهت الشجر. «شرح المتنى» (٢٠٨/٢).

(٤) القصيل: ما جز. «الزاهر» (ص ٣٢٩).

(٥) في «أخص المختصرات» (ص ١٧١): (ويصح).

(٦) تقدم تخربيه (ص ٦٧٨).

(٧) أَبْرَ التَّخْلُّ أَبْرَا: لفحة. «المعجم الوسيط» (٢/١). وينظر: «المصبح المير» (١/١).

(فالثمر له مُبَقَّى إلى جُداد) ما لم تجبر عادة بأخذه بسراً، أو يكن بسره خيراً من رطبه، أو (ما لم يشترطه مشتر) لحديث: «من ابتاع نخلًا بعد أن تؤبر فشرتها للذى باعها إلا أن يشترط المبتاع»<sup>(١)</sup> متفق عليه، بخلاف وقف ووصية، فإن الشمرة تدخل فيهما، نصاً<sup>(٢)</sup>، أبرت أو لم تؤبر (وكذا) أي كحكم نخل تشقق طلعة (حكم شجر فيه ثمر باد) أي ظاهر لا قشر عليه ولا نور<sup>(٣)</sup> له كتين وتوت وجميز<sup>(٤)</sup> (أو ظهر من نوره كمشمش) وتفاح وسفرجل ولوز وخوخ وإجاص<sup>(٥)</sup> وعنب، وكذا ما بدا في قشره وبقى فيه إلى أكله كرمان، وما بدا في قشرين كجوز (أو خرج من أكمامه) جمع كِمَ، بكسر الكاف وهو الغلاف<sup>(٦)</sup> (كورد وقطن) وياسمين وبنفسج، لأن ذلك كله بمثابة تشقق الطلع (وما قبل ذلك) أي تشقق الطلع وخروج الثمر من النور والأكمام وبدو ما يبدو (والورق مطلقاً لمشتر).

ويصبح شرط بائع ما لمشتر أو جزءاً منه معلوماً، وإن ظهر أو تشقق بعض ثمرة ولو من نوع فلبائع، وغيره لمشتر، إلا إذا ظهر أو تشقق بعض

(١) البخاري في البيوع باب من باع نخلًا قد أبرت... (٣٥/٣) وفي المسافة باب الرجل يكون له محر أو شرب في حائط (٨١/٣) وفي مواضع أخرى، ومسلم في البيوع (١١٧٢/٣).

(٢) «شرح المتهى» (٢٠٩/٢).

(٣) نور الشجرة: زهرها. «المصباح المنير» (٨٦٥/٢).

(٤) الجَمَيْز: ضرب من الشجر يشهي ثمرة التين. «المعجم الوسيط» (١٣٤/١).

(٥) قال في «القاموس» (٧٨٩): الإجاص: المشمش والكمثرى بلغة الشاميين. اهـ وفي «التهذيب بمحكم الترتيب» لابن شهيد (ص ٢٦٣) أن العامة يقولون للكمثرى: إجاص. قال أبو بكر: والإجاص: ضرب من المشمش. اهـ وردَ اللخمي في «المدخل إلى تقويم اللسان» (ص ٢١) بأن أبا حنيفة حكى أن أهل الشام يسمون الكمثرى إجاصاً. اهـ.

(٦) «المصباح المنير» (٢/٧٤٣).

ثمرة في شجرة فالكل لبائع ونحوه، ولكل السقي لصلاحه عرفاً، ولو تضرر صاحبه لدخولهما في العقد على ذلك.

(ولا يصح بيع ثمر قبل بدو صلاحه) لأنه يُنْهَى عن بيع الشمار حتى يbedo صلاحها، نهى البائع والمبتاع<sup>(١)</sup>. متفق عليه، والنهي يقتضي الفساد، (ولا) يصح بيع (زرع قبل اشتداد حبه) لحديث ابن عمر أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نهى عن بيع النخل حتى تزهو، وعن بيع السبيل حتى يبيض ويؤمن العاهة، نهى البائع والمشتري<sup>(٢)</sup>. رواه مسلم (لغير مالك أصل) أي: أصل شجر (أو) لغير مالك (أرضه) أي الزرع، فإن باع الثمرة قبل بدو صلاحها لمالك أصلها، أو باع الزرع قبل اشتداده مالك أرضه، صح البيع، وإن باعه على غيرها لم يصح (إلا بشرط قطع) في الحال، لأن المنع لخوف التلف وحدوث العاهة قبل الأخذ، بدليل قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حديث أنس: «رأيت إذا منع الله الثمرة بم يأخذ أحدكم مال أخيه»<sup>(٣)</sup> رواه البخاري، وهذا مأمون فيما يقطع في الحال (إن كان متفعماً به) فإن لم يتتفع به كثمرة الجوز وزرع الترمس<sup>(٤)</sup> لم يصح (و) كان (ليس مشاعاً) فإن كان مشاعاً بأن باعه النصف ونحوه بشرط القطع لم يصح، لأنه لا يمكنه قطعه إلا بقطع ملك غيره، فلم يصح اشتراطه، (وكذا بقول ورطبة) فلا يصح بيعها مفردة لغير مالك الأرض إلا بشرط القطع في الحال، لأن ما في الأرض مستور مغيب وما يحدث منه معدوم فلم يجز بيعه كالذى يحدث في الثمرة، فإن شرط قطعه

(١) البخاري في البيوع باب بيع الشمار قبل أن يbedo صلاحها (٣٤/٣) ومسلم في البيوع (١١٦٥/٣).

(٢) صحيح مسلم (١١٦٥-١١٦٦/٣).

(٣) صحيح البخاري البيوع باب إذا باع الشمار قبل أن يbedo صلاحها ثم أصابته عاهة فهو من البائع، وباب بيع المخاضرة (٣٤/٣، ٣٦) وأخرجه أيضاً مسلم في المساقاة (١٢١/٣).

(٤) الترمذ: شجرة لها حب مفلطح مُرَّ، يؤكل بعد نقعه. «المعجم الوسيط» (١/٨٤).

صح، لأن الظاهر منه معلوم لا جهالة فيه ولا غرر.

(ولا) يصح بيع (ثياء ونحوه) كباذنجان (إلا لقطة لقطة) موجودة، لأن ما لم يخلق لا يجوز بيعه (أو) إلا (مع أصله) فيجوز، لأنه أصل تكرر ثمرته أشبه الشجر، (وإن ترك ما شرط قطعه) حيث لا يصح بدونه (بطل البيع بزيادة) لئلا يتخذ ذلك وسيلة إلى بيع الثمرة قبل بدو صلاحها.

وسائل الحرام حرام كبيع العينة (غير) زيادة (يسيرة) غرفاً، فيعني عنها لعسر التحرز منه (إلا الخشب) إذا اشتراه بشرط قطعه في الحال فآخر قطعه حتى زاد (فلا) يبطل البيع (ويشتراكان) أي البائع والمشتري (فيها) أي في زيادة الخشب، نصاً<sup>(١)</sup>.

(وحصاد) لزرع اشتراه (ولقطات) للقطة اشتراها (وجداد) لثمرة اشتراها (على مشتر) لأن ذلك من مؤنة نقل ما اشتراه، بخلاف أجرا الكيال ونحوه، فإنها على البائع لأنها من مؤنة التسليم، وإن شرط ذلك على البائع صح، كشرط حمل الحطب أو تكسيره (وعلى بائع سقي) ما بيع من ثمرة بدا صلاحها وحب اشتدا، إن احتج إلية، لأنه يجب عليه تسليمها كاملاً، ولا يحصل كاملاً إلا به، بخلاف ما إذا باع الأصل، وعليه ثمرة للبائع، فإنه لا يلزم المشتري سقيها، لأن البائع لم يملكها من جهة، وإنما بقي ملكه عليها، ويجبر البائع على السقي إن أباه (ولو تضرر أصل) بالسقي، لأنه دخل على ذلك.

(وما تلف) من ثمر بيع بعد بدو صلاحه قبل أوان أخذه، أو قبل بدو صلاحه بشرط القطع قبل التمكن منه (سوى يسير) منه لا ينضبط لقتنه (بافة) أي جائحة<sup>(٢)</sup> (سماوية) أي لا صنع لآدمي فيها، كجراد وحر وبرد

(١) «شرح منتهى الإرادات» (٢١٢/٢).

(٢) هي الآفة تصيب الثمر من حرّ مفرط أو صرّ أو برد أو يعظم حجمه، فينقض الثمر ويلقىه. قاله الأزهري في «الزاهر» (ص ٣٠٠) وفيه في موضع آخر (ص =

وريح وعطش، ولو كان تلفه بعد قبض بتخلية (ف) ضمانه (على باائع) لحديث جابر مرفوعاً: «أمر بوضع الجوائح». وحديث: «إن بعت من أخيك ثمراً فأصابتهجائحة، فلا يحمل لك أن تأخذ منه شيئاً، بم تأخذ مال أخيك بغير حق»<sup>(١)</sup> رواهما مسلم.

ويقبل قول باائع في قدر تالف، لأنه غارم (ما لم يُبعَ مع أصل) فإن بيع معه فمن ضمان مشتر (أو يؤخر) مشتر (أخذًا عن عادته) فإن آخره فمن ضمانه، لتلفه بتقصيره (وصلاح بعض ثمرة شجرة، صلاح جميع نوعها الذي في البستان) لأن اعتبار الصلاح في الجميع يشق، وكالشجرة الواحدة، وكذا اشتداد بعض حب فيصبح بيع الكل تبعًا لا إفرادًا، وعلم منه أن صلاح نوع ليس صلحاً لغيره (صلاح ثمر نخل أن يحرر أو يصفر، و) صلاح (عنب أن يتموه بالماء الحلو) ويطيب أكله، لحديث: «نهى عن بيع الثمر حتى يطيب»<sup>(٢)</sup>. متفق عليه.

(و) صلاح (بقية ثمر بُدُّو نضج وطيب أكل) وصلاح حب أن يستد أو يبيض (ويشمل بيع دابة) كفرس (عذارها) أي لجامها<sup>(٣)</sup> (ومقودها) بكسر

= (٣٩٩) قال: المائحة: هي المصيبة تحل بالرجل في ماله فتتجاهله كله حتى لا تبقى له شيء... اهـ

وفي الجوائح مؤلف جيد للدكتور سليمان الشنوان باسم «الجوائح وأحكامها» قال في تعريفها اصطلاحاً: ما لا يستطيع دفعه، ولا تضمينه إذا أتلف أو انقص العرض قبل تمام قبضه. اهـ من الكتاب المذكور (ص ٢٨).

(١) صحيح مسلم، المساقاة (١١٩٠/٣). وأخرج البخاري في البيوع، باب إذا باع الثمر قبل أن يبدو صلاحها ثم أصابته عاهة فهو من الباائع (٣٤/٣) ومسلم، المساقاة (٣/٣) من حديث أنس نحوه.

(٢) البخاري، في البيوع، باب بيع الثمر على رؤوس النخل بالذهب أو الفضة (٣٢/٣) ومسلم في البيوع (١١٦٧/٣).

(٣) اللجام: الخديدة في الفرس. ثم سموها مع ما يتصل بها من سيور وآللة لجاماً.

الميم (ونعلها)<sup>(١)</sup> لتبعيته لها عرفاً (و) يشمل بيع (قَنْ) ذكر أو أثني (لباسه) المعناد الذي (الغير جمال) لأنه ما تتعلق به حاجة المبيع أو مصلحته، وجرت العادة ببيعه معه، وأما الذي للجمال من لباس وحلي فهو لبائع، لأنه زيادة على العادة، ولا تَعَلَّقُ به حاجة المبيع، وإنما يلبسه إياه لينفقه به، ولا يشمل البيع مالاً معه، أو بعض ذلك، إلا بشرط، لحديث ابن عمر مرفوعاً: «من باع عبداً وله مال، فماله للبائع، إلا أن يشترطه المبتاع»<sup>(٢)</sup> رواه مسلم.

---

= «المعجم الوسيط» (٨١٥/٢).

(١) التَّعْلُّ هنا: حديد متقوس يوقى به حافر الدابة. «المعجم الوسيط» (٩٣٥/٢).

(٢) صحيح مسلم البيوع (١١٧٣/٣)، ولفظه: ومن ابتع عبداً فماله للذى باعه... والمفظ الذى ذكره المؤلف عند أبي داود البيوع باب في العبد يباع... (٧١٣/٣) وقد فات المؤلف أن يعززوا الحديث إلى البخاري، أخرجه البخاري في المساقاة باب الرجل يكون مير (٨١/٣) بلفظ مسلم.

## فصل في السلم

والسلم: لغة أهل الحجاز، والسلف: لغة أهل العراق. فهما لغة شيء واحد. سمي سلماً، لتسليم رأس ماله في المجلس، وسلفاً، لتقديمه، ويقال السلف للقرض<sup>(١)</sup>.

(ويصح السلم) بلفظه، وبلفظ سلف (بسبيعة شروط):  
 أحدها: (أن يكون فيما يمكن ضبط صفاته) لأن ما لا تنضبط صفاته، يختلف كثيراً، فيفضي إلى المنازعات والمشافع، وعدتها مطلوب شرعاً، (كمكيل) من حب وتمر، ودهن، ولبن، ونحوها (و) كـ(نحوه) أي: المكيل من موزون كذهب وفضة، وحديد ونحاس، ورصاص، وقطن، وصوف، وكستان وإبريس، ونحو ذلك كشحم ولحم نبيأ ولو مع عظمه، لأنه كالثوى في التمر، إن عين محل يقطع منه كظهر وفخذ، وكمندروع من ثياب، ومعدود من حيوان، ولو آدمياً، كعبد صفتة كذا.

ولا يصح في أمة وولدها أو أخيها ونحوه؛ لندرة جمعهما في الصفة، ولا في حيوان حامل لجهل الولد وعدم تتحققه، وكذا شاة لبون<sup>(٢)</sup>.

ولا يصح السلم في فواكه معدودة، كرمان وخوخ ونحوهما، ولو سلم فيها وزناً، لا اختلافها صغيراً وكبراً، بخلاف نحو عنب ورطب، ولا في بقول ولا في جلود لا اختلافهما ولا يمكن ذرعها، ولا في رؤوس وأكارع، لأن أكثرها العظام، ولا في بيض ونحوه، ولا في أوانى مختلفة أو ساطاً

(١) ينظر: «الزاهر» (ص ٢٣٤ و ٢٩٢) و«المصباح المنير» (٣٨٩/١) و«مشارق الأنوار» (٢٧٠/٢)، «التعريفات» للجرجاني (ص ١٢٦) و«طلبة الطلبة» (ص ٢٣٨).

(٢) في الأصل: لبوناً. والمثبت من «شرح المتنبي» (٢١٥/٢).

ورؤوساً كقماقم<sup>(١)</sup> ، ولا فيما لا ينضبط كجوهر ولؤلؤ ومرجان وعقيق ونحوها، لاختلافها اختلافاً كثيراً، ولا في مغشوش أثمان، ولا فيما يجمع أخلاطاً غير متميزة كمعاجين مباحة، ولا في ند<sup>(٢)</sup> وغالبة لعدم<sup>(٣)</sup> ضبطها بالصفة.

ويصح فيما فيه شيء لمصلحته غير مقصود، كجبن فيه إنفحة<sup>(٤)</sup> ، وكخبز أو عجين فيه ماء وملح، ويصح في أثمان، ويكون رأس المال غيرها، ويصح في فلوس ولو نافقة وزناً وعدداً، أو يكون رأس مالها عرضاً، لأنها ملحقة بالنقد كما تقدم، ويصح في عرض بعرض، ولا يصح السلم إن جرى بين مسلم فيه ورأس مال ربا.

(و) الثاني: (ذكر جنس ونوع، وكلّ وصفي<sup>(٥)</sup> يختلف به الثمن غالباً) في نحو بُرّ يقال صعيدي أو بحيري<sup>(٦)</sup> بمصر، والشام حوراني أو شمالي، وبالبصرة بحري أو شمالي، ويدرك قدر حب كصغر أو كبار، متراوḥ الحب

(١) القُمْقُم: ما يُسْخَن في الماء من نحاس وغيره ويكون ضيق الرأس. هو رومي مغرب، وقد تكلمت به العرب. قال عنترة:

وكان رُبَاً أو كحيلًا مُقعداً حَسْنَ الْوَقْدَدِ بِهِ جَوَانِبُ قُمْقُم

ينظر «المغرب» (ص ٤٩٩) و«المطلع» (ص ١٢٤٥) و«المعجم الوسيط» (٢/٧٦٠).

(٢) النَّدُّ: ضرب من النبات يُتَبَّحَّ بعوده. «المعجم الأوسط» (٢/٩١٠).

(٣) هي: أخلاطاً من الطيب كالمسك والعنبر. «المعجم الوسيط» (٢/٦٦٠).

(٤) الإنفَحَّةُ: مادة خاصة تستخرج من الجزء الباطني من معدة الرضيع من العجل أو الجداء أو نحوهما، بها خبرة تجبن اللبن. «المعجم الوسيط» (٢/٩٣٨) وينظر: «المصبح المنير» (٢/٨٤٦).

(٥) في الأصل: (وكل) ما (يختلف به...) والمثبت من «أختصار المختصرات» (ص ١٧٣).

(٦) بالتصغير. نسبة إلى بحيرة: بلاد قرب الإسكندرية. «لب الباب» للسيوطى (١٠٧/١).

أو مدوره، وذكر لونه كأحمر وأبيض، إن اختلف ثمنه بذلك (و) ذكر (حداثة وقدم) وجودة ورداة، وذكر سن حيوان، وفي صَيْد<sup>(١)</sup> أحبولة أو كلب أو صقر أو فَخَّ أو شبكة، ويدرك في تمر النوع والجودة وال الكبر أو ضدهما، والبلد، ويدرك في رقيق نوعاً، كرومسي أو حبشي، وطول بشر، قال أَحمد: يقول خاسي سداسي أَعجمي أو فصيح<sup>(٢)</sup>. وذكر أو أَنثى، وكحاء أو دعجاء أو بكاره أو ثبوة وسمنا أو هزاً، وكل ما يختلف به الثمن، ولا يصح شرطه أجود أو أرداً.

ولهأخذ دون ما وصف من جنسه، لأن الحق له وقد رضي بدونه، ولهأخذ غير نوعه كمعز عن ضأن، وبقر عن جواميس، ويلزمه أخذ أجود منه من نوعه، لأنه أتاه بما تناوله العقد وزاده نفعاً، وعلم منه أنه لا يلزمه الأخذ من غير نوعه ولو أجود كضأن عن معز، فإن رضياً جاز.

(و) الثالث: (ذكر قدره) كيلاً في مكيل، وزناً في موزون، وذرعاً في مذروع، لحديث: «من أسلم في شيء فليس له في كيل معلوم وزن معلوم إلى أجل معلوم»<sup>(٣)</sup>، وأنه عوض في الذمة، فاشترط معرفة قدره كالثمن.  
 (ولا يصح) السلم (في مكيل وزناً وعكشه) فلا يصح في موزون كيلاً، نصاً<sup>(٤)</sup>، لأنه مبيع يشترط معرفة قدره فلم يجز بغير ما هو مقدر به في الأصل، ولا يصح شرط صنجة<sup>(٥)</sup> أو مكيل أو ذراع لا عرف له، لأنه لو تلف فات العلم به، وأنه غرر لا يحتاج إليه العقد، وإن عين فرداً مما له عرف صح العقد دون التعيين.

(١) في الأصل: (صَيْد صَيْد) وال الصحيح ما أثبته من «شرح المتنبي» (٢١٦/٢).

(٢) ينظر «الشرح الكبير» (١٢/٢٤٠).

(٣) أخرجه البخاري في السلم، باب السلم في وزن معلوم، وباب السلم إلى أجل (٤٤، ٤٦، ٤٤/٣) ومسلم في المسافة (١٢٢٧/٣) عن ابن عباس.

(٤) «الإنصاف» (١٢/٢٥٣).

(٥) صنجة الميزان: تقدم الكلام عليها.

(و) الرابع: (ذكر أجل معلوم) نصّا<sup>(١)</sup> ، للخبر<sup>(٢)</sup> . له وقع في الثمن عادة، لأن اعتبار الأجل لتحقق الرفق، ولا يحصل بمدة لا وقع لها في الثمن (شهر) ونحوه ما له وقع في الثمن، قال في «الكافى»: كنصفه - أي الشهر<sup>(٣)</sup> ويصح أن يسلم في جنسين إلى أجل واحد إن بين ثمن كل جنس، ويصح في جنس إلى أجلين إن بين قسط كل أجل وثمنه.

ويصح أن يسلم في شيء يأخذ منه كل يوم جزءاً معلوماً مطلقاً، سواء بين ثمن كل قسط أو لا، لدعاه الحاجة إليه، ومتى قبض البعض وتعدر الباقي رجع بقسطه من الثمن، ولا يجعل للمقبوض فضلاً على الباقي، لأن مبيع واحد متماثل الأجزاء، فقسّط الثمن على أجزائه بالسوية، وإن قالا: محله رجب أو إليه أو فيه أو شعبان ونحوه، صح وحلّ بأوله، وإن قالا: إلى أوله أو إلى آخره يحل بأول جزء منهما.

ويقبل قول مدين في قدر الأجل وفي عدم مضيئ بيمنيه، لأن العقد اقتضى الأجل، والأصل بقاوه، ويقبل قوله - أيضاً - في مكان تسليم، نصّا<sup>(٤)</sup> ، لأن الأصل براءة ذمته من مؤنة نقله إلى موضع ادعى المسلم شرط التسليم فيه.

ومن أي بما له من دين سلم أو غيره قبل محله ولا ضرر عليه في قبضه لزمه قبضه، نصّا<sup>(٥)</sup> ، لحصول غرضه، فإن كان فيه ضرر كالأطعمة والحبوب، والحيوان، أو الزمن مخوفاً<sup>(٦)</sup> ، لم يلزمته قبضه قبل محله، وإن أحضره في محله أو بعده لزمه قبضه مطلقاً، كمبيع معين، فإن أبي قبضه،

(١) «الشرح الكبير» (١٢/٢٥٩).

(٢) أي حديث ابن عباس السابق، وفيه: «إلى أجل معلوم».

(٣) الكافى (٣/١٦١).

(٤) «الإنصاف» (١٢/٢٦٦).

(٥) «الإنصاف» (١٢/٢٦٩).

(٦) في الأصل: مخوف. والمثبت من «شرح المتنبي» (٢/٢١٩).

قال له حاكم: إما أن تقبض أو تبرئ، فإن أباها قبضه الحاكم له، لقيامه مقام المتنع.

ومن أراد قضاء دين عن غيره فأبى ربه، أو أسر بنفقة زوجته فبذلها أجنبى فأبى، لم يجبرا لما فيه من المنة عليهم، وملكت الزوجة الفسخ لإعسار زوجها، كما لو لم يبذلها أحد، فإن ملكه لمدين وزوج وقضاه، ودفعاه لهم، أجبرا على قبوله.

وتسلم الحبوب نقية من تبن وعقد ونحوها وتراب إلا يسيراً، لا يؤثر في كيل، والتمر جافاً.

(و) الخامس: (أن يوجد غالباً في محله) أي عند حلوله، لأنه وقت وجوب تسليمه، وإن عدم وقت عقد كسلم في رطب في الشتاء، بخلاف عكسه، لأنه لا يمكن تسليمه غالباً عند وجوبه أشبه بيع الآبق.

ويصح إن عيّن ناحية تبعد فيها آفة، كتمر البصرة، لا إن عيّن قرية صغيرة أو بستانًا، لحديث ابن ماجه وغيره: أنه أسلف إليه رض رجل من اليهود دنانير في تمّر مسمى، فقال اليهودي: من تمّر حائطبني فلان، فقال رض: «أما من حائطبني فلان فلا، ولكن كيل مسمى إلى أجل مسمى»<sup>(١)</sup> ،

(١) أخرجه ابن ماجه في التجارات، باب السلف في كيل معلوم.. (٢/٧٦٥، ٧٦٦) عن عبدالله بن سلام قال في «الروائد»: في إسناده الوليد بن مسلم، وهو مدلس. اهـ

قلت: صرّح الوليد بن مسلم بالتحديث جاء ذلك في رواية ابن حبان للحديث، كما في «موارد الظمان» (٤٥٨/٦) وهو مطول. ورواه كذلك الحاكم في «المستدرك» كتاب معرفة الصحابة، باب ذكر إسلام زيد بن سعنة مولى النبي صل (٦٠٥/٣) وقال عقبة: صحيح الإسناد ولم يخرجاه وهو من غور الحديث.. اهـ وتعقبه الذهبي فقال: ما أنكره وأركه، لاسيما قوله: «مقبلاً غير مدبر» فإن لم يكن في غزوة تبوك قتال. اهـ

قلت: ما أنكره الذهبي - رحمه الله - غير متوجه، فإن لفظ الأثر: «.. ثم توفي زيد في غزوة تبوك مقبلاً غير مدبر، ورحم الله زيداً» فقوله: توفي لا يدل على أن هناك قتالاً، لأن لفظ الوفاة يختلف عن لفظ القتل. وقوله: «مقبلاً غير مدبر» هو كذلك لأنه أقبل على تبوك بنية

ولأنه لا يؤمن انقطاعه، فإن سلم إلى محل يوجد فيه عاماً فانقطع، وتحقق  
بقاؤه، لزم تحصيله ولو شق، كبقية الديون.

(فإن تعذر) مسلم فيه (أو) تعذر (بعضه) بأن لم يوجد، خير بين  
(صبر) إلى وجوده فيطالب به، وبين فسخ فيما تعذر أو في الكل (أو أخذ  
رأس ماله) إن وجد أو عوضه إن عدم تعذر رده.

(و) الشرط السادس : (قبض الثمن) أي قبض رأس مال السلم (قبل  
التفرق) من مجلس عقده ترقاً يبطل خيار مجلس ، ثلاثة يصير بيع دين بدين ،  
وكقبض في الحكم ما بيده من أمانة أو غصب فيصبح جعله رأس مال سلم في  
ذمة من هو تحت يده ، ولا يصح جعل ما في ذمته رأس مال سلم ، لأن المسلم  
فيه دين ، فإذا كان رأس ماله ديناً ، كان بيع دين بدين ، بخلاف نحو أمانة  
وغلب.

(و) الشرط السابع : (أن يُسلم في الذمة فلا يصح السلم في عين)  
حاضرة ، لأنه يمكن بيعها في الحال ، فلا حاجة إلى السلم فيه (ولا) في (ثمرة

= قتالهم ، ولم يتخلاً عن رسول الله ﷺ أو يرجع أثناء الطريق . ورحم الله الحافظ المزي عندما  
قال : هذا حديث حسن مشهور في «دلائل النبوة» .  
وقد أخرج الحديث - أيضاً - الطبراني في «الكبير» (٥/٢٥٣ ، ٢٥٥) وأبو الشيخ في «أخلاق  
النبي ﷺ» (١/٤٧٥ ، ٤٧٦) والبيهقي في «الدلائل» (٦/٢٧٨ ، ٢٨٠) وأبو نعيم في  
«الدلائل» (١/١١٢ ، ١٠٨).

قال الهيثمي في «المجمع» (٨/٢٤٠) : «رواه الطبراني ، ورجاله ثقات» اهـ . وقال ابن حجر في  
«الإصابة» (٢/٦٠٧) : رجال الإسناد موثقون . وقد صرخ الوليد فيه بالتحديث . ومداره  
على محمد بن أبي السري الراوي له عن الوليد ، وثقة ابن معين ، ولبنه أبو حاتم ، وقال ابن  
عدي : محمد كثير الغلط . ووجدت لقصته شاهداً من وجه آخر ، لكن لم يسم فيه .. رواه ابن  
سعد . اهـ بتصرف .

قلت : لابن أبي السري متابعان : عبد الوهاب بن نجدة الحوطي عند الطبراني وأبي الشيخ .  
ويعقوب بن حميد بن كاسب عند ابن ماجه . كلامهما يروي هذا الحديث عن الوليد بن  
مسلم . ينظر : مصادر الحديث السابقة .

شجرة معينة) ولا يشترط في السلم ذكر مكان الوفاء إن لم يعقد ببرية أو سفينة ونحوها للجهالة، فيشترط تعينه بالقول (ويجب الوفاء موضع العقد) للسلم إذا كان محل إقامة (إن لم يشرط في غيره) فإن شرط في غيره صحيح وتعين.

(ولا يصح بيع مسلم فيه قبل قبضه) ولو من هو عليه (ولا) تصح (الحالة به ولا) الحالة (عليه، ولا أخذ رهن و كفيل به) رویت كراحته عن علي<sup>(١)</sup> وابن عباس<sup>(٢)</sup> وابن عمر<sup>(٣)</sup> ، (ولا) يصح (أخذ غيره) عوضاً (عنه) أي : المسلم فيه.

وتصح هبة دين سلم وغيره لمدين فقط .

ويصح بيع دين مستقر من ثمن وقرض ومهر بعد دخول أو نحوه مما يقرره، وأجرة استوفى نفعها، وأرش جنائية وقيمة مختلف، وجعل بعد عمل لمدين فقط بشرط قبض عوضه قبل تفرق؛ خبر ابن عمر<sup>(٤)</sup> . إن بيع بما لا يباع به نسيئة .

ومن استحق على غريميه مثل ما له عليه من دين جنساً وقدراً وصفة حالين أو مؤجلين أجلاً واحداً، تساقطاً إن استوياً، أو سقط من الأكثربقدر الأقل إن تفاوتاً، بدون تراضٍ، لأنه لا فائدة في أخذ الدين من أحدهما ثم

(١) روی عبدالرزاق في البيوع، باب الرهن والكفيل في السلم (٩/٨) وابن أبي شيبة في البيوع (٦/٢٠) عن علي: أنه كره الرهن والكفيل في السلم .

(٢) روی ابن أبي شيبة في البيوع، من كره الرهن في السلم (٦/٢١) عن ابن عباس: أنه كان يكره الرهن في السلم .

(٣) روی ابن أبي شيبة الرهن في السلم (٦/٢٠) عن محمد بن قيس قال: سئل ابن عمر عن الرجل يسلم السلم ويأخذ الرهن، فكرهه، وقال: ذلك السلف المضمون. وقد روی عن ابن عباس، وابن عمر جواز ذلك. ينظر: مصنف عبدالرزاق (٨/١٠) وابن أبي شيبة (٦/٢٠، ١٧، ١٩)، و«سنن البهقي» (٦/٢٩).

(٤) تقدم تخریجہ (ص ٦٨٣).

رده عليه، إلا إذا كانا أو أحدهما رأس مال سلم، ولو تراضياً فلا يصح، لأنه تصرف في دين سلم قبل قبضه، وإنما إذا تعلق بأحدهما حق كبيع رهن لتوفية دينه من مدين غير المرتهن.

ومن عليها دين من جنس واجب نفقتها لم يحتسب به مع عسرتها، لأن قضاء الدين مما فضل، ومتى نوى مدين وفاء بدفع بريء وإنما فمتبوع، لحديث: « وإنما لكل امرئ ما نوى »<sup>(١)</sup> ، وما ذكروه في الأصول: أن رد الأمانة وقضاء الدين واجب لا يتوقف على النية، أي نية التقرب<sup>(٢)</sup> . وتكتفي نية حاكم وفاه قهراً من مال مدين لامتناعه أو غيبته لقيامه مقامه، ومن عليه دين لا يعلم به ربها، واجب عليه إعلامه.

(١) تقدم (ص ٥٣، ١١٢).

(٢) قال الزركشي في «المشور» ٢٨٥/٣: النية تنقسم إلى نية التقرب، ونية التمييز.

فال الأولى: تكون في العبادات، وهو إخلاص العمل لله تعالى.

والثانية: تكون في المتحمل للشيء وغيره، وذلك كأداء الديون إذا أق卜سه من جنس حقه، فإنه يحتمل التمليل هبة وقرضاً ووديعة وإباحة، فلا بد من نية تميز إقباضه عن سائر أنواع الإقراض. ولا يشترط نية التقرب. ذكره الإمام في مواضع. اهـ.

## فصل في القرض

بفتح القاف، وحكي كسرها مصدر قرض الشيء يقرضه - بكسر الراء - إذا قطعه، ومنه المراض والقرض اسم مصدر بمعنى الاقتراض<sup>(١)</sup>. وشرعًا: دفع مال إرافاً لمن يتسع به ويرد بدله<sup>(٢)</sup>، وهو من المرافق المندوب إليها للمقرض، لحديث ابن مسعود يرفعه «ما من مسلم يقرض مسلماً قرضاً مرتين إلا كان كصدقة مرة»<sup>(٣)</sup>. رواه ابن ماجه، ولأن فيه تفريجاً وقضاء حاجة أخيه المسلم أشبه الصدقة عليه.

وإن قال معط : ملكته . ولا قرينة على رد بدله ؛ فهبة ، وإن اختلفوا في أنه هبة أو قرض ولا قرينة فقول آخذ بيديه ، ولا يجب على مقرض ولا يكره لفترض . نصًا<sup>(٤)</sup> ، لكن لا يفترض إلا ما يقدر أن يوفيه ، إلا اليسير الذي لا يتعدى مثله ، ولو أخذ جعل على اقتراضه بجاهه لا على كفالته ، وشرط علم قدره ووصفه ، وكون مقرض يصح تبرعه (وكل ما صح بيعه) من مكيل وموزون وغيره (صح قرضه إلا بني آدم) لأنه لم ينقل قرضهم ، ولا هو من المرافق .

ويتم القرض بقبول ويملك ، فلا يملك مقرض استرجاعه إلا إن حجر على مقرض لفلس ، فيملك الرجوع فيه بشرطه ؛ لحديث : «من أدرك

(١) «القاموس» (ص ٨٤٠) و«المطلع» (ص ٢٤٦) و«تحرير ألفاظ التنبيه» (ص ١٩٣).

(٢) «معونة أولي النهى» (٤/٣٠٣) وينظر : «التوقف على مهمات التعريف» (ص ٥٨٠).

(٣) ابن ماجه ، في الصدقات ، باب القرض (٨١٢/٢)، قال البوصيري : هذا إسناد ضعيف .. اهـ وضعف إسناده - أيضاً - البهقي في «السنن» (٥/٣٥).

وقد جمع له طرقاً الشيخ الألباني في «إرواء الغليل» (٥/٢٢٩ ، ٢٢٥) وحسنه.

(٤) «الشرح الكبير» (١٢/٣٢٤).

متاعه بعينه . . »<sup>(١)</sup> ويأتي<sup>(٢)</sup> ، وله طلب بدله من مفترض في الحال . وإن شرط مفترض رده بعينه لم يصح الشرط ، لأنه ينافي مقتضى العقد ، وهو التوسع بالتصرف ، ورده بعينه يمنع ذلك ، ويجب على مفترض قبول مثلي<sup>(٣)</sup> رد بعينه وفاء ، بخلاف مُتَقَوْم<sup>(٤)</sup> ، ما لم يتعدب مثل رده بعينه فلا يلزمـه قبولـه (ويجب) على مفترض (رد مثل فلوس) افترضـها ، ولم تحرم المعاملة بها ، غلت أو رخصـت ؛ لأنـها مثـلية .

(و) يجب رد مثل (مكيل وموزن) لا صناعة فيه مباحة يصح السلم فيه ، لأنـه يضمـن في الغصب والإـتلاف بمثلـه ، فـكـذا هـنا (فـإـن فـقـد) المـثل (فـقيـمـته يوم فـقـد) لأنـه يوم ثـبـوتـها في الذـمـة (و) يجب (قيـمة غـيرـها) أيـ المـثـلـيـات لأنـه لا مـثـلـ لهـ ، فـضـمـنـ بـقـيمـتهـ كـمـاـ فيـ الإـتـلاـفـ وـالـغـصـبـ ، وـإـنـماـ تـعـتـبرـ الـقـيمـةـ (يـومـ قـبـصـهـ) لـاـخـتـلـافـ الـقـيمـةـ فـيـ الزـمـنـ الـيـسـيرـ بـكـثـرـ الرـاغـبـ وـقـلـتـهـ .  
ويجوز قرضـ ماـ كـيـلـ كـسـائـرـ المـائـعـاتـ ، ويـجـوزـ قـرـضـهـ لـسـقـيـ مـقـدـراـ  
بـأـنـبـوـبـةـ أـوـ نـحـوـهـ ماـ يـتـخـذـ مـنـ فـخـارـ وـرـصـاصـ وـنـحـوـهـ عـلـىـ هـيـئـتـهـ ، ويـجـوزـ

(١) أخرجه البخاري في الاستفراض باب إذا وجد ماله عند مفلس . . . (٨٦/٣)، ومسلم في المساقاة (١١٩٣/٣) عن أبي هريرة .

(٢) في الحجر (ص ٧٦٤).

(٣) المثل لـغـةـ: أعمـ الـأـلـفـاظـ الـمـوـضـوعـةـ لـلـمـشـاـبـهـةـ . وـفـيـ الـاـصـطـلـاحـ: ماـ حـصـرـهـ كـيـلـ أـوـ وزـنـ، وـقـدـ يـلـحـقـ بـهـماـ الـمـعـدـودـ وـالـمـزـرـوـعـ .

«الكلـيـاتـ» (ص ٨٥١) وـ«مـقـدـمـةـ فـيـ بـيـانـ الـمـصـطـلـحـاتـ الـفـقـهـيـةـ عـلـىـ الـمـذـهـبـ الـخـبـلـ» للـشـيـخـ عـلـىـ الـهـنـدـيـ (ص ١٣) .

وـقـدـ كـتـبـ فـيـ المـثـلـ وـالـقـيمـيـ . الشـيـخـ الدـكـتـورـ عـلـىـ محـيـ الدـينـ القرـهـ دـاغـيـ وـذـلـكـ فـيـ كـتـابـهـ الـقـيمـ: «قـاعـدـةـ المـثـلـ وـالـقـيمـيـ فـيـ الـفـقـهـ الـإـسـلـامـيـ» .

(٤) هو خـلـافـ المـثـلـ . فـالـمـثـلـ مـاـ لـهـ وـصـفـ يـنـضـبـطـ بـهـ كـالـحـبـوبـ . . وـنـحـوـهـ . وـالـقـيمـيـ مـاـ لـهـ وـصـفـ لـهـ يـنـضـبـطـ بـهـ فـيـ أـصـلـ الـخـلـفـةـ حـتـىـ يـنـسـبـ إـلـيـهـ .

وـالـقـيمـةـ الـثـمـنـ الـذـيـ يـقاـومـ بـهـ الـمـتـاعـ ، أـيـ يـقـومـ مـقـامـهـ . وـالـجـمـعـ الـقـيـمـ اـهـ مـنـ «الـمـصـبـاحـ الـمـيـرـ» (٧١٤/٢) بـتـصـرـفـ .

فرض خبز وخير عدداً ورده عدداً، بلا قصد زيادة، لحديث عائشة قالت: قلت: يا رسول الله، الجيران يستقرضون الخبز والخمير، ويرون زيادة ونقصاً؟ فقال: «لا بأس، إنما ذلك من مرافق الناس، لا يراد به الفضل»<sup>(١)</sup>. رواه أبو بكر<sup>(٢)</sup> في «الشافي»، ولشقة اعتباره بالوزن مع دعاء الحاجة إليه، ويثبت البطل حالاً ولو مع تأجيله، لأن وعد لا يلزم الوفاء به، وأيضاً شرط الأجل زيادة بعد استقرار العقد فلا يلزم، وكذا كل دين حال أو مؤجل حل، فلا يصح تأجيله لما تقدم.

ويجوز شرط رهن فيه، لأنه عَلَيْهِ السَّلَامُ استقرض من يهودي شعيراً ورهنه درعه<sup>(٣)</sup>. متفق عليه، ويجوز شرط ضمرين أيضاً (ويحرم كل شرط يجر نفعاً) كشرطه أن يسكنه داره، أو يقضيه خيراً منه، أو يقضيه بيلد آخر وحمله مؤنة، لأن عقد إرفاق وقربة، فشرط النفع فيه يخرجه عن موضوعه، فإن لم يكن حمله مؤنة جاز، لأن مصلحة لهما من غير ضرر.

ولا يفسد القرض بفساد الشرط (وإن وفاه أجود) مما أخذ منه كصحاح عن مكسرة، أو أجود نقداً، أو سكة مما اقترضه أو أرجح يسيراً في

(١) أخرجه ابن الجوزي في «التحقيق» (١٨٤/٧) قال الحافظ ابن عبدالهادي في «تنقیح التحقیق» (١٩١/٣) هذا الحديث غير مخرج في شيء من الكتب الستة، قال شيخنا: في إسناده من يجهل حاله. وأخرجه ابن عدي في الكامل (٦/٢١٧٠) عن عائشة مرفوعاً بلفظ: «لا بأس أن يستقرض القوم من جيرانهم الخبز فيقضون أصغر منه أو أكبر». قال ابن عدي: حديث منكر لا يرويه عن الزهرى غير محمد بن عبد الملك، وكل أحاديثه مما لا يتبعه الثقات عليه، وهو ضعيف جداً.  
ينظر: «إرواء الغليل» (٥/٢٢٢).

(٢) هو عبدالعزيز بن جعفر بن أحمد أبو بكر المعروف بغلام الحلال.

(٣) البخاري، في البيوع، باب شراء النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالنسية، وباب شراء الإمام الحوائج بنفسه، وفي السلم باب الكفيل في السلم، وباب الرهن في السلم (٣/٨، ٤٥، ١٤، ٤٦)، ومسلم في المساقاة (٣/١٢٢٦).

قضاء ذهب أو فضة (أو أهدى إليه هدية بعد وفاء بلا شرط فلا بأس) لأن النبي ﷺ استلف بكرًا فرد خيراً منه، وقال: «خيركم أحسنكم قضاء»<sup>(١)</sup> متفق عليه، من حديث أبي رافع.

وإن فعل مفترض ذلك قبل الوفاء ولم ينوه مفترض احتسابه من دينه، أو لم ينوه مكافأته عليه لم يجز، إلا إن جرت عادة به بينهما قبل قرض، لحديث أنس مرفوعاً: «إذا أقرض أحدكم فأهدي إليه أو حمله على الدابة فلا يركبها ولا يقبله، إلا أن يكون جرى بينه وبينه قبل ذلك»<sup>(٢)</sup>. رواه ابن ماجه، وفي إسناده من تكمل فيه.

وكذا حكم كل غريم، فإن استضافة مفترض حسب له ما أكل، ومن طولب ببدل قرض أو غصب ببدل آخر لزمه أداء البدل إلا ما حمله مؤنة، كحديد ونحوه، وقيمة ببدل القرض أو الغصب أنقص فلا يلزم إلا قيمته بها، لأنه لا يلزم حمله إلى بلد الطلب فيصير كالمتعذر، فإن كانت قيمة ببدل القرض أو الغصب مساوية لبدل الطلب أو أكثر لزمه دفع المثل ببدل الطلب لما سبق. وعلم منه أنه إن طولب بعين الغصب بغير بلد لم يلزم، وكذا لو طولب بأمانة أو عارية ونحوها بغير بلد، لأنه لا يلزم حملها إليه، ولو بذلك مفترض أو غاصب بغير بلد قرض أو غصب ولا مؤنة حمله، كائنان؛ لزم قبوله، مع أمن البلد والطريق؛ لعدم الضرر عليه.

ومن افترض من رجل دراهم وابتاع منه بها شيئاً، فخرجت زيوفاً، فالبيع جائز، ولا يرجع عليه بشيء، نصاً<sup>(٣)</sup>، لأنها دراهمه، فعيتها عليه،

(١) أخرجه مسلم دون البخاري، في المساقاة (١٢٢٤/٣) ينظر: «إرواء الغليل» (٢٣٦/٥).

(٢) سنن ابن ماجه، الصدقات، باب القرض (٨١٣/٢)، قال البوصيري في الزوائد: في إسناده عتبة بن حيد الضبي ضعفه أحد، وأبو حاتم، وذكره ابن حبان في «الثلاث»، ويحيى بن أبي إسحاق لا يعرف حاله. اهـ

(٣) «الشرح الكبير» (٣٥٢/١٢).

وله على المفترض بدل ما أقرضه له بصفته زيفاً، وحمله في «المغني»<sup>(١)</sup> على ما إذا باعه السلعة بها وهو يعلم عيبها، فأما إن باعه في ذمته ثم قبضها غير عالم بها فينبغي أن يحجب له دراهم لا عيب فيها، ويرد عليه هذه، ثم لمفترض ردتها عن قرضه، ويبقى الثمن في ذمته.

---

(١) «المغني» (٦/٤٤٠).

## فصل في الرهن

وهو لغة: الشبوت والدوام<sup>(١)</sup> ، ومنه ﴿كُلُّ نَقِيبٍ يَمَا كَبَتَ رَهِينَةً﴾<sup>(٢)</sup> ، وشرعًا: توثقة دين، غير سلم ودين كتابة، ولو في المال، كعين مضمونة بعين يمكن أخذها أو بعضه منها إن كانت من جنس الدين، أو من ثمنها إن لم تكن من جنسه<sup>(٣)</sup> .

وأجمعوا على جوازه<sup>(٤)</sup> ، لقوله تعالى: ﴿فَرِهَنْ مَقْبُوضَةً﴾<sup>(٥)</sup> ، وحديث عائشة: أن النبي ﷺ اشتري من يهودي طعاماً ورهنه درعه<sup>(٦)</sup> . متفق عليه.

ويجوز حضراً وسفراً، لأنه روى أن ذلك كان بالمدينة<sup>(٧)</sup> ، وذكر السفر في الآية خرج مخرج الغالب، ولهذا لم يشترط عدم الكاتب. ويصح زيادة رهن لا دينه (وكل ما جاز بيعه) من الأعيان (جاز رنه) إلا المصحف، فلا

(١) ينظر: «القاموس» (ص ١٥٥١) و«المطلع» (ص ٢٤٧) و«تحرير ألفاظ التنبيه» (ص ١٩٣) قال ابن فارس في «حلية الفقهاء» (ص ١٤١): أصل الرهن: حبس الشيء على حق. اهـ.

(٢) سورة المدثر، الآية: ٣٨.

(٣) ينظر: «معونة أولي النهى» (٤/٣١٧) و«المطلع» (ص ٢٤٧).

(٤) قال ابن المنذر: أجمعوا على أن الرهن في السفر والحضر جائز. وإنفرد مجاهد فقال: لا يجوز في الحضر. اهـ «الإجماع» (ص ١٣٨).

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٨٣.

(٦) البخاري، الرهن، باب مَنْ رهن درعه (١١٥/٣)، ومسلم في المساقاة (١٢٢٦/٣).

(٧) جاء ذلك في حديث أنس المتقدم، وذلك في لفظ لأحمد (٣/١٣٣): أنه مشى إلى النبي ﷺ بخبر شعير وإهالة سنخة. قال: «وقد رهن رسول الله ﷺ درعًا له عند يهودي بالمدينة، فأخذ منه شيئاً لأهله». الحديث.

يصح رهنه ولو لمسلم، لأنّه وسيلة إلى بيعه الحرام.  
 (وكذا) يجوز رهن (ثمر وزرع لم يبدُ صلاحهما) بلا شرط قطع، لأنّ  
 النهي عن بيعها لعدم أمن العادة، وبتقدير تلفها لا يفوت حق المرهن من  
 الدين لتعلقه بذمة الراهن.

(و) كذا (قِنْ) ذكرًا أو أنثى فيصح رهنه (دون ولده ونحوه) كوالده  
 وأخيه، لأن تحريم بيعه وحده للتفریق بين ذوي الرحم المحرم، وهو مفقود  
 هنا، لأنّه إذا استحق بيع الراهن بيعاً معاً؛ دفعاً لتلك المفسدة.

(ويلزم في حق راهن بقبض) لقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُ مَقْبُوضَةٌ﴾<sup>(١)</sup>

وقبض رهن كقبض مبيع على ما سبق، ولراهن الرجوع فيه قبل قبضه ولو  
 إذن فيه، لعدم لزوم الراهن إذن، وله التصرف فيه بما شاء، فإن تصرف فيه  
 بما ينقل الملك أو رهنه ثانياً بطل الراهن الأول، سواء أقبض الثاني أو لا،  
 خروجه عن إمكان استيفاء الدين من ثمنه، وإن دبره أو كاتبه أو أجراه أو  
 زوج الأمة لم يبطل، لأنّه لا يمنع ابتداء الراهن، فلا يقطع استدامته،  
 كاستخدامه.

وإن رهنه ما بيده أمانة أو غصباً، لزم وصار أمانة، لا يضمنه مرهن  
 إلا ببعد أو تفريط، واستدامه قبض رهن شرط للزومه، فيزيمه أخذ راهن  
 بإذن مرهن، ولو أخذه إجارة أو عارية أو أمانة لزوال الاستدامة التي هي  
 شرط اللزوم، وإن أجراه أو أعاره مرهن أو لغيره بإذن مرهن فلزومه باق  
 (وتصرف كل منهما فيه) أي في الراهن (بغير إذن الآخر باطل إلا عتق راهن)  
 فينفذ، ولو بلا إذن مرهن، موسراً كان الراهن أو معسراً، نصاً<sup>(٢)</sup>، لأنّه  
 اعتاق من مالك تام الملك، فنفذ؛ كعتق المؤجر، بخلاف غير العتق، ولأنّه  
 مبني على التغليب والسرابة.

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٨٣.

(٢) «الإنصاف» (٤١١/١٢).

ويحرم عتق راهن لرهن بلا إذن مرتين، لإبطاله حقه من عين الرهن، (وتؤخذ قيمته) أي الرهن المعتق (منه) أي الراهن (رهناً) مكانه إن كان موسراً أو أيسر (وهو) أي الرهن (أمانة في يد مرتين) ولو قبل عقد، وبعد وفاة دين، فلا يضمنه إلا ببعد أو تفريط كسائر الأمانات.

( وإن رهن) ما يصح رهنه (عند اثنين) بدين لهما (فوف) راهن (أحدهما) دينه، انفك نصيبيه من الرهن، لأنه عقد واحد مع اثنين بمنزلة عقدين، أشبه ما لو رهن كل واحد النصف مفرداً، فإن كان الرهن لا تنقصه القسمة كمكيل فلراهن مقاسمة من لم يوفه، وأخذ نصيب من وفاه من الرهن، وإن لم تجب قسمته لضرر المرتهن، ويبقى بيده نصفه رهن<sup>(١)</sup> ونصفه أمانة (أو رهناً) أي رهن اثنان واحداً شيئاً (فاستوف من أحدهما) ما عليه (انفك) الرهن (في نصيبيه) أي الموفي لما عليه، لما تقدم.

(إذا حلَّ الدِّين) الذي به الرهن (وامتنع) راهن (من وفائه فإن كان) قد (أذن لمرتهن في بيعه) إذا حل الدين (باعه)، واستوف دينه من ثمنه؛ لأنه وكيل ربّه (إنما) يكن أذن في بيعه، أو كان أذن ثم رجع لم يبع (أُجبر) أي أجبره حاكم (على الوفاء) من غير رهن، لأنه قد يكون له غرض فيه، والمقصود الوفاء، (أو) أجبره على (بيع الرهن) ليوفي من ثمنه إن امتنع عن الوفاء من غيره (فإن أبي) من الوفاء ومن البيع (حبس أو عُزْر) أي حبسه حاكم أو عزره حتى يفعل ما أمر به (فإن أصر) على الامتناع من كل منها (باعه) أي الرهن (حاكم) نصاً<sup>(٢)</sup> ، بنفسه أو أمينه (ووف دينه) لقيامه مقام الممتنع (وغائب كممتنع) فيبيعه الحاكم أو أمينه، ولا يبيعه مرتين إلا بإذن ربّه أو الحاكم.

(إن شرط) راهن (أن لا يباع) الرهن (إذا حلَّ الدِّين، أو) شرط

(١) في «شرح المتهى»: (نصف رهناً..) على الحال. ولعله الأصول.

(٢) «شرح المتهى» (٢/٢٣٨).

مرتهن أنه (إن جاءه بحقه في وقت كذا، وإن فالرهن له بالدين، لم يصح الشرط) لمنافاته مقتضى العقد، والرهن صحيح؛ لحديث: «لا يغلق الرهن»<sup>(١)</sup> رواه الأثرم عن [معاوية بن][<sup>(٢)</sup>] عبدالله بن جعفر.

وإن اختلفا في رد رهن أو في عينه أو قدره أو في دين به أو في قبضه، وليس هو بيد مرتهن، فقول راهن بيمنيه، لأن الأصل عدمه، وإن قال راهن: رهتك ما يدتك بألف فقال: بعنتيه بها، أو قال: بعنته. قال: رهنتيه بها، حلف كل على نفي ما ادعى عليه، وأخذ راهن رهنه، وبقي الألف بلا رهن.

(ولم ترتهن أن يركب ما يركب) من حيوان مرهون بقدر نفقته (ويحليب

(١) أخرجه البيهقي، في كتاب الرهن، باب ما روی في غلق الرهن (٤٤/٦) وقال عقبه: هذا مرسلاً. اهـ

وقد أخرجه ابن ماجه، كتاب الرهون، باب لا يغلق الرهن (٨١٦/٢) عن أبي هريرة. قال البوصيري: في إسناده محمد بن حميد الرازي. وهو ضعيف. اهـ بتصرف.

وأخرجه الدارقطني في «سننه» كتاب البيوع (٣٢/٣) من وجه آخر عن زياد بن سعد عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة بلفظ: «لا يغلق الرهن، له غنمه، وعليه غرمته» قال الدارقطني: هذا إسناد حسن متصل. اهـ وكذا أخرجه ابن حزم في «المحل» (٨/٥٠٠) من طريق ابن أبي ذئب عن الزهري... به وقال عقبه: هذا مسند من أحسن ما روی في هذا الباب. اهـ ونقل عن الحافظ في «التلخيص» (٣/٤٢) أنه قال: سنده حسن. اهـ وعبارةه في «المحل» هذه لا تقييد ذلك. وقد حسنه - أيضاً - ابن عبد البر في «التعهيد» (٦/٤٣٠) وأخرجه مالك في الأقضية، باب ما لا يجوز من غلق الرهن (٢/٧٢٨) عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ قال: لا يغلق الرهن». وهو في «المراسيل لأبي داود» (ص ١٧٠). ينظر «بيان الوهم والإيمام» (٥/٩٠).

(٢) ما بين معقوفين سقط من الأصل. والمثبت من «المغني» (٦/٥٠٧) و«سنن الدارقطني» (٦/٤٤) ومعاوية بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب القرشي المدني. روی عن أبيه عبدالله وعبدالله بن عتبة بن مسعود... وغيرهم. روی عنه جماعة. ثقة. وقول ابن حجر في «الترغيب» (ص ٤٧٠): مقبول. غير مقبول. ينظر: «تهدیب الكمال» (٢٨/١٩٦).

ما يُحْلِبْ (منه بقدر نفقته) متحرّياً للعدل؛ لحديث البخاري وغيره عن أبي هريرة مرفوعاً: «الرهن يركب بنفقةه إذا كان مرهوناً، ولبن الدر يشرب بنفقةه إذا كان مرهوناً، وعلى الذي يركب ويشرب النفقه»<sup>(١)</sup> (بلا إذن) راهن ولو كان حاضراً، لأنّه مأذون فيه شرعاً، ولا ينفك المركوب والمحلوب، بالركوب والحلب نصاً<sup>(٢)</sup> ، لأنّه إضرار به.

(وإن أنفق) مرتهن (عليه) أي على الرهن (بلا إذن راهن مع إمكان) استئذانـ(ه لم يرجع) عليه شيء، لأنّه متبرع حكماً، فلم يرجع بعوضه، كالصدقة على مسكين، ولتفريطه بعدم الاستئذان (وإلا) أي وإنّما يمكن استئذانـه لغيبته أو استثارـه (رجع) على راهن (بالأقلّ ما أنفقـه) على رهن أـ(و نفقة مثلـه إنـ نواهـ) ولو لم يستأذنـ حاكـماً في الإنفاقـ، أو لم يـشهدـ أنه يـنـفقـ ليـرجعـ علىـ ربهـ (وـ) حـيـوانـ (معـارـ وـمـؤـجـرـ وـمـوـدـعـ) وـمـشـتـرـكـ بـيدـ أحـدـهـماـ بـإـذـنـ الآـخـرـ إـذـاـ أـنـفـقـ عـلـيـهـ مـسـتـعـيرـ، وـمـسـتـأـجـرـ وـوـدـيـعـ وـشـرـيكـ (كـرهـنـ) فـيـمـاـ سـبـقـ تـفـصـيـلـهـ.

وإن مات قـنـ فـكـفـنهـ فـكـذـلـكـ (ولـوـ خـربـ) رـهـنـ كـدـارـ انـهـدـمـتـ (فعـمرـهـ) أيـ الرـهـنـ مـرـتـهـنـ بـلـاـ إذـنـ رـاهـنـ (رجـعـ) مـعـمـرـ (بـالـتـهـ فـقـطـ) لأنـهاـ مـلـكـهـ، بـخـلـافـ نـفـقـةـ الـحـيـوانـ لـحـرـمـتـهـ، وـعـدـمـ بـقـائـهـ بـدـوـنـهـ.

وـإنـ جـنـىـ الرـهـنـ تـعـلـقـ الأـرـشـ بـرـقـبـتـهـ، فـإـنـ اـسـتـغـرـقـهـ خـيـرـ سـيـدـهـ بـيـنـ فـدـائـهـ بـالـأـقـلـ مـنـ الأـرـشـ أـوـ قـيـمـتـهـ وـيـقـيـىـ الرـهـنـ بـحـالـهـ، وـبـيـنـ بـيـعـهـ فـيـ الجـنـايـةـ، أـوـ تـسـلـيمـهـ لـولـيـهـ، فـيـمـلـكـهـ وـيـطـلـ الرـهـنـ فـيـهـماـ، لـاستـقـرـارـ كـوـنـهـ عـوـضـاـ عـنـهـاـ، إـلـاـ يـسـتـغـرـقـهـ أـرـشـ بـيـعـ مـنـهـ بـقـدـرـهـ، أيـ قـدـرـ أـرـشـ الجـنـايـةـ، إـنـ لـمـ يـفـدـهـ سـيـدـهـ، وـبـاقـيـهـ رـهـنـ، فـإـنـ تـعـذـرـ بـيـعـ بـعـضـهـ بـيـعـ الـكـلـ، لـلـضـرـورـةـ، وـبـاقـيـ ثـمـنـهـ رـهـنـ.

(١) البخاري، الرهن، باب الرهن مركوب ومحلوب (٣/١١٥، ١١٦).

(٢) «الشرح الكبير» (٤٩٠/١٢).

وإن جني عليه فالشخص سيله، فإن غاب فالمرهن، لتعلق حقه بموجب الجنائية، ولسيد أن يعفو على مال، وأن يقتضي إن أذن مرهن، أو أعطاه ما يكون رهناً، فإن اقتضى بدونهما في نفس أو دونها، أو عفى على مال فعليه قيمة الأقل من الجنائي والمجنى عليه، يجعل رهناً مكانه.

وإن وطىء مرهن أمة مرهونة ولا شبهة له، حُدَّ، وَرَقَ ولده، ولزمه المهر، وإن أذن راهن فلا مهر كالحرة المطاوعة، وكذا لا حد إن ادعى جهل تحريمه، ومثله يجهله، لكونه حديث عهد بإسلام، أو نشأ ببادية، وولده حر؛ لأنه من وطء شبهة.

## فصل في الضمان

وهو جائز بالإجماع في الجملة<sup>(١)</sup> لقوله تعالى: ﴿وَلِمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلٌ  
بَعِيرٌ وَأَنَّابِهِ رَعِيمٌ﴾<sup>(٢)</sup> ، قال ابن عباس: الزعيم: الكفيل<sup>(٣)</sup> . وقوله عليه السلام:  
«الزعيم غارم»<sup>(٤)</sup> . رواه أبو داود والترمذى وحسنه، وهو مشتق من  
الضم، أو من التضمن، لأن ذمة الضامن تتضمن الحق<sup>(٥)</sup> .

وشرعًا: التزام من يصح تبرعه ما وجب أو ما سيجب على آخر<sup>(٦)</sup> .  
فلذلك قال: (ويصح ضمان جائز التصرف) وهو الحر المكلف الرشيد (ما)  
(وجب) (يصح) وجب (أو) ما (سيجب على) شخص (غيره) مع بقائه على

(١) «المغني» (٧٢/٧).

(٢) سورة يوسف، الآية: ٧٢.

(٣) أخرجه ابن الأباري في «الوقف والإبداء» كما في «الدر المثور» (٤/٥٦٠) والختل في  
«مسائل نافع بن الأزرق عن عبدالله بن عباس» (ص ٥٦).

(٤) أبو داود، في البيوع، باب في تضمين العارية (٣/٨٢٤ - ٨٢٥)، والترمذى، في البيوع،  
باب ما جاء في أن العارية مؤداة (٣/٥٥٦)، وابن ماجه، كتاب الصدقات، باب الكفالة  
(٢/٨٠٤) عن أبي أمامة. قال الترمذى: حسن غريب. اهـ ينظر: «التلخيص الحبير»  
(٣/٥٤).

(٥) قول الفقهاء: الضمان مأخوذ من الضم. خطأه جماعة. قال في «المصباح المنير»  
(٢/٤٩٨): وهو غلط من جهة الاشتقاد، لأن نون الضمان أصلية، والضم ليس فيه نون،  
فهمما مادتان مختلفتان. اهـ

والصحيح أن الضمان مصدر ضمِّنته أضمه ضماناً: إذا كفْتُهُ، وأنا ضامن، وضمين.  
وقد حكى في «الإنصاف» اختلاف الفقهاء في اشتقاده.

ينظر: «الكليات» (ص ٥٧٥) و«تحريف ألفاظ التنبيه» (ص ٢٠٣) و«المطلع» (ص ٢٤٨)  
و«الإنصاف» (٥/١٣).

(٦) ينظر: «متهى الإرادات» - بحاشية ابن قائد - (٤/٤٢٦) و«التنقح المشبع» (ص ١٤٤).

مضمون عنده؛ لحديث: «نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه»<sup>(١)</sup> (لا الأمانات) كوديعة وعین مؤجرة ومال شركة وعین أو ثمن بيد وكيل في بيع أو شراء فلا يصح ضمانها، لأنها غير مضمونة على صاحب اليد، فكذا على ضامنه (بل) يصح ضمان (التعدي فيها) لأنها مع التعدي مضمونة كالغصب، فعلى هذا لا يصح ضمان الدلائل فيما يعطونه لبيعه، إلا أن يضمن تعديهم فيه أو هرّبهم به.

(ولا) يصح ضمان (جزية) بعد وجوبها، ولا قبله من مسلم ولا كافر، لفوات الصغار عن المضمون بدفع الضامن، ولا يصح ضمان دين كتابة، لأنه ليس بلازم ولا مآل إلى النزوم؛ لأن المكاتب له تعجيز نفسه والامتناع من الأداء.

ويحصل الضمان بلفظ: أنا ضمِّين، وكفِيل، وَقِيل، وَحِيل، وزعيم، وبلفظ ضمنت دينك، أو تحملته، ونحو ذلك، ويصبح بإشارة مفهومة من آخرين لقيامها مقام نطقه، لا بكتابه منفردة عن إشارة، ومن لا تفهم إشارته لا يصح ضمانه.

(وشرط) لصحة ضمان (رضي ضامن فقط) لأن الضمان تبرع بالتزام الحق، فاعتبر له الرضى، كالتبوع بالأعيان، ولا يعتبر رضى مضمون عنده، لأن أبا قتادة ضمن الميت في الدينارين<sup>(٢)</sup>، وأقره الشارع. ولصحة قضاء دينه بغير إذنه وأولى ضمانه، ولا رضى من ضمِّين له، لأنه وثيقة لا يعتبر لها قبض، فلم يعتبر لها رضى كالشهادة.

ولا يعتبر معرفة مضمون له ومضمون عنده، ولا يعتبر العلم بالحق

(١) الترمذى، كتاب الجنائز، باب ما جاء عن النبي ﷺ أنه قال: «نفس المؤمن...»

(٢) /٣٨٠) وابن ماجه في الصدقات، باب التشديد في الدين (٢/٨٠٦).

قال الترمذى: حسن. اهـ وصححه الحاكم في «المستدرك» (٢٦/٢) وأقره الذهبي.

(٢) أخرجه البخارى في الحواليات، باب إذا أحال دين الميت على رجل جاز (٣/٥٥).

لقوله تعالى: ﴿وَلِمَنْ جَاءَ بِهِ حَمْلٌ بَعِيرٌ وَأَنَا بِهِ رَاعِيٌ﴾<sup>(١)</sup> وهو غير معلوم لأنّه يختلف، ولا وجوبه إن آتى إلى العلم به وإلى الوجوب. فيصح: ضمنت لزید ما على بکر، وإن جهله الضامن، أو ضمنت لزید ما يداينه بکر<sup>(٢)</sup> وما يقر له به، أو يثبت له عليه، لما تقدم، ولو إبطاله قبل وجوبه، لأنّه إنما يلزم بالوجوب.

ويصح ضمان دين ضامن فأكثر، فيثبت الحق في ذمة الجميع، فأئمّهم قضاه ببرئوا، وإن برأ المدين برأ الكل، وإن أبراً مضمون له أحدهم برأء ومن بعده لا من قبله.

(ولرب حق مطالبة من شاء منها) أي من الضامن والمضمون عنه، لثبوت الحق في ذمتهم، ولو مطالبتهما معاً في الحياة والموت، فأئمّهما قضاه برأء الكل، كما تقدم، لأن الضمان وثيقة، فإذا برأء الأصيل زالت الوثيقة، كالرعن.

ويصح ضمان عهدة مبيع<sup>(٣)</sup>، وألفاظ ضمان العهدة: ضمنت عهده، أو ثمنه، أو دركها<sup>(٤)</sup>، أو يقول لمشتر: ضمنت خلاصك منه، أو

(١) سورة يوسف، الآية: ٧٢.

(٢) في الأصل: (بکرا) والمثبت من «شرح متنه الإرادات» (٢٤٨/٢).

(٣) قال عثمان بن قائد في «حاشية المتنه» (٤٣٠/٢) وعهدة المبيع لغة: الصك، أي: الكتاب الذي تكتب به المعاملات والأقارب.

وأصطلاحاً: ضمان الثمن أو جزء منه عن أحد هما للآخر، إن ظهر ما يوجهه. اهـ ينظر: «المعجم الوسيط» (٦٣٤/٢) و«المعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية» (٥٥٢/٢) و«حاشية ابن فاسim على الروض» (١٠٤/٥).

(٤) الدّرْك في البيع: التّبعه. يقال: ما لحقك من درك فعلّي خلاصه. وهو ضمان الثمن للمشتري إن خرج المبيع مستحقاً أو معيناً أو ناقصاً. ينظر: «النظم المستذبح» (١٣٦/١) و«المصباح المنير» (٢٦٠/١) و«القاموس الفقهي» (ص ٢٢٥) و«المعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية» (٤١٦/٢) و«نظريّة الضمان الشخصي - الكفالة» (ص ٢٤٥).

متى خرج المبيع مستحقة فقد ضمنت لك الثمن.  
ويصح ضمان عين مضمونة كغصب وعارية ومقبوض على وجه  
سوم.

وإن شرط خيار في ضمان، أو في كفالة فسدا.

ويصح قول جائز التصرف لثله: ألق متاعك في البحر وعلى ضمانه،  
لصحة ضمان ما لم يجب، فيضمنه القائل. وإن قال: ألقه وأنا وركبان  
السفينة ضمناء له، فعل، ضمن قائل وحده بالحصة. وإن قال: كل منا  
ضامن لك متاعك، أو قيمته، لزم قائلاً ضمان الجميع، سواء سمع الباقيون  
فسكتوا، أو قالوا: لا نفعل، أو لم يسمعوا، وإن ضمنه الجميع فالغرم على  
عددهم، كضمانهم ما عليه من الدين.

ويجب إلقاء متاع إن خيف تلف معصوم بسيبه، فإن ألقى بعضهم  
متاعه في البحر لتختف، لم يرجع به على أحد، وكذا لو قيل له: ألق متاعك،  
فالقاه. وإن ألقى متاع غيره بلا إذنه ليخففها، ضمنه، وإن سقط عليه متاع  
غيره فخشى أن يهلكه، فدفعه، فوقع في البحر، لم يضمنه.

تتمة:

لو قضى ضامن الدين أو أحال به ولم ينورجوعاً على مضمون عنده لم  
يرجع، لأنه متقطع، سواء ضمن بإذنه أو لا، وإن نواه رجع على مضمون  
عنه، لأنه قضاء يبرئ من دين واجب، فكان من ضمان من هو عليه،  
كالحاكم إذا قضاه عنه عند امتناعه، ولو لم يأذن مضمون عنه في ضمان ولا  
قضاء، لما سبق، ويرجع بالأقل مما قضى أو قدر الدين، وكذا في الرجوع  
وعدمه كل كفيل وكل مؤد عن غيره ديناً واجباً، فيرجع إن نواه، لا زكاة  
ونحوها، مما يفتقر إلى نية، ككفاررة، لأنها لا تخزىء بغير نية من هي عليه.

وإن أنكر مقضي عنه القضاء، وحلف، لم يرجع مدعى القضاء عليه  
 بشيء، إلا ببينة، وإن اعترف مضمون له بالقضاء، وأنكر مضمون عنده، لم

يسمع إنكاره؛ لاعتراف رب الحق بأن الذي له صار للضامن، فوجب قبول قوله. لأنه إقرار على نفسه.

ويصبح ضمان الحال مؤجلاً، نصاً<sup>(١)</sup>، وإن ضمن المؤجل حالاً لم يلزمه أداؤه قبل أجله، لأن فرع المضمون فلا يلزم ما لا يلزم، وإن عجله ضامن لم يرجع على مضمون عنه حتى يحمل، ولا يحمل دين مؤجل بموت مضمون عنه ولا بموت ضامن، لأن التأجيل من حقوق الميت، فلم يبطل بموته كسائر حقوقه، ومحله إن وثق الورثة، قاله في «شرح المتنى» للمصنف<sup>(٢)</sup>:

(وتصح الكفالة) مصدر كفل، بمعنى التزم<sup>(٣)</sup>. وهي شرعاً: التزام رشيد (ببدن) أي: بإحضار (من عليه حق مالي) من دين أو عارية وبحو ذلك إلى ربه<sup>(٤)</sup>.

**والجمهور على جوازها<sup>(٥)</sup> ، لعموم حديث «الزعيم**

(١) «الإنصاف» (١٣/٥٧).

(٢) معونة أولي النهى (٤/٤٠٥).

(٣) هذا أول باب الكفالة. ولم يفصل بينها وبين باب الضمان بفصل أو باب تحت الضمان. والكفالة لغة: من كفل. قال ابن فارس: الكاف والفاء واللام أصل صحيح يدل على تضمين الشيء للشيء.. ومن الباب: الكفيل وهو الضامن. اهـ «معجم مقاييس اللغة» (٥/١٨٧). ينظر «الزاهر» (ص ٣٣١) و«المطلع» (ص ٢٤٩) و«القاموس» (ص ١٣٦١). وأكثر متون المذهب على فصل الكفالة البدنية عن باب الضمان بفصل. ينظر: «المقنع» (ص ١١٩) و«الوجيز» (٢/٥١١) و«متنهى الإرادات» (٢/٤٣٥) و«زاد المستقنع» (ص ٤٩) و«دليل الطالب» (ص ٢٦٦) و«معنى ذوي الأفهام» (ص ١١٩) و«كافي المبتدئ» (ص ٢٤٠) وصنيع المؤلف سبقه إليه في: «عمدة الفقه» (ص ٤٧) و«التسهيل» (ص ١١٦).

(٤) «متنهى الإرادات» (٢/٤٣٥).

(٥) والخلاف في ذلك مع بعض الشافعية. وهو مذهب الظاهريه. وأصل خلاف بعض الشافعية، قول الشافعي في الدعوى والبيانات: (.. غير أن الكفالة بالنفس ضعيفة). اهـ إلا أن محققى الشافعية أكدوا أن معنى قول الشافعي هذا: ضعفٌ من جهة التيسير فحسب.

= قرر ذلك الرملي في «نهاية المحتاج» والشريبي في «معنى المحتاج». قال الشاشي في «حلية العلما»: وتصح كفالة البدن على النصوص. وقال في «الدعوى والبيانات»: الكفالة بالبدن ضعيفة.

فمن أصحابنا من قال: هي صحيحة قولاً واحداً. قوله: ضعيفة. يعني في القياس. ومن أصحابنا من قال: فيها قولان. أظهرهما: أنه نصه، وهو قول عامة الفقهاء. اهـ والمنع مذهب داود، وتبعه ابن حزم في «المحل» حيث قال: ولا يجوز ضمان الوجه أصلاً، لا في مال ولا في حد، ولا في شيء من الأشياء. اهـ واحتجوا بقوله تعالى: ﴿مَعَاذُ اللَّهُ أَنْ نَأْخُذَ إِلَّا مِمَّا وَجَدْنَا مَتَاعًا عَنْهُ﴾ . ولأنها كفالة بنفسها فأشبها الكفالة في الحدود.

واحتاج الجمهور بعموم قوله بِكَفَلَهُ: «الزعيم غارم» فلم يفرق. وبقوله تعالى: ﴿قَالَ لَنَّ أَرْسَلْنَا مَكَمْ حَتَّى تُؤْتُونَ مَوْتَاهُ مَنْ أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ فَلَمَّا مَاتُوهُ مَوْتَاهُمْ قَالَ اللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾ (يوسف: ٦٦). قال القرطبي في «التفسير»: هذه الآية أصل في جواز الحمالة بالعين والوثيقة بالنفس. اهـ ولأنها وثيقة بالحق كالرهن. ولأنه سبب يتوصل به إلى ما له على طريق الوثيقة كالوثيقة بالمال. ولأن من عليه المال عليه أن يحضر أو يوكل من يحضر، وإذا ثبت أن ذلك عليه صح أن يضمن عنه، ولا يلزم عليه الحدود ولا يقال إن عليه أن يحضر ويقتل أو يمحى. وقد جاءت الآثار عن السلف بصحتها. بل قال الجوهري في «نوادر الفقهاء» (ص ٢٨٢): وأجمع الصحابة ومن بعدهم على إجازة الكفالة بالنفس - وإن لم يكن معه مال - وإنما الاختلاف بعدهم. اهـ والراجح قول الجمهور، لوضوح أدله وقوتها.

قال القرطبي في قوله تعالى: ﴿قَالَ مَعَاذُ اللَّهِ...﴾ الحمالة في الحدود ونحوها - بمعنى إحضار المضمون فقط - جائزة مع التراضي، غير لازم إذا أبى الطالب، وإنما الحمالة في مثل هذا على أن يلزم الحميل ما كان يلزم المضمون من عقوبة، ولا يجوز إجماعاً. اهـ فهذا واضح لنقض استدلالهم بالأية والتعليق.

ينظر: «بداية المبتدى» (ص ١٤٥) و«متن القدورى» (ص ٧٠) و«الاختيار» (١١٦/٢) و«نوادر الفقهاء» (ص ٢٨٢ - ٢٨٣) و«الإشراف» للقاضي عبد الوهاب (٦٠٢/٢) و«المعونة» له (١٢٣/٢) و«الكافى» لابن عبدالبر (١٢٩/٢) و«بداية المجتهد» (٣٧٩/٢) و«الجامع

غارم»<sup>(١)</sup> ولدعاة الحاجة إلى الاستئذان بضمان المال والبدن، وكثير من الناس يمتنع من ضمان المال فلو لم تجز الكفالة لأدى إلى الخرج، وتعطل المعاملات المحتاج إليها.

وتنعقد بما ينعقد به ضمان، لأنها نوع منه، وإن ضمن معرفته أخذ به ضمان المعرفة، نصاً<sup>(٢)</sup> ، كأنه قال: ضمنت لك حضوره متى أردت، لأنك لا تعرفه، فإن عجز عن إحضاره مع حياته لزمه ما عليه من ضمن معرفته له، ولا يكفي أن يُعرَفُ باسمه أو مكانه.

(و) تصح الكفالة (بـ) بدن (كل) من عنده (عين يصح ضمانها) كعارية وغصب، ولا تصح ببدن من عليه حد الله كحد زنا، أو لأدمي كحد قذف، لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: «لا كفالة في حد»<sup>(٣)</sup> ، وأنه لا يمكن استيفاؤه من غير الجاني ولا من عليه قصاص، لأنه بمنزلة الحد، ولا بزوجة لزوجها في حق الزوجية له عليها، ولا بشاهد، لأن الحق عليهما لا يمكن استيفاؤه من الكفيل، ولا بمكاتب الدين كتابة، لأن الحضور لا يلزم، إذ له تعجيز نفسه، ولا إلى أجل جهول أو بشخص مجهول، ولو في ضمان، بأن قال: ضمنته إلى نزول المطر ونحوه، أو ضمنت

= لأحكام القرآن» (٩/٢٢٥) و«الأم - مع المزني» (٣/٢٣٥) و«حلية العلماء» للشاشي (٥/٦٧، ٦٨) و«معنى الحاج» (٢/٢٠٣) و«نهاية الحاج مع حواشيه» (٤/٤٤٥) و«حاشية عميرة» (٢/٣٢٧) و«حاشية الشرواني على التحفة» (٦/٦٤٢) و«المغني» (٧/٩٦) و«التوسيع» (٢/٦٦٩) و«بلغة الراغب» (ص ٢٢٠).

(١) تقدم تخريره (ص ٧٣٢).

(٢) «شرح المتنبي» (٢/٢٥٢).

(٣) أخرجه البيهقي في الضمان، باب الكفالة بالبدن (٦/٧٧) وقال: تفرد به بقية عن أبي محمد عمر بن أبي عمر الكلاعي، وهو من مشايخ بقية المجهولين، ورواياته منكرة. اهـ وأخرجه ابن عدي في الكامل (٥/١٦٨١) في ترجمة عمر بن أبي عمر الكلاعي، وقال: غير محفوظ. اهـ

أحد هذين، فلا يصح الضمان للجهالة، ولو قال: كفلت لك هذا الدين على أن تبرئني من الكفالة بفلان، أو ضمنت لك هذا الدين بشرط أن تبرئني من ضمان الدين الآخر، لم يصح، لأنه شرط فسخ عقد في عقد، كالبيع بشرط فسخ بيع آخر.

(وشرط) لصحة كفالة (رضي كفيل فقط) فلا يشترط رضى مكفول به، ولا مكفول له، كضمان.

ومتى سلم كفيل مكفولاً به للمكفول له بمحل عقد، وقد حل الأجل إن كانت الكفالة مؤجلة، برىء الكفيل، لأن الكفالة عقد على عمل، فبرىء منه بعمله كالأجارة، وسواء كان عليه فيه ضرر أو لا، فإن سلمه في غير محل العقد، أو غير موضع شرطه لم يبرأ، لأن رب الحق قد لا يقدر على إثبات الحجة فيه، لحو غيبة شهوده (إإن مات) المكفول (أو تلفت العين) المضمونة، التي تكفل بيده من هي عنده (بفعل الله تعالى، قبل طلب) أو سلم مكفول نفسه، أو سلمه كفيل قبل حلول الأجل، ولا ضرر على مكفول له في قبضه (برىء) كفيل. وعلم منه أنه لا يبرأ بتلفها بعد طلبه بها، ولا بتلفها بفعل آدمي، ولا بغضبيها، ولا يبرأ بموت كفيل إن مات هو، ولا بموت مكفول له.

ومن كفله اثنان فسلمه أحدهما لم يبرأ الآخر، وإن سلم نفسه بريءا، وإن كفل الكفيل آخر، والآخر آخر، برىء كلّ براءة من قبله، لا عكسه، كضمان.

(وتجوز الحوالة) في الجملة إجماعاً<sup>(١)</sup>. وهي مشتقة من التحول، لأنها تحصل الحق من ذمة المحيصل إلى ذمة الحال

(١) «المغني» (٥٦/٧) وهذا أول الكلام على باب الحوالة. ولم يفصل بينها المؤلف وبين الكفالة بفصل. وأكثر الخنابلة على جعل باب للحوالة. ينظر: «الكافي» (٢/٢٨٧) «الزاد» (ص ٤٩) و«الوجيز» (٢/٥١٥) و«التسهيل» (ص ١١٧) و«دليل الطالب» (ص ٢٦٧).

عليه<sup>(١)</sup> . وهي ثابتة بالسنة، لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «مطل الغني ظلم، ومن أحيل على غني فليتبع<sup>(٢)</sup>» . متفق عليه . وفي لفظ: «ومن أحيل بحقه على مليء فليحتل» ، وهي عقد إرافق، ولا خيار فيها.

والحالة شرعاً: انتقال مال من ذمة إلى ذمة<sup>(٣)</sup> . وتصح بلفظها، كأحلتك، أو بمعناها الخاص بها كأتبعتك بدينك على زيد ونحوه، ولا تصح إلا (على دين مستقر) نصاً<sup>(٤)</sup> ، كبدل قرض، وثمن مبيع بعد لزوم بيع، لأن غير المستقر عرضة للسقوط، فلا تصح على مال سلم، ولا على رأس ماله، ولا على صداق قبل دخول أو مال كتابة، ولا بجزية على مسلم أو ذمي؛ لفوات الصغار عن المحيل، ولا أن يحيى ولد على أبيه؛ لأنه لا يملك طلب أبيه.

وإنما تصح الحالة (إن اتفق الدينان جنساً) فلا تصح بدنانير على دراهم (ووقتاً) فلا يصح بحالٍ على مؤجل، ولا مع اختلاف أجل (ووصفاً) فلا يصح بصلاح على مكسره، (وقدراً) أي: معرفة قدر المال المحال به وعليه، لاعتبار التسليم، والجهالة تمنع منه.

(وتصح) الحالة (بخمسة) على خمسة (من عشرة، وعكسه) فتصح بخمسة من عشرة على خمسة؛ للموافقة، ولا تصح بعشرة على خمسة، ولا عكسه، للتخالف.

(١) «حلية الفقهاء» لابن فارس (ص ١٤٢) و«المطلع» (ص ٢٤٩) و«الدر النقي» (٥٠٧/٣) و«التوريف» (ص ٢٩٩).

(٢) البخاري في الحالة، باب الحالة... وباب إذا أحال على مليء فليس له رد (٥٥/٣)، ومسلم، في المساقاة، باب تحريم مطل الغني... (١١٩٧/٣)، واللفظ الآخر أخرجه أحمد (٤٦٣/٢) دون قوله: «بحقه» والبيهقي (٧٠/٦).

(٣) «المستوعب» (٢/٢١٧) و«منتهى الإرادات» (٤٤١/٢) و«هدایة الراغب» (ص ٢٧٤) و«الروض المربع» - مع حاشية - (١١٥/٥).

(٤) «الإنصاف» (٩٤/١٣).

ويعتبر لصحة الحوالة رضى محيل؛ لأن الحق عليه، فلا يلزمـه أداؤه من جهة الدين الذي على المحال عليه (ويعتبر) أيضاً (رضى محتال<sup>(١)</sup>) على غير مليء) وأما على المليء<sup>(٢)</sup> فلا يعتبر رضاه، ويجبـ على اتباعـه، نصـا<sup>(٣)</sup> ، لظاهر الخبر<sup>(٤)</sup> ، ولأنـ للمـحـيلـ وفـاءـ ماـ عـلـيـهـ منـ الـحقـ بـنـفـسـهـ وبـمـنـ يـقـومـ مـقـامـهـ، وـقـدـ أـقـامـ المـحالـ عـلـيـهـ مـقـامـ نـفـسـهـ فـلـزـمـ المـحتـالـ القـبـولـ، وـلـوـ كـانـ المـليـءـ المـحالـ عـلـيـهـ مـيـتاـ.

ويبرأ محيل بمجردـهاـ، وـلـوـ أـفـلـسـ مـحـالـ عـلـيـهـ بـعـدـهـ، أوـ جـحدـ الدـينـ وـعـلـمـهـ المـحتـالـ، أوـ صـدـقـ المـحـيلـ، أوـ ثـبـتـ بـيـنـةـ فـمـاتـ، أوـ مـاتـ مـحـالـ عـلـيـهـ وـخـلـفـ تـرـكـةـ، أوـ لـاـ، إـذـ الـحـوـالـةـ بـمـتـرـلـةـ الـإـيقـاءـ، وـالـمـليـءـ الـذـيـ يـجـبـ مـحتـالـ عـلـيـهـ اـتـبـاعـهـ، هـوـ الـقـادـرـ بـمـالـهـ وـقـوـلـهـ وـبـدـنـهـ، بـأـنـ يـجـدـ مـالـاـ يـوـفـيـ بـهـ، وـأـنـ لـاـ يـكـونـ مـاـطـلـاـ، وـأـنـ يـمـكـنـ حـضـورـهـ بـمـجـلـسـ الـحـكـمـ.

وـإـنـ ظـنـهـ مـلـيـئـاـ، أوـ جـهـلـهـ، وـلـمـ يـشـرـطـ الـمـلاـءـةـ، فـبـاـنـ مـفـلـسـاـ، لـمـ يـرـجـعـ؛ لـتـفـرـيـطـهـ بـتـرـكـ اـشـتـراـطـهـ، فـإـنـ اـشـتـراـطـهـ فـبـاـنـ الـمـحـالـ عـلـيـهـ مـعـسـراـ رـجـعـ عـلـيـهـ مـحـيلـ بـدـيـنـهـ؛ لـأـنـ الـفـلـسـ عـيـبـ، وـلـمـ يـرـضـ بـهـ، أـشـبـهـ الـمـبـيعـ إـذـ بـاـنـ مـعـيـاـ. وـمـتـىـ صـحـتـ الـحـوـالـةـ فـرـضـيـ الـمـحتـالـ، وـالـمـحـالـ عـلـيـهـ بـخـيرـ مـنـهـ، أوـ دـوـنـهـ فـيـ الصـفـةـ أـوـ الـقـدـرـ، أوـ بـتـعـجـيلـهـ أـوـ بـتـأـجـيلـهـ، أوـ عـوـضـهـ، جـازـ ذـلـكـ، لـأـنـ الـحـقـ لـهـمـاـ، لـكـنـ إـنـ جـرـىـ بـيـنـ الـعـوـضـيـنـ رـبـاـ نـسـيـةـ اـشـتـرـطـ الـقـبـضـ بـمـجـلـسـ التـعـوـيـضـ.

وـإـذـ بـطـلـ بـيـعـ وـقـدـ أـحـيلـ بـائـعـ بـالـشـمـنـ، أوـ أحـالـ مـدـيـنـاـ لـهـ عـلـىـ الـمـشـتـريـ بـالـشـمـنـ، بـطـلـتـ الـحـوـالـةـ، وـلـاـ تـبـطـلـ إـنـ فـسـخـ الـبـيـعـ بـعـدـ أـنـ أـحـيلـ بـائـعـ، أوـ

(١) في «آخر المختصرات» (ص ١٧٧): (محيل و محتال).

(٢) المـليـءـ مـهـمـوـزـ هـوـ الـقـادـرـ عـلـىـ الـوـفـاءـ مـنـ غـيرـ مـاـطـلـةـ. يـنـظـرـ: «الـمـغـنـيـ» (٦٢/٧) وـ«الـدـرـ النـقـيـ» (٥٠٩/٣).

(٣) «شرح متنه الإرادات» (٢/٢٥٧). وـيـنـظـرـ: «الـإـنـصـافـ» (١٣، ١٠٢/١٠٣).

(٤) المتقدم في الصفحة السابقة.

أحال بالشمن، على أي وجه كان الفسخ، لأن البيع لم يرتفع من أصله فلم يسقط الشمن، ولمشتر الرجوع على باائع فيهما، وكذا نكاح فسخ، وقد أحيلت الزوجة بالمهر، وإجارة فسخت، وقد أحيل مؤجر أو أحال بأجرة، ولبائع أن يحيل المشتري على من أحاله عليه في الأولى، ولمشتر أن يحيل محالاً عليه من قبل باائع على باائع في الثانية.

ومن طالب مدینه فقال: أحلت عليَّ فلاناً الغائب، وأنكره الدائن، فقوله، ويعمل بالبينة إن كانت.

## فصل

### في الصلح وأحكام الجوار

والصلح لغة: التوفيق والسلام<sup>(١)</sup> - بفتح السين وكسرها - وهو ثابت بالإجماع<sup>(٢)</sup> ، لقوله تعالى: «وَالصَّلْحُ خَيْرٌ»<sup>(٣)</sup> ، وحديث أبي هريرة مرفوعاً: «الصلح جائز بين المسلمين، إلا صلح حرام حلالاً، أو أحل حراماً»<sup>(٤)</sup> . رواه أبو داود، وغيره.

والصلح خمسة أنواع:

أحدها: يكون بين مسلمين وأهل حرب.

والثاني: بين أهل عدل وبغي.

والثالث: بين زوجين خيف شقاق بينهما، أو خافت إعراضه.

والرابع: بين متخصصين في غير مال.

والخامس: بين متخصصين فيه، وهو المذكور بقوله: (والصلح في الأموال قسمان: أحدهما) صلح (على الإقرار) والثاني: صلح على الإنكار. (وهو) أي الصلح على الإقرار (نوعان: ) أحدهما (الصلح على جنس الحق، مثل أن يقر) جائز التصرف (له) أي من يصح تبرعه (بدين) معلوم (أو) يقر

(١) «القاموس» (ص ٢٩٣) و«الدر النفي» (٣/٥٠٥) و«المطلع» (ص ٢٥٠)، «التفيق على مهمات التعريف» (ص ٤٦٠) و«المصباح المنير» (١/٤٧٢).

(٢) «المغني» (٧/٥).

(٣) سورة النساء، الآية: ١٢٨.

(٤) أبو داود، في الأقضية، باب في الصلح (٤/١٩ - ٢٠).

وآخرجه الترمذى، في الأحكام، باب (٣/٦٢٥، ٦٢٦)، وابن ماجه، في الأحكام، باب في الصلح (٢/٧٨٨) من حديث عمرو بن عوف وقال الترمذى: حسن صحيح. اهـ وصححه الحاكم في «المستدرك» (٢/٤٩) ويظفر: «خلاصة الدر المنير» (٢/٨٧) وما سبق (ص ٦١٥).

له بـ(عين) بيده (فيضع) المقر له عن المقر بعض الدين (أو يهب له البعض) من العين المقر بها (ويأخذ) المقر له (الباقي) من الدين أو العين، (فيصح) ذلك (من يصح تبرعه) لأن جائز التصرف لا يمنع من إسقاط بعض حقه أو هبته، كما لا يمنع من استيفائه. وقد كلام رض غرماء جابر ليعرفوا عنه<sup>(١)</sup> (بغير لفظ صلح) فلا يصح بلفظ صلح، لأنه هضم للحق (بلا شرط) أو بشرط أن يعطيه الباقي، وإن لم يذكر لفظ الشرط، كعلى أن تعطيني كذا منه، أو تعوضني منه كذا، لأنه يقتضي المعاوضة، فكأنه عاوض عن بعض حقه ببعض، أو يمنعه حقه بدون إعطائه منه، فلا يصح، لأنه أكل مال الغير بالباطل.

ولا يصح عن دين مؤجل ، ببعضه حالاً ، إلا في مال كتابة .  
ولا يصح صلح عن حق ، كدية خطأ ، أو قيمة مختلف غير مثلي ، بأكثر  
من حقه المصالح عنه من جنسه ، لأن الديمة والقيمة ثبتت في الذمة بقدرها ،  
فالزائد لا مقابل له ، فيكون حراماً ، لأنه من أكل المال بالباطل .

ويصح الصلح عن متلف مثلي، كُبْرَى، بأكثر من قيمته من أحد النقددين، ويصح عن حق كدية خطأ، وقيمة متلف، بعرض قيمته أكثر من الدية، أو قيمة المتلف المثلي، لأنه لا ربا بين العوض والمعوض عنه. ومن قال لغريمه: أقر لي بديني وأعطيك، أو وخذ منه مائة. ففعل لزمه ما أقر به، ولم يصح الصلح.

النوع (الثاني) من قسمي الصلح على إقرار، أن يصالح (على غير جنسه) بأن أقر له بدين، أو عين، ثم صالحه عنه بغير جنسه، فهو معاوضة.

(١) أخرجه البخاري، في البيوع، باب الكيل على البائع والمعطي، وفي الاستفراض باب إذا قضى دون حقه أو حلله... وباب إذا فاصل أو جازفه في الدين، وباب الشفاعة في وضع الدين، وفي الهبة باب إذا وهب ديناً على رجل، وفي الصلح باب الصلح بين الغرماء...  
 (٢) ٢١، ٨٤، ٨٦، ١٣٧، ١٧١) وفي مواضع أخرى.

ويصح بلفظ الصلح كسائر المعاوضات، بخلاف ما قبله؛ لأن المعاوضة عن الشيء ببعضه حرام (فإن كان) الصلح (بائمان عن أثمان) بأن أقر له بدينار فصالحة عنه بعشرة دراهم (فـ) وهو (صرف) يعتبر فيه التقادب قبل التفرق (و) إن كان (بعرض عن نقد) لأن أقر له بدينار وصالحة عنه بثوب ونحوه (وعكسه) بأن أقر له بثوب مثلاً فصالحة عنه بدينار (فـ) الصلح في ذلك (بيع) يشترط له شروطه، كالعلم به، والقدرة على التسليم، والتقادب بالجنس إن جرى بينهما ربا.

والصلح عن نقد أو عرض مقرّ به بمنفعة، كسكنى دار، وخدمة قن معينين، إجارة، فيعتبر له شروطها، وتبطل بتلف الدار، وموت القن، كباقي الإجرات.

ولو صالح الورثة من **وُصيًّا** له بخدمة رقيق، أو سكنى دار معينة، أو بحمل أمة معينة بدراهم مسماة؛ جاز لأنّه إسقاط حق فيصح في المجهول للحاجة.

ومن صالح عن عيب في مبيعه شيءٌ صحيح، وليس من الأرش في شيءٍ، ويرجع به إنّه عدم العيب، أو زال سريعاً بلا كلفة، ولا تعطيل نفع على مشترٍ.

ويصح الصلح عمّا تغدر علمه من دين، كمن بينهما معاملة وحساب مضى عليه زمن طويل، أو تغدر علمه من عين، كقفيز حنطة وقفيز شعير اختلطوا وطحنا، بمآل معلوم نقد ونسية، لقوله عليه لرجلين اختصما في مواريث دَرَسْتَ بينهما: «استهما، وتوخيا الحق، وليحلل أحدكما صاحبه»<sup>(١)</sup>. رواه أحمد وأبو داود، ولأنّه إسقاط حق فصح في المجهول

(١) أحمد (٦/٣٢٠) وأبو داود، الأقضية، باب في قضاء القاضي إذا أخطأ (٤/١٤) عن أم سلمة، وقال الحاكم في «المستدرك» (٤/٥٩): صحيح على شرط مسلم. وأقره الذهبي.  
ينظر: «إرواء الغليل» (٥/٢٥٢) وفيه: أنه حسن. اهـ

لل حاجة، وسواء كان الجهل من الجهتين، أو من هو عليه، فإن وقع الصلح بمجهول لم يصح، لأن تسليمه واجب والجهل به يمنعه، فإن لم يتعدر علم المجهول كتركة باقية، صالح الورثة الزوجة على حصتها منها مع الجهل بها، كاً لبراءة من المجهول، جزم به في «التنقيح»<sup>(١)</sup> وقدمه في «الفروع»<sup>(٢)</sup> ، قال في «التلخيص»<sup>(٣)</sup> : وقد نزل أصحابنا الصلح عن المجهول المقر به بمعلوم منزلة الإبراء من المجهول، فيصح على المشهور، لقطع التزاع، وظاهر كلامه في «الإنصاف»<sup>(٤)</sup> أن الصحيح المنع؛ لعدم الحاجة إليه، ولأن الأعيان لا تتقبل الإبراء، وقطع به في «الإقناع»<sup>(٥)</sup> ، قال في «الفروع»<sup>(٦)</sup> : وهو ظاهر نصوصه.

(القسم الثاني) من قسمي الصلح في المال، الصلح (على الإنكار: بأن يدّعى عليه) أي: بأن يدعى شخص على آخر عيناً أو دينًا (فينكر أو يسكت) وهو يجهل المدعى به (ثم يصالحه) على نقد أو نسيئة (فيصح) الصلح للخبر<sup>(٧)</sup> ، (ويكون) الصلح على الإنكار (إبراء في حقه) أي المدعى عليه، لأنه بذل العوض لدفع الخصومة عن نفسه، لا في مقابلة حق ثبت عليه، فلا شفعة فيه إن كان شقصاً من عقار، ولا يستحق لعيب وجده في مصالح عنه شيئاً، لأنه لم يبذل العوض في مقابلته، لاعتقاده أنه ملكه قبل الصلح، فلا معاوضة.

(١) «ص ١٤٨».

(٢) «٤/٢٦٧».

(٣) «التلخيص» لفخر الدين ابن تيمية. غير مطبوع. ينظر: «الإنصاف» (١٣/١٤٩).

(٤) «الإنصاف» (١٣/١٤٨).

(٥) «٢/٣٦٩».

(٦) «٤/٢٦٧».

(٧) المتقدم (ص ٧٥٢).

(و) يكون الصلح (بيعاً في حق مدع) فله رد المصالح به عما ادعاه بعيوب يجده، لأنه أخذه على أنه عوض ما ادعاه، وتثبت في مشفوع الشفعة، لأنه أخذه عوضاً عما ادعاه، كما لو اشتراه به.

(ومن علم كذب نفسه) من مدع ومدعى عليه (فالصلح باطل في حقه) أما المدعى؛ فلأن الصلح مبني على دعوه الباطلة، وأما المدعى عليه فلأنه مبني على جحده حق المدعى، ليأكل حقه بالباطل، وما أخذه مدع عالم كذب نفسه مما صولح به، أو أخذه مدعى عليه مما انتقصه من الحق بجحده، فهو حرام، لأنه أكل مال الغير بالباطل، وإن صالح المنكر بشيء، ثم أقام مدع بينة أن المنكر أقر قبل الصلح بالملك، لم تسمع، ولو شهدت بأصل الملك، لم ينقض الصلح.

ومن قال لآخر: صالحني عن الملك الذي تدعيه، لم يكن مقراً به، لاحتمال إرادة صيانة نفسه عن التبذل، أو حضور مجلس الحكم بذلك.

وإن صالح أجنبي عن منكر لدین بإذنه أو بدونه، صحيحة؛ بجواز قصائه عن غيره بإذنه وبغير إذنه، لفعل علي وأبي قتادة - رضي الله عنهما - وأقرهما عليه عليه وآله وسلّمه<sup>(١)</sup> ، أو صالح عن منكر لعين بإذنه، أو بدونه، صحيحة، ولو لم يقل: إنه وكله؛ لأنه افتداء للمنكر من الخصومة، وإبراء له من الدعوى، ولا يرجع بشيء مما صالح به عن المنكر إن دفع بدون إذنه في الصلح أو الدفع، لأنه أدى عنه ما لا يلزمها، فكان متبرعاً، كما لو تصدق عنه، فإن أذن له في الصلح، أو في الأداء عنه، رجع عليه إن نواه.

(١) حديث علي أخرجه الدارقطني في البيوع (٣/٧٨، ٧٩)، والبيهقي، كتاب الضمان، باب وجوب الحق بالضمان (٦/٧٣) وضعفه. وحديث أبي قتادة أخرجه البخاري في الحوالة بباب إذا أحال دين الميت على رجل جاز، وفي الكفالة بباب من تكفل عن ميت ديناً، فليس له أن يرجع (٣/٥٥، ٥٧) وغيره.

يصح الصلح عما ليس بمال مع إقرار ومع إنكار، كعن قَوْدٍ في نفس ودونها، وعن سكني دار ونحوها، وعن عيب في عوض أو معرض، وإن لم يجز بيع ذلك؛ لأنَّه لقطع الخصومة، فيصح عن قود بفوق ديَّة ولو بلغ ديَّات؛ لما روَى أنَّ الحسن والحسين وسعید بن العاص بذلوا للذِي وجَب له القصاص على هدبَة بن خشَّرم سبع ديَّات، فأبَى أن يقبلها، ولأنَّ المَال غير متعين، فلم يقع العوض في مقابلته.

ويحرِم أن يجري شخص في أرض غيره أو في سطحه ماء، ولو تضرَّ برُتْكه، بلا إذنه، ويصح صلحه عن ذلك بعوض، ويُعتبر لصحة ذلك عِلْمَ قدر الماء الذي يجريه، لا اختلاف ضرره بكثرة وقلته بساقيَة، وعلمَ قدر ماء مطر برأْيِه ما يزول عنه من سطح أو أرض أو بمساحته، وتقدير ما يجري فيه الماء، ولا يُعتبر علمَ قدر عمقه، لأنَّه إذا ملكَ عينَ الأرض أو نفعها كان له إلى التخوم<sup>(١)</sup> فله النزول فيه ما شاء. وفي «الإقناع»<sup>(٢)</sup> يعتبر إن وقوع إجارة. ولا يُعتبر علمَ مدة الإجراء للحاجة، وإن صالحه على سقي أرضه من نهره أو من عينه أو بئرِه المعين مدة، ولو كانت معينة، لم يصح الصلح لعدم ملك الماء، وإن صالحه على ثلث النهر أو العين ونحوه صَح، والماء تبع للقرار.

ويصح شراء مَمَرًّا في دار ونحوها من مالك، وشراء موضع بحائط يفتح باباً، وشراء بقعة تحفر بئراً، وعلو بيت ولو لم يُبَيِّن، إذا وَصَفَ<sup>(٣)</sup> ، ليبني عليه، أو ليفتح عليه بنياناً، أو خشباً موصوفين، وإذا زال ما على العلو فله إعادةه، وله الصلح على عدمها، كماله الصلح على زواله، وله فعل ما تقدم من المرو وفتح الباب وحفر البقعة بئراً ووضع البناء والخشب على علو غيره صلحاً أبداً، أو إجارة مدة معينة، وإذا مضت بقى. وملالك العلو أجراً المثل، ولا يطالب بإزالة بنائه وخشبها، لأنَّه العرف فيه.

(١) التخوم جمع تخُم وهو حدُّ الأرض. «المصباح المنير» (١٠٠/١).

(٢) (٣٧٣/٢) وعبارته: وإن كان إجارة، اشترط ذكر العمق. اهـ

(٣) أي وصف البيت ليعلم. «شرح المتنبي» (٢٦٧/٢).

## فصل

### في حكم الجوار

بكسر الجيم مصدر جاور، وأصله الملازمة، ومنه قيل للمعتكف مجاور، ملازمة الجار جاره في المسكن<sup>(١)</sup>. وفي الحديث: «ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظنت أنه سيورثه»<sup>(٢)</sup>.

(وإذا حصل في أرضه) أي: الإنسان التي يملكها، أو بعضها، أو يملك نفعها، أو بعضه (أو) على (جداره أو) في (هوائه غصن شجرة غيره) أو عِرْقُه (أو غرفته، لزم) رب الغصن أو العرق<sup>(٣)</sup> (إزالته) برده إلى ناحية أخرى، أو قطعه، سواء أثر ضرراً، أو لا، ليخلِي ملكه الواجب إخلاوه، والهواء تابع للقرار (وضمن) رب غصن أو [عِرْق]<sup>(٤)</sup> (ما تلف به، بعد طلب) بإزالته، لصيورته متعدياً بإيقائه (فإن أبي) رب غصن [أو عرق]<sup>(٥)</sup> إزالتهما (لم يجبر في الغصن) لأن حصوله في هوائه ليس من فعله (ولواد) ناحية، إن أمكن ذلك بلا قطع (فإن لم يمكن) إزالته إلا بقطعه (فله قطعه) أي الغصن (بلا حكم) حاكم ولا غرم؛ لأنه لا يلزم إقرار مال غيره في ملكه بلا رضاه. ولا يصح صلح رب الغصن عن ذلك، ولا صلح مَنْ

(١) ينظر: «حلية الفقهاء» (ص ١٥٥) و«المصباح المنير» (١/١٥٧).

(٢) أخرجه البخاري، في الأدب، باب الوصاء بالجار... (٧٨/٧)، ومسلم في البر (٤/٢٠٢٥) عن عائشة.

(٣) في الأصل: (رب الغصن أو الغرفة أو العرق) وما أثبته من «شرح المنتهى» (٢/٢٦٨) و«معونة أولي النهى» (٤/٤).

(٤) في الأصل: (أو غرفة) والتوصيب من: «شرح منتهى الإرادات» (٢/٢٦٨) وأصله: «معونة أولي النهى» (٤/٤).

(٥) في الأصل: (أو غرفة) والمثبت من المصادرين السابقين.

مال حائطه، أو زلق خشبُه إلى ملك غيره عن ذلك؛ بعوض، لأن شغله لملك الآخر لا ينضبط، فإن اتفقا على أن الثمرة له أو بينهما جاز، لأنه أصلح من القطع، ولم يلزم الصلح، لأنه يؤدي إلى ضرر رب الشجر، لتأييد استحقاق الثمرة عليه، أو مالك الهواء، لتأييدبقاء الغصن في ملکه، فلكل منهما فسخه، فإن مضت مدة ثم امتنع رب الشجر عن دفع ما صالح به من الثمرة، فعليه أجراً المثل.

(ويجوز فتح باب لاستطرافِ في دربِ نافذ) لأنَّه ارتقاء بما لا يتعين له مالك، ولا إضرار فيه على المارين (لا إخراج جناح) وهو الرَّوْشَن<sup>(١)</sup>، على أطراف خشب أو حجر مد فوقه في الحائط (وساباط) وهو المستوفي للطريق على جدارين<sup>(٢)</sup> (وميزاب) فيحرم إخراجها بنافذ (إلا بإذن إمام) أو نائبه، لأنَّه نائب المسلمين، بإذنه كإذنهم، ول الحديث أَحْمَد: أنَّ عمر اجتاز على دار العباس، وقد نصب ميزاباً إلى الطريق، فقلعه، فقال: تقلعه وقد نصبه رسول الله ﷺ بيده، فقال: والله لا تنصبه إلا على ظهرِي، فانحنى حتى صعد على ظهره فنصبه<sup>(٣)</sup>. ولجريان العادة به (مع أمن الضرر) بأن يمكن عبور محمل من تحتها، وإن لم يجز وضعه، ولا إذنه فيه، فإن كان الطريق منخفضاً وقت وضعه، ثم ارتفع لطول الزمن، فحصل به ضرر؛ وجبت

(١) الروشن: الكُوَّةُ، والشرفة، والرَّفُّ.

ينظر: «القاموس» (ص ١٥٤٩) و«المعجم الوسيط» (٣٤٧/١).

(٢) «القاموس» (ص ٨٦٤) وعباراته:

سقيفةٌ بين دارين تحتها طريق. جمعها: سوابيط، وساباطات.

(٣) أَحْمَد في «المسنَد» (٢١٠/١) من حديث عبيد الله بن عباس. قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: هو خطأ. وقال الهيثمي في «المجمع» (٤/٢٠٦، ٢٠٧)، رجاله ثقات، إلا أن هشام بن سعيد لم يسمع من عبيد الله. اهـ

وضعفه الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على المسند (٣/١٧٨٩).

ينظر: «التلخيص الحبير» (٣/٥١).

إزالته، ذكره الشيخ تقي الدين<sup>(١)</sup> (و فعل ذلك) أي: إخراج جناح، و سباق، وميزاب (في ملك جار، و) في (дорب مشترك؛ حرام، بلا إذن مستحق) لأن الدرب ملكهم، فلم يجز التصرف فيه إلا بإذنهم.

ويجوز فتح باب في ظهر دار في درب غير نافذ بلا إذن أهله لغير استطراد، كأضوء وهواء؛ لأن الحق لأهله في الاستطراد ولم يزاحمهم فيه، ولأن غايته التصرف في ملك نفسه برفع بعض حائطه، ويجوز نقل باب في درب غير نافذ من أوله إلى آخره، لتركه بعض حقه في الاستطراد، فلم يمنع منه، بلا ضرر، فإن كان فيه ضرر منع منه، لأن فتحه في مقابلة باب غيره ونحوه، ولا يجوز نقل الباب إلى داخل<sup>(٢)</sup> إن لم يأذن من فوقه، فإن أذن جاز، ويكون إعارة لازمة، فلا رجوع للاذن، كإذنه في نحو بناء على جداره.

#### تتمة:

يحرم أن يحدث بملكه ما يضر بجاره، كحمام يتآذى جاره بدخانه، أو يتضرر حائطه بمائه، ومثله مطبخ، وككينف<sup>(٣)</sup> يتآذى بريحه، أو يصل إلى

(١) «الاختيارات» (ص ٢٠٠). وعبارة الشيخ - رحمه الله تعالى -: والسباق الذي يضر بالمارة، مثل أن يحتاج الراكب أن يحيط رأسه إذا مر هناك، وإن غفل عن نفسه رمى عمامته، أو شجَّ رأسه، ولا يمكن أن يمر هناك جبل عالي إلا كسرت قبه، والجمل المحمل لا يمر هناك، فمثل هذا السباق: لا يجوز إحداثه على طريق المارة باتفاق المسلمين، بل يحبب على صاحبه إزالته، فإن لم يفعل كان على ولاة الأمور إلزامه بإزالته حتى يزول الضرر، حتى لو كان الطريق منخفضاً ثم ارتفع على طول الزمان، وجب إزالته إذا كان الأمر على ما ذكر. والله أعلم. اهـ

(٢) أي لا يجوز نقل الباب بدرج غير نافذ من أوله إلى داخل منه. «شرح المنتهى» (٢٧٠/٢).

(٣) الكينف: الساتر، ويسمى الترس كنيفاً، لأنه يستر صاحبه. وقيل للمرحاض: كنيف، لأنه يستر قاضي الحاجة، والجمع كُنُفٌ. «المصباح المنير» (٢/٧٤٤).

بئرها، ورَحْنِي يهتز بها حيطانه، وَتَثْوِيرٌ يتعدى دخانه إليه، وَدَكَانٌ حِدَادٌ ونحوه، يتآذى بدقه ويهز الحيطان، لحديث: «لا ضرر ولا ضرار»<sup>(١)</sup> وهذا إضرار بجاره، قوله منعه من ذلك، كما به منعه من ابتداء إحياء ما بجواره لتعلق مصالحه به، قوله تعلية داره، ولو أفضى إلى سد الفضاء عن جاره، قاله الشيخ تقى الدين<sup>(٢)</sup>، وإن ادعى فساد بئره بكيف جاره، أو بالوعته<sup>(٣)</sup>، اختبر بالنفط<sup>(٤)</sup> يلقى فيهما، فإن ظهر طعمه أو ريحه بالماء

(١) أخرجه ابن ماجه، في الأحكام، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره (٧٨٤/٢) وأحمد (٥/٣٢٦ - ٣٢٧، ١/٣١٣) عن عبادة بن الصامت. وابن عباس.

وقد جاء هذا الحديث عن جماعة من الصحابة: كأبي سعيد، وأبي هريرة، وجابر، وعائشة، وثعلبة بن أبي مالك، وأبي لبابة رضي الله عنهم.

قال النووي في «الأربعين» (ص ٧٤): حديث حسن، رواه ابن ماجه والدارقطني وغيرهما مسندًا. ورواه مالك في «الموطأ» عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلاً، فأسقط أبا سعيد. قوله طرق يقوى بعضها بعض. اهـ وتابعه ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (٢١٠/٢) وابن حجر الهيثمي في «فتح المبين» (ص ٢٣٩) والطوفى في «التعيين في شرح الأربعين» (ص ٢٣٥) وقال العلائي: للحديث شواهد ينتهي بجموعها إلى درجة الصحة أو الحسن المحتاج به. اهـ من «فيض التدبر» (٦/٤٣٢). وينظر: «نصب الراية» (٥/١٦٣ وما بعدها)، «إرواء الغليل» للألباني (٣/٤١٢).

(٢) «الاختيارات» (ص ١٩٨).

(٣) البالوعة: ثقب يتزل فيه الماء. «المصباح المنير» (١/٨٤) و«المعجم الوسيط» (١/٦٩).

(٤) النَّفْطُ بالكسر - وهو أفعى - وقد يفتح، قال الجوهرى: دُهْنٌ. اهـ وقال ابن سيدة: الذى نطلى به الإبل للجرب والثَّبَرِ والقردان. اهـ وعن أبي حنيفة: النَّفْطُ: حُلَابَةُ جَبَلٍ في قعر بئر توقد به النار.. اهـ وقال في «المعجم الوسيط»: هو مزيج من الهدروكرbonesات يحصل عليها بتقطير زيت البتروال الخام، أو قطران الفحم الحجري، =

حولتا، إن لم يمكن إصلاحهما.

ومن له حق ماء يجري على سطح جاره، لم يجز لجاره تعلية سطحه،  
ليمنع الماء أن يجري على سطحه؛ لما فيه من إبطال حق جاره.

ويحرم تصرف في جدار جار، أو جدار مشترك بينه وبين غيره بفتح  
رَوْزَنَةٍ، وهي الكُوَّةُ - بفتح الكاف وضمها أي الخرق في الحائط -<sup>(١)</sup> أو بفتح  
طاق، أو بضرب وتد ونحوه، إلا بإذن مالكه أو شريكه (وكذا) يحرم (وضع  
خشب) على جدار جار، أو مشترك (إلا أن لا يمكن تسقيف إلا به ولا ضرر  
فـ(يجوز نصاً)<sup>(٢)</sup> ، وـ(يجبر) رب الجدار أو الشريك فيه على تمكينه منه إن أبى،  
ل الحديث أبي هريرة: «لا يمنع جار جاره أن يضع خشبة على جداره»، ثم  
يقول أبو هريرة مرفوعاً: مالي أراكم عنها معرضين، والله لأرمين بها بين  
أكتافكم<sup>(٣)</sup> : متفق عليه. ولأنه انتفاع بحائط جاره على وجه لا يضره أشبه  
الاستناد إليه، ولم يجز لرب الحائط أخذ عوض عنه إذن، لأنه يأخذ عوض ما  
يجب عليه بذلك.

(و) جدار (مسجد كـ) جدار (دار) نصاً<sup>(٤)</sup> ، لأنه إذا جاز في ملك  
الأدمي مع شحه وضيقه، فحق الله أولى، والفرق بين فتح الباب والطاق  
 وبين وضع الخشب، أن الخشب يمسك الحائط، والباب والطاق يُضَعِّفُهُ،  
ووضع الخشب تدعوا الحاجة إليه، بخلاف غيره.

= وهو سريع الاشتعال، وأكثر ما يستعمل في الوقود. اهـ

ينظر: «تاج العروس» (١٤٧/٢٠)، «المصباح المنير» (٨٤٩/٢) وـ«المعجم  
الوسيط» (٩٤١/٢).

(١) «المعجم الوسيط» (٣٤٣/١).

(٢) «الإنصاف» (١٩٩/١٣).

(٣) البخاري، في المظالم، لا يمنع جاره أن يغرز خشبة في جداره (٢/١٠٢)، ومسلم  
في المسافة (٣/١٢٣٠).

(٤) «الشرح الكبير» (٢٠٢/١٣).

وإن خيف سقوط الحائط باستمراره عليه لزمه إزالته ، ومن وجد بناءه أو خشبة على حائط جاره ، أو مشترك ، ولم يعلم سببه ، وزال ، فله إعادة ، لأن الظاهر وضعه بحق ، وكذا سيل<sup>(١)</sup> مائه في أرض غيره ، أو مجرى ماء سطحه على سطح غيره ونحوه ، وإذا اختلفا في أنه بحق أو باطل ، فقول صاحبه بيمينه ، عملاً بالظاهر .

وله أن يستند ويستند قماشه إلى حائط غيره ، ويجلس في ظله بلا إذنه ، لمشقة التحرز منه وعدم الضرر . ويجوز نظره في ضوء سراج غيره بلا إذنه ، نصاً<sup>(٢)</sup> ، لما تقدم (وإن طلب شريك في حائط أو سقف انهم) مشاعاً بينه وبين غيره أو بين سفل أحدهما وعلو الآخر (شريكه) فيه (للبناء معه ، أجبر) على البناء معه ، نصاً<sup>(٣)</sup> ، (ك)ما يجبر على (نقض)ه معه (خوف سقوط) الحائط أو السقف ، دفعاً لضرره ، لحديث : « لا ضرر ولا ضرار »<sup>(٤)</sup> . (وإن بناء) شريك بإذن شريكه ، أو بإذن حاكم ، أو بدون إذنهما (بنية الرجوع) على شريكه ، وبناء شركة (رجع) عليه ، لأنه قام عنه بواجب (وكذا) إن احتج لعمارة (نهر ونحوه) كبير ، ودولاب<sup>(٥)</sup> ، وناعورة<sup>(٦)</sup> ، وقناة<sup>(٧)</sup> مشتركة بين اثنين فأكثر ، فيجبر الشريك على العمارة إن امتنع ، فإن عمرها أحدهم فالماء بينهم على الشركة ، ويرجع عليهم بما أنفق كالحائط .

وإن عجز قوم عن عمارة نهرهم أو قناتهم ، فأعطوها لمن يعمرها ،

(١) في «شرح المتنى» (٢/٢٧١)، و«معونة أولي النهى» (٤/٤٧٦) : مسيل .

(٢) «معونة أولي النهى» (٤/٤٧٧) .

(٣) المصدر السابق (٤/٤٧٧) .

(٤) تقدم تخرجه .

(٥) هو الآلة التي تدبرها الدابة ليستقى بها . «المعجم الوسيط» (١/٣٠٥) .

(٦) هي : دولاب ذو دلاء أو نحوها يدور بدفع الماء أو جرّ الماشية ، فيخرج الماء من البئر أو النهر إلى الحقل . «المعجم الوسيط» (٢/٩٣٤) .

(٧) مجرى الماء المحفور . «المصبح المثير» (٢/٧١١)، و«المعجم الوسيط» (٢/٧٦٤) .

ويكون له منها جزء معلوم؛ صح، ومن له علو من طبقتين، والسفلى لآخر، أو له طبقة ثالثة، وما تحتها لغيره؛ فانهدم السفل في الأولى، أو السفل أو الوسط أو هما في الثانية، لم يشارك رب العلو في بناء ما انهدم تحته، لأن الحيطان إنما تبني لمنع النظر<sup>(١)</sup>، وهذا يختص به من تحته، دون رب العلو، وأجبر على بنائه مالكه ليتمكن رب العلو من انتفاعه به، ويلزم الأعلى جعل سترة تمنع مشارفة الأسفل، لحديث: «لا ضرر ولا ضرار»<sup>(٢)</sup>. إذ الإشراف على الجار إضرار به، فإن استويا فلم يكن أحد الجارين أعلى من الآخر، اشتراكاً في السترة، فإن امتنع أحدهما من ذلك أجبر، لأنه حق عليه، فأجبر عليه كسائر الحقوق. وليس له الصعود على سطحه قبل بناء سترة حيث كان يشرف على جاره، ولا يلزم سد طاقه إذا لم يشرف منه على جاره.

ولا يجبر ممتنع من بناء حائط بين ملكيهما، وبيني الطالب في ملكه إن شاء. ومن هدم بناء له فيه شركة خيف سقوطه، فلا شيء عليه، وإنما ينفي لزمه إعادته كما كان، لتعديه بهدمه على حصة شريكه.

(١) ولمنع الوصول إلى الساكن، ونحو ذلك. ينظر: «شرح متنهى الإرادات»

(٢) ٢٧٣/٢ و«معونة أولي النهى» ٤٨١/٤).

(٢) تقدم تحريره.

## فصل

### في الحجر على المفلس وغيره

وهو بفتح الحاء وكسرها، وهو لغة: التضييق والمنع، وسمى العقل حِجْرًا، لأنَّه يمنع صاحبه من تعاطي ما يقع وتصير عاقبته<sup>(١)</sup>. وشرعًا: منع مالك من تصرفه في ماله<sup>(٢)</sup>. سواء كان المنع من قبل الشرع، كالصغير والمجنون والسفهاء، أو الحاكم، كمنعه المشتري من التصرف في ماله حتى يقضي الثمن الحال.

(و) الحجر للفلس: منع حاكم (منْ) عليه دين و(ماله لا يفي بما عليه) من الدين (حالاً) منصوب على الحال و(يجب الحجر عليه) أي: المفلس (بتطلب بعض غرمائه) فيلزم الحاكم إجابتهم إلى ذلك، وحجر عليه، لحديث كعب بن مالك: أن رسول الله ﷺ حجر على معاذ، وباع ماله<sup>(٣)</sup>. رواه

(١) قال ابن فارس في «معجم مقاييس اللغة» (١٣٩/٢): الحاء والجيم والراء أصل واحد مطرد، وهو المنع والإحاطة على الشيء... اهـ

ينظر: «الزاهر» (ص ٣٢٧) و«حلية الفقهاء» (ص ١٤٢) «الكليات» (٦٢٠) و«المصباح المنير» (١٦٧/١) و« الدر النقى» (٤٩٩/٣).

(٢) «الإقانع» (٣٨٧/٢) و«هدایة الراغب» (ص ٢٧٨).

(٣) أخرجه الدارقطني، كتاب في الأقضية والنكاح (٤/٢٣٠، ٢٣١) عن كعب بن مالك. وأخرجه - مطولاً - عبد الرزاق، في البيوع، باب المفلس والمحجور عليه (٨/٢٦٨، ٢٦٩). كما أخرجه - مرسلاً عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك قال: كان معاذ بن جبل شاباً سخيناً، وكان لا يمسك شيئاً... - سعيد بن منصور في سنته (كما في «المنتقى» (٢/٣٦٥) وإسحاق بن راهويه (كما في المطالب العالية ٢/١١٩، ١٢٠) وأبو داود في «المراسيل» (ص ١٦٢، ١٦٣) قال ابن حجر في «المطالب» (٢/١٢٠): هذا الحديث إسناده صحيح ولكنه مرسلاً، ولم يخرجوه في كتبهم، بل أخرج أبو داود منه في المراسيل المفرد قطعة منه. وقد خالف عبد الرزاق هشام بن

الخلال. فإن لم يسأله أحد منهم لم يُحْجَرْ عليه، ولو سأله المفلس.

(و) يـ(سن إظهاره) أي الحجر على السفيه، والمفلس، ليعلم الناس حالهما، فلا يعاملان إلا على بصيرة، ويسن الإشهاد على الحجر، ليثبت عند من يقوم مقام الحاكم لو زال فيمضيه، ولا يُحتاج إلى ابتداء حجر ثان، ويتعلق بالحجر على المفلس أحکام: (فلا ينفذ تصرفه في ماله بعد الحجر) عليه، لتعلق حق غرمائه بماله الموجود والحادث ب نحو إرث، لأنه يباع في ديونهم، فتعلقت حقوقهم به كالرهن (ولا) يصح (إقراره عليه) أي على ماله، ولو كان صانعاً كفّاراً وحائلاً، فأقر بما في يده من المتع لأربابه، فلا يقبل، ويباع حيث لا بينة، ويقسم ثمنه بين الغرماء (بل) يصح إقراره (في ذمته فيطالبه) به (بعد فك حجره)، وإن لزمه كفارة كفر بصوم ثلاثة يضر بغرمائه، وإن تصرف في ذمته بشراء أو إقرار أو إصدقاق أو ضمان صحي، لأنه أهل للتصرف، والحجر يتعلق بماله، لا بذمته، ويتبع به بعد فك حجره.

وإن جنى محجور عليه جنائية توجب مالاً أو قصاصاً شارك مجنى عليه الغرماء، لثبت حقه على الجاني بغير اختيار المجنى عليه.

(و) الثاني أن (من سلمه) أي: المفلس (عين مال) بيع أو قرض أو رأس مال سلم (جاهل الحجر) فهو أحق بها، فيـ(أخذها إن كانت) باقية (بحالها و) كان (عوضها) أي العين (كله باق) في ذمته (ولم يتعلق بها حق للغير) كرهن، وجنائية، وحق شفعة، فإن تعلق بها حق للغير، أو تلف

= يوسف، فرواه عن معمر موصولاً قال: عن ابن كعب عن أبيه، ورواه ابن المبارك، عن معمر، فأرسله. اهـ ونقل في «التلخيص الحبير» (٤٤/٣) عن عبدالحق: المرسل أصلح من المتصل. وعن ابن الطلاع: هو حديث ثابت. اهـ وقال ابن عبد الهادي في «التفقيح» (كما في الإرواء ٥/٢٦٢): المشهور في الحديث الإرسال. اهـ وقد صححه الحاكم في «المستدرك» (٢/٥٨) وـ(٣/٢٧٠) وأقره الذهبي.

بعضها، أو بيع، أو وُقْفَ، ونحوه، أو مات مفلس؛ فلا رجوع، لحديث أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن النبي ﷺ قال: «أيما رجل باع متاعه، فأفلس الذي ابتعاه، ولم يقبض الذي باعه من ثمنه شيئاً، فوجد متاعه بعينه، فهو أحق به، وإن مات المشتري، فصاحب المتاع أسوة الغرماء»<sup>(١)</sup>. رواه مالك، وأبو داود مرسلاً، ورواه أبو داود مستداً، وقال: حديث مالك أصح. ولأن الملك انتقل عن المفلس إلى الورثة، أشبه ما لو باعه، وكذا إن زادت السلعة زيادة متصلة، كسمين، وتعلم صنعة، وتتجدد حمل في بهيمة، فإن زادت كذلك فلا رجوع، لأن الزيادة للمفلس، لحدودها في ملكه، فلم يستحق رب العين أخذها منه، كالحاصلة بفعله (ويبيع حاكم ماله) أي المفلس وجوباً، بثمن مثله المستقر في وقته، أو أكثر إن حصل راغب (ويقسمه) أي الثمن (على غرمائه) فوراً لأن هذا جُل المقصود من الحجر عليه، وتأخره مطل، وظلم للغرماء.

ومن إحضار المفلس، عند بيع ماله، ليضبط الثمن، ولأنه أعرف بالجيد من متاعه، فيتكلّم عليه، وأنه أطيب لنفسه، ووكيله كهو، ويحضر معه غرماؤه، لأنه أطيب لقلوبهم، وأبعد للتهمة، وربما وجد أحدهم عين ماله، أو رغب في شيء فزاد في ثمنه.

ومن بيع كل شيء في سوق، وأن يبدأ بأقله بقاء كبطيخ، وأكثره كلفة كحيوان، ويجب أن يترك لمفلس ما يحتاجه من مسكن وخدم صالح مثله، ما

(١) مالك، في البيوع، باب ما جاء في إفلاس الغريم (٢/٦٧٨) وأبو داود، البيوع، باب في الرجل يفلس ...

ورواه أبو داود - أيضاً - عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة (٣/٧٩٣) وقال عقبه: حديث مالك أصح. اهـ قال الخطابي في «المعالم» (٣/٣) : هذا الحديث مستداً من هذا الطريق بضعفه أهل النقل في رجلين من رواته، ورواه مالك مرسلاً، فدل أنه لا يثبت مستداً... اهـ ينظر: «التلخيص الحبير» (٣/٤٥).

لم يكونا عين مال غريم، فله أخذهما، للخبر<sup>(١)</sup> ، ويترى له بدهما، أو يترك له من ماله بدهما، دفعاً للحاجة، ويبدل أعلى من مسكن وخدم وثوب ونحوه بصالح مثله، لأنه الأحظ للفلس والغرماء، ويجب أن يترك له من ماله ما يتجر به إن كان تاجراً، ويترك له آلة محترف إن كان ذا صنعة، ويجب له ولعياله أدنى نفقة مثلهم، من مأكل ومشرب وكسوة وتجهيز من مات منهم من ماله حتى يقسم، وأجرة مناد ونحوه من المال.

ويبدأ في قسم ماله بمن جنى عليه قرض المفلس، لتعلق حقه بعين الجاني، فيعطي الأقل من ثمنه أو الأرش. ثم بمن عنده رهن لازم من الغرماء، فيخص بشمنه إن كان يقدر دينه أو أقل، لأن حقه متعلق بعين الرهن، فإن بقي له دين حاصل الغرماء، وإن فضل شيء من الرهن رد على المال. ثم بمن له عين مال، فيأخذها، بشرطه المتقدم<sup>(٢)</sup> ، أو كان استأجر علينا من مفلس قبل حجر عليه، فيأخذها، لاستيفاء نفعها مدة إجارته، لتعلق حقه بالعين والمنفعة، وهي مملوكة له في تلك المدة فإن اتفق الغرماء مع المفلس على بيعها بيعت، والإجارة بحالها، وإن بطلت الإجارة في أثناء المدة نحو موت العبد المؤجر، أو انهدام الدار، ضرب له بما بقي له من أجرة عجلها، ثم يقسم الباقي على قدر ديون من بقي. ولا يلزمهم بيان أن لا غريم سواهم، ثم إن ظهر رب دين حال رجع على كل غريم بقسطه، لأنه لو كان حاضراً لقاسمهم، كغريم الميت يظهر بعد قسم ماله، ولم تنقض القسمة، لأنهم لم يأخذوا زائداً عن حقهم، وإنما تبين مزاحمتهم فيما قبضوه من حقهم.

ويلزم الحاكم إجبار مفلس محترف على الكسب، أو إيجار نفسه فيما يليق به من صنائعه، ليوفي بقية دينه، بعد قسمة ما وجد من ماله.

(١) المتقدم قبل قليل.

(٢) في الصفحة السابقة.

ولا تجبر امرأة مفلسة على نكاح، ولو رُغب فيها بما تُوفي به دينها، لأنه يتربى عليها بالنكاح ما قد تعجز عنه.

(ومن لم يقدر على وفاء شيء من دينه) الحال (أو هو مؤجل) فـ(تحرم مطالبته) به (وحبسه، وكذا ملازمته) وتجب تخليته، رضي غريمه أو لا، لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُؤْسَرَ قَنَاطِرَةً إِلَيْهِ مَيْسَرَةً﴾<sup>(١)</sup> وفي إنتظار المعرض فضل عظيم، لحديث بريدة مرفوعاً: «من أنظر معسراً فله بكل يوم مثله صدقة قبل أن يحصل، فإذا حل الدين فأنظره فله بكل يوم مثلية صدقة»<sup>(٢)</sup> رواه أحمد بإسناد جيد.

وإن أدعى مدين العسرة، ولم يصدقه رب الدين، ودينه عن عوض، كثمن أو قرض، أو عرف له مال سابق، والغالب بقاوه؛ حبس، أو كان دينه من غير عوض مالي، كعوض خلع، وصدق، وضمان، وكان قد أقر أنه مليء؛ حبس، لأن الأصل بقاء المال، ومؤاخذة له بياقراه، إلا أن يقيم بيته بياعسارة، ويعتبر فيها أن تُخْبَرَ باطن حاله، لأن الإعسار من الأمور الباطنة التي لا يطلع عليها غالباً إلا المخالف لها، ولا يختلف مع البينة، لما فيه من تكذيبها، أو يدّعى تلفاً ماله، ويقيم بيته به، ويختلف معها إن طلب رب الحق يمينه، لأن اليمين على أمر محتمل، غير ما شهدت به البينة.

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٨٠.

(٢) أحمد في «المسنن» (٥/٣٦٠). وصححه الحاكم في «المستدرك» (٢٩/٢) وأقره الذهبي. بل قال في «المذهب» - كما في «فيض القدير» (٦/٩٠): إسناده صالح. وقال الهيثمي في «المجمع» (٤/١٣٥): رجاله رجال الصحيح. اهـ. وقال الألباني في «الصحيح» (١/١٧٠): إسناده صحيح، رجاله ثقات محتاج بهم في «صحيح مسلم». اهـ

وقد أخرجه ابن ماجه في «السنن» كتاب الصدقات، باب إنتظار المعرض (٢/٨٠٨) لكن ضعف إسناده في «الزوائد». وقال الدميري - كما في «فيض القدير» (٦/٩٠): انفرد به ابن ماجه بسند ضعيف. اهـ وفيه - أيضاً - أن العراقي ضعف إسناده. اهـ

ويحرم إنكار معاشر وحلفه أن لا حق عليه، ولو تأول، نصاً<sup>(١)</sup>، لظلمه رب الدين فلا ينفعه التأويل (ولا يحل) دين (مؤجل بفلس) نصاً<sup>(٢)</sup>، فلا يشارك ربه ذوي الديون الحالة، لأن الأجل حق للمفلس، فلا يسقط بفلسه، كسائر حقوقه، ولا يوقف له من مال المفلس، ولا يرجع على الغراماء بشيء إذا حل دينه، لعدم ملكه المطالبة به حين القسمة، ويشارك من حل دينه قبل القسمة في الكل، وفي أثناء القسمة فيما بقي منها.

ولا يحل دين مؤجل بجنيون (ولا بموت) لحديث «من ترك حقاً أو مالاً فلورثته»<sup>(٣)</sup>، والأجل حق للميت، فينتقل إلى ورثته، ومحل ذلك (إن وثق الورثة برهن محرز، أو كفيل مليء) على الأقل من قيمة الدين أو التركة، فإن لم يوثق بذلك حل، لأن الورثة قد لا يكونوا أملاء، ولم يرض بهم الغريم، فيؤدي إلى فوات الحق (وإن ظهر غريم) دينه حال (بعد القسمة) أي قسمة مال المفلس (رجوع على الغراماء بقسطه) كما تقدم.

(١) «شرح متنى الإرادات» (٢/٢٧٧).

(٢) «شرح متنى الإرادات» (٢/٢٨٥).

(٣) أخرجه البخاري، في الكفالة، باب الدين، وفي الاستقرارض بباب الصلاة على من ترك ديناً (٣/٥٩، ٨٥) وفي مواضع أخرى، ومسلم في الفرائض (٣/١٢٧، ١٢٨) عن أبي هريرة بلفظ: «من ترك مالاً فلورثته».

## فصل

### في الحجر لحظ نفس المحجور عليه

والأصل فيه قوله تعالى : « وَلَا تُؤْتُوا السَّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمْ أَلَّا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيمَةً »<sup>(١)</sup> وأضاف الأموال إلى الأولياء ، لأنهم مدبروها .

(ويحجر على الصغير والجنون والسفهاء لحظهم) فلا يصح تصرفهم في أموالهم ، ولا ذمهم ، قبل الإذن ، لأن تصحيف تصرفهم يفضي إلى ضياع أموالهم ، وفيه ضرر عليهم (ومن دفع إليهم ماله بعقد) كبيع وإجارة (أو) بـ(لا) عقد كوديعة وعارية (رجع فيما<sup>(٢)</sup> بقي) من ماله ، لبقاء ملكه عليه (لا ما تلف) منه بنفسه كموت قن أو حيوان ، أو بفعل محجور عليه ، كقتله له ، فلا يرجع شيء ، لأن سلطه عليه برضاه ، علم الدافع بحجر المدفوع إليه أو لا ، لتفريطيه ، لأن الحجر عليه في مظنة الشهرة .

(ويضمنون) أي المحجور عليهم لحظ أنفسهم (جناية) على نفس أو طرف ونحوه ، على ما يأتي تفصيله في الجنایات<sup>(٣)</sup> (و) يضمنون (إتلاف ما لم يدفع إليهم) من المال ، لاستواء المكلف وغيره ، ومن أعطوه مالاً بلا إذن ولي ضمه ، لتعديه بقبضه من لا يصح منه دفع حتى يأخذه منه ولي .

ولا يضمن من أخذ من محجور عليه مالاً ليحفظه من الضياع ، كأخذه<sup>(٤)</sup> من غاصب أو غيره ليحفظه لربه ، ولم يفرط ، لأنه محسن بالإعانة على رد الحق لمستحقه ، فإن فرط ضمن .

(ومن بلغ) من ذكر وأنثى وخشي (رشيداً) انفك الحجر عنه (أو) بلغ

(١) سورة النساء ، الآية : ٥ .

(٢) في « أخصر المختصرات » (ص ١٨٠) : (بما) .

(٣) في لوحة (٢٩٧) من مخطوطة الكتاب .

(٤) في الأصل : كأخذ . والمثبت من « شرح المنتهى » (٢٨٩ / ٢) .

(مجنوناً ثم عقل ورشد انفك الحجر عنه) لقوله تعالى: ﴿وَابْنُوا أَلْيَتَمِ﴾<sup>(١)</sup> الآية، ولأن الحجر عليه إنما كان لعجزه عن التصرف في ماله، حفظاً له، وقد زال، فيزول الحجر، لزوال علته (بلا حكم) بفكه، وسواء رشده الولي أو لا، لأن الحجر عليه لا يحتاج إلى حكم فيزول بدونه، ولقوله تعالى: ﴿فَإِنْ ءَاشَتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوهُ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> ، واشتراط الحكم زيادة تمنع الدفع عند وجود ذلك، وهو خلاف النص (وأعطي) من انفك الحجر عنه (ماله) للآية، ويستحب بإذن قاض، وإشهاد برشد، ودفع، ليأمن التبعية و(لا) يعطى ماله (قبل ذلك بحال) ولو صار شيئاً، لظاهر الآية.

(وبلوغ ذكر بامناء) باحتلام أو غيره، لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَكَلَّ أَلَّطَافُلُ مِنْكُمُ الْحُلُمُ﴾<sup>(٣)</sup> (أو تمام خمس عشرة سنة) لحديث ابن عمر: عرضت على النبي ﷺ يوم أحد وأنا ابن عشرة سنة فلم يجزني، وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني<sup>(٤)</sup> . متفق عليه. وفي رواية البيهقي بإسناد حسن: فلم يجزني ولم يرني بلغت<sup>(٥)</sup> .

(أو نبات شعر خشن) أي يستحق أخذه بالموسى<sup>(٦)</sup> ، لا زغب<sup>(٧)</sup> ضعيف (حول قبله) لأنه ﷺ لما حكم سعد بن معاذ فيبني قريظة، حكم بأن يقتل مقاتلتهم، وتسبي ذرارهم، وحكم بأن يكشف عن مؤتزراهم، فمن

(١) سورة النساء، الآية: ٦.

(٢) سورة النساء، الآية: ٦.

(٣) سورة التور، الآية: ٥٩.

(٤) البخاري، في الشهادات، باب بلوغ الصبيان وشهادتهم (١٥٨/٣) وفي المغازي باب غزوة الخندق... (٤٥/٥)، ومسلم في الإمارة (١٤٩٠/٣) بنحوه. واللفظ الذي ذكره المصنف عند ابن ماجه، الحدود، باب من لا يجب عليه الحد (٢/٨٥٠).

(٥) «السنن الكبرى» (٦/٥٥).

(٦) هي آلة الحديد. «المصباح المنير» (٢/٨٠٥).

(٧) بفتحتين: صغار الشعر ولئنه حين يبدو من الصبي.. «المصباح المنير» (١/٣٤٥).

أنبت فهو من المقاتل، ومن لم ينجب ألحقوه بالذرية. فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال: «لقد حكم بحكم الله من فوق سبعة أرقعة»<sup>(١)</sup>. متفق عليه.

(و) بلوغ (أنثى بذلك) الذي يحصل به بلوغ الذكر (و) تزيد عليه (بحيض) لحديث: «لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار»<sup>(٢)</sup>. رواه الترمذى وحسنه (وحملها دليل إمناء) لإجراء الله تعالى العادة بخلق الولد من مائهمما، قال تعالى: ﴿فَيَنْظُرِ الْإِنْسَنُ يَمْ حُلْقَ﴾<sup>(٣)</sup> الآية. وإذا ولدت حكم ببلوغها من أقل مدة الحمل وهو ستة أشهر؛ لأنه اليقين.

(ولا يُدفع إليه) أي من بلغ رسيداً ظاهراً (ماله حتى يُحتجز بما يليق به، ويؤنس رشده، ومحله) أي الاختبار (قبل بلوغ) لقوله تعالى: ﴿وَابْنُوا أَلْيَتْمَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾<sup>(٤)</sup> الآية (والرشد هنا إصلاح المال).

والناس يختلفون في ذلك، فيختلف إيناس الرشد باختلافهم، فولد التاجر يعلم رشده (بأن يبيع ويشترى فلا يغبن غالباً) غبناً فاحشاً (ولا يبذل ماله في حرام) كقمار، وغنائم وشراء محرم، كاللة لهو، ونحو ذلك (و) لا في (غير فائدة) وولد رئيس وكاتب باستيفاء على وكيله فيما وُكّل فيه.

(١) البخاري، في الجهاد، باب إذا نزل العدو على حكم رجل (٤/٢٨) وفي مناقب الأنصار، باب مناقب سعد بن معاذ (٤/٢٢٧) وفي المغازي، باب مرجع النبي ﷺ من الأحزاب (٥٠/٥) وفي الاستاذان، باب قول النبي ﷺ قوموا إلى سيدكم (٧/١٣٥)، ومسلم في الجهاد (٢/١٣٨٨) عن أبي سعيد الخدري، بلفظ: تقتل مقاتلتهم، وتسب ذريتهم، قال: فقال النبي ﷺ: «قضيت بحكم الله»، وفي لفظ: «قضيت بحكم الملك».

(٢) الترمذى، أبواب الصلاة، باب ما جاء لا تقبل صلاة المرأة إلا بخمار (٢/٢١٥) عن عائشة، أبو داود، الصلاة، باب المرأة تصلي بغير خمار (١/٤٢١)، وابن ماجه، الطهارة، باب إذا حاضت الجارية لم تصل إلا بخمار (١/٢١٤).

(٣) سورة الطارق، الآية: ٥.

(٤) سورة النساء، الآية: ٦.

ويؤنس رشد أئتي باشتراء قطن، واستجادته، ودفعه، ودفع أجرته إلى الغَرَّالات، واستيفاء عليهم.

ومن نوزع في رشده، فشهاد به عدلان ثبت. وإنما لأن لم يشهد أحد، فادعى محجور عليه علم ولية برشده، حَلَفَ أنه لا يعلم رشده، لاحتمال صدق مدع.

ومن تبرع في حجر، فثبت كونه مكلفاً رشيداً؛ نفذ تصرفه، لتبيّن أهليته له.

(وليهم) أي المحجور عليهم لحظ أنفسهم (حال الحجر) عليهم (الأب) لكمال شفقةه (الرشيد) لأن غير الرشيد محجور عليه (ثم) ولهم بعد الأب (وصيئه) لأنه نائبه، أشبه وكيله في الحياة، ولو كان بجعل وثُمَّ متبرع، أو كان الأب أو وصيئه كافراً على كافر، إن كان عدلاً في دينه، ولا ولاية لكافر على مسلم (ثم) بعد الأب وصيئه، ولهم (الحاكم) لانقطاع الولاية من جهة الأب، فتكون للحاكم، كولاية النكاح، لأنه ولِي من لا ولِي له. وتكفي العدالة في الولي ظاهراً، فإن عدم حاكم أهل، فأمين يقوم مقامه، وعلم منه أنه لا ولاية للجد، والأم، وباقى العصبات.

(و) يجب على الولي أن (لا يتصرف لهم) أي المحجور عليهم (إلا بالأخذ) لقوله تعالى: ﴿وَلَا نَقْرِبُ أَمَالَ الْيَتَمِّ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحَسَنُ﴾<sup>(١)</sup> ، فإن تبرع الولي بصدقة أو هبة، أو حابي، بأن باع من مال موليه بأنقص من ثمنه، أو اشتري له بأزيد، أو زاد في النفقة على الإنفاق بالمعروف، ضمن لتفريطه، وللولي تعجيل نفقة موليه مدة جرت به عادة أهل بلده، إن لم يفسدها، وإن فتدفع إليه يوماً بيوم، فإن أفسدها باتفاق، أو دفع لغيره أطعمه معاينة، وإن كان مفرطاً، وإن أفسد كسوته ستر عورته فقط في بيت إن لم يمكن تخيل على إيقائها عليه ولو بتهديد.

(١) سورة الإسراء، الآية: ٣٤.

ولا يصح أن يبيع ولد أو يشتري أو يرهن من مالهم لنفسه، لأن مظنة التهمة، إلا الأب، فله ذلك، لأن التهمة متنافية بين الوالد وولده، إذ من طبعه الشفقة عليه، وترك حظ نفسه لحظه. وللأب ولغيره من الأولياء مكاتبته قته، وعتقه على مال، وتزويجه لمصلحة، وإذنه في تجارة، وسفر بمال مع أمن بلد، وطريق، لجريان العادة به، ولأب وغيره مضاربة بمالهم بنفسه، لحديث ابن عمرو<sup>(١)</sup> مرفوعاً: «من ولد يتيم له مال، فليتجر به، ولا يتركه حتى تأكله الصدقة». وروي موقوفاً على عمر، وهو أصح<sup>(٢)</sup>.

ولمحجور ربحه كله، لأنه نماء ملكه، فلا يستحقه غيره إلا بعقد، ولا يعقدها الولي لنفسه للتهمة، ولو لي دفع مال محجور عليه لغيره مضاربة بجزء معلوم من ربحه، لأن عائشة - رضي الله عنها - أبضعت مال محمد بن أبي بكر<sup>(٣)</sup>.

(١) في الأصل: عن ابن عمر. والتصويب من «سنن الترمذى» ينظر الحاشية الآتية.  
 (٢) الترمذى، كتاب الزكاة، باب ما جاء في زكاة مال اليتيم (٢٤/٣) عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ خطب الناس فقال... فذكره. قال الترمذى: وإنما روى هذا الحديث من هذا الوجه. وفي إسناده مقال. لأن المثنى بن الصباح يضعف في الحديث.

وروى بعضهم هذا الحديث عن عمر بن شعيب أن عمر بن الخطاب فذكر هذا الحديث. اهـ

قال في «نصب الراية» (٢٣٧/٢): وقال صاحب «التفقيق» - رحمه الله - قال مهنا: سالت أحمد بن حنبل عن هذا الحديث؟ فقال: ليس ب صحيح. اهـ وأشار ابن الجوزي إلى ضعفه في «التحقيق» (٥٠/٥).

والموقوف على عمر. أخرجه الدارقطنى في كتاب الزكاة، باب استقرارض الوصي من مال اليتيم (١١١/٢) والبيهقي في الزكاة، باب من تحجب عليه الصدقة (٤٠٧/٤) وقال: هذا إسناد صحيح، وله شواهد عن عمر.

(٣) أخرجه عبد الرزاق، كتاب الزكاة، باب صدقة مال اليتيم، (٤/٦٦، ٦٧) وابن أبي شيبة، كتاب الزكاة، ما قالوا في مال اليتيم زكاة (١٤٩/٣).

ولولي بيع مال موليه نساء، وله قرضه ولو بلا رهن لصلحة، وله شراء أضاحية لمحجور عليه موسر، نصا<sup>(١)</sup>. وله مداواته لصلحة، ولو بأجرة، نصا<sup>(٢)</sup>. وله ترك صبي بمكتب لتعلم خط ونحوه بأجرة، لأنه من مصالحه، وله شراء لعب غير مصورة لصغيرة تحت حجره من مالها، نصا<sup>(٣)</sup>، للتمرن، وله - أيضاً - تجهيزها إذا زوجها، أو كانت مزوجة بما يليق بها من لباس وحلي وفرش على عادتها في ذلك البلد، وله خلط نفقة موليه بماله إذا كان أرفق به، وله بيع عقاره لصلحة، نصا<sup>(٤)</sup>، ولو بلا ضرورة، أو زيادة على ثمن مثله.

ولولي صغير وسفيه ومجنون، غير حاكم وأمينه؛ الأكل حاجة من مال موليه، لقوله تعالى: «وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ»<sup>(٥)</sup>، ول الحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: إني فقير وليس لي شيء، ولني يتيم، فقال: «كل من مال يتيمك غير مسرف»<sup>(٦)</sup>. رواه أبو بكر. ولا يأكل الحاكم ولا أمينه شيئاً، لاستغنائهما بما لهما في بيت المال، فيأكل من يباح له الأقل من أجرة مثله وكفايته، ولا يلزمهم عوضه إذا أيسراً؛ لأنه عوض عن عمله، ولظاهر الآية، ومع عدم الحاجة يأكل من

(١) «المقنع» مع «الشرح الكبير» مع «الإنصاف» (١٣/٣٨٣).

(٢) «الإنصاف» (١٣/٣٨٥) و«شرح منتهى الإرادات» (٢/٢٩٣).

(٣) «الإنصاف» (١٣/٣٨٥).

(٤) «الإنصاف» (١٣/٣٨٧).

(٥) سورة النساء، الآية: ٦.

(٦) أبو بكر، نسبة إليه - هكذا في «معونة أولي النهى» (٤/٥٨٣) وهو غلام الخلال، وقد أخرجه أبو داود، في الوصايا، باب ما جاء في ما لولي اليتيم أن ينال من مال اليتيم (٣/٢٩٢)، والنسائي، في الوصايا، باب ما للوصي (٦/٢٥٦) وابن ماجه، في الوصايا، باب في قوله: ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف (٢/٩٠٧)، قال الألباني: هذا إسناد حسن. اهـ «إرواء الغليل» (٥/٢٧٧).

مالهم ما فرضه له حاكم، فإن لم يفرض له شيئاً لم يأكل منه، لقوله تعالى:  
 »وَمَنْ كَانَ عَنِيَّا فَلَيَسْتَعْفَفَ<sup>(١)</sup>«.

ولناظر وقف ولو لم يحتاج أكل منه بمعرفة، إلحاقاً له بعامل الزكاة، فإن شرط له الواقف شيئاً فله ما شرطه (ويقبل قوله) أي الولي (بعد فك حجر) عن محجور عليه (في) وجود (منفعة) أي غبطة في بيع عقار (و) وجود (ضرورة) في ذلك (و) في (تلف) مال، أو قدر نفقة، ولو على عقار محجور عليه، أو كسوة لمحجور عليه، أو لزوجته، أو رقيقه، ونحوه، فيقبل قوله الولي في ذلك، لأنه أمين ما لم تخالفه عادة وعرف، فيرد للقرينة، ويحلف ولد حيث قبل قوله، لاحتمال صدق الآخر.

و(لا) يقبل قول ولد (في دفع مال بعد رشد) أو بعد عقل، لأنه قبض المال لمصلحته، أشبه المستعير (إلا) أن يكون الدفع (من) ولد (متبرع) فيقبل قوله في دفع المال إذن، لأنه قبض المال لمصلحة المحجور عليه فقط، أشبه الوديع، ولا يقبل قول ولد في قدر زمن إنفاق إلا ببينة، لأن الأصل عدم ما يدعوه.

وليس لزوج حرة رشيدة حجر عليها في تبرع زائد على ثلث مالها.  
 ولو لي حر مميز، وسيد قن مميز، أن يأذن له أن يتاجر، لقوله تعالى:  
 »وَابْتَلُوا الْيَتَامَى<sup>(٢)</sup>« ولأنه عاقل محجور عليه، فصح تصرفه بإذن ولد وليه وصيده، كالعبد الكبير والسفيه، وكذلك يصح أن يأذن له أن يدعى على خصم، وأن يقييم بينة على الخصم، وأن يحلفه إذا أنكر.

(ويتعلق) جميع (دين) قن (مأذون له) في تجارة إن استدان فيما أذن له فيه، أو غيره (بذمة سيد) لأنه غير الناس بإذنه له، وكذا ما افترضه ونحوه بإذن سيده، لأنه تصرف لسيده (و) يتعلق (دين غيره) أي غير المأذون له في

(١) سورة النساء، الآية: ٦.

(٢) سورة النساء، الآية: ٦.

تجارة، بأن اشتري في ذمته، أو افترض بغير إذن سيده، وتلف ما اشتراه، أو افترضه بيده، أو بيد سيده، برقبته.

(و) يتعلق (أرش جنائية قن وقيمة متلفاته برقبته) فيفديه سيده بالأقل من الدين أو قيمته، أو يبيعه ويعطيه أو يسلمه لرب الدين.

**تتمة:**

ويجوز للرقيق المأذون له هدية مأكول، وإعارة دابة، وعمل دعوة، وتصدق بيسير بلا إسراف في الكل، لأنه ﷺ «كان يحب دعوة المملوك»<sup>(١)</sup>. ولرقيق غير مأذون له في تجارة أن يتصدق من قوته بما لا يضر به، كرغيف ونحوه، كفلس وبضة، لجريان العادة بالمساحة فيه، ولزوجة، وكل متصرف في بيتِ كأجير، الصدقة منه بلا إذن صاحبه، بنحو ذلك، لحديث عائشة مرفوعاً: «إذا أنفقت المرأة من طعام زوجها غير مفسدة كان لها أجرها بما أنفقت، ولزوجها أجر ما كسب، وللخازن مثل ذلك، لا ينقص بعضهم من أجر بعض شيئاً»<sup>(٢)</sup>. متفق عليه، ولم يذكر إذناً، ولأن العادة السماح وطيب النفس به، إلا أن يمنع رب البيت منه، أو يكون رب البيت بخيلاً، ويشك في رضاه، فيحرم الإعطاء من ماله بلا إذنه، لأن الأصل عدم رضاه إذن.

(١) الترمذى، كتاب الجنائز، باب (٣٢٨) / (٣) وابن ماجه، كتاب التجارات، باب ما للعبد أن يعطي ويتصدق (٢/٧٧٠) عن أنس بن مالك - رضي الله عنه -.

قال الترمذى: هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث مسلم عن أنس. ومسلم الأعور يضعف، وهو مسلم بن كيسان تكلم فيه. وقد روى عنه شعبة وسفيان الملائى . اهـ ينظر: «أخلاق النبي ﷺ وأدابه» لأبي الشيخ (١/٣٦٤، ٣٦٥).

(٢) البخارى، الزكاة، باب أجر الخادم إذا تصدق بأمر صاحبه غير مفسد. وباب أجر المرأة إذا تصدقت .. (٢/١٢٠، ١١٩) وغيرها. ومسلم، كتاب الزكاة (٢/٧١٠).

## فصل

### في الوكالة

بفتح الواو وكسرها، اسم مصدر بمعنى التوكيل. وهي لغة: التفويض، تقول: وكلت أمري إلى الله - أي: فوضته إليه واكتفيت به - وتطلق - أيضاً - بمعنى الحفظ ومنه: ﴿ حَسَبْنَا اللَّهَ وَنَعَمْ أَلْوَكِيلُ ﴾<sup>(١)</sup> أي: الحفيظ.<sup>(٢)</sup> وهي شرعاً: استنابة جائز التصرف مثله فيما تدخله النيابة<sup>(٣)</sup>.

(وتصح الوكالة) مطلقة، ومنجزة، ومؤقتة، كانت وكيلي شهراً أو سنة، وتصح معلقة، نصاً<sup>(٤)</sup>، كقوله: إذا قدم زيد فبع هذا، أو إذا دخل رمضان فافعل كذا، وإذا طلب أهلي منك شيئاً فادفعه لهم ونحوه، وتصح (بكل قول) أو فعل (يدل على إذن) نصاً<sup>(٥)</sup>، كبع عبدي فلاناً، أو اعتقه، ونحوه، أو فرضت إليك أمره، أو جعلتك نائباً عنك في كذا، أو أقمتك مقامياً، لأنه لفظ دل على الإذن فصح، كلفظها الصريح. قال في «الفروع»<sup>(٦)</sup>: ودل كلام القاضي على انعقادها بفعل دال كبيع، وهو ظاهر كلام الشيخ فيمن دفع ثوبه إلى قصار أو خياط، وهو أظهر، كالقبول.

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٧٣.

(٢) قال ابن فارس: الواو والكاف واللام: أصل صحيح يدل على اعتماد غيرك في أمرك...  
قال: وسمى الوكيل: لأنه يوكل إليه الأمر. اهـ من «معجم مقاييس اللغة» (١٣٦/٦)  
ونحوه قال في «حلية الفقهاء» (ص ١٤٥): الوكالة: أن يكل المرء أمره إلى غيره من يقوم مقامه... اهـ

ينظر: «الزاهر» (ص ٣٣٢) و«الدر النقي» (٣/٥١٣).

(٣) «المستوعب» (٢/٢٧٥) «التنقیح المشبع» (ص ١٥٤) و«معونة أولي النهى» (٤/٦٠١).

(٤) «الفروع» (٤/٣٤٠).

(٥) «الإنصاف» (١٣/٤٣٧).

(٦) «الفروع» (٤/٣٤٠).

(و) يصح (قبولها) أي الوكالة (بكل قول أو فعل بدل<sup>(١)</sup> عليه)، لأن وكلاءه يَعْلَمُ لم ينقل عنهم سوى امتثال أوامرها، وأنه أذن في التصرف، فجاز قبوله بالفعل، كأكل الطعام، ولو كان القبول متراخيًا عن الإذن، فلو بلغه أن زيداً وكله في بيع عبده منذ سنة، فقبل، أو باعه من غير قوله؛ صح لأن الإذن قائم، ما لم يرجع عنه.

(شرط كونهما) أي: الموكيل والوكيل (جائز التصرف) لأن غير جائز التصرف ممنوع من التصرف لنفسه، فلا يصح منه أن يتوكلا على غيره، ولا أن يوكلا (ومن) يصح (له تصرف في شيء فله توكل) فيه (وتوكيل فيه) لأن النائب فرع عن المستنيب سوى أعمى، ونحوه، كمن يريد شراء عقار لم يره، إذا وكل عالماً بالبيع فيما يحتاج لرؤيه، كجوهر، وعقار، فيصح، وإن لم يصح منه ذلك بنفسه، لأن معهما التصرف في ذلك لعجزهما عن العلم بالمباع، لا لمعنى فيهما يقتضي منع التوكيل.

فلا يصح أن يوجب نكاحاً عن غيره، من لا يصح منه إيجابه لوليته، نحو فسق، لأنه إذا لم يجز أن يتولاه أصله، لم يجز بالنيابة، كالمرأة، ولا يصح أن يقبله لغيره، من لا يصح منه قبوله لنفسه، ككافر يتوكلا في قبول نكاح مسلم مسلمة، سوى قبول نكاح اخته ونحوها لأجنبي تحمل له، وسوى قبول حرواجد الطول<sup>(٢)</sup> نكاح أمة لمن تباح له، وسوى توكل غني في قبض زكاة لفقير، وسوى طلاق امرأة نفسها وغيرها بوكالة؛ فيصح، لأنها إذا ملكت طلاق نفسها يجعله لها، ملكت طلاق غيرها بالوكالة.

ولا تصح وكالة في بيع ماسيملكه، أو في طلاق من يتزوجها، لأن الموكيل لا يملكه حين التوكيل، ويصح: إن ملكت فلاناً فقد وكلتك في عتقه، لأنه يصح تعليقه على ملكه، بخلاف: إن تزوجت فلانة فقد وكلتك في طلاقها.

(١) في «أختصار المختصرات» (ص ١٨١): دال.

(٢) الطول: القدرة، والغنى والسعفة. «القاموس» (ص ١٣٢٨).

ولو قال من أدعى عليه وكيل غائب، عن دين ثابت: موكلك أخذ حقه، لم يقبل قوله إلا ببينة، لأنّه مقرٌّ، مدع الوفاء، ولا يؤخر الطلب حتى يحضر الموكل، ليحلف أنه لم يأخذه منه، لأنّه وسيلة لتأخير حق متيقن لمشكوك فيه، أشبه ما لو ذكر المدعى عليه أن له بينة غائبة عن البلد بالوفاء، فلا يؤخر الحق لحضورها.

(وتصح) الوكالة (في كل حق آدمي) متعلق بما يجري بمحاره، من عقد كبيع، وهبة، وإجارة، ونكاح، وفنسخ ل نحو بيع، وطلاق، ورجعة، وتملك مباح، وصلاح، وإقرار، وعتق، وإبرار، ولو لأنفسهما إن عيئنا<sup>(١)</sup>.

و(لا) تصح وكالة في (ظهور) لأنّه قول منكر وزور محروم، أشبه بقيمة المعاصي (و) لا (لعن وأبمان) ونذر، وإيلاء، وقسامة، لتعلقها بعين الحالف والنادر، فلا تدخلها النيابة، كالعبادات، ولا في قسم لزوجات، ولا في شهادة، ولا في التقاط، ولا في دفع جزية، ولا في معصية، ولا في رضاع.

وتصح في بيع ماله كله أو ما شاء منه، وتصح في المطالبة بحقوقه كلها أو ما شاء منها، وفي الإبراء منها أو ما شاء منها. ولا تصح في عقد فاسد، أو في كل قليل وكثير، لأنّه يدخل فيه كل شيء من هبة ماله، وطلاق نسائه، وغير ذلك، فيعظم الغرر والضرر.

(و) تصح الوكالة (في كل حق لله تعالى تدخله النيابة) من إثبات حد واستيفائه، لحديث: «واحد يا أنيس إلى امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها». فاعترفت، فأمر بها، فترجمت<sup>(٢)</sup>، متفق عليه. ومن عبادة تتعلق بالمال،

(١) قوله (ولو لأنفسهما إن عيئنا) أي نفس العتق، والمبرأ. فيملكان ذلك بالوكالة الخاصة، لا بالوكالة العامة. فلو وكل عبده، أو غريميه، أم امرأته في عتق عبيده، أو إبراء غرمائه، أو طلاق نسائه، انصرف إلى غير المخاطب.

«حاشية عثمان بن قائد على المتن» (٢/٥٢٠) وينظر: «معونۃ أولی النہی» (٤/٦١٢)، «شرح المتن» (٢/٣٠٢).

(٢) البخاري، في الوكالة، باب الوكالة في الحدود (٣/٦٥) وفي مواضع أخرى، ومسلم في=

كتفرقة صدقة ونذر وزكاة، لأنه ﷺ كان يبعث عماله لقبض الصدقات وتفريقها<sup>(١)</sup> ، وحديث معاذ<sup>(٢)</sup> يشهد به. ويصح قوله: أخرج زكاة مالي من مالك، لأنه اقتراض من مال وكيل، وتوكيل له في إخراجه.

وتصح وكالة في فعل حج وعمرة، فيستتب من يفعلهما عنه مطلقاً في التل، ومع العجز في الفرض، على ما سبق في الحج<sup>(٣)</sup> ، وتدخل ركعتنا طواف تبعاً. ولا تصح وكالة في عبادة بدنية مخصوصة، كصلاة، وصوم، وطهارة من حدث، لتعلقها بيدن من هي عليه.

ولو كيل توكيلاً فيما يعجز عنه لكترته، ولو في جميعه، لدلالة الحال على الإذن فيه، وفي ما لا يتولى مثله بنفسه، كالأعمال الدينية في حق أشراف الناس المترفعين عنها عادة، لأن الإذن إنما ينصرف لما جرت به العادة، ولا يصح أن يوكلاً وكيل فيما يتولى مثله بنفسه ويقدر عليه، لأنه لم يؤذن له في التوكيلاً، ولا تضمنه الإذن له، فلم يجز كما لو نهاه، إلا بإذن موكل فيجوز، لأنه عقد أذن له فيه، أشبهه سائر العقود، قال في «الفروع»<sup>(٤)</sup>: ولعل ظاهر ما سبق: يستتب نائب في الحج لمرض، خلافاً لأبي حنيفة والشافعي، - رحمة الله تعالى<sup>(٥)</sup> -.

= الحدود (١٣٢٥/٣) عن أبي هريرة، وزيد بن خالد الجهنمي.

(١) من ذلك بعثه ﷺ لابن التبّية. أخرجه البخاري، الأحكام، باب هدايا العمال (١١٤/٨) ومسلم، الإمارة (١٤٦٣/٣).

(٢) هو ما أخرجه البخاري في أول الزكاة (١٠٨/٢)، ومسلم في الإيمان (٥٠/١)، عن ابن عباس أن النبي ﷺ بعث معاداً رضي الله عنه إلى اليمن... وفيه: «فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنىائهم، وترد على فقرائهم».

(٣) (ص ٥٢٢).

(٤) «الفروع» (٤/٣٤٧، ٣٤٨).

(٥) الوكيل إذا وكل غيره دون إذن ففي المذهب روایتان معروفتان، إلا فيما اقتضته دلالة الحال، مثل أن يكون العمل لا يباشره مثله أو يعجز عنه لكترته، فله الاستنابة بغير خلاف، =

ويتعين على وكيل حيث جاز له: أن يوكل أمين، فلا يجوز له استنابة غيره<sup>(١)</sup> إلا مع تعين موكل، وإن وكل أميناً فخان، فعليه عزله، لأن إبقاءه تفريط وتضييع. وكذا وصي له أن يوكل، وحاكم له أن يستنيب.

= لكن هل له الاستنابة في الجميع، أو في القدر المعجوز عنه خاصة؟ على وجهين، الأول اختيار صاحب «المغني» والثاني: قول القاضي وابن عقيل. اهـ من «القواعد» لابن رجب (٢٤/٢).

ومذهب الحنفية أن لا يوكل الوكيل إلا بإذن، واستثنوا بعض الصور منها: دفع الزكاة، وبقى الدين إذا وكل من في عياله.

ومذهب المالكية - أيضاً - أنه لا يوكل الوكيل إلا بإذن، غير أنهم استثنوا: أن يكون وكيلًا بها. واستثنوا - أيضاً - ما إذا وكل على ما لا يستطيع أن يقوم به منفرداً، فيوكل من يساعدة في العمل، لا من يستقل بالعمل وحده.

ومذهب الشافعية: ليس لوكيل أن يوكل بلا إذن إن تأتى منه ما وُكّل فيه. وإن لم يتأت لكونه لا يحسن أو لا يليق به فله التوكيل. ولو كثر وعجز عن الإتيان به فالذهب أنه يوكل فيما زاد على الممكن.

هذا بجمل مذاهب الفقهاء، وفي هذه المسألة، ولهم تفاصيل كثيرة فيها، وليس هذا موضع بسط لها.

واحتاج من منع: بأنه لم يأذن له بالتوكيل ولا تضمنه إذنه، فلم يجز، كما لو نهاه، وأنه استئمان فيما يمكنه النهو من فيه، فلم يكن له أن يوليه من لم يأمهه عليه، كالوديعة.

واحتاج من أجاز إذا مرض أو غاب - كالرواية الثانية عن الإمام أحمد - وهو قول ابن أبي ليلى: أن الوكيل له أن يتصرف بنفسه، فملكه بثائه، كمالك.

قال في «المغني»: والأول أولى. ولا يشبه الوكيل الملك، فإن الملك يتصرف في ملكه كيف يشاء، بخلاف الوكيل. اهـ وهذا هو الصواب - إن شاء الله تعالى -

ينظر: «رد المحتار» (٨/٢٦٥، ٢٦٦) و«تحفة الفقهاء» (٢/٣٨٧) و«مواهب الجليل» (٧/١٩١) و«التاج والإكليل» (٧/١٩١) و«روضة الطالبين» (٤/٣١٣) و«معنى المحتاج» (٢/٢٢٦) و«المغني» (٧/٢٠٧ - ٢٠٩) و«الشرح الكبير» (١٣/٤٥٥) و«الفقه الإسلامي وأدلته» (٥/٩٩) و«الوكالة» لطالب قائد (ص ٢٠٩).

(١) أي الأمين. «شرح المتنبي» (٢/٣٠٤).

وقول موكل لوكيله: وكل عنك. يصح، فإن فعل فالوكييل وكيل وكيله، ينعزل بموت الأول، وعزله: ووكل عنـي، أو وكل ويطلق، فـوـكـلـ، فهو وكيل موكلـهـ، فلا ينـعزلـ بـموـتـ الـوـكـيلـ الـأـوـلـ، ولا بـعـزـلـهـ، فلا يـمـلـكـ الأولـ عـزـلـهـ، لأنـهـ لـيـسـ وـكـيلـهـ، وإنـ مـاتـ المـوـكـلـ، أو جـنـ، وـنـحـوـهـ، انـعـزـلـاـ، سـوـاءـ كـانـ أحـدـهـماـ فـرعـ الـآـخـرـ، أو لاـ.

ولا يوصي وكيل مطلقاً، ولا يعقد مع فقير، أو قاطع طريق، إلا بإذن موكل، لأنـهـ تـغـرـيرـ بـالـمـالـ، ولا بـيـعـ نـسـاءـ إـلاـ بـإـذـنـ، فإنـ فعلـ لمـ يـصـحـ، لأنـ الإـطـلاقـ يـنـصـرـفـ إـلـىـ الـحـلـولـ، ولا بـيـعـ بـغـيرـ نـقـدـ، فإنـ فعلـ لمـ يـصـحـ، ولا بـغـيرـ نـقـدـ الـبـلـدـ، أو غـالـبـهـ إـنـ جـمـعـ<sup>(١)</sup> نـقـودـ، أو الأـصـلـحـ إـنـ تـساـوتـ رـوـاجـاـ، إلاـ إنـ عـيـنـهـ موـكـلـ، لأنـ إـطـلاقـ الـوـكـالـةـ إـنـمـاـ يـمـلـكـ بـهـ الـوـكـيلـ فعلـ الـأـحـظـ لـوـكـلـهـ.

وـإنـ وـكـلـ عـبـدـ غـيرـهـ فـيـ بـيـعـ أـوـ شـرـاءـ، وـنـحـوـهـ مـنـ عـقـودـ الـمـعـاـضـاتـ، وـلـوـ فـيـ شـرـاءـ نـفـسـهـ مـنـ سـيـدـهـ، صـحـ ذـلـكـ إـنـ أـذـنـ فـيـهـ سـيـدـهـ، وـإـنـ لـمـ يـأـذـنـ لـهـ يـصـحـ، لـلـحـجـرـ عـلـيـهـ فـيـمـاـلـهـ الـعـبـدـ. وـعـلـمـ مـنـهـ صـحـةـ توـكـيلـهـ فـيـمـاـلـهـ بـلـ إـذـنـ سـيـدـهـ، كـطـلاقـ، وـرـجـعـةـ، وـصـدـقـةـ بـنـحـوـ رـغـيفـ.

(وـهـيـ) أيـ الـوـكـالـةـ (وـشـرـكـةـ)، وـمضـارـبـةـ، وـمسـاقـةـ، وـمـزارـعـةـ، وـوـدـيـعـةـ، وـجـعـالـةـ وـمـسـابـقـةـ، وـعـارـيـةـ، (عـقـودـ جـائـزـةـ) مـنـ الـطـرـفـينـ (لـكـلـ) مـنـ الـمـعـاـقـدـيـنـ (فـسـخـهـاـ) أيـ هـذـهـ الـعـقـودـ، وـتبـطـلـ بـمـوـتـ وـجـنـونـ مـطـبـقـ، لـكـنـ لـوـ وـكـلـ وـلـيـ يـتـيمـ، أـوـ نـاظـرـ وـقـفـ، ثـمـ مـاتـ؛ لـمـ يـبـطـلـ بـمـوـتـهـ، لأنـهـ مـتـصـرـفـ عـلـيـهـ.

وـتـبـطـلـ وـكـالـةـ بـسـكـرـ يـفـسـقـ بـهـ<sup>(٢)</sup> فـيـمـاـ يـنـافـيـهـ<sup>(٣)</sup>، كـإـيجـابـ نـكـاحـ وـنـحـوـهـ، وـبـقـلـسـ موـكـلـ فـيـمـاـ حـجـرـ عـلـيـهـ فـيـهـ، وـبـرـدـتـهـ (وـلـاـ يـصـحـ بـلـ إـذـنـ) موـكـلـ (بـيـعـ

(١) أيـ الـبـلـدـ. «ـشـرـحـ المـتـهـيـ» (٣٠٥/٢).

(٢) بـخـلـافـ مـاـ أـكـرـهـ عـلـيـهـ فـاـنـهـ لـاـ يـفـسـقـ بـهـ. «ـشـرـحـ المـتـهـيـ» (٣٠٦/٢).

(٣) أيـ الـفـسـقـ. «ـشـرـحـ المـتـهـيـ» (٣٠٦/٢).

وكيل لنفسه) بأن يشتري ما وكل في بيته من نفسه لنفسه (ولا) يصح (شراؤه منها) أي من نفسه (لموكله) بأن وكل في شراء شيء، فاشتراكه من نفسه لموكله، لأن خلاف العرف في ذلك، وللحوق التهمة له بذلك، وإن أذن له في ذلك؛ صح.

ويتولى طرف العقد فيما، كأب الصغير ونحوه، إذا باع من ماله ولولده، أو اشتري منه له (وولده) أي الوكيل (ووالده ومكاتبته) ونحوهم من ترد شهادته له، كزوجته، وأبن بنته وأبي أمها (نفسه) فلا يجوز للوكيل البيع لأحد them، ولا الشراء منه مع الإطلاق، لأنه يتهم في حقهم، ويميل إلى ترك الاستقصاء عليهم في الثمن، كتهمته في حق نفسه، بخلاف نحو أخيه وعمه، وكذا حاكم، وأمينه، ووصي، وناظر وقف، ومضارب، قال المنقح : وشريك عنان، ووجوه<sup>(١)</sup>. فلا يبيع أحد منهم لنفسه ولولده ووالده ونحوه، ولا يشتري من نفسه ولا من ولده ووالده، لما تقدم.

(إن باع) وكيل في بيع، أو باع مضارب (بدون ثمن مثل) أو بدون ما قدر له (أو اشتري بأكثر منه) أي ثمن المثل أو بأكثر مما قدر له (صح) البيع أو الشراء، لأن من صح بيعه وشراؤه بثمن، صح منه بأزيد (وضمن) وكيل، وكذا مضارب (زيادة) عن ثمن مثل، (أو) عن مقدر في شرائه، وضمنا (نقصاً) في بيع عن ثمن مثل أو عن مقدر، ولا يضمنان ما يتغابن به عادة، كالدرهم في عشرة فيما لم يقدر، لعسر التحرز منه، ويفصل بين النص فيما قدر، وفيما لا يتغابن به عادة، كاثنين في عشرة، لأنه تفريط بترك الاحتياط، وطلب الأحظ. وفي بقاء العقد، وتضمين المفرط جُمُع ما بين المصالح.

ولا يضمن قن أذن له سيده في بيع وشراء، فباع بأنقص، أو اشتري

(١) لم أجدها في المطبوع من «التنقيح المشبع» (ص ١٥٥) وقد نقلها عنه الشويكي في «التوضيح في الجمع بين المفぬ والتنتقيح» (٧٠٣/٢).

بأزيد لسيده، كما لو أتلف ماله، ولا يضمن صغير أذن له وليه في التجارة، فباع بأنقص، أو اشتري بأزيد لنفسه، كما لو أتلف مال نفسه، وإن باع وكيل أو مضارب بأزيد مما قدر لهما، أو من ثمن المثل، أو اشتريا بأنقص، صح، لوقوعه بالمؤذن فيه وزيادة تنفع ولا تضر.

(ووكل) في بيع (مبيع يسلمه) أي: يملك تسليمه لمشتريه (ولا) يملك أن (يقبض ثمنه) لأن قد يوكل في البيع من لا يؤمن على قبض الثمن. وكذا الوكيل في النكاح لا يملك قبض المهر (إلا بقرينة) تدل على ذلك، لأن كان عرف البلد قبض الوكيل لثمن ما باعه، فيقبضه (ويسلم وكيل الشراء الثمن) وإن آخره بلا عذر، فتلف، ضمه.

(ووكل) في (خصوصة لا يقبض) أي لا يكون وكيلًا في القبض، لأن الإذن لم يتناوله نطقاً، ولا عرفاً، وقد يرضى للخصوصة من لا يرضاه للقبض، وليس لوكيل خصومة إقرار على موكله مطلقاً، نصاً<sup>(١)</sup>، كإقراره عليه بقود وقذف، وكالولي (و) وكيل في (قبض) دين أو عين (بخاخص) لأنه لا يتوصل إلى القبض إلا بالإثبات، فالإذن فيه إذن فيه عرفاً.

(والوكيل أمين لا يضمن) ما تلف بيده (إلا ببعد أو تفريط) لأنه نائب الموكل في اليد والتصرف، فالهلاك في يده كالهلاك في يد المالك، وسواء كان متبرعاً أو بجعلٍ، فإن فرط أو تعدى ضمن (ويقبل قوله) أي الوكيل (في نفيهما) أي التعدي والتفرط، بيمينه، لأنه أمين، ولا يكلفُ بينَةً، لأنه مما تتعدى إقامة البينة عليه، ولئلا يمتنع الناس من الدخول في الأمانات مع الحاجة إليها، ويقبل إقراره على موكله في كل ما وكل فيه، من بيع وغيره، ولو نكاحاً، لأنه يملك التصرف فيه، فقبل قوله فيه كولي المجرة.

(و) يقبل قول وكيل في (هلاك) عين، أو ثمنها، إذا قبضه، وقال موكله: لم يتلف (بيمينه) لأنه أمين، ولو كان يجعل (كـ) ما يقبل (دعوى)

(١) «الفروع» (٤/٣٤٩).

وكيلاً (متبرع رد العين أو) رد (ثمنها) لموكل، لأن قبض العين لنفع مالكها لا غير، كالمودع، لا وكيلاً بجعل فلا يقبل قوله في الرد، لأن في قبضه نفعاً لنفسه، أشبه المستعير و(لا) يقبل قوله في ردها (لورثته) أي الموكلاً لأنهم لم يأمنوه، ولا في ردها إلى غير من ائتمن، ولو بإذن الموكلاً، لأن إذن له في دفع دينار لزيد قرضاً، فقال الوكيلاً: دفعته له، وأنكره زيد فلا يقبل في الكل (إلا ببينة).

ولا يقبل قول ورثة وكيلاً في دفع لموكل، لأنهم لم يأْتُنَّهُمْ، ولا يقبل قول أجير مشترك كصباغ، وصائغ، وخياط، في رد العين. وظاهره: أنه يقبل قول أجير خاص، وأطلق في «الإقناع»<sup>(١)</sup> أنه لا يقبل قول أجير في الرد، ولا قول مستأجر نحو دابة في ردها، ولا مضارب، ومرتهن، وكل من قبض العين لحظ نفسه كالمستعير. ودعوى الكل تلفاً بحادث ظاهر، كحريق، ونهب، ونحوهما، لم يقبل، إلا ببينة تشهد بالحادث الظاهر؛ لعدم خفائه.

وإن قال وكيلاً لموكله: أذنت لي في البيع نسأء، أو بغير نقد البلد، أو بعرض، وأنكره موكل، فقول وكيلاً. أو اختلفا في صفة الإذن، بأن قال: وكلتني في شرائه عشرة، فقال الموكلاً: بل بخمسة، أو وكلتني في شراء عبد، قال: بل أمة، أو أن أبيعه من زيد، قال: بل من عمرو، أو قال موكل: أمرتك ببيعه نسيئة برهن أو ضامن، وأنكره وكيلاً، ولا بينة، فالقول قول وكيلاً بيمنه، لأنه أمن.

وإن باع الوكيلاً السلعة وقال للموكلاً: بذلك أمرتني، فقال: بل أمرتك برهنها، صدق ربه، فاتت أو لم تفت، لأن الاختلاف هنا في جنس التصرف، وإن اختلفا في أصل الوكالة، فقول منكر، لأن الأصل عدم الوكالة، ويصبح: بع ثوابي هذا بكتذا، فما زاد عنه فلك، نصاً<sup>(٢)</sup>.

(١) (٤٣٦/٢).

(٢) «شرح منتهى الإرادات» (٣١٧/٢).

ومن عليه حق من دين أو عين، فادعى إنسان أنه وكيل ربه في قبضه، أو أنه أحيل به عليه، فصدقه، لم يلزمـه دفعـ إلىـهـ لأنـهـ لاـ يبرأـ بـهـ، لـجـوازـ إـنـكـارـ رـبـ الـحـقـ، أوـ ظـهـورـهـ حـيـاـ فيـ الـوـصـيـةـ، وـإـنـ كـذـبـهـ لمـ يـسـتـحـلـفـ، لـعـدـمـ الـفـائـدـةـ، إـذـ لـاـ يـقـضـيـ عـلـيـهـ بـالـنـكـولـ، وـإـنـ دـفـعـهـ لـلـمـدـعـيـ ذـلـكـ، فـأـنـكـرـ صـاحـبـ الـحـقـ الـوـكـالـةـ، أوـ الـحـوـالـةـ، حـلـفـ أـنـهـ لـمـ يـوـكـلـهـ، وـلـاـ أـحـالـهـ، لـاحـتمـالـ صـدـقـ المـدـعـيـ، وـرـجـعـ رـبـ الـحـقـ عـلـىـ دـافـعـ وـحـدـهـ، إـنـ كـانـ المـدـفـوعـ دـيـنـاـ، لـعـدـمـ بـرـاءـتـهـ بـدـفـعـهـ لـغـيرـ رـبـهـ، أوـ وـكـيلـهـ، وـلـأـنـ الـذـيـ أـخـذـهـ مـدـعـيـ الـوـكـالـةـ، أوـ الـحـوـالـةـ، عـيـنـ مـالـ الدـافـعـ فـيـ زـعـمـ رـبـ الـحـقـ، فـتـعـيـنـ رـجـوعـهـ عـلـىـ الـدـافـعـ، فـإـنـ نـكـلـ لـمـ يـرـجـعـ بـشـيـءـ.

وفي مسألة الوصية يرجع بظهوره حياً، ويرجع دافع على مدع لوكلة، أو حوالـةـ، أوـ وـصـيـةـ، بـمـاـ دـفـعـهـ مـعـ بـقـائـهـ، لأنـهـ عـيـنـ مـالـهـ، أوـ يـرـجـعـ بـيـدـلـهـ مـعـ تـلـفـ بـتـعـديـهـ، أوـ تـفـريـطـهـ، لأنـهـ بـمـتـرـلـةـ الـغـاصـبـ، فـإـنـ تـلـفـ بـيـدـ مـدـعـيـ الـوـكـالـةـ بلا تعدـ، وـلـاـ تـفـريـطـ، لـمـ يـضـمـنـهـ، وـلـمـ يـرـجـعـ عـلـيـهـ دـافـعـ بـشـيـءـ، لأنـهـ مـقـرـ بـأـنـ أـمـيـنـ، حـيـثـ صـدـقـهـ فـيـ دـعـوـاـهـ الـوـصـيـةـ، أوـ الـوـكـالـةـ.

وـأـمـاـ دـعـوىـ حـوـالـةـ فـيـرـجـعـ دـافـعـ عـلـىـ قـابـضـ مـطلـقاـ.

وـإـنـ كـانـ المـدـفـوعـ لـمـدـعـيـ وـكـالـةـ أوـ وـصـيـةـ عـيـنـاـ، كـوـدـيـعـةـ وـنـحـوـهـاـ، وـوـجـدـهـاـ رـبـهاـ بـيـدـ الـغـاصـبـ أوـ غـيرـهـ، أـخـذـهـاـ، وـإـلاـ يـجـدـهـاـ، ضـمـنـ أـيـهـماـ شـاءـ، لأنـ الـقـابـضـ قـبـضـ مـاـ لـاـ يـسـتـحـقـهـ، وـالـدـافـعـ تـعـدـىـ بـالـدـفـعـ إـلـىـ مـنـ لـاـ يـسـتـحـقـهـ، فـتـوـجـهـتـ الـمـطـالـبـةـ عـلـىـ كـلـّـ مـنـهـمـاـ.

وـيـرـجـعـ دـافـعـ لـمـ يـصـدـقـ عـلـىـ مـدـفـوعـ إـلـىـهـ مـطلـقاـ، سـوـاءـ كـانـ دـيـنـاـ أوـ عـيـنـاـ، بـقـيـ أوـ تـلـفـ، لأنـهـ لـمـ يـقـرـ بـوـكـالـةـ، وـلـمـ تـثـبـتـ بـبـيـنـةـ، وـمـجـرـدـ التـسـلـيمـ لـيـسـ تـصـدـيقـاـ.

## فصل في الشركة

بفتح الشين مع كسر الراء وسكونها، وبكسر الشين مع سكون الراء<sup>(١)</sup>. وهي جائزة بالإجماع<sup>(٢)</sup>، لقوله تعالى: ﴿فَهُمْ شُرَكَاءٌ فِي الْثُلُثِ﴾<sup>(٣)</sup>، وقوله عليه السلام: «يقول الله تعالى: أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإذا خان أحدهما صاحبه خرجت من بينهما»<sup>(٤)</sup> رواه أبو داود.

وتكره شركة مسلم مع كافر، كمجوسي، نصا<sup>(٥)</sup>، لأنه لا يأمن معاملته بالربا، وبيع الخمر، ونحوه، ولا تكره مع كتابي، لا يلي التصرف، لحديث الخلال، عن عطاء قال: نهى رسول الله عليه السلام عن مشاركة اليهودي والنصراني إلا أن يكون الشراء والبيع بيد المسلم<sup>(٦)</sup>. ولانتفاء المحظور بتولي المسلم التصرف.

(١) الشين والراء والكاف أصلان، أحدهما: يدل على مقارنة وخلاف انفراد. والآخر يدل على امتداد واستقامة.

فالشركة: أن يشترك الرجال في مال، أو في عمل يعملاه. ينظر: «معجم مقاييس اللغة» ٢٦٥/٢ و«حلية الفقهاء» (ص ١٤٤) و«التوقيف» (ص ٤٢٩).

(٢) ينظر: «المغني» ١٠٩/٧ «الإجماع» (ص ٩٥) و«نوادر الفقهاء» (ص ٢٧٤).

(٣) سورة النساء، الآية: ١٢.

(٤) أبو داود، البيوع، باب في الشركة (٣/٦٧٧) عن أبي هريرة، قال الحاكم في «المستدرك» ٥٢/٢: صحيح الاستاد، وأقره الذهبي.

(٥) «شرح المتنبي» ٣١٩/٢.

(٦) الخلال في «الجامع» - أهل الملل والردة والزنادقة - (١/١٨٨) وروى ابن أبي شيبة، البيوع والأقضية، في مشاركة اليهود والنصارى (٦/٩) عن ليث قال: كان عطاء وطاووس ومجاهد يكرهون شركة اليهودي والنصراني إلا إذا كان المسلم هو الذي يرى الشراء والبيع.

(والشركة: خمسة أضرب) جمع ضرب - أي صنف<sup>(١)</sup> - أحدها: (شركة عنان) ولا خلاف في جوازها، بل في بعض شروطها، سميت بذلك لاستوائهما في المال والتصرف، كالفارسين يستويان في السير، فإن عناني<sup>(٢)</sup> فرسيهما يكونان سواء. أو مَنْ عَنَ الشَّيْءِ إِذَا عُرِضَ، لَأَنَّهُ عَنَّ لَكُلِّ مِنْهُمَا مشاركة صاحبه<sup>(٣)</sup>.

(وهي) أي شركة العنان (أن يحضر كلُّ واحد (من عدد) اثنين فأكثر (جائز التصرف) فلا تعقد مع صغير ولا سفيه، ولا على ما في الذمة (من ماله) فلا تعقد بنحو مغصوب (نقداً) ذهباً، أو فضة، مضروباً، ولو بسكة<sup>(٤)</sup> كفار (معلوماً) قدرأً وصفة، ولو مغشوشاً قليلاً، أو كان من جنسين كذهب وفضة، أو كان متفاوتاً بأن، أحضر أحدهما مائة والأخر مائتين (ليعمل) متعلق بحضور (فيه)، أي المال جميعه (كلُّ) من له فيه شيء (على أن له من الربح جزءاً مشاعاً معلوماً) ولو أكثر من نسبة ماله، كأن جعل لرب السادس نصف الربح لقوة حذقه، أو يقال: على أن الربح بيننا، فيستوون فيه، بالإضافة إليهم إضافة واحدة بلا ترجيح، أو ليعمل فيه البعض على أن يكون له أكثر من ربح ماله، وتكون الشركة إذا عناناً ومضاربةً، ولا تصح إن أحضر كل منهم مالاً على أن يعمل فيه بعضهم، وله من الربح بقدر ماله، لأنه إبضاع لا شركة، وهو دفع المال لمن يعمل فيه بلا عرض.

ولا تصح إن عقدوها على أن يعمل أحدهم بدون ربح ماله، لأن من لا يعمل لا يستحق ربح مال غيره ولا بعده، وفيه مخالفة لموضوع الشركة.

(١) «القاموس» (ص ١٣٨).

(٢) عنان الفرس: سير اللجام الذي تمسك به الدابة. «القاموس المحيط» (ص ١٥٧٠).

(٣) «حلية الفقهاء» (ص ١٤٤).

(٤) «السَّكَّة»: حديدة منقوشة تضرب عليها النقود. «المعجم الوسيط» (٤٤٠ / ١).

وتنعقد الشركة بما يدل على الرضى، من قول، أو فعل يدل على إذن كل منها لآخر في التصرف وائتمانه، ويغنى لفظ الشركة عن إذن صريح بالتصرف، لدلالته عليه، وينفذ التصرف من كلّ بحكم الملك في نصيبيه، وبحكم الوكالة في نصيب شريكه، ولا يشترط خلط أموالهما، فما تلف منها قبل خلط فهو من ضمان الجميع.

ولا تصح الشركة إن لم يذكر الربح في العقد، كالمضاربة، لأن المقصود منها، فلا يجوز الإخلال به، وإن أقر بعضهم بمتعلق بالشركة، كأجرة دلّاً، وحمّال، ومحزن، ونحوه، فهو من مال الجميع، والخسارة في مال الشركة بقدر ما لكل من الشركاء، سواء كانت لتلف، أو نقصان ثمن، أو غيره، لأنها تابعة للمال.

ومن قال من شريكين: عزلت شريكى، صح تصرف المعزول في قدر نصيبيه فقط، وصح تصرف العازل في جميع المال، لعدم رجوع المعزول عن إذنه. ولو قال أحدهما: فسخت الشركة انعزلا، لأن فسخ الشركة يقتضي عزل نفسه من التصرف في مال صاحبه، وعزل صاحبه من التصرف من مال نفسه، سواء كان المال نقداً أو عرضاً، ويقبل قول منكر القسمة إذا ادعاهما صاحبه، لأن الأصل عدمها.

ولا تصح شركة عنان ولا مضاربة بنقرة<sup>(١)</sup> لم تضرب لأنها كالعروض، ولا بمشوش غشاً كثيراً، ولا فلوس ولو نافتين، لأنها كالعروض، بل الفلوس عروض مطلقاً.

نتمه:

لكل من الشركاء أن يبيع ويشتري، ويعاخذ ويعطي، ويطلب ويخاصم، ويحيل ويتحال، ويرد بعيوب للحظ ولو رضي شريكه، وأن يقر بالعيوب، وأن يقايل، وأن يؤجر ويستأجر، وأن يبيع نساء، وأن يروع

(١) الثُّقْرَةُ: القطعة المذابة من الذهب والفضة. «القاموس المعجم» (ص ٦٢٦).

الحاجة، وأن يرهن ويرهن، وأن يفعل كل ما فيه حظ للشركة، وليس له أن يكاتب قتاً من الشركة، أو يزوجه، أو يعتقه ولو بمال، إلا بإذن، ولا أن يهب من مال الشركة، أو يقرض، أو يحابي، أو يضارب، أو يشارك بالمال، أو يخلطه بغيره، أو يأخذ به سفترة<sup>(١)</sup>، بأن يدفع من مال الشركة إلى إنسان، ويأخذ منه كتاباً إلى وكيله ببلد آخر، ليستوفي منه، أو يعطيها؛ بأن يشتري عرضاً، ويعطي بشمنه كتاباً إلى وكيله ببلد آخر، ليستوفي منه. ولا أن يستدين عليها إلا بإذن شريكه في الكل. وإن قال: اعمل برأيك، ورأي مصلحة؛ جاز الكل، وما استدان بدون إذن فعليه، وربحه له.

تنتهي:

والاشتراء فيها نوعان: صحيح، كشرط أن لا يتجر إلا في نوع كذا، أو أن لا يتجر إلا في بلد بعينه، أو أن لا يبيع إلا بعقد كذا، أو أن لا يسافر بالمال.

ونوع فاسد، وهو قسمان: مفسد لها، وهو: ما يعود بجهالة الربح، كشرط دراهم لزيادة الأجنبي، والباقي من الربح لهما، وشرط ربح ما يشتري من رقيق لأحدهما وما يشتري من ثياب لآخر، ونحو ذلك، فتفسد الشركة، والمضاربة به، لإفضائه إلى جهل حق كل منهما من الربح، أو إلى فواته.

وقسم فاسد غير مفسد: كاشتراء أحدهما على الآخر ضمان المال إن تلف بلا تعد ولا تفريط، أو أن ما عليه من الخسارة أكثر من قدر ماله، أو أن يعطيه ما يختار من السلع برأس ماله، أو أن لا يفسخ الشركة مدة كذا، ونحو ذلك، فهذه الشروط كلها فاسدة، لتفويتها المقصود من عقد الشركة، أو الشركة، أو المضاربة، صحيحة.

(١) بفتح السين والتاء هي: كتاب لصاحب المال إلى وكيله في بلد آخر، ليدفع إليه بدل، وفائدة السلامة من خطر الطريق، ومؤنة الحمل. «تحرير ألفاظ التتبية» (ص ١٩٣).

وإذا فسدت الشركة قسم ربح شركة عنان ووجوه على قدر المالين، وقسم أجر ما تقبله من عمل في شركة أبدان بالسوية، وتوزيع وضيعة على قدر ما لكل، ورجع كل من شريكين في عنان ووجوه وأبدان بأجرة نصف عمله، ومن تعدى من الشركاء، بمخالفة، أو إتلاف، ضمن كالغاصب، وربح مال لربه، نصاً<sup>(١)</sup> ، لأنه نماء مال تصرف فيه غير مالكه بغير إذنه، فكان مالكه.

وعقد فاسد في مضاربة، وشركة، ووكالة، ووديعة، ورهن، وهبة، وصدقة، وهدية، ووقف، كعقد صحيح في ضمان وعدمه، فلا يضمن منها ما لا يضمن في العقد الصحيح.

الضرب (الثاني: المضاربة) من الضرب في الأرض، أي السفر فيها للتجارة، وهذه تسمية أهل العراق. وأهل الحجاز يسمونها: قراضأ، من قرض الفأر الثوب أي قطعه، كأن رب المال اقطع للعامل قطعة من ماله، وسلمها له واقطع له قطعة من ربحها<sup>(٢)</sup> . وحكى ابن المنذر الإجماع على جوازها<sup>(٣)</sup> . ولجاجة الناس إليها.

(وهي) شرعاً<sup>(٤)</sup> : (دفع مال) أي نقد مضرورب، غير مغشوش كثيراً، لما تقدم<sup>(٥)</sup> أو ما في معنى الدفع، كوديعة، وعارية، وغصب، إذا قال ربهما من هي تحت يده: ضارب بها على كذا. (معين) أي المال فلا يصح: ضارب بأحد هذين الكيسين، تساوى ما فيهما أو اختلف، علما ما فيهما، أو

(١) «شرح المتنبي» (٢/٣٢٦).

(٢) ينظر: «القاموس» (ص ١٣٨) و(ص ٨٤٠)، «المطلع» (ص ٢٦١) و«الدر النقي»

(٣/٥١١) و«المصباح المنير» (ص ١/٤٩٠) و«معونة أولي النهى» (٤/٧١٧) و«طلبة الطلبة»

(ص ٣٠١).

(٤) «الإجماع» (ص ٩٨).

(٥) ينظر: «الكافي» (٢/٣٤١) و«معونة أولي النهى» (٤/٧١٧) و«التوضيح» (٢/٧١٧).

(٦) (ص ٧٩٧).

جهله، لأنه عقد تمنع الجهة صحته (معلوم) قدره، فلا تصح بصيرة دراهم أو دنانير، لأنه لابد من الرجوع إلى رأس المال عند الفسخ ليعلم الربح، ولا يمكن ذلك مع الجهل (من يتجر فيه) أي المال، وهو متعلق بدفع (الجزء) متعلق (بيتجر) (معلوم مشاع من ربحه) كنصفه أو ربعه.

(وإن ضارب) العامل (آخر) أي أخذ مضاربة لشخص آخر (فأضر) اشتغاله بالعمل في مال الثاني رب المال (الأول، حرم) عليه ذلك، لأنه يمنعه مقصود المضاربة من طلب النماء والحظ، فإن لم يضر الأول، بأن كان مال الثاني يسيراً لا يشغله عن العمل في مال الأول جاز (و) إن ضارب آخر بحيث يضر الأول (رد) العامل (حصته) من ربح المضاربة الثانية (في الشركة) الأولى، نصاً<sup>(١)</sup>، فيدفع لرب المضاربة الثانية نصيه من الربح، ويؤخذ نصيب العامل، فيضم لربح مضاربة الأول، ويقسمه مع ربها على ما اشترطاه، لأنه استحقه بالمنفعة التي استحقت بالعقد الأول. ورده في «المغني» كما ذكره صاحب «المتنبي» في «شرحه»<sup>(٢)</sup>.

(١) «معونة أولى النهى» (٤/٧٣٥).

(٢) «معونة أولى النهى» (٤/٧٣٥).

وعبارة «المغني» (٧/١٦٠) : والنظر يقتضي أن لا يستحق رب المضاربة الأولى من ربح الثانية شيئاً، لأنه إنما يستحق بمال أو عمل، وليس له في المضاربة الثانية مال ولا عمل. وتعدي المضارب إنما كان بترك العمل، واحتلاله عن المال الأول، وهذا لا يوجب عوضاً، كما لو اشتغل بالعمل في مال نفسه، أو آجر نفسه، أو ترك التجارة للعب، أو اشتغال بعلم، أو غير ذلك. ولو أوجب عوضاً لأوجب شيئاً مقدراً لا يختلف ولا يتقدر ببربه في الثاني. والله أعلم. اهـ

وقال ابن رزين في «شرحه» - كما في «الإنصاف» ٩٨/١٤ - : والقياس أن رب الأولى ليس له شيء من ربح الثانية، لأنه لا عمل له فيها، ولا مال. اهـ

قال في «الإنصاف» - أيضاً - : واختاره الشيخ تقى الدين. قال في «الفائق»: وهو المختار.

واختاره في «الحاوى الصغير». اهـ وينظر «حاشية ابن قاسم» (٥/٢٥٩).

وقول المؤلف: (فأضر اشتغاله...) يفهم منه أنه إذا لم يكن فيه ضرر على الأول، يجوز أن=

ولا يصح لرب المال الشراء من مال المضاربة لنفسه، نصاً<sup>(١)</sup> ، لأنه ملكه كشرائه من وكيله وعده المأذون، وإن اشتري شريك نصيب شريكه؛ صحيحاً، لأنه ملك غيره.

ولا نفقة لعامل في مال المضاربة، لأنه دخل على العمل بجزء، فلا يستحق غيره، إلا بشرط، نصاً<sup>(٢)</sup> ، كالوكيل. وقال الشيخ، وابن القيم: أو عادة<sup>(٣)</sup> . ويصح شرطها سفراً وحضرأً، لأنها في مقابلة عمله، وإن شرطت مطلقة، واختلفا فيها، فله نفقة مثله عرفاً، وإن تعدد رب المال، فهي على قدر ما لكلّ.

وللعامل التسري من مال المضاربة بإذن رب المال، فإذا اشتري أمة للتسري ملكها، وصار ثمنها قرضاً عليه لرب المال، خروجه من المضاربة، مع عدم وجود ما يدل على التبرع به من رب المال، وإن وطى عامل أمة من المال بغير إذن عزره، نصاً<sup>(٤)</sup> ، لأن ظهور الربح مبني على التقويم، وهو غير متحقق، لاحتمال أن السلعة تساوي أكثر مما قومت به، فهو شبهة في درء الحد، وإن لم يظهر ربح، وعليه المهر، وإن ولدت منه، وظهر ربح، صارت أم ولد، وولده حر، وعليه قيمتها، وإن لم يظهر فهي وولدها ملك لرب المال.

= يضارب لآخر. وهو صحيح، وهو المذهب مطلقاً، وعليه أكثر الأصحاب. اهـ من «الإنصاف» (١٤/٩٦).

وما فرره المؤلف - تبعاً للمتن - هو من مفردات المذهب. ينظر «المنج الشافعيات» (٢/٤١٦) و«الفتح الرباني بمفردات ابن حنبل الشيباني» (٢/١٩).

(١) «الإنصاف» (١٤/١٠٥).

(٢) «الإنصاف» (١٤/١٠٨).

(٣) قال في «الإنصاف» (١٤/١٠٩): قال - أبي ابن تيمية - ليس له نفقة، إلا بشرط أو عادة فيعمل بها. وكأنه أقام العادة مقام الشرط. وهو قوي في النظر. اهـ.

ينظر: «الاختيارات» (ص ٢١٣) و«الفتاوى» (٣٠/٩٠) و«إعلام الموقعين» (٢/٦).

(٤) «الإنصاف» (١٤/١١٣).

ولا يطأ رب المال أمة من المضاربة ولو عدم الربح، لأنه ينقصها إن كانت بكرًا، أو يعرضها للتلف والخروج من المضاربة، ولا حد عليه، لأنها ملکه، وإن ولدت منه خرجت من المضاربة، وحسبت قيمتها عليه، فإن كان فيه ربح فلعامل حصة منه.

ولا ربح لعامل حتى يستوفى رأس المال (وإن تلف رأس المال أو) تلف (بعضه بعد تصرف) عامل في المضاربة (أو) ربح في أحد سلعيه و(خسر) في الأخرى (جبر) رأس المال (من ربح) إن كان (قبل قسمة) الربح ناضًا<sup>(١)</sup> ، أو قبل تنفيذه، مع محاسبة، نصًا<sup>(٢)</sup> . فإن تقاسما الربح والمال ناضر، أو تناسباً بعد تنفيذ المال، وأبقيا المضاربة، فهي مضاربة ثانية، فما ربح بعد ذلك لا يجبر به وضيعة الأول، ولو قسم رب المال والعامل الربح، أو أخذ أحدهما منه شيئاً يإذن صاحبه، والمضاربة بحالها، ثم خسر، كان على العامل رد ما أخذه من الربح، لأننا تبيننا أنه ليس بربح، ما لم تنجبر الخسارة، نصًا<sup>(٣)</sup> .

وتفسخ مضاربة فيما تلف من مالها قبل عمل، ويصير الباقى رأس المال، فإن تلف الكل، ثم اشتري العامل للمضاربة شيئاً، فهو كفضولي، وإن تلف بعد شرائه في ذاته، وقبل نقد ثمن فالمضاربة بحالها، ويطلب العامل ورب المال، بالشمن لتعلق حقوق العقد برب المال، ومباشرة العامل، وإن دفعه عامل بنية الرجوع، رجع به على رب المال، للزومه له أصلحة. والعامل بمنزلة الضامن. وتحرم قسمة الربح والعقد باق إلا باتفاقهما، لأنه وقاية لرأس المال، فلم يجبر ربه على القسمة، لأنه لا يأمن

(١) نص المال: صار المئع نقداً. قاله في «معونة أولي النهى» (٤/٧٣٧) ينظر: «المصباح المنير» (٢/٨٣٨).

(٢) «معونة أولي النهى» (٤/٧٣٩).

(٣) «شرح المتنبي» (٢/٣٢٣).

الخسران فيجبره بالربح، ولا العامل، لأنه لا يأمن أن يلزمه ما أخذه في وقت لا يقدر عليه، فإن اتفق على قسمه أو بعضه، جاز، لأنه ملوكهما، كالشريkin.

١٣٦

العامل أمين يصدق بيمينه في قدر رأس مال، وفي ربح وعدمه، وفي هلاك وخسران، وفيما يذكر أنه اشتراه لنفسه، أو للمضاربة، وفي نفي ما يدعى عليه من خيانة، أو تفريط، لأن الأصل عدمهما.  
وإذا شرط العامل النفقه، ثم ادعى أنه أنفق من ماله بنية الرجوع، فله ذلك سواء، كان المال بيده، أو رجع إلى ربه، كالوصي إذا ادعى النفقه على البنين.

وإذا اشتري العامل شيئاً، وقال المالك: كنت مهيتك عنه، وأنكر فقوله، لأن الأصل معه.

ولو أقر عامل بربح، ثم ادعى تلفاً، أو خسارة، قِبَلَ قوله، لأنَّه أمين، ولا يقبل قوله إنَّ ادعى غلطَاً، أو كذباً، أو نسياناً، أو اقتراضاً تَمَّ به رأس المال بعد إقراره به لربِّه، كأنَّ قال عامل : هذا رأس مال مضاربتك. ففسخ ربهَا، وأخذَه. فادعى العامل أنَّ المال كان خسر، وأنَّه خشيَّ إنْ وجدَه ناقصاً يأخذُه منه، فاقتصرَّ ماتَمَّ به، ليعرضه عليه تاماً، فلا يقبل قوله فيه، لأنَّه رجوع عن إقرار بحقِّ لآدميٍّ.

ولا يقبل قوله في رد مال المضاربة إلى ربه بلا بينة، نصاً<sup>١٠</sup> ، لأنه قبضه لنفع له فيه، أشبه المستعير، والقول قول المالك في ذلك. ويقبل قول مالك في صفة خروجه عن يده، لأن قال: أعطيتك ألفاً قرضاً، على النصف من ربيه. وقال العامل: بل قرضاً لا شيء لك من ربيه، فقول رب المال، لأن الأصل بقاء ملكه عليه، فإذا حلف، قسم الربح بينهما، وإن خسر المال، أو

(١) «معونة أولى النهي» (٤/٧٥٦).

تلف، فقال ربه: كان قريضاً. وقال العامل: كان قريضاً، أو بضاعة، فقول ربه - أيضاً - لأن الأصل في قبض مال الغير الضمان، فلو أقاما بيتهن، قدّمت بينة عامل، لأن معها زيادة علم، ولأنه خارج. وإن قال رب المال: كان بضاعة. وقال العامل: كان قريضاً، حلف كل منهما على إنكار ما ادعاه خصمه، وكان له أجر عمله، لا غير.

ويقبل قول مالك بعد ربح في قدر ما شرط لعامل، فإن أقاما بيتهن، قدّمت بينة عامل - أيضاً - ويصح دفع عبد، أو دابة، أو قربة، أو قدر، أو آلة حرب، ونحو ذلك لمن يعمل به بجزء من أجرته. ويصح خيطة ثوب، ونسج غزل، وحصاد زرع، ورضاع قن، واستيفاء مال، وبناء دار، وطاحون، ونجر باب<sup>(١)</sup>، ونحو ذلك، بجزء مشاع منه، لأنها عين تنمى بالعمل عليها، فصح العقد عليها ببعض نمائتها. ويصح دفع دابة، أو نحل، أو عبد، أو أمة، لمن يقوم به مدة معلومة بجزء منه، كربعه، أو خمسه، والنماء ملك لهما، على حسب ملكيهما، لا بجزء من نماء كدر<sup>(٢)</sup>. ونسل، وصوف، وعسل، ونحو ذلك، لحصول نمائه بغير عمل، ولوه أجر مثله.

والضرب (الثالث: شركة الوجه، وهي أن يشتراكا) بلا مال (في ربح ما يشتريان في ذمتهما بجاهيهما) أي بوجوههما، وثقة التجار بهما<sup>(٣)</sup> والجاه والوجه واحد، يقال: فلان وجيه ذو جاه.<sup>(٤)</sup>

وهي جائزة لاشتمالها على مصلحة بلا مضر، ولا يتشرط لصحتها ذكر جنس ما يشتريانه، ولا ذكر قدره، ولا ذكر وقت الشركة. فلو

(١) التَّجْرُ: نحت الخشب. ويقال للقطع - أيضاً - ينظر: «القاموس» (ص ٦١٧) و«تاج العروس» (١٤/١٨٣) و«المعجم الوسيط» (٩٠٢/٢).

(٢) «الكاف» (٣٣٩/٣) و«الروض المربع» - مع الحاشية - (٥/٢٦٥) و«التوضيح» (٢/٧٢١).

(٣) الجاه والوجهة: القدر والمترفة. «القاموس» (ص ١٦٠٧) ينظر: «تحرير ألفاظ التنبية» (ص ٢٠٦).

قال أحدهما للآخر: كلما اشتريت من شيء فبیننا، وقال له الآخر كذلك، صح العقد، ولا يعتبر ذكر شروط الوكالة، لأنها داخلة في ضمن الشركة، بدليل المضاربة، وشركة العنان.

(وكيل) من شريك الوجه (وكيل الآخر) في بيع وشراء (وكفيلة بالثمن) لأن مبناتها على الوكالة والكافلة. وملك فيما يشتريان كما شرطا، لحديث: «المؤمنون عند شروطهم»<sup>(١)</sup> وربّع كما شرطا، من تساو وتفاصل لأن أحدهما قد يكون أوثق عند التجار، وأبصر بالتجارة، ولأنها منعقدة على عمل وغيره، فكان ربحها على ما شرطا، كشركة العنان. والخسران بتلف، أو بيع بنقص عما اشتري به، على قدر الملك، فمن له الثلثان مثلًا فعليه ثلثا الوضيعة، وهكذا، سواء كان الربح بينهما كذلك، أو لا، وتصرفهما كتصرف شريك عنان، على ما سبق<sup>(٢)</sup>.

والضرب (الرابع: شركة الأبدان) سميت بذلك: لاشتراكهما في عمل أبدانهما<sup>(٣)</sup>. (وهي) نوعان: أحدهما (أن يشتراكا فيما يتملكان بأبدانهما من مباح كاصطياد ونحوه) كاحتشاش، وتلتصص على دار الحرب، واحتج أحمد بأن النبي ﷺ قد أشرك بين عمّار وسعد وابن مسعود. فجاء سعد بأسيرين، ولم يحيطنا بشيء<sup>(٤)</sup>. وكان ذلك في غزوة بدر، وكانت غنائمها لمن

(١) تقدم تخریجه (ص ٦٧٨).

(٢) (ص ٧٩٠).

(٣) الأبدان: جمع بدء وهو: الجسد.

ينظر: «الدر النقي» (٣/٥١١) و«القاموس الفقهي» (ص ٣٢).

(٤) أبو داود، في البيوع، باب في الشركة على غير رأس مال (٣/٦٨١)، والنمسائي، في المزارعة، باب شركة الأبدان (٧/٥٧) وفي البيوع، باب الشركة بغير مال (٧/٣١٩)، وابن ماجه، في التحارات، باب الشركة والمضاربة (٢/٧٦٨) عن عبدالله قال: اشتركت أنا وعمار وسعد يوم بدر، فجاء سعد بأسيرين، ولم أجيء وعمار بشيء.

قال في «الإرواء» (٥/٢٩٥): ضعيف... لانقطاعه بين أبي عبيدة وأبيه عبدالله بن مسعود، =

أخذها، قبل أن يشرك الله تعالى بينهم<sup>(١)</sup>.

(أو) أن يشتركا فيما (يتقَبَّلان في ذمِّهما من عمل، كخياطة) وحدادة وقصارة، وهذا هو النوع الثاني. ولو قال أحدهما: أنا أتقبل، وأنت تعمل، والأجرة بيتنا؛ صحيٌ لأن تقبيل العمل يوجب الضمان على المتقبّل، ويستحق به الربح، فصار تقبيله المال في المضاربة، والعمل يستحق به العامل الربح، كعمل المضارب، فينزل منزلة المضاربة (فما تقبيل أحدُهما من عمل (لزمهَا عمله، وطولبا به) لأن مبتناها على الضمان، فكأنها تضمنت ضمان كل واحدٍ منها عن الآخر ما يلزمُه، ولكل من الشريكين طلب أجرة عمل، ولو تقبيله صاحبه، ويرأينا مستأجر بدفعها لأحدُهما، وتلفها بيد أحدِهما بلا تفريط؛ عليهما، لأن كلاً وكيل الآخر، ولا يشترط لصحتها اتفاق صنعة الشريكين، فلو اشتراك حداد ونجار، أو خياط وقصار، فيما يتقَبَّلان في ذمِّهما من عمل، صحيٌ لا شراكةهما في كسب مباح، أشبه ما لو اتفقت الصنائع. ولا يشترط لصحة الشركة معرفة الصنعة لواحدٍ منها.

( وإن ترك أحدُهما) أي الشريكين (العمل) لعذر (أو لا) لعذر، بأن كان حاضراً صحيحاً (فالكسب بينهما) على ما شرطاً (ويلزم من عذر) بنحو مرض في ترك عمل مع شريكه (أو لم يَعْرَف العمل أن يقيم مقامه) في العمل

= فإنه لم يسمع منه. اهـ

(١) قال أبو عبيد في كتاب «الأموال» (ص ٢٨٠): فكانت الأنفال الأولى إلى النبي ﷺ، فقسمها رسول الله ﷺ يوم بدر على ما أراه الله من غير أن يخْمَسْها، على ما ذكرناه في حديث سعد. ثم نزلت بعد ذلك آية الخمس، فنسخت الأولى، وفي ذلك آثار. اهـ وقد تعقبه ابن كثير - رحمه الله - في ذلك، حيث قال في «التفسير» (٤/١٠): فيه نظر. ويرد عليه حديث علي بن أبي طالب في شارفه اللذين حصلوا له من الخمس يوم بدر. وقد بيّنت ذلك في كتاب «السيرة» بياناً شافياً. اهـ ينظر: «السيرة» (٢/٤٦٦).

(بطلب شريك) له بذلك لدخولهما على العمل، فلزمته أن يفي بمقتضى العقد، ولآخر الفسخ إن امتنع، أو لم يتمتنع.

ولا تصح شركة دللين، لأن الشركة الشرعية لا تخرج عن الوكالة والضمان، ولا وكالة هنا، لأن لا يمكن توكيل أحدهما على بيع مال الغير، ولا ضمان، لأنه لا دين بذلك يصير في ذمة واحد منهم، ولا تقبل عمل<sup>(١)</sup>.

والضرب (الخامس شركة المفاوضة، وهي) لغة: الاشتراك في كل شيء<sup>(٢)</sup>، وشرعًا<sup>(٣)</sup>: (أن يفوض كل) من اثنين فأكثر (إلى صاحبه كل تصرف مالي) من بيع، وشراء في الذمة، ومضاربة، وتوكيل، ومسافرة

(١) وفي المذهب قول آخر في شركة الدلالين.

فقال في «الموجز»: تصح.

وقال شيخ الإسلام: وفد نص أحمد على جوازها... قال: ووجه صحتها: أن بيع الدلال وشراءه بمترة خياطة الخياط ونجارة النجار، وسائر الأجراء المشتركتين، ولكل منهم أن يستنيب، وإن لم يكن للوكييل أن يوكلي.

ومأخذ من منع ذلك: أن الدلالة من باب الوكالة، وسائر الصناعات من باب الإجارة، وليس الأمر كذلك.

و محل الخلاف في شركة الدلالين: التي فيها عقد. فأما مجرد النساء والعرض وإحضار الديون فلا خلاف في جوازه.

وتسليم الأموال إلى الدلالين مع العلم باشتراكهم، إذن لهم بيعها، ولو باع كل واحد ما أخذه ولم يعط غيره واشتركا في الكسب، جاز في أظهر الوجهين. اهـ وهذا اختيار الشريف أبي جعفر، وابن عقيل.

ينظر: «الاختيارات» (ص ٢١٤، ٢١٥) و«الإنصاف» (١٤/١٦٦، ١٦٧).

(٢) «حلية الفقهاء» (ص ١٤٤)، «طلبة الطلبة» (ص ٢٢٠) و«تحرير ألفاظ التنبيه» (ص ٢٠٥) و«المطلع» (ص ٢٦٢).

(٣) هي في الشع: قسمان: صحيح، فاسد. فالصحيح نوعان، بدأ المؤلف بالنوع الأول. ينظر: «معونة أولي النهى» (٤/٧٧٩).

بالمال، وارتahan، وتقبل ما يرى من الأعمال. أو<sup>(١)</sup> (يشتركا في كل ما يثبت لهما وعليهما فتصح؛ إن لم يدخلها كسباً نادراً) أو غرامة، لأنها لا تخرج عن أضراب الشركة التي تقدمت (وكلها جائزة. ولا ضمان فيها إلا ببعد أو تفريط)<sup>(٢)</sup>.

وإن أدخلها فيها كسباً نادراً، كوجдан لقطة، أو ركاز، أو ما يحصل من ميراث، أو أدخلها فيها ما يلزم أحدهما من ضمان غصب، أو أرض جنائية، أو ضمان عارية، ونحو ذلك، فهي حينئذ فاسدة، لأنه عقد لم يرد الشرع بمثله، ولما فيه من كثرة الغرر، لأنه قد يلزم فيه ما لا يقدر الشريك عليه، ولكل من الشريكين في هذا القسم ما يستفيده، وله أجراً عمله.

(١) هذا بيان النوع الثاني من الصحيح.

(٢) هذا بيان القسم الثاني وهو: الفاسد.

## فصل في المساقاة

من السقي<sup>(١)</sup> (وتصح المساقاة على شجر) مغروس معلوم (له ثمر يؤكل) لمن يعمل عليه، بجزء مشاع معلوم من ثمرة النامي بعمله، وسواء النخل، والكرم، والرمان، والجوز، واللوز، والزيتون، وغيرها، الحديث ابن عمر قال: عامل النبي ﷺ أهل خير بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع. متفق عليه<sup>(٢)</sup>.

(و) تصح المساقاة على (ثمرة موجودة بجزء) مشاع معلوم (منها) لأنه إذا جاز في المعدوم مع كثرة الغرر، فعلى الموجود مع قلته أولى.

وتصح المغارسة، وهي: دفع (شجر) معلوم، له ثمر مأكول بلا غرس، مع أرض لمن (يغرسه ويعلم عليه حتى يثمر بجزء) مشاع معلوم (من الثمرة أو) من (الشجر) عينه (أو منهما) أي من الشجر والثمرة<sup>(٣)</sup>. فإن

(١) «الزاهر» (ص ٣٤٨) و«التوفيق» (ص ٦٥٣). والمساقاة، مفاجلة من السقي، وهي: دفع شجر إلى من يقوم بصلاحته بجزء معلوم من ثمرته. اهـ من «الإنصاف» (١٤/١٨١) وينظر: «شرح الزركشي» (٤/٢٠٨) وقال في «المستوعب» (٢/٣١٥): المساقاة: هو أن يسلم نخله، أو كرمه، أو شجره الذي له ثمر مأكول إلى من يقوم بسقيه ومصالحةه، بجزء شائع معلوم من ثمرة يجعل العامل.

ويصبح عقدها على النخل والكرم، وعلى كل شجرة لها ثمر يؤكل، ولا يصح على شجرة لا تحمل شيئاً. اهـ

وصوب في «الإنصاف» (١٤/١٨٢، ١٨٣): صحتها على ما يقصد ورقه أو زهره. ونحوه: كورد وياسمين. اهـ

(٢) البخاري، الحرف والمزارعة، في المزارعة بالشطر ونحوه (٣/٦٨)، ومسلم، المساقاة (٣/١١٨٦).

(٣) ينظر: «الإنصاف» (١٤/١٩٥).

قال شيخ الإسلام: والمزارعة أحل من الإجارة، لاشراكهما في المغنم والمغرم. اهـ

لم يكن الغراس من رب الأرض، فسدت على المذهب<sup>(١)</sup>، ورب الأرض بالخيار بين تكليف رب الغراس أخذه، ويضمن له نقصه، وبين تملكه بقيمةه، إلا أن يختار ربه أخذه، وإن اتفقا على إيقائه بأجرة، جاز.

وإن دفع أرضاً وشجراً لمن يعمل عليه بجزء من الأرض والشجر لم يصح، كما لو جعل له في المسافة جزءاً من الشجر (فإن فسخ مالك) المسافة، أو مات (قبل ظهور ثمرة) وبعد عمل (فلعامل أجرته) لاقتضاء

= «الاختيارات» (ص ٢١٩).

(١) هذه المسألة مخرجة على اشتراط كون البذر من رب الأرض في المزارعة. المشهور عن أحمد - رحمه الله - كما في قال الخرقى: أنه يشرط كون البذر من رب الأرض، وعلى هذا عامة الأصحاب، حتى أن القاضى وكثيراً من أصحابه لم يذكروا خلافاً، لأنّه عقد يشترى العامل ورب المال في نمائى، فوجب أن يكون رأس المال كله من أحد هما، كالمسافة والمضاربة. ونقل عنه مهنا ما يدل على جواز كون البذر من العامل. واختارها أبو محمد. اهـ من «شرح الزركشى» (٤/٢١٣).

وعبارة ابن قدامة - رحمه الله - في «المغني» (٧/٥٦٣): وهو الصحيح إن شاء الله. وينظر: «الشرح الكبير» (١٤/٢٤٠) واستدل لذلك: بقول ابن عمر: دفع رسول الله ﷺ إلى يهود خبر نخل خير وأرضها، على أن يعملوها من أموالهم، ولرسول الله ﷺ شطر ثمرةها. وفي لفظ: على أن يعملوها، ويزرعوها، ولهم شطر ما يخرج منها. أخرجهما البخاري (٣/٦٨) فجعل عملها من أموالهم، وزرعها عليهم، ولم يذكر شيئاً آخر. وظاهره أن البذر على المسلمين، ولو كان شرطاً لما أخذ بذره، ولو فعله النبي ﷺ وأصحابه لنقل، ولم يجز الإخلال بنقله. ولأن عمر - رضي الله عنه - فعل الأمرين جميعاً... إلخ. اهـ

وقال شيخ الإسلام: ولا يشترط كون البذر من رب الأرض، وهو روایة عن أَحْمَد، واختارها طائفة من أصحابه.

ولو كان من إنسان الأرض، ومن ثان العمل، ومن ثالث البذر، ومن رابع البقر، صح، وهو روایة عن أَحْمَد. اهـ «الاختيارات» (ص ٢١٩). وقال في «الأنصاف» (١٤/٢٤١): وهو أقوى دليلاً. وفي متن الزاد: وعليه عمل الناس. قال الشيخ البليهي في «السلسيل» (٢/٥٤٠): وعليه العمل أيضاً في البلاد النجدية في هذا الزمان وقبله. اهـ

العقد العوض المسمى، ولم يرض العامل بإسقاط حقه منه (أو) فسخ (عامل) المساقاة، أو هرب قبل ظهور ثمرة (فلا شيء له) لإسقاط حقه برضاه، كعامل المضاربة إذا فسخ قبل ظهور الربح (وئذلك الثمرة بظهورها فعلى عامل تمام عمل إذا فسخت بعده) أي بعد ظهور الثمرة فيما ساقا عليه، والثمر بينهما، على ما شرطا في العقد.

وإن بان الشجر المساقى عليه مستحقة لغير المساقى، بعد عمل عامل فيه، فلربه أخذه وثمره، لأنه عين ماله، ولا شيء عليه للعامل، لأنه لم يأذن، وله أجر مثله على الغاصب، لأنه غرر واستعمله.

(وعلى عامل) في مساقاة ومغارسة ومزارعة (كل ما فيه نمو أو صلاح) لثمر وزرع، من سقى بماء حاصل، لا يحتاج إلى حفر بئر، ولا إدارة دولاب، وإصلاح طريقة (وحصاد ونحوه) كدياس، وتشميس ما يحتاج إليه، وإصلاح محله، وحفظ ثمرة، وزرع إلى قسمه (وعلى رب أصل حفظ)ه، ونحوه، كسد حائط، وإجراء نهر، وحفر بئر، وثمن دولاب، وما يديره من بهائم، وشراء ما يلقي به من طلع فحال، وتحصيل زيل، وسباخ<sup>(١)</sup>، لأن هذا كله ليس من العمل، فهو على رب المال.

(وعليهما) أي العامل ورب المال (بقدر حصتهما جذاذ) نصا<sup>(٢)</sup>، ويصح شرطه على عامل، نصا<sup>(٣)</sup>، ولا يصح أن يشترط على أحدهما ما على الآخر كله أو بعضه، ويفسد العقد به، لمخالفته مقتضاه، ويتبع في الكلف السلطانية<sup>(٤)</sup> العرف، ما لم يكن شرط، فيعمل به. وما طلب من قرية من

(١) سَبَخَ القطن: لفه. ينظر: «القاموس» (ص ٣٢٢) و«المعجم الوسيط» (٤١٢/١).

(٢) «شرح متنه الإرادات» (٣٤٦/٢).

(٣) المصدر السابق (٣٤٦/٢).

(٤) الكلف: جمع كلفة، كحرف جمع غُرفة، وهي: ما تحمّله من المشقة. قاله عثمان.

وقال الفتوحي: التي للسلطان عادة بأخذها. اهـ وهي: الرسوم والضرائب.

«معونة أولي النهى» (٤/٨٠١) و«حاشية عثمان على المتنه» (٣/٥٦) و«العرف حجيـه»، =

وظائف سلطانية ونحوها؛ فعلى قدر الأموال، وإن وضعت على الزرع فعلى ربها، وعلى العقار على ربه، ما لم يشترطه على مستأجر<sup>(١)</sup>.

والخروج على رب المال، لأنه على رقبة الأرض، أثمر الشجر أو لم يثمر، وأنه أجراً للأرض فكان على من هي ملكه.  
وكره حصاد وجذاذ ليلاً، نصاً<sup>(٢)</sup>، خشية ضرر.

(وتصح المزارعة بجزء معلوم مما يخرج من الأرض) كثلث، وربع، ونحو ذلك (بشرط علم) جنس (بذر) ولو تعدد البذر (و)علم (قدرها، و)شرط (كونه) أي البذر (من رب الأرض) نصاً<sup>(٣)</sup>. واختاره عامة الأصحاب، وعنه: ما يدل على أنه لا يشترط ذلك، وصححه في «المغني» وغيره، وجزم به في «المختصر»<sup>(٤)</sup>، فإن كان في الأرض شجر، فزارعه على الأرض، وساقاه على الشجر، صح، سواء قل بياض الأرض، أو كثر. نص عليه<sup>(٥)</sup>. وقال: قد دفع النبي ﷺ خير على هذا<sup>(٦)</sup>.

وإن آجره الأرض وساقاه على الشجر، صح، كجمع بين إجارة وبيع، ما لم يكن حيلة على بيع الثمرة قبل وجودها، أو قبل بدو صلاحها، لأن آجره الأرض بأكثر من أجورتها، وساقاه على الشجر بجزء مثلاً من ألف جزء، فيحرم ذلك، ولم يصح كل من الإجارة، والمساقاة.

= وأثره في فقه المعاملات المالية عند الحنابلة» (١٠٢٧/٢).

(١) هنا كلام شيخ الإسلام - كما في «الاختيارات» (ص ٢٢٠) وزاد: (وإن وضعَت مطلقاً فالعادة).

(٢) «معونة أولي النهى» (٤/٨٠١).

(٣) «الشرح الكبير» (١٤/٢٤١) وينظر ما تقدم (ص ٨٠٥).

(٤) ينظر ما تقدم في (ص ٨٠٥).

(٥) «شرح المتنبي» (٢/٣٤٩).

(٦) البخاري، كتاب المزارعة، باب إذا لم يشترط السنين في المزارعة (٣/٦٨، ٦٩).  
ومسلم، كتاب المساقاة، (٣/١١٨٥).

وإن شرط رب المال لعامل نصف هذا النوع، أو الجنس من ثمر أو زرع، وربع الآخر، وجهل قدرهما، بأن جهلاهما، أو جهلهما أحدهما، أو شرط أن سقى العامل سيقاً<sup>(١)</sup>، أو زرع شعيراً، فله الربع، وإن سقى بكلفة، أو زرع حنطة، فله النصف، أو قال له: اعمل، ولك الخمسان إن لزمتك خسارة، وإلا فلك الربع، أو شرطاً أن يأخذ رب الأرض مثل بذرها ويقتسمانباقي؟ لم يصح، للجهالة.

وإن قال: ساقبتك هذا البستان بالنصف، على أن أساقبك الآخر بالربع، فسدتا، لأن شرط عقد في عقد، فهو في معنى بيعتين في بيعه المنهي عنه، كما لو شرطاً لأحدهما قفزاناً معلومة، أو دراهم معلومة، أو زرع ناحية معينة، أو ثمر شجر ناحية معينة.

وإذا فسدت المزارعة، فالزرع لرب البذر. أو المساقاة، فالثمرة لرب الشجر، لأنه عين ماله، ينقلب من حال إلى حال، وينمو، كالبيضة تحضن فتصير فرخاً، وعليه الأجرة - أي أجرة مثل العامل - لأنه بذل منافعه بعوض لم يسلم له، فرجع إلى بدلها، وهو أجر المثل، وإن كان رب البذر هو العامل، فعليه أجرة مثل الأرض.

---

(١) ساح الماء يسبح سيناً وسيحاناتاً: جرى على وجه الأرض.. والسبح: الماء الجاري الظاهر. «القاموس» (ص ٢٨٨).

## فصل

### في الإجارة

من الأجر وهو العوض، ومنه سمي الثواب أجرًا، لأنه تعالى يعوض العبد على الطاعة، أو صبره عن المعصية<sup>(١)</sup>، وهي ثابتة بالإجماع<sup>(٢)</sup>، وسنه من الكتاب قوله تعالى: «فَإِنْ أَرَضَعْنَ لَكُمْ فَتَأْوِهُنَّ أُجُورُهُنَّ»<sup>(٣)</sup>، ومن السنة حديث عائشة في خبر الهجرة، قالت: «واستأجر رسول الله ﷺ وأبو بكر رجلاً من بنى الدليل<sup>(٤)</sup> هادياً خرّيتاً». والخريرت: الماهر بالدلالة<sup>(٥)</sup>. رواه البخاري<sup>(٦)</sup>.  
والحاجة داعية إليها.

(١) «الدر النقي» (٥٣٣/٢) و«شرح المتهى» (٣٥٠/٢).

(٢) «المعنى» (٦/٨) وفيه: وأجمع أهل العلم في كل عصر وكل مصر على جواز الإجارة، إلا ما يحکى عن عبد الرحمن بن الأصم أنه قال: لا يجوز ذلك، لأنه غرر، يعني أنه يعقد على منافع لم تخلق. وهذا غلط، لا يمنع انتقاد الإجماع الذي سبق في الأعصار وسار في الأمصار.. اهـ

وينظر: «الإجماع» لابن النذر (ص ١٤٤).

(٣) سورة الطلاق، الآية: ٦.

(٤) جاء في «صحيح البخاري» كتاب المناقب، باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة (٤/٢٦١): (من بنى الدليل، وهو من بنى عبد بن عدي) قال في «الفتح» (٧/٢٢٧): أي ابن الدليل بن بكر بن عبد مناة بن كنابة. ويقال: من بنى عدي بن خزاعة. وقع في سيرة ابن إسحاق تهذيب ابن هشام اسمه: عبدالله بن أرقدة. وفي رواية الأموي عن ابن إسحاق: ابن أرتعد.. اهـ

(٥) الذي في البخاري: (الخريرت: الماهر بالهدایة). قال الحافظ في «الفتح» (٧/٢٣٨): هو مدرج في الخبر من كلام الزهرى، بينما ابن سعد. اهـ  
ينظر: «تهذيب اللغة» في تفسير: الخريرت (٧/٢٩٥).

(٦) البخاري، في الإجارة، باب استئجار المشركين عند الضرورة... (٣/٤٨).

وهي لغة المجازاة<sup>(١)</sup>. وشرعًا: عقد على منفعة مباحة معلومة، تؤخذ شيئاً فشيئاً<sup>(٢)</sup>.

#### (وتصح الإجارة بثلاثة شروط):

أحدها: (معرفة منفعة) لأنها المعقود عليها، فاشترط العلم بها كالبيع: إما يعرف كسكنى دار شهراً، وخدمة آدمي سنة، فلا تحتاج إلى ضبط، كالسكنى فيخدمه ثهاراً، ومن الليل ما يكون من خدمة أو سلط الناس، أو بوصف، كحمل زبرة حديد<sup>(٣)</sup> وزنها كذا إلى محل كذا، لأن المنفعة إنما تعرف بذلك، فإن كان كتاباً، فوجد المحمول إليه غائباً، فله الأجرة، لذهابه، ورده. وفي «الرعاية»<sup>(٤)</sup>: إن وجده ميتاً، فالمسمى فقط. أو بناء حائط، فيذكر طوله، وعرضه، وسمكه، وألتة، لاختلاف الغرض، فلو بناء، ثم سقط، فله الأجرة، لأنه وفي بالعمل، إلا إن كان سقوطه بتصرifice.

وتصح إجارة أرض معينة، برأوية، لا وصف، لأن الأرض لا تنضبط به، لزرع، أو غرس، أو بناء معلوم. أو لزرع، أو غرس، أو بناء ما شاء، أو لزرع، أو لغرس، أو لبناء، ويستكت، فله زرع وغرس وبناء ما شاء، كأنه استأجرها لأكثر ذلك ضرراً.

وإن كانت الإجارة لركوب: اشترط مع ذكر الموضع المركوب إليه، معرفة راكب، برأوية، أو صفة، وذكر جنس مركوب كمبيع، إن لم يكن مرئياً، لاختلاف المقاصد بالنظر إلى أجناس المركوب، من كونه فرساً، أو

(١) هي مشتقة من الأجر، وهو: العوض، ومنه سمي الثواب أجرأ، «المغني» (٨/٧) و«المطلع» (ص ٢٦٤). وينظر: «طلبة الطلبة» (ص ٢٦١) و«المغرب» (ص ٢٠).

(٢) «الروض المربع» (٥/٢٩٣) و«كشف المخدات» (ص ٢٨١).

(٣) الزبرة: بضم الزياء: القطعة من الحديد. قال تعالى: «آتوني زبر الحديد»، «المطلع» (ص ٢٦٤).

(٤) «الرعاية» لابن حمدان. وقد نقله عنه في «الإنصاف» (١٤/٢٦٥).

بعيراً، أو بغلًا، أو حماراً، ومعرفةٌ ما يركب به من سرج أو غيره، ومعرفة كيفية سيره من هملاج<sup>(١)</sup> وغيرها لا ذكريته وأنوثته، أو نوعه.

(و) الشرط الثاني: (إياحتها) أي المنفعة، أي كون نفع معقود عليه مباحاً مطلقاً، بلا ضرورة، بخلاف جلد ميّة، وإناء من ذهب أو فضة، لأنّه لا يباح إلا عند الضرورة، لعدم غيره، مقصوداً عرفاً، يستوفى من عين مؤجرة، دون استهلاك الأجزاء، بخلاف شمع لشعل وصابون لغسل مقدوراً عليه، بخلاف ديك ليوقظه لصلاة، ولا يصح، نصاً<sup>(٢)</sup>، لأنّه لا يقف على فعل الديك، ولا يمكن استخراجه منه بضرب ولا غيره:

وتجوز إجارة كتاب لنظر، وقراءة ونقل، لا مصحف، فلا تجوز إجارة، لأنّه لا يجوز بيعه.

وتصح إجارة حائط تحمل خشب معلوم، وبئر يستقى منها أياماً معلومة، لأنّ فيها نفعاً مباحاً بمرور الدلو، والماء يؤخذ على أصل الإباحة، وحيوان الصيد، وقرد الحراسة.

ولا تصح إجارة كلب، أو خنزير، لأنّه لا يصح بيعهما.

ويصح استئجار عنبر وصنّدل ونحوه، لشّم مدة معينة، لأنّه نفع مباح، كالثوب للبس.

ولا يصح استئجار ما يسرع فساده من الطيب، كالرياحين، لتلفها من قريب، تشبه المطعومات.

ولا تصح إجارة على زنا، أو زمر، أو غناء، أو نوح، وتُنسخ كتب بدعة، وشِعر حرم، ونحوه، لأنّ المتنفع المحرمة لا تقابل بعوض في بيع، فكذا في إجارة.

(١) الهملاج من البراذين: الحسن السير في سرعة وبخترة جمعه: همايليج، «المعجم الوسيط» (٩٩٥/٢).

(٢) «شرح المتمهى» (٣٥٠/٢).

ولا تصح إجارة فحل الضراب، لنهاية عَيْلَة عن عسب الفحل<sup>(١)</sup>، متفق عليه.

ولا تصح إجارة في امرأة ذات زوج بلا إذنه، لتفويت حقه باشتغالها عنه، بما استؤجرت له.

(و) الشرط الثالث: (معرفة أجرة) لأنّه عوض في عقد معاوضة، فاعتبر علمه، كالثمن، وخبر: «من استأجر أجيراً فليعلم أجره»<sup>(٢)</sup> ويصح أن تكون الأجرة معينة، وأن تكون في الذمة.

ويصح استئجار دارٍ بسكنى دارٍ أخرى، مدة معلومة، للعلم بالعوض. ويصح استئجار حلي للبس، بأجرة من جنسه أو غيره (إلا أجيراً ومريضاً)<sup>(٣)</sup> أمّا أو غيرها (بطعامهما وكسوتهما) فيصح، وإن لم يوصفا، وكذلك لو استأجرهما بدرهما معلومة وشرط معها طعامهما وكسوتهما، لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلَدِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾<sup>(٤)</sup> فأوجب لهن التفقة والكسوة على الرضاع، ولم يفرق بين المطلقة وغيرها، بل الزوجة تحب نفقتها وكسوتها بالزوجية، وإن لم ترضع، وهما في تنازع في صفة طعام أو

(١) البخاري، في الإجارة، باب عسب الفحل (٥٤/٣) عن ابن عمر.

(٢) أخرجه أحمد (٧١/٣) عن أبي سعيد بلفظ: «نهى عن استئجار الأجير حتى يبيّن له أجراه...» الحديث.

وآخرجه موقوفاً - النسائي في «السنن» أول كتاب المزارعة (٧/٣٢، ٣١) عن أبي سعيد قال: إذا استأجرت أجيراً فأعلمه أجره. قال أبو حاتم في «العلل» (١/٣٧٦): قال أبو زرعة: الصحيح موقوف على أبي سعيد. اهـ

وقال الهيثمي في المجمع (٤/٩٧): رواه أحمد. وقد رواه النسائي موقوفاً، وروى أبو عبد الله الصحيف، إلا أن إبراهيم النخعي لم يسمع من أبي سعيد فيما أحسب. اهـ

(٣) في «أختصر المختصرات» (ص ١٨٦): (وظرا). والظرا: المرأة تتخذ ولداً ترضعه. «تهذيب اللغة» (١٤/٣٩٣).

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٣٣.

كسوة، أو قدرهما؛ كزوجة، فلهما نفقة، وكسوة مثلهما.  
وسن لوسر استرضع أمّةً لولده عند فطامه: إعناقها، وحرمة إعطاؤها  
عبدًا أو أمّةً، لحديث أبي داود، عن هشام بن عروة عن أبيه عن حجاج عن  
أبيه قال: قلت: يا رسول الله ما يذهب عني مذمة الرضاع؟ قال: الغرّة:  
العبد أو الأمّة<sup>(١)</sup>. قال الترمذى: حديث حسن صحيح. قال الشيخ نقى  
الدين: لعل هذا بالمتبرعة بالرضاع<sup>(٢)</sup>.

(وإن دخل حماماً، أو) ركب (سفينة، أو أعطى ثوبه خياطاً) ليحيطه  
(ونحوه) كأن أعطى ثوبه صباغاً ليصبغه، أو قصاراً ليقصره، أو أعطى  
حداداً حديداً ليضربه سيفاً، ونحوه، أو استعمل حملاً، أو حلاقاً، أو دللاً  
بلا عقد معه (صح، ولو أجرة مثل) ولو لم تجر عادة بأخذها أجرة، لأنّه عمل  
له ياذنه ما لثله أجرة، ولم يتبرع، وهذا في المنتصب لذلك، وإنّه فلا شيء له  
إلا بعقد، أو شرط، أو تعريض.

وإن أكرى دابة، وقال لمستأجرها: إن ردتها اليوم فيخمسة، وإن  
ردتها غداً في عشرة، صح نصاً<sup>(٣)</sup>.

(وهي) أي الإجارة (ضربان) أحدهما: (إجارة) منفعة (عين وشرط)  
لها شرط خمسة:

أحدها: (معرفتها) أي العين المؤجرة للعاقددين، برأوية، أو صفة،  
كالمبيع، لاختلف الغرض باختلاف العين وصفاتها.

(و) الشرط الثاني: (قدرة) مؤجر (على تسليمها) أي العين المؤجرة  
كمبيع، لأنّها بيع منافع أشبّهت بيع الأعيان، فلا تصح إجارة آبق، ولا

(١) أبو داود، النكاح، باب في الرضاع عند العظام (٥٥٣/٢)، والترمذى، في الرضاع،  
باب ما يذهب خدمة الرضاع (٤٥٩/٣)، وقال: حسن صحيح. والنمساني، في النكاح،  
باب حق الرضاع وحرمنه (١٠٨/٦).

(٢) نقله في «الإنصاف» (٢٨٥/١٤).

(٣) «الإنصاف» (١٤/٣٠٠).

شارد، ولا مغصوب من لا يقدر على أخذه، كما لا يصح بيعه.

(و) الشرط الثالث: (عقد في غير مرضع<sup>(١)</sup> على نفعها) أي العين المؤجرة (دون أجزائها) فلا تصح إجارة الطعام للأكل، ولا الشمع للشعل، ولا الصابون للغسل، كما تقدم<sup>(٢)</sup>.

ولا تصح إجارة حيوان ليرضعه ولده، أو قنه أو يأخذ لبته، ولا أن يستأجره ليأخذ صوفه، أو شعره، أو وبره، لأن مورد عقد الإجارة النفع، والمقصود هبنا العين، وهي لا تملك ولا تستحق بإجارة.

ويصبح استئجار الأدمية للرضاع، لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرَضَعْنَ لَكُنَّ فَأَتُؤْهُنَ أُجُورُهُنَ﴾<sup>(٣)</sup> والفرق بينها وبين البهائم أنه يحصل منها عمل من وضع الثدي في فم المرتضع، بخلاف البهيمة، وللضرورة.

(و) الشرط الرابع: (اشتمال) العين المؤجرة (على النفع)، فلا تصح إجارة بهيمة زمنة<sup>(٤)</sup> للحمل، أو الركوب، ونحو ذلك، ولا لقلع سن سليم، أو قطع يد سليمة، ولا تصح إجارة أرض لا تنبت للزرع.

(و) الشرط الخامس: (كونها) أي المنفعة، مملوكة (المؤجر أو مأذونا له فيها) لأنها بيع المنافع، فاشترط فيها ذلك، كالبيع. وتصح إجارة مستأجر العين، لمن يقوم مقامه في استيفاء النفع، أو لمن دونه فيضرر، ولا يجوز أن يؤجرها لمن [هو]<sup>(٥)</sup> أكثر ضرراً منه، ولا لمن يخالف ضرره ضررها.

وإن كان المأجور حراً، فليس لمستأجره أن يؤجره، لأنه لا تثبت يد غيره عليه، وإنما هو يسلم نفسه إن كان كبيراً، أو يسلمه وليه إن كان صغيراً.

(١) في «أختصر المختصرات» (ص ١٨٦) : «ظثر».

(٢) (ص ٨١٠).

(٣) سورة الطلاق، الآية: ٦.

(٤) زمنة: مريضة. «المعجم الوسيط» (٤٠١/١).

(٥) ما بين معقوفين ليس في الأصل. والثابت من «كتاب القناع» (٣/٥٦٥).

وتصح إجارة العين المؤجرة لمؤجرها بمثل الأجرة، ويزاده، ولو لم يقبض المستأجر المأجور، ما لم تكن حيلة لعينة بأن أجراها بأجرة حالة، ثم استأجرها بأكثر منه مؤجلاً، فلا يصح، لما سبق، في مسألة العينة<sup>(١)</sup>، وليس للمؤجر الأول مطالبة المستأجر الثاني بالأجرة، لأن غريم الغريم ليس بغريم.

وتصح إجارة وقف، فإن مات المؤجر انفسخت، إن كان المؤجر الموقوف عليه ناظراً بأصل الاستحقاق، وإن جعل له الواقف النظر، أو تكلم بكلام يدل عليه، فله النظر بالاستحقاق والشرط، ولا تبطل الإجارة بموته.

(إجارة العين قسمان) أحدهما: أن تكون (إلى أمد معلوم) كإجارة الدار شهراً، أو الأرض عاماً، أو الآدمي للخدمة، والرعى، والخياطة، أو للنسخ مدة معينة، ويسمى الأجير فيها الخاص<sup>(٢)</sup>، وهو من قدر نفعه بالزمن، ويشترط أن يكون الأمد معلوماً (يغلب على الظن بقاوتها) أي العين المؤجرة (فيه) وإن طال، لأن المعتبر كون المستأجر يمكنه استيفاء المنفعة منها غالباً، ولا فرق بين الوقف والملك، ولا يشترط أن تلي مدة الإجارة العقد، فتصح إجارة عين لسنة خمس في سنة أربع، ولو كانت العين مؤجرة، أو مرهونة، أو مشغولة بنحو زرع وقت عقد، إن قدر مؤجر على تسليم ما آجره عند وجوبه.

القسم (الثاني): إجارة العين (العمل معلوم كإجارة دابة) معينة، أو موصوفة (لركوب، أو حمل إلى موضع معين) وله ركوب مؤجرة إلى موضع مثله، في طريق مماثلة للطريق المعقود عليها، مسافةً وسهولة، وأماناً.

(الضرب الثاني) من ضرب الإجارة: (عقد على منفعة في الذمة، في

(١) (ص ٦٧٦).

(٢) «معجم المصطلحات والألفاظ» (١/٧١).

شيء معين، أو موصوف) بصفات كالسلم (فيشترط تقديرها بعمل، أو مدة، كبناء دار) يذكر الآلة ونحوها كما تقدم<sup>(١)</sup> (و) كـ(خياطة) ثوب يذكر جنسه، وقدره، وصفة الخياطة (وشرط معرفة ذلك وضبطه) بما لا يختلف به العمل (و) شُرُط (كون أجير فيها) أي الإجارة (آدميًّا، جائز التصرف) لأنها معاوضة على عمل في الذمة، ويسمى الأجير فيها مشتركاً<sup>(٢)</sup> لتقدير نفعه بالعمل، ولأنه يتقبل أعمالاً لجماعة، فمنفعته مشتركة بينهم، وشرط: أن لا يجمع بين تقدير مدة وعمل، كقوله: استأجرتك لتختيط هذا الثوب، في يوم. ويلزمه الشروع في العمل عقب العقد، لجواز مطالبته به إذاً.

(و) شرط (كون عمل) معقود عليه (لا يختص فاعله، أن يكون من أهل القربة) ككونه مسلماً، ولا يقع ذلك العمل إلا قربة لفاعله، كأذان، وإقامة، وإماماة، وتعليم قرآن، وفقه، وحديث، ونيابة في حج، ويجرمأخذ أجراً على ذلك. لحديث عثمان بن أبي العاص: كان آخر ما عهد إلينا النبي ﷺ أن نتخد مؤذناً لا يأخذ على أذانه أجراً. قال الترمذى: حديث حسن<sup>(٣)</sup>. وعن عبادة بن الصامت قال: علّمت أناساً من أهل الصفة القرآن والكتابة، فأهدى إلى رجل منهم قوساً، قال: قلت: قوس، وليس بمال. قال: قلت: أتقلدتها في سبيل الله، فذكرت ذلك للنبي ﷺ، وقصصت عليه القصة، قال: «إن سرك أن يقلدك الله قوساً من نار»

(١) (ص ٧٢٢).

(٢) «تحرير الفاظ التنبيه» (ص ٢٢٤).

(٣) أخرجه الترمذى، في الصلاة، باب ما جاء في كراهة أن يأخذ المؤذن على الأذان أجراً (٤٠٩/١)، وقال: حسن صحيح. وأخرجه - أيضاً - أبو داود، في الصلاة، باب أخذ الأجر على التأذين (٣٦٣/١)، والنمسائي، في الأذان، باب اتخاذ المؤذن الذي لا يأخذ على أذانه أجراً (٢٢٣/٢) وابن ماجه، في الأذان، باب السنة في الأذان (٢٣٦/١) وقال الحاكم في «المستدرك» (٢٠١/١): صحيح على شرط مسلم، وأقره الذهبي. ينظر: «إرواء الغليل» (٣١٥/٥).

فأقبلها»<sup>(١)</sup> ، وعن أبي بن كعب: أنه علم رجلاً سورة من القرآن، فأهدى له خميصة أو ثوباً، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال: «إنك لو لبستها لألبسك الله مكانها ثوباً من نار» رواه الأثرم في سننه<sup>(٢)</sup> . ولأن من شرط صحة هذه الأفعال كونها قربة إلى الله، فلا يصح أخذ الأجرا عليها، كما لو استأجر إنساناً يصلي خلفه الجمعة أو التراويح.

ولا يحرم أخذ جعلاة على ذلك، لأنها أوسع من الإجارة، ولهذا حازت مع جهالة العمل والمدة، ولا على رقية، نصاً<sup>(٣)</sup> ، لحديث أبي سعيد قال: انطلق نفر من أصحاب رسول الله ﷺ في سفرة سافروها، حتى نزلوا

(١) أخرجه أبو داود، في البيوع والإجرات، باب في كسب المعلم (٣/٧٠١)، وابن ماجه، في التجارات، باب الأجر على تعليم القرآن (٢/٧٣٠ - ٧٢٩)، قال ابن المديني - كما نقله البهقي في «السنن» (٦/١٢٥) عنه: - إسناده كله معروف إلا الأسود بن ثعلبة فإننا لا نحفظ عنه إلا هذا الحديث. اهـ

وقال ابن الجوزي في «العلل» (١/٧٥): هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ. قال أحمد: المغيرة بن زياد - أحد رجال السنن - ضعيف الحديث، يحدث بأحاديث مناكير، وكل حديث رفعه فهو منكر. اهـ

وقال الجورقاني في «الأباطيل» (٢/١٣١): حديث باطل. اهـ  
وللحديث شواهد: ينظر: «فتح الباري» (٤/٤٥٢، ٤٥٤) و«السلسلة الصحيحة» (١/١٥٥).

(٢) وأخرج ابن ماجه في التجارات باب الأجر على تعليم القرآن (٢/٧٣٠) عن أبي بن كعب، قال: علمت رجلاً القرآن فأهدى إلي قوساً، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال: «إن أخذتها أخذت قوساً من نار»، فردتها. قال البهقي في «السنن» (٦/١٢٦): منقطع، اهـ  
وقال البوصيري في الزوائد: إسناده مضطرب قاله الذهبي في «الميزان» في ترجمة عبد الرحمن بن سلم. وقال العلائي في «المراسيل»: عطية بن قيس الكلاعي، عن أبي بن كعب مرسل. اهـ  
وقال الجورقاني في «الأباطيل» (٢/١٢٩): حديث باطل. اهـ وقد صححه الألباني في «الإرواء» (٥/٣١٦) بشواهده.

(٣) «اختيارات ابن تيمية» (ص ٢٢٣).

على حي من أحياه العرب، فاستضافوه، فأبوا أن يُضيّقوهم. فلدرغ سيد ذلك الحي فسعوا له بكل شيء. فقال بعضهم: لو أتيتم هذا الرهط الذين نزلوا، لعله أن يكون عندهم بعض شيء، فأتواهم، فقالوا: يا أيها الرهط إن سيدنا لدغ، وسعينا له بكل شيء لا ينفعه، فهل عند أحد منكم من شيء؟ قال بعضهم: إني والله لأرقى، ولكن استضفناكم فلم تضيّفونا، فما أنا براق لكم حتى تجعلوا لنا جعلاً، فصالحوه على قطيع من الغنم، فانطلق يَتَفَلُّ عليه، ويقرأ **«الحمد لله رب العالمين»** فكأنما نشط من عقال، فانطلق يمشي وما به قلبَة<sup>(١)</sup>، فأوفوه جُعلَهم الذي صالحوه عليه، فقال بعضهم: اقتسموا، فقال الذي رقى: لا تفعلوا، حتى نأي رسول الله ﷺ، فذكر له الذي كان، فتنظر الذي يأمرنا به، فقدموا على رسول الله ﷺ، فذكروا له ذلك، فقال: «وما يدرِّيكم أنها رقية؟»، ثم قال: «أصبتُم، اقتسموا، وأضربوالي معكم سهماً» وضحك النبي ﷺ. رواه الجماعة إلا النسائي<sup>(٢)</sup>. كما لا يحرم أخذ على ذلك بلا شرط، وحديث القوس والخميصة قضيتان في عين.

وأما ما لا يختص فاعله أن يكون من أهل القرية، كتعليم خط، وحساب، وشعر مباح، وبناء مسجد، وقناطير، وذبح هدي، وأضحية، وتفريق صدقة، ونحو ذلك، فيجوز الاستئجار له، وأخذ الأجرة عليه، لأنَّه يقع تارة قربة، وتارة غير قربة، أشبه غرس الأشجار، وبناء البيوت.

(١) قلبَة: داء، وتعب. «القاموس المحيط» (ص ١٦٣).

(٢) أخرجه البخاري، في الإجارة، باب ما يعطى على الرقية (٥٣/٣) وفي فضائل القرآن، باب فاتحة الكتاب (١٠٣/٦) وفي الطبع، باب الرقى بفاتحة الكتاب، وباب النفث في الرقية (٧/٢٤، ٢٢). ومسلم في كتاب السلام، وأبو داود، في البيوع، باب في كسب الأطماء (٣٤٨/٤)، والترمذى، في الطبع، باب في أخذ الأجر على التعويذ (٤/٣٤٨)، وابن ماجه، في التجارات، باب أجر الراقي (٢/٧٢٩)، وأحمد (٤٤، ٢/٣).

ولا يحرم أخذ رزق<sup>(١)</sup> من بيت المال، أو من وقف على متعد نفعه، كقضاء، وتعليم قرآن، وحديث، وفقه، ونيابة في حج، وتحمل شهادة، وأدائها، وأذان، لأنّه من المصالح، فجرى مجرى الوقف على من يقوم بها، وليس بعوض؛ بل رزق للإعانة على الطاعة، ولا يخرجه ذلك عن كونه قرية، ولا يقدح في الإخلاص، وإنما استحقت الغنائم، وسلب المقاتل. ولا يجوز أخذ رزق على قاصر من القرب على فاعله، كصوم، وصلة خلفه، ونحوهما، كحججه عن نفسه، واعتكافه، لأنّه ليس من المصالح، إذ لا تدعو حاجة بعض الناس إلى بعض من أجله.

وصح استئجار لحجم كقصد، ولا يحرم أجره، لحديث ابن عباس: احتجم النبي ﷺ وأعطي الحجام أجره، ولو علمه حراماً لم يعطه<sup>(٢)</sup> متفقاً عليه. وكراه حرج أكل أجنته، وأكل مأخوذ بلا شرط عليه، ويطعمه رقيقاً وبهائم، لحديث: «كسب الحجام خبيث»<sup>(٣)</sup> متفقاً عليه، وقال: «أطعمه ناضحك ورقيقك»<sup>(٤)</sup>. فدل على أنه ليس بحرام، وقد سمي ﷺ الشوم والبصل خبيثين<sup>(٥)</sup> مع عدم تحريمهما، وإنما كرهه للحر تنزيهاً له، لدناءة

(١) الرِّزْقُ: العطاء. ويشمل ما يفرضه الإمام في بيت المال للمستحقين وغيره، من التبرعات، كالوقف، والهبة، وصدقة التطوع، وغير ذلك مما يدفع بلا مقابل.

ينظر: «الكليليات» (ص ٤٧٢، ٤٧٣) و«معجم اصطلاحات الفقهاء» (١٤٢/٢).

(٢) البخاري، في البيوع، باب ذكر الحجام. وفي الإجارة، باب خراج الحجام (١٦/٣)، (٥٤) ومسلم في المسافة (١٢٠٥/٣).

(٣) أخرجه مسلم في المسافة (١١٩٩/٣) عن ابن حذيف. ولم يخرجه البخاري. ينظر: «المتنقى» (٢/٣٨٤).

(٤) أخرجه أبو داود، في البيوع، باب في كسب الحجام (٧٠٧/٣) والترمذى، في البيوع، باب في كسب الحجام (٥٧٥/٣)، وابن ماجه، في التجارات، باب كسب الحجام (٧٣٢/٢)، عن عبيصة بن مسعود وقال الترمذى: حسن صحيح.

(٥) مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة (٣٩٥/١).

هذه الصناعة، وكذا أجراة ك Singh كنيف.

(و) يجب (على مؤجر) مع إطلاق (كل ما جرت به عادة) (أو عرف،  
كزمام<sup>(١)</sup> مركوب) ليتمكن به من التصرف فيه، ورحله، وحزامه<sup>(٢)</sup>،  
وقت<sup>(٣)</sup> بغير، ولفرس: لجام، وسرج، ولحمار وبغل: برذعة وإكاف<sup>(٤)</sup>،  
لأنه العرف، فيحمل عليه الإطلاق.

(و) على مؤجر (شد، ورفع، وحط) لمحمول عليه، لأنه العرف، وبه  
يتمكن المكتري من الانتفاع، وعليه لزوم دابة لتزول حاجة، وواجب  
كفرض صلاة، وتبريك بغير لأمرأة، وشيخ، ومريض، لركوب ونزول،  
لأنهم لا يتمكنون منه إلا بذلك، وعليه ما يمكن به مستأجر من نفع كترميم  
دار بإصلاح منكسر، وإقامة مائل من حائط وسقف، وعمل باب، وتنظيف  
سطح، وتنظيفه، وإصلاح بركة<sup>(٥)</sup> دار، وأحواض، وحمام، ومجاري  
مياهه، وسلامليم الأسطح، لأن بذلك وشبهه يمكن مستأجر من النفع  
المعقود عليه.

(١) الزمام: خيط يشد في البرة، ثم يشد في طرفه المقوود. وقد يسمى المقوود زماماً، وهو المراد هنا. «المطلع» (ص ٢٦٦).

(٢) الحزام: ما تلزم به البرذعة ونحوها. يقال: حزم الدابة: إذا شد حزامها. «المطلع» (ص ٢٦٦).

(٣) الرَّخْلُ الصغير على قدر ستان البعير. ينظر: «تاج العروس» (٣/٥١٥، ٥١٦).

(٤) البرذعة هي: البرذعة - بالذال المهملة - الخلْس يلقى تحت الرَّخْل. قاله في «القاموس» (ص ٩٠٧) لكن قال في مادة «خلس» (ص ٦٩٤): الخلْس بالكسر:كساء على ظهر البعير تحت البرذعة.

وفيه - أيضاً - (ص ١٠٢٤): إكاف الحمار: بَرْذَعَتِه. وقال في «المعجم الوسيط» (١/٢٢).

(٤٨) البرذعة: ما يوضع على الحمار أو البغل ليركب عليه، كالسرج للفرس.  
وأكفت الحمار والبغل: شدّ عليهم الإكاف. الإكاف: البرذعة. اهـ

(٥) البرئكة: مستنقع الماء. «المعجم الوسيط» (١/٥٢).

(و) يجب (على مكتر) بمعنى أنه لا يلزم المؤجر، بل إن أراده مكتر فمن ماله (نحو **مُحْمِل**) قال في «القاموس»<sup>(١)</sup> : كمجلس، شققان<sup>(٢)</sup> على البعير يحمل عليهما العديلان<sup>(٣)</sup> (ومظلة) بالكسر والفتح: الكبير من الأخبية، قاله في «القاموس»<sup>(٤)</sup> ووطاء فوق الرحل ودليل إن جهلا الطريق. وعلى مكتر دار وحمام (و) نحوه (تعزيز نحو بالوعة) وكنيف<sup>(٥)</sup> ودار من قمامه، وزبل، ورماد (إن تسللها فارغة، وعلى مكتر تسللها فارغة كذلك).

نتمه:

إذا اكتراه للحج ركب إلى عرفة، ثم العود إلى مكة، ثم إلى مني، ثم إلى رمي الجمار، وإن اكترى إلى مكة لم يتتجاوزها.

(١) (ص ١٢٧٦).

(٢) في «القاموس»: شقان.

(٣) العدل: نصف الحمل يكون على أحد جنبي البعير. «القاموس» (ص ١٣٣٢) و«المعجم الوسيط» (٥٨٨/٢).

(٤) (ص ١٣٢٩).

(٥) البالوعة: ثقب في وسط الدار. سميت كذلك لأنها تبلغ الماء.  
والكنيف: الموضع المعد للتخلص من الدار. ينظر: «المطلع» (ص ٢٦٦).

## فصل

(وهي) أي الإجارة (عقد لازم) من الطرفين ليس لأحد هما فسخها بلا موجب، لأنها عقد معاوضة كالبيع، (إإن تحول مستأجر) من مؤجرة (في أثناء المدة بلا عذر، فعليه كل الأجرا) لاقتضاء الإجارة تملك المؤجر الأجرا، والمستأجر النفع، فإذا تركه مستأجر اختياراً منه لم تنفسخ الإجارة، ولم يزل ملكه عن المنافع، كمن اشتري شيئاً وقبضه فتركه.

ولا يجوز لمؤجر تصرف فيها، فإن فعل ويد مستأجر عليها، كان سكن الدار، وآجرها لغير مستأجر، فعليه أجراً المثل لمستأجر، وعلى المستأجر الأجرا المعقود عليها له، وإن تصرف قبل تسليمها، أو امتنع منه حتى انقضت المدة انفسخت الإجارة، وإن سلمها له في أثناءها انفسخت فيما مضى، ووجب أجراً باقي بالحصة (وإن حوله) أي المستأجر (مالك) الدار ونحوها قبل انقضاء مدة الإجارة (فلا شيء له) من الأجرا لما سكن قبل أن يحوله.

وإن امتنع مؤجر دابة من تسليمها في أثناء المدة، أو أثناء المسافة المؤجرة للركوب، أو الحمل إليها، فلا أجراً لركوبه، أو حمله عليها قبل المنع منه، أو امتنع الأجير من تكميل العمل، فلا أجراً له مما عمله قبل، لأن كلاماً منهم لم يسلم إلى المستأجر ما وقع عليه عقد الإجارة، فلم يستحق شيئاً.

وإن شردت دابة مؤجرة، أو تعذر باقي استيفاء<sup>(١)</sup> النفع بغير فعل أحد هما فعل المستأجر من الأجرا بقدر ما استوفى من النفع قبل ذلك، لعذر كل منهما، وإن كانت الإجارة على عمل موصوف بذمة، كخياطة ثوب، أو بناء حائط، وحمل إلى محل معلوم، وهرب الأجير استئجر من ماله من يعمله، كالمسلم إليه إذا هرب، ونحوه، فإن تعذر استئجار من يعمل من

(١) في «شرح المتهى» (٢/٣٧١): أو تعذر استيفاء باقي النفع.

ماله خُيَّر مستأجر بين فسخ إجارة وبين صبر إلى قدرة عليه، فيطالبه بعمله، لأن ما في ذمته لا يفوت بغيره.

وإن هرب جَمَال، ونحوه، أو مات وترك بهاهمه، وله مال، أتفق عليها منه حاكم، لوجوب نفقتها عليه وهو غائب، والحاكم نائبه، وإن يكن له مال، فأتفق عليها أكثر بإذن حاكم، أو بنية رجوع، رجع على مالكها بما أنفقه، سواء قدر على استئذان الحاكم أو لا، أشهد عليه بنية الرجوع أو لا، لقيامه عنه بواجب، وإن اختلفا فيما أنفقه، وكان الحاكم قادر، قبل قول أكثر في ذلك دون مزاد، وإن لم يقدر قبل قوله في قدر النفقة بالمعروف، فإذا انقضت الإجارة باعها حاكم، ووفاه ما أنفقه على البهائم، لأن عليه حفظ مال الغائب.

(وتفسخ) الإجارة (بتلف معقود عليه) كدابة، أو عبد مات، ودار انهدمت قبضها المستأجر أو لا، وإن تلف في المدة، وقد مضى منها ماله أجراً، انفسخت فيما بقي من المدة.

(و) تفسخ الإجارة بـ(موت مرتضع) أو امتناعه من الرضاع منها، لتعذر استيفاء المعقود عليه.

(و) تفسخ بـ(انقلاب ضرس) أكتري لقلعه (أو) أكتري مدة معلومة لـ(برئه) لتعذر استيفاء المعقود عليه كالموت، فإن لم يبراً، أو امتنع مستأجر من قلعه لم يجبر (ونحوه) أي تفسخ الإجارة بنحو ما ذكر، كمن استأجر ليقتضي من الآخر، أو يحله، فمات، أو ليداويه، فبرئ.

(ولا يضمن أجير خاص) وهو من قدر نفعه بالزمن (ما جنت يده خطأ) ما لم يتعد أو يفرط (ولا) يضمن (نحو حَجَام) أو خَتَان (وطبيب وبطار) خاصاً كان أو مشتركاً (عرف حدتهم) أي معرفتهم في صناعتهم، لأنه إذا لم يكن كذلك لم تتحقق له مباشرة الفعل، فيضمن سرياته، كما لو تعدد. (إن أذن فيه) أي الفعل (مكلف) وقع الفعل به (أو) أذن فيه (ولي

غيره) أي غير المكلف، كصغير ومحنون (ولم تجنب أيديهم) فإن جنت أيديهم لأن تجاوز بالختان إلى الحشمة<sup>(١)</sup>، أو بقطع السَّلْعَة<sup>(٢)</sup> ونحوها محل القطع، أو قطع في وقت لا يصلح فيه القطع، أو باللة كاللة، أو لم يؤذن له فيه ضمن، لأنَّه فعل غير مأذون فيه.

(ولا) يضمن (راع ما لم يتعد أو يفرط) بنوم، أو غيبة الماشية عنه، أو إسراف في ضرب، أو سلوكه موضعًا يتعرض لتلفها به، لأنَّه أمين على حفظها، فإن تعدى أو فرَّط ضمن كالوديع، فإن اختلفا في تعدٍ أو تفريط، فقول راع، لأنَّه أمين، وإن فعل فعلاً، واختلفا في أنه تعد، رجع إلى أهل الخبرة، وإن أدعى موتاً، قبل قوله بيمنيه، ولو لم يحضر جلداً ولا غيره منها؛ لأنَّه أمين، ولأنَّه مما تعتذر إقامة البينة عليه في الغالب.

(ويضمن) أجير (المشتراك ما تلف بفعله) من تحرير قصار لثوب بدقه، أو مده، أو عصره، أو بسطه، وغلط خياط في تفصيل ونحوه، ويضمن جَالَ ما تلف بقوده وسوقه، وانقطاع حبل شد به حمله، ويضمن حامل ما تلف بزلقه، أو عثرته، وسقوطه عنه كيف كان، ويضمن - أيضًا - ما تلف بخطئه في فعل، كصباغ أمر بصبغ ثوب أصفر فصبغه أسود، وخياط أمر بتفصيله قباء ففصله قميصاً، أو ثوب رجل ففصله قميص امرأة، لأنَّه علية رضي الله عنه - كان يضمن الصباغ والصباغ ويقول: لا يصلح الناس إلا ذلك<sup>(٣)</sup>. ولأنَّ عمل الأجير المشترك مضمون عليه، فما تولد منه يجب أن

(١) الحشمة: القلفة، وهي رأس الذكر. ينظر «القاموس» (ص ٢٧٠).

(٢) السَّلْعَةُ: ورم غليظ غير ملترق باللحم، يتحرك عند تحريكه. «المعجم الوسيط» (١/ ص ٤٤٣) وينظر: «القاموس» (ص ٩٤٢).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في البيوع، باب ضمان الأجير الذي يعمل بيده (٢١٧/ ٨) وأبي شيبة، كتاب الإجارة، باب ما جاء في تضمين الأجراء (٦/ ٢٨٥ - ٢٨٦) والبيهقي، في البيوع في القصار والصباغ وغيره (٦/ ١٢٢) وضعفه حيث قال: وقد روی من وجه لا يثبت أهل الحديث مثله أن علي بن أبي طالب ضمَّن الغسال والصباغ، وقال: لا يصلح الناس إلا

يكون مضموناً عليه، كالعدوان بقطع عضو، فإن تبرع قصار ونحوه بعمله لم يضمن جنائية يده، نصاً<sup>(١)</sup>، لأنه أمين مخض، فإن اختلفا في أنه أجير أو متبرع، فقول قصار ونحوه، لأن الأصل براءته.

و(لا) يضمن أجير ما تلف (من حزره) أو بسبب غير فعله، إن لم يتعد أو يفطر، نصاً<sup>(٢)</sup>، (ولا أجراة له) لعمله فيه، سواء عمل فيه في بيت ربه، أو غيره، لأنه لم يسلم عمله إلى المستأجر إذ لا يمكن تسليمه إلا بتسليم المعمول، فلم يستحق عوضه، كمكيل بيع، أو تلف قبل قبضه، وله حبس معمول على أجنته إن أفلس ربه، وإنما فليس له ذلك.

(و) الأجير (الخاص) هو (من قدر نفعه بالزمن) كما تقدم<sup>(٣)</sup> (و) الأجير (المشترك) من قدر نفعه (بالعمل).

(وتحبب) أي تملك (الأجراة) في إجارة عين، أو إجارة على منفعة في ذمة، كحمل معين إلى مكان معين (بالعقد) شرط فيه الحلول، أو أطلق، كما يجب الثمن بعقد البيع، وحديث: «أعطوا الأجير حقه قبل أن يجف عرقه»<sup>(٤)</sup> لا يعارض ذلك، لأن الأمر بالإتياء في وقت لا يمنع وجوبه قبله (ما لم تؤجل) الأجراة، فإن شرط تأجيلها عمل به، لأن المؤمنين على شروطهم.

= ذلك، ثم رواه بسنده.

(١) «شرح المتهى» (٢/٣٧٨).

(٢) المصدر السابق (٢/٣٧٩).

(٣) (ص ٨١٤).

(٤) أخرجه ابن ماجه، في الرهون، باب أجر الأجراء (٢/٨١٧) عن ابن عمر، وفي إسناده ضعف. وأخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٨/١٣) عن أبي هريرة وإسناده جيد. ورواه ابن زنجويه في كتاب «الأموال» (٣/١١٢٦) عن عطاء بن يسار مرسلًا. ولا يأس بإسناده. وفي التضمين للصناع: كتاب «كشف النقانع عن تضمين الصناع» لأبي علي الحسن بن رحال المداني.

وتستحق الأجرة كاملة بتسليم عين معينة كانت أو موصوفة أو بذلها،  
وتحتقر يفراغ عمل وبيانها المدة.  
(ولا ضمان على مستأجر) تلفت العين تحت يده (إلا بتعذر، أو تفريط)  
(والقول قوله) بيمينه (في نفيهما)، أي التعدي والتفرط.

#### فائدة:

من وجب عليه دراهم بعقد بيع أو إجارة أو غيرها، فأعطي عنها  
دنانير أو غيرها، بأن عوض عنها عوضاً، ثم انفسخ العقد، رجع  
بالدرارهم، لأنها عوض العقد، والبائع ونحوه إنما أخذ الدنانير أو نحوها  
بعد آخر، ولم ينفسخ؛ أشبه ما لو قبض الدرارهم، ثم صرفها بدنانير، أو  
اشترى بها عرضاً منه.

## فصل

### في المسابقة

من السَّبَقْ - بسكنون الباء - وهو: بلوغ الغاية قبل غيره، والسبق  
- بفتح الباء - والسبقة: الْجُعلُ الذِّي يُسَابِقُ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>. وهي: المJarاة بين  
الحيوان ونحوه، كرماح، ومناجق<sup>(٢)</sup>.

والمناصلة من النضل المسابقة بالرمي<sup>(٣)</sup>. سميت بذلك لأن السهم  
التام يسمى نضلاً، فالرمي به عمل بالنضل.

(وتجوز المسابقة على أقدام و) بـ(سهام و) في (سفن و) بـ(مزاريق)  
(وسائل حيوان) كإبل، وخيل، وبغال، وحمير، وفيله.

وأجمع المسلمون على جوازها في الجملة<sup>(٤)</sup>، لقوله تعالى: «وَاعْدُوا  
لَهُم مَا أَسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ»<sup>(٥)</sup> وحديث مسلم: أن سلمة بن الأكوع سابق  
رجالاً من الأنصار بين يدي رسول الله ﷺ<sup>(٦)</sup>.

ويكره الرقص، ومجالس الشعر، وكل ما يسمى لعباً؛ إلا ما كان  
معيناً على قتال العدو. ويستحب اللعب بآلة الحرب، قال جماعة:  
والثقاف<sup>(٧)</sup>، لأنه يعين على قتال العدو، ويتعلم بسيف خشب لا حديد،

(١) «حلية الفقهاء» (ص ٢٠٤) و«الزاهر» (ص ٥٣٦)، «المطلع» (ص ٢٦٧، ٢٦٨).

(٢) «منتهى الإرادات» (١٢٦/٣) و«التوضيح» (٢/٧٥٠).

(٣) «القاموس» (ص ١٣٧٣) و«المصباح المنير» (٨٣٨/٢).

(٤) «مراتب الإجماع» (ص ١٥٧) و«المغني» (٤٠٤/١٣).

(٥) سورة الأنفال، الآية: ٦٠.

(٦) أخرجه مسلم في الجihad والسير (١٢١٤/٣).

(٧) وهي ما تسوّى به الرماح. «القاموس المحيط» (ص ١٠٢٧).

نصّا<sup>(١)</sup> ، وليس من اللهو المحرم ولا المكره تأديب فرسه ، وملاءمة أهله ، ورميه عن قوسه ، لحديث عقبة مرفوعاً : «كل شيء يلهم به ابن آدم فهو باطل»<sup>(٢)</sup> ثم استثنى هذه الثلاثة ، رواه أحمد وغيره .

والمراد ما فيه مصلحة شرعية ، ويدخل فيه تعليم الكلب للصيد والحراسة ، وتعليم السباحة ، ومنه ما في الصحيحين : من لعب الحبشه بدرقهم وحرابهم ، وتوبيهم بذلك على هيئة الرقص ، في يوم عيد ، في مسجد النبي ﷺ ، وستر النبي ﷺ عائشة وهي تنظر إليهم . ودخل عمر فأهوى إلى الحصى يحصبهم ، فقال النبي ﷺ : «دعهم يا عمر»<sup>(٣)</sup> متفق عليه .

وكره من تعلم الرمي أن يتركه كراهة شديدة لقوله ﷺ : «من علم الرمي ثم تركه فهي نعمة كفرها»<sup>(٤)</sup> ، وتجوز المصارعة ، لأنَّه ﷺ صارع ركانة فصرعه<sup>(٥)</sup> . رواه أبو داود . ويجوز رفع الأحجار لمعرفة الأشد ، لأنه

(١) «الإنصاف» (١٥/٧).

(٢) أحمد (٤/١٤٤، ١٤٨) والترمذى ، في فضائل الجهاد ، باب ما جاء في فضل الرمي في سبيل الله (٤/١٧٤) ، وابن ماجه ، في الجهاد ، باب الرمي في سبيل الله (٢/٩٤٠) ، وقال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح . اهـ

(٣) البخاري ، في المساجد ، باب أصحاب الحراب في المسجد ، وفي العيددين باب الحراب والدرق يوم العيد (١/١١٧، ٣/٢) وفي مواضع أخرى ، ومسلم في العيددين (٢/٦٠٩) عن عائشة .

(٤) أخرجه أبو داود ، في الجهاد ، باب في الرمي (٣/٢٩) ، والنمساني ، في الخيل ، باب تأديب الرجل فرسه (٦/٢٢٣) ، من حديث عقبة بن عامر بلفظ : «من ترك الرمي بعدما علمه رغبة عنه فإنها نعمة تركها» ، أو قال : كفرها .

وأخرجه مسلم ، في الإمارة (٣/١٥٢٣) بلفظ : «من علم الرمي ثم تركه فليس منا ، أو قد عصى» . ينظر : «رياضة الأبدان» لأبي نعيم .

(٥) أبو داود ، في اللباس ، باب في العمائم (٤/٣٤١) ، وأخرجه أيضاً الترمذى ، في اللباس ، باب العمائم على القلانس (٤/٢١٧) ، قال الترمذى : غريب ، وإنستاده ليس بالقائم ، ولا نعرف أبا الحسن العسقلاني ، ولا ابن ركانة . اهـ وقد حسن الألباني لشهادته . ينظر : «غاية

في معنى المصارعة. وأما اللعب بالنرد، والشطرنج<sup>(١)</sup>، ونطاح الكباش، ونقار الديوك - قلت: ومثله معاوض الحمير - فلا يباح بعوضٍ ولا بغيره، وهي بالعوض أشد حرمة.

ولا تجوز مسابقة (بعوض) أي مال، من سبق (إلا على) مسابقة (إيل، وخيل، وسهام) أي نُشَاب<sup>(٢)</sup> ونبيل للرجال، لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر»<sup>(٣)</sup> رواه الخمسة، ولم يذكر ابن ماجه: «نصل».

وذكر ابن عبد البر تحرير الرهن في غير الثلاثة إجماعاً<sup>(٤)</sup>.

(وشرط) لصحتها خمسة شروط:

أحدها: (تعيين المركوبين) في المسافة، وتعيين الرماة في المناضلة برؤية فيهما، سواء كانا اثنين أو جماعتين، لأن القصد في المسابقة معرفة ذات المركوبين المسبق عليهما، ومعرفة عدوهما، وفي المناضلة معرفة حذق الرماة، ولا يحصل ذلك إلا بالتعيين بالرؤى، ولا يشترط تعيين الراكيبين،

= المرام» (ص ٢١٦). ورواه البيهقي في «السنن» (كتاب السبق والرمي (١٠/١٨) عن سعيد بن جبير مرسلاً وقال: مرسلاً جيد. اهـ

(١) النرد: لعبة ذات صندوق وحجارة وفصين، تعتمد على الحظ، وتنقل فيها الحجارة على حسب ما يأتي به الفص [الزهر] وتعرف عند العامة بالطاولة.

والشطرنج: لعبة تلعب على رقعة ذات أربعة وستين مربعأً، وتمثل دولتين متحاربتين بإثنين وثلاثين قطعة، تمثل الملكين والوزيرين والخيالة والقلاع والفيلة والجنود.

«المعجم الوسيط» (١/٤٨٢) (٩١٢/٢)، وقد ألف في «تحرير النرد والشطرنج»: الآجري. وكتابه مطبوع.

(٢) النُّشَاب: النبل واحدته: نُشَابَة. «المعجم الوسيط» (٢/٩٢١).

(٣) أبو داود، في الجihad، باب في السبق (٣/٦٣) والنسائي، في الخيل، باب السبق (٦/٢٢٦) والترمذى، في الجihad، باب الرهان والسباق (٤/١٧٨)، وابن ماجه، في الجihad، باب السبق والرهان (٢/٩٦٠)، قال الترمذى: حسن.

(٤) الاستذكار (١٤/٣١٤).

ولا القوسين.

(و) الشرط الثاني: (الاتحادهما) أي المركوبين بالنوع في المسابقة، أو اتحاد القوسين بالنوع في المناضلة، لأن التفاوت بين النوعين معلوم بحكم العادة، أشبها الجنسين، فلا تصح بين عربي وهجين<sup>(١)</sup> ، ولا بين قوس عربية وفارسية (و) شرط (تعيين رماة) في المناضلة كما تقدم آنفًا.

(و) الشرط الثالث: (تحديد مسافة) بالابداء والغاية، وتحديد مدى رمي بما جرت به العادة، أما في المسابقة فلأن الغرض معرفة الأسبق، ولا يحصل إلا بالتساوي في الغاية، لأن من الحيوان ما يقصر في أول عدوه، ويسرع في انتهاءه، وبالعكس، فيحتاج إلى غاية تجمع حاليه، فإن استبق بلا غاية لينظر أيهما يقف أولاً، لم يجز، وأما في المناضلة فلأن الإصابة تختلف بالقرب والبعد، فإن قيد بمدى تعذر فيه الإصابة غالباً، لم يصح، لأنه يفوّت به الغرض المقصود به الرمي.

(و) الشرط الرابع: (علم عوض) لأنه مال في عقد، فوجب العلم به كسائر العقود، ويعلم بالمشاهدة أو الوصف، ويجوز حالاً ومؤجلاً، وبعضه حالاً وبعضه مؤجل، كالبائع (وإياحته) أي العوض وهو تملك للسابق بشرط سبقه.

(و) الشرط الخامس: (خروج) بالعوض (عن شبه قمار) - بكسر القاف - يقال: قامره قماراً ومقامرة فقمره، إذا راهنه فغلبه<sup>(٢)</sup> ، بأن لا يخرج جميعهم العوض، لأنه إذا أخرجه كل منهم، لم يخل أن يغنم أو يغرم، وهو شبه القمار، فإن كان الجُعل من الإمام، أو من غيره، جاز، على أن من سبق فهو له، لما فيه من المصلحة، والقربة، والحدث على تعلم الجهد، ونفع

(١) العربي: منسوب إلى العرب. والهجين: من الخيل: الذي ولدته برذونة من حصان عربي. «المطلع» (ص ٢٦٨) و«المصباح المنير» (٨٧٣/٨).

(٢) انظر: «المصباح المنير» (٢/٧٠٨).

ال المسلمين، أو كان يجعل من أحد المتسابقين، أو من اثنين منهم فأكثر، إذا كثروا، وثمَّ من لم يُخرج، على أن من سبق أحدهما جاز، فإن جاءا معاً فلا شيء لهما من الجعل، لأنَّه لم يسبق أحدهما الآخر، وإن سبق مخرج أحرازه ولم يأخذ من صاحبه شيئاً لئلا يكون قماراً، وإن سبق الذي لم يخرج أحراز سبق صاحبه، فيملكه، كسائر ماله، كالعوض في الجعالة إذا وفي بالعمل، وإن أخرجا معاً لم يجز، إلا بمحلل لا يخرج شيئاً، ولا يجوز كون المحلل أكثر من واحد يكفيه مركوبهما في المسابقة، أو يكفيه رمييه رمييهما في المناضلة، لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «من أدخل فرساً بين فرسين وهو لا يأمن أن يسبق فليس قماراً، ومن أدخل فرساً بين فرسين وقد أمن أن يسبق فهو قمار»<sup>(١)</sup> رواه أبو داود.

وإن سبق المخرجان المحلل، ولم يسبق أحدهما الآخر، أحرازا سبقيهما، ولا شيء للمحلل، لأنَّه لم يسبق أحدهما، ولم يأخذ منه شيئاً، لئلا يكون قماراً، وإن سبق هو أحراز السبقين، أو سبق أحدهما صاحبه والمحلل أحراز السبقين لوجود شرطه، وإن سبق المحلل وأحد المخرجين معاً، أحراز السابق منهما مال نفسه لسبقه، ويكون سبق المسبوق بين السابق والمحلل نصفين، وإن وصلوا الغاية دفعة واحدة أحراز كل واحد منهما سبق نفسه، لأنَّه لا سابق، ولا شيء للمحلل، لأنَّه لم يسبق.

والمسابقة جعالة، لا يؤخذ بعوضها رهن ولا كفيل، ولكل فسخها، ما لم يظهر الفضل لصاحبها، ويبطل سباق بموت أحدهما كسائر العقود الجائزة، أو بموت أحد المركوبين، لتعلق العقد بعينه، ولا يبطل بموت أحد الراكيدين، أو تلف أحد القوسين، لأنَّه غير المعقود عليه، كموت أحد المتابعين.

(١) أبو داود، في الجهاد، باب في المحلل (٦٦/٣، ٦٧)، وابن ماجه، في الجهاد، باب السبق والرهان (٩٦٠/٢) قال الحاكم في «المستدرك» (١١٤/٢): حديث صحيح الإسناد.

ويحصل سبق في خيل متماثلي العنق برأس، وفي خيل مختلفيهم بكتف، وفي إبل بكتف، ويعتبر لمسابقة بعض إرسال الفرسين، أو البعيرين، دفعه واحدة، وأن يكون عند أول المسافة من يشاهد إرسالهما، وعند الغاية من يضبط الساق منهما، لئلا يختلفا في ذلك. ويحرم أن يجنب أحدهما مع فرسه أو وراءه فرساً لا راكب عليه، يحرضه على العدو، وأن يصبح به في وقت سباقه، لقوله عليه السلام: «لا جلب ولا جنَبٌ في الرهان»<sup>(١)</sup> رواه أبو داود.

(١) أبو داود، كتاب الجهاد، باب الجلب على الخيل في السباق (٦٧/٣، ٦٨) عن عمران بن حصين بلفظ: «لا جَلْبٌ ولا جَنْبٌ» قال أبو داود: زاد يحيى [بن خلف] في حديثه: «في الرهان».

وأخرج النسائي، في النكاح، باب الشغار (١١١/٦) والترمذى، في النكاح، باب ما جاء في النهي عن نكاح الشغار (٤٢٢/٣) بلفظ: «لا جلب ولا جنب ولا شغار في الإسلام، ومن انتهب نبة فليس منها».

قال الترمذى: حسن صحيح. اهـ.

قال الخطابي في «معالم السنن» (٤٠٣/٣، ٤٠٢): هذا يفسر على أن الفرس لا يجعلب عليه في السباق، ولا يُزجر الزجر الذي يزيد معه شاؤه. وإنما يجب أن يركضا فرسيهما بتحريرك اللجام، وتعریکهما العنان والاستحثاث بالسوط والمهماز، وما في معناهما، من غير إجلاب بالصوت.

وقد قيل: إن معناه أن يجتمع قوم، فيصطدوا وقوفاً من الجانبين، ويجلبوا، فنهوا عن ذلك. وأما الجنب، فيقال: إنهم كانوا يجنبون الفرس، حتى إذا قاربوا الأمد تحولوا عن المركوب الذي قد كدّه المركوب إلى الفرس الذي لم يركب، فنهي عنه. اهـ.

ينظر: «النهاية» (٣٠٣/١) و«التلخيص الحبير» (١٧١، ١٧٠/٢) «الأجوبة المرضية» للسعادوى (٤١١/١).

## فصل في العارية

بتخفيف الياء، وتشديدها، من عار الشيء إذا ذهب وجاء، ومنه قيل للبطال: عيار، لترددہ في بطالتہ، وأعاره وعارضه لغتان كأطاعه وطاعه، أو من العري، وهو: التجرد لتجردھا من العوض، أو من التعاور، وهو: التناوب، لجعل المالك للمستعير نوبة في الانتفاع بها<sup>(١)</sup>.

(والعارية سنة) لأنها من البر والمعروف، ولا تجب لحديث: «إذا أديت زكاة مالك فقد قضيت ما عليك»<sup>(٢)</sup> رواه ابن المنذر، وله حديث: «ليس في المال حق سوى الزكوة»<sup>(٣)</sup> ونحوه، فيرد ما خالفه إليه جماعاً بين الأخبار.

وتتعقد بكل قول أو فعل يدل عليها: كاعتراك هذه الدابة، أو أركبها إلى كذا أو استرح عليها، ونحوه، وكدفعه دابة لرفيقه عند تعبه، وتغضطيه بكسيائه لبرده، وإذا ركب الدابة، أو استقر الكساء عليه، كان قبولاً (وكل ما ينتفع به) من الأعيان (معبقاء عينه) كرقيق ودواب ودور ولباس وأوان (نعمماً مباحاً تصح إعارته) بخلاف ما لا ينتفع به، إلا مع تلف عينه، كأطعمة، وأشربة، وبخلاف غير مباح النفع، لأن الإعارة لا تبيع إلا ما

(١) ينظر: «المطلع» (ص ٢٧٢) و«التفيق» (ص ٤٩٦).

(٢) وأخرجه - أيضاً - الترمذى، في الزكوة، باب إذا أديت الزكوة فقد قضيت ما عليك (٣، ٤، ٥)، وابن ماجه، في الزكوة، باب ما أدى زكاته ليس بكتراً (١ / ٥٧٠) عن أبي هريرة. وقال الترمذى: حسن غريب. وقد روی عن النبي ﷺ من غير وجه ذكر الزكوة. فقال رجل: يا رسول الله هل على غيرها؟ فقال: لا إلا أن تتطوع. اهـ وقال الحافظ في «التلخيص» (٢ / ١٧٠): إسناده ضعيف.

(٣) أخرجه ابن ماجه (١ / ٥٧٠) عن فاطمة بنت قيس. قال ابن حجر في «التلخيص الحبر» (٢ / ١٦٩): وفيه أبو حمزة ميمون الأعور راویه عن الشعبي عنها، وهو ضعيف. اهـ

أباحه الشرع، فلا تصح إعارة لغناء، أو زمر، ونحوه، ولا إناء من أحد النقادين، ولا حلي محرم، ولا أمة ليطأها، أو يقبّلها، ونحوه (إلا البعض) بضم الباء أي الفرج، فلا تصح إعاراته، لأنه لا يباح إلا بملك، أو نكاح (و) إلا (عبدًا مسلماً لكافر) فتحرم إعاراته له للخدمة خاصة، كما تحرم إجاراته لها (و) إلا (صياداً ونحوه) كطيب (لُحْرِم) فلا تصح إعاراته له، لأنه معاونة على الإثم والعدوان (و) إلا (أمة وأمرد لغير مأمون) فلا تصح إعاراته لخدمة، ولا غيرها، لأنه إعانة على الفاحشة.

(وتضمن) العارية (مطلقاً) فرط أو لم يفرط، لما روى الحسن عن سمرة أن النبي ﷺ قال: «على اليد ما أخذت حتى تؤديه»<sup>(١)</sup>. رواه الخمسة وصححه الحاكم. وعن صفوان أنه - عليه السلام - استعار منه يوم حنين أدراعاً فقال: «أغاصب يا محمد؟ فقال: «بل عارية مضمونة»<sup>(٢)</sup> رواه أحمد وأبو داود، ويكون ضمانها (بمثل مثلي) لأنه أقرب إليها من القيمة (و) بـ(قيمة غيره) أي المثل، وهو المتقوم، لأنه حينئذ يتتحقق فوات العارية، فوجب الضمان به، ويلغو شرط عدم ضمانها، كإلغاء شرط ضمان أمانة، لأن مقتضى العقد في العارية الضمان، وفي الأمانة عدمه، فإذا شرط خلافه فسد، لمنافاته مقتضى العقد (يوم تلف) ووقته ليلاً كان أو نهاراً و(لا) تضمن (إن تلفت) بعض أجزائها (باستعمال بمعرفة كحمل منشفة) وطنفته

(١) أبو داود، في البيوع، باب في تضمين العارية (٣/٨٢٢)، والترمذى، في البيوع، باب العارية مزدادة (٣/٥٥٧) والنسائى في الكبرى، البيوع، باب (٣/٤١)، قال الترمذى وابن ماجه، في الصدقات، باب العارية (٢/٢٠٢) وأحمد (٥/٨، ١٢، ١٣) قال الترمذى: حسن صحيح. اهـ. وقال الحاكم في «المستدرك» (٢/٤٧): صحيح على شرط البخارى، وأقره الذهبي.

(٢) أحمد (٣/٤٠١) وأبو داود، في البيوع، باب في تضمين العارية (٣/٨٢٢ - ٨٢٣) قال الحافظ في «التلخيص» (٣/٦٠): أعلم ابن حزم وابن القطان طرق هذا الحديث. قال ابن حزم: إن أحسن ما فيها حديث يعل بن أمية - يعني الذي رواه أبو داود - اهـ بتصريف.

- بكسرين - وهي: بساط له حُمْل ونحوهما<sup>(١)</sup> ، أو تلفت كلها بمرور الزمان، فلا تضمن، لأنه تلف بالإمساك المأذون فيه، أشبه تلفه بالفعل المأذون فيه، ولو جرح ظهر الدابة الحمل وجوب الضمان، سواء كان الحمل معتاداً، أو لا، لأنه غير مأذون به.

(ولا) تضمن العارية (إن كانت وقفاً ككتب علم) ونحوها، كأدراج موقوفة على الغزارة (إلا بتغريب) أو تعدد (وعليه) أي المستعير (مؤنة ردها) لحديث: «العارية مؤدّاة»<sup>(٢)</sup> . وحديث: «وعلى اليد ما أخذت حتى ترده»<sup>(٣)</sup> . وليس عليها مؤنّتها زمن انتفاعه بها، كالمؤجرة، ويقبل قول مستعير بيمينه أنه لم يتعد الاستعمال بالمعروف، لأنّه منكر.

(وإن أركب) إنسان دابته (منقطعاً، الله) تعالى فتلفت تحته (لم يضمن)ها، لأنّها غير مقبوسة، لأنّها بيد صاحبها، وراكبها لم ينفرد بحفظها، أشبه ما لو غطى ضيفه بلحاف، فتلف عليه، لم يضمنه.

ومن قال لرب دابة: لا أركب بأجرة، فقال ربها: ما آخذ منك أجرة، ثم ركبها فعارية، لأن ربها لم يبذلها إلا كذلك، أو استعمل مودع الوديعة بإذن ربها، فعارية.

ولا يضمن ولد عارية سُلِّم معها بتلفه عند مستعير، ولا زيادة حدثت عنده في مuar إلا بتعدد أو تغريب.

وإن اختلف المالك والقابض، فقال المالك: آجرتك، قال: بل أعرتني قبل مضي مدة لها أجرة، فقول قابض بيمينه، وإن كان بعدها، فقول المالك فيما مضى بيمينه، ويجب له أجرة المثل، أو قال قابض: أعرتني أو أجرتني، فقال المالك: غصبتني، فقول المالك بيمينه، وإن قال المالك: أعرتكم، وقال قابض: أودعتمي، فقول المالك، وكذا في عكسها.

(١) «المصباح المنير» (٥١١/٢).

(٢) تقدم (ص ٧٤٢).

(٣) تقدم في الصفحة السابقة.

## فصل في الغصب

مصدر غصب يغصب، ويقال: اغتصبه يغتصبه اغتصاباً، والشيء مغصوب وغصب، وهو لغة: أخذ الشيء ظلماً<sup>(١)</sup>. وشرعًا: استيلاء غير حربي على حق غيره، قهراً، بغير حق<sup>(٢)</sup>، ومنه المأمور مُكْسَأً<sup>(٣)</sup>، ونحوه. (والغصب) محروم إجماعاً بالكتاب والسنة<sup>(٤)</sup>. وهو (كبيرة) والكبيرة: ما فيه حد في الدنيا، أو وعيد في الآخرة<sup>(٥)</sup>. قال عَزَّلَهُ اللَّهُ عَزَّلَهُ: «من ظلم شبراً من أرض طوّقه الله يوم القيمة من سبع أرضين»<sup>(٦)</sup> متفق على معناه، وفي لفظ: «من غصب شبراً من الأرض»<sup>(٧)</sup> (فمن غصب كلباً يُقتني) ككلب صيد (أو خر ذمي محترمة) أي مستوره لزمه (ردهما) لأنهما غير منوع من إمساكهما، وكذا لو غصب دهناً متنجساً، لأنه يجوز الاستصبح به في غير مسجد، أو خر خلال.

(١) ينظر: «القاموس» (ص ١٥٤) و«المطلع» (ص ٢٧٤) و«المصاح المني» (٢/٦١٣) و«التوقيف على مهمات التعريف» (ص ٥٣٨).

(٢) «المقعن» (١١١/١٥) و«الروض المربع» (٥/٣٧٥، ٣٧٦).

(٣) «المكسُ» الجبائية. وقد غالب استعمال المكس فيما يأخذه أعونان السلطان ظلماً عند البيع والشراء. «المصاح المني» (٢/٧٩٣).

(٤) «الشرح الكبير» (١٥/١١١).

(٥) ينظر: «الزواجر» (٥/١) و«تنبيه الغافلين» (ص ١١٩).

(٦) أخرج البخاري، في المظالم، باب إثم من ظلم شيئاً من الأرض، وفي بدء الخلق باب ما جاء في سبع أرضين (٣/١٠٠، ٤/٧٣ - ٧٤) من حديث سعيد بن زيد، وعائشة، وابن عمر رضي الله عنهم. وأخرج مسلم في المسافة من حديث سعيد بن زيد، وأبي هريرة، وعائشة.

(٧) أخرج الطبراني في الكبير (٢٢/١٨) عن وائل بن حجر بلفظ: من «غصب أرضاً ظلماً لقى الله وهو عليه غضبان».

وإن تخلل خمر في يد غاصب، لزمه رده، فإن تلف ضمه، و(لا) يلزم رده (جلد ميتة) غصب، لأنه لا يظهر بداع، فلا سبيل إلى إصلاحه.  
 (وإن لف الثلاثة) أي الكلب المقتني، وخر الذمي، وجلد الميتة (هدر) لأنه ليس لها عوض شرعي، لأنه لا يجوز بيعها، كخنزير، وكحمر غير مستورة، ولو لذمي، وتحبب إراقة خمر المسلم غير الخلال، لأنه لا يقر على اقتنائه.

(وإن استولى) إنسان (على حر مسلم) كبيراً كان أو صغيراً، بأن حبسه، ولم يمنعه الطعام والشراب فمات عنده (لم يضمه) لأنه ليس بمال (بل) يضمن (ثياب) حر (صغير وحلية) ولو لم يتزعهما عنه، وعلى من أبعده عن بيت أهله رده إليه، وعليه مؤنته.

ولا يضمن دابة غصبت وعليها مالكها الكبير ومتاعه، لأنها في يد مالكها (وإن استعمله) أي الحر (كرهاً) في خدمة أو غيرها (أو حبسه) مدة لها أجراً (فعليه أجراً) مدة حبسه، لأنه فوت منفعته زمان الحبس، وهي مال يجوز أخذ العوض عنه (كـ منافع الـ قن) لا إنْ منع شخصاً العمل من غير حبس؛ فلا أجراً، لأنه في يد نفسه.

(ويلزم) أي الغاصب (رد مغصوب بزيادته) متصلة كانت أو منفصلة، إلى محله إن قدر عليه، ولو كان رده بأضعاف قيمته، لحديث: «على اليد ما أخذت حتى ترده»<sup>(١)</sup>. رواه أبو داود وغيره.

وإن قال رب مغصوب وبعد، لغاصب أبعده: دعه بالبلد الذي هو بها، وأعطني أجراً رده إلى بلد غصبه، لم يلزم الغاصب إجابتة إلى ذلك، لأنها معاوضة، وإن أراد مالك من غاصب رده إلى بعض الطريق فقط، لزمه، لأنه يلزم إلى جميع المسافة، فلزم رده إلى بعضها، وكذا إن طلب إيقاعه بمحله، ويجوز ما اتفقا عليه من ذلك.

(١) تقدم تخيجه ص ٨٢١.

(وإن نقص) مغصوب عند غاصب (الغير تغير سعر، فعليه أرشه) فيقوم صحيحًا وناقصاً، ويغرم الغاصب ما بينهما، لأنه ضمان مال من غير جنائية، فكان الواجب ما نقص. وإن نقص مغصوب بتغير السعر، بأن نزل السعر لذهب نحو موسم، لم يضمن الغاصب ما نزل السعر، وإن سعر غاصب بالمسامير باباً، أو غيره، قلعها وجوباً، وردها لربها، للخبر<sup>(١)</sup> ، ولا أثر لضرره لأنه بتعديه.

وإن زرع الغاصب الأرض، فليس لربها بعد حصد الزرع إلا أجراً المثل، من وضع يده على الأرض إلى ردها، ويخبر قبل حصاد بين تركه إليه بأجرته، أو تملكه بنفقته، وهي مثل البذر، وعرض لواحقة من حرث وسقي ونحوهما، لحديث رافع بن خديج مرفوعاً: «من زرع في أرض قوم بغير إذنهم، فليس له من الزرع شيء، وله نفقته»<sup>(٢)</sup> . رواه أبو داود والترمذى وحسنه، قال أحمد: إنما أذهب إلى هذا الحكم استحساناً على خلاف القياس<sup>(٣)</sup> .

ولا يجب غاصب على قلع زرعه، لأنه أمكن رد المغصوب إلى مالكه بلا إتلاف مال الغاصب على قرب من الزمان، فلم يجز إتلافه، كسفينة غصبتها وحمل فيها متاعه وأدخلتها اللُّجَةَ، بخلاف الشجر، لأن مدته تتصل، ولا يعلم انتهاؤها، وحديث: «ليس لعرق ظالم حق»<sup>(٤)</sup> وَرَدَ في الغرس،

(١) أي: الخبر السابق.

(٢) أبو داود، في البيوع، باب في زرع الأرض بغير إذن صاحبها (٦٩٣/٣)، والترمذى، في الأحكام، باب فيمن زرع في أرض قوم بغير إذنهم (٦٢٩/٣)، وأخرجـهـ أيضاًـ ابن ماجـهـ، في الرهـونـ، بـابـ منـ زـرـعـ فيـ أـرـضـ قـوـمـ بـغـيـرـ إـذـنـهـمـ (٨٢٤/٢)، وـقـالـ التـرـمـذـىـ: هـذـاـ حـدـيـثـ حـسـنـ غـرـبـ...ـ وـسـأـلـتـ مـحـمـدـ بـنـ إـسـمـاعـيلـ عـنـ هـذـاـ حـدـيـثـ فـقـالـ: هـوـ حـدـيـثـ حـسـنـ.ـ اـهـ

(٣) «الشرح الكبير» (١٣٨/١٥).

(٤) الترمذى، الأحكام، باب ما ذكر في إحياء أرض الموات (٦٥٣/٣) وقال: حسن =

وحدث رافع في الزرع<sup>(١)</sup> ، فعم كل منهما في موضعه ، أولى من إبطال أحدهما .

( وإن بنى ) غاصب أرضاً فيها ( أو غرس ) فيها ( لزمه قلع ) بنائه وغرسه ، لحديث : « ليس لعرق ظالم حق »<sup>(٢)</sup> رواه الترمذى وحسنه ( و ) لزمه ( أرش نقص ، وتسوية ) حفر ( أرض ) لحصوله بتعديه ( و ) لزمه ( الأجرة ) إلى تسليمها ، لتلف منافعها تحت يده العادية ، وكذا لو لم يتتفع بها لزمه أجرتها ، وأرش نقصها إن نقصت بترك زراعها ذلك العام ، كأراضي البصرة ، كما لو نقصت بغيره ، حتى ولو كان الغاصب أحد الشريكين ، أو لم يغصبها ، لكن فعله بغير إذن شريكه ، للتعدي .

ولا يملك رب أرض أخذَ غرس أو بناء بقيمتها ، لأنَّه عين مال الغاصب ، أشبه ما لو وضع فيها أثاثاً أو نحوه ، ولأنَّه معاوضة ، فلا يجبر عليها المالك ، وإن وبه مالكها ، لم يجبر على قبوله ، لأنَّ فيه إجباراً على عقد يعتبر فيه الرضى ، ورتبط ونحوها مما يتكرر حمله ، كثناء كزرع ، فلربها إذا أدركه قائماً أن يتملكه بنفقة ، أو يتركه بأجرته ، لأنَّه ليس له عرق قوي أشبه الزرع ، وإن أثمر ما غرسه غاصب في مخصوصة فالشمر له .

ومتى كانت آلات البناء من مخصوص ، بأن ضرب من ترابه لبناء ، وبنى به بيتاً فيها ، فعليه أجرتها مبنية ، لأنَّ الأرض والبناء ملك المخصوص منه ، ولا يملك غاصب هدمها ، لأنَّه لا ملك له فيه ، ولم يأذن له ربه فيه ، فإن نقضه فعلية أرش نقضه .

ومن غصب أرضاً وغراساً منقولاً من واحد ، فغرسه فيها ، لم يملك قلعة ، لأنَّ مالكهما واحد ، ولا يتصرف غيره في ملكه بلا إذنه ، وعليه إن

= غريب . اهـ ينظر : « التلخيص الحبير » ( ٦١ / ٣ ) .

( ١ ) تقدم في الصفحة السابقة .

( ٢ ) تقدم في الصفحة السابقة .

فعل تسويتها، وأرش نقص، لتعديه به، أو طلب القلع ربهما لغرض صحيح، بأن كان لا يتجزء مثله في تلك الأرض مثلاً، فعليه تسويتها، وأرش نقصها، وأرش نقص غراسن، لتعديه به، فإن لم يكن لمالك غرض صحيح في قلعة، لم يجبر عليه غاصب، لأنه سفة.

وإن غصب أرضاً من واحد، وغرساً من آخر، فغرسه فيها، فكما لو حمل السيل غراساً إلى أرض آخر، فلرب الأرض أخذه بقيمتة، أو قلعة مع ضمانتها، وكذا لو غصب أرضاً من واحد، وحجاً من آخر، وزرعه فيها.

وإن غصب خشباً، فرقع به سفينة، قلع إن كانت في الساحل، أو في لجة البحر لا يخاف عليها من قلعة، لكونه في أعلىها، ودفع إلى ربه بلا إمهال، لوجوبه فوراً، ويمهل مع خوف على سفينة بقلعه بأن يكون في محل يخاف من قلعة دخول الماء إليها، وهي في اللجة حتى ترسى، لئلا يؤدي قلعة إلى إفساد ما في السفينة من المال، مع إمكان رده بدونه في زمن يسير، فإن تعذر الإرساء وبعد البر، فلملك خشب مخصوص أخذ قيمته، للضرر برد عينه إذن، فمتى رست، واسترجعه، رد القيمة، وعلى الغاصب أجرة الخشب إلى أخذ قيمته إن أخذها، وإلا إلى رده، وعليه أرش نقصه.

وإن غصب ما خاط به جرح محترم من آدمي أو غيره، وخيف ضرر آدمي، أو تلف غيره، فقيمته لمالكه، لتأكد حرمة الآدمي، ولهذا حاز له أخذ مال غيره لحفظ حياته.

وحرمة الحيوان أكد من بقية الأموال، ولو ابتلعت شاة شخص جوهرة آخر، ولا تخرج إلا بذبحها، وهو أقل ضرراً: ذبحت، وعلى رب الجوهرة ما نقص بالذبح، إن لم يفرط رب الشاة بكون يده عليها، وإن حصل رأسها بإثناء، ولم يخرج إلا بذبحها، أو كسره، ولم يفرطا، كسر الإناء، وعلى مالكها أرشه، ومع تفريط رب الشاة، تذبح بلا ضمان، ومع

تفريط رب الإناء، يكسر بلا أرض، ويتعين في غير مأكولة اللحم كسر الإناء، وعلى ربه أرضه إن فرط.

(ولو غصب) إنسان ما - أي شيئاً - (اتجر) به، كدنانير ودرارهم (أو) غصب ما (صاد) به من جارح، أو شبكة، أو شرك (أو) غصب ما (حصد به) أو قطع به من منجل، أو فأس (فمهما حصل بذلك) من ربح تجارة، أو صيد جارح، ونحوه، أو ما حصل بمنجل، أو قطع بفأس من حشيش، أو خشب (فلمالكه) أي مالك المغصوب لكن الصحيح أن ما حصد بمنجل، أو قطع بفأس؛ فهو لغاصب. قال في «شرح المتنبي»: ولو غصب منجل أو فأساً، فقطع به حشيشاً أو خشباً، فلغاصب، لحصول الفعل منه، كما لو غصب سيفاً، فقاتل به وغنم. وفي «التلخيص»: إن غصب كلباً، وصاد به، فهو للغاصب. انتهى<sup>(١)</sup>.

( وإن خلطه) أي المغصوب غاصب (بما لا يتميز) كزيت بزيت، ونقد بنقد من جنسه، على وجه لا يتميز منه، لزمه مثله، كيلاً، أو وزناً من المختلط، لأنه قدر على رد بعض ماله إليه، مع رد المثل في الباقي، فلم ينقل إلى بدلته في الجميع، كمن غصب صاعاً فتلف ببعضه، وإن خلط بدونه، أو بجزء منه من جنسه، أو خلطه بغير جنسه على وجه لا يتميز، كزيت بشيرج، ودقيق حنطة بدقيق شعير، ونحوه (أو صبغ الثوب) ولم تنقص قيمة أحدهما (فهما شريكان بقدر ملكيهما) لاجتماع ملكيهما، وهو يقتضي الاشتراك.

(١) «شرح متنبي الإرادات» (٤٠٦/٢).

الصحيح من المذهب: أنه مالكه. وقيل: هو للغاصب وعليه الأجرة. وهو احتمال «المغني» قال الحارثي: وهو قوي. وجزم به في «التلخيص» في صيد الكلب. وقال ابن تيمية: يتوجه فيما إذا غصب فرساً، وكسب عليه مالاً، وأن يجعل الكسب بين الغاصب ومالك الدابة على قدر نفعهما، بأن تقوم منفعة الراكب ومنفعة الفرس، ثم يقسم الصيد بينهما. اهـ من «الإنصاف» (١٦٤/١٥).

وإن زادت قيمة أحدهما، كأن كانت قيمة الثوب عشرة والصبغ خمسة، وصار مصبوغاً يساوي عشرين بسبب غلو الثوب، أو الصبغ، فالزيادة لصاحب الذي علا سعره، لأنها تبع لأصلها (وإن نقصت القيمة) بسبب الخلط، أو الصبغ (ضمن) غاخص التقص، لتعديه بذلك.

## فصل

(ومن اشتري أرضاً فgres، أو بني) فيها (ثم) وجدت الأرض (مستحقة<sup>(١)</sup>) وقلع ذلك أي الغرس أو البناء (رجع) المشتري (على بايع بما غرمته) بسبب ذلك، من ثمن أقضه، وأجرة غارس، وبأي، وثمن مؤن مستهلكة، وأرش نقص بقلع، ونحو ذلك، لأن البائع غير المشتري بيعه إياها، وأوهمه أنها ملكه، وكان سبباً في غراسه، أو بنائه، فرجع عليه بما غرمته.

ولا يرجع بما أنفق على العبد والحيوان، ولا بخراج الأرض، إذا كانت خراجية، لأنه دخل في الشراء متزماً ضمان ذلك.

( وإن أطعنه) أي المغصوب غاصب (العالم بغضبه، ضمن آكل<sup>(٢)</sup>) لأنه المباشر، ولا غرر، وإن لم يعلم آكل بالغضب، فقرار الضمان على غاصب، لأنه غير الآكل، وإن أطعنه مالكه، أو لعبدته، أو دابته، فأكله عالمًا أنه له، ولو بلا إذنه، برب الغاصب، لأن المالك أتلف ماله عالمًا من غير تغیر، فلم يكن له رجوع به على أحد.

(ويضمون) مغصوب تلف، أو أتلفه الغاصب، أو غيره (مثلي) وهو المكيل والموزون (بمثله) كالأنثمان، ولو نقرة، أو سبيكة، وكاحبوب، وكالأدهان، يضمن (وغيره) أي غير المثلي، وهو: المتقوم كالثوب والعبد والدابة (بقيمتها) لقوله بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: «من أعتق شركاً له في عبد قوم عليه قيمة العدل»<sup>(٣)</sup> متفق عليه. فأمر بالتقويم في حصة الشريك، لأنها متلفة بالعتق،

(١) في «أختصار المختصرات» (ص ١٩١): استحقّ.

(٢) البخاري، في الشركة، باب تقويم الأشياء بين الشركاء بقيمة عدل، وفي العتق باب إذا أعتق عبداً بين اثنين أو أمة بين الشركاء (٣، ١١١/٣، ١١٧) ومسلم في أول العتق .(١١٣٩/٢).

ولم يأمر بالمثل، لأن هذه الأشياء لا تتساوى أجزاؤها، وتحتفي صفاتها، فالقيمة فيها أعدل، وأقرب إليها، فكانت أولى، وتعتبر القيمة يوم تلفه في بلد غصبه من نقهـة، فإن كان فيه نقود فمن غالبـها، ولا قصاصـ في المال، مثل شق ثوبـه ونحوـه، بل الضمانـ بالبدلـ، أو الأرـشـ.

(وحرم تصرفـ غاصـبـ) وغيرـهـ منـ علمـ بالحالـ (بـمـغـصـوبـ) بماـ ليسـ لهـ حـكمـ، منـ صـحةـ وـفـسـادـ، كـإـتـلـافـ، وـاستـعـمـالـ، وكـذـاـ بـمـاـ لـهـ حـكمـ بـأـنـ يـوـصـفـ بـأـنـ صـحـيـحـ أوـ فـاسـدـ، وـلـذـاـ بـيـنـهـ بـقـولـهـ: (وـلـاـ يـصـحـ عـقـدـ) مـنـ بـيـعـ، أوـ إـجـارـةـ، أوـ هـبـةـ، وـنـحـوـهـاـ (وـلـاـ) تـصـحـ (عـبـادـةـ) لـحـدـيـثـ: «مـنـ عـمـلـ عـمـلـاـ لـيـسـ عـلـيـهـ أـمـرـنـاـ فـهـوـ رـدـ»<sup>(١)</sup>.

إـنـ اـتـخـرـ غـاصـبـ بـعـينـ مـغـصـوبـ أوـ عـيـنـ ثـمـنـهـ، وـظـهـرـ رـبـحـ، فـهـوـ مـالـكـ مـغـصـوبـ دـوـنـ غـاصـبـهـ، لـأـنـ نـمـاءـ مـلـكـهـ وـنـتـيـجـتـهـ (وـالـقـوـلـ فـيـ) قـيـمـةـ مـغـصـوبـ (تـالـفـ) أـ(وـ) فـيـ (قـدـرـهـ) أـ(وـ) فـيـ (صـفـتـهـ) أـوـ فـيـ حدـوـثـ عـيـهـ، أـوـ فـيـ صـنـاعـةـ فـيـ (قـوـلـهـ) أـيـ غـاصـبـ، بـيـمـيـنـهـ حـيـثـ لـاـ بـيـنـةـ لـلـمـالـكـ، لـأـنـ مـنـكـرـ، وـالـأـصـلـ بـرـاءـتـهـ مـنـ الزـائـدـ (وـالـقـوـلـ فـيـ رـدـهـ) أـيـ مـغـصـوبـ، إـلـىـ مـالـكـهـ أـوـ فـيـ (وـجـودـ) عـيـبـ فـيـهـ بـأـنـ قـالـ غـاصـبـ: كـانـ العـبـدـ أـعـورـ، أـوـ أـعـرجـ، وـنـحـوـهـ (قـوـلـ رـبـهـ) بـيـمـيـنـهـ عـلـىـ نـفـيـ ذـلـكـ، لـأـنـ الـأـصـلـ عـدـمـ الرـدـ أـوـ الـعـيـبـ، وـإـنـ اـتـفـقـاـ عـلـىـ أـنـ كـانـ بـهـ عـيـبـ، أـوـ قـامـتـ بـهـ بـيـنـةـ، فـقـالـ غـاصـبـ: غـصـبـتـهـ وـبـهـ عـيـبـ، وـقـالـ رـبـهـ: بـلـ حـدـثـ عـنـدـكـ، فـقـوـلـ غـاصـبـ بـيـمـيـنـهـ، لـأـنـهـ غـارـمـ.

(وـمـنـ بـيـدـهـ غـصـبـ، أـوـ غـيرـهـ) مـنـ رـهـنـ أـوـ أـمـانـةـ (وـجـهـلـ رـبـهـ) أـوـ عـرـفـ وـفـقـدـ، وـلـيـسـ لـهـ وـرـثـةـ (فـلـهـ الصـدـقـةـ بـهـ عـنـهـ) أـيـ عـنـ رـبـهـ، بـلـ إـذـنـ حـاـكـمـ لـكـنـ (بـنـيـةـ الضـمـانـ) لـرـبـهـ إـنـ ظـهـرـ، لـأـنـ الصـدـقـةـ عـنـهـ بـدـوـنـ ضـمـانـ إـضـاعـةـ لـهـ، لـإـلـىـ بـدـلـ، وـهـوـ غـيرـ جـائزـ.

(١) أـخـرـجـهـ الـبـخـارـيـ، فـيـ الـصلـحـ، بـابـ إـذـاـ اـصـطـلـحـواـ عـلـىـ صـلـحـ جـوـرـ فـالـصلـحـ مـرـدـدـ (٣/١٦٧) وـمـلـمـ، فـيـ الـأـقـضـيـةـ (٣/١٣٤٤) عـنـ عـائـشـةـ.

(ويسقط إثم غصب) عن غاصب، وإثم مسروق عن سارق، ونحوه، بالصدقة به، لأنه معذور بعجزه عن الرد، لجهله بالمالك، وثوابها لأربابها، وإن حضروا بعد الصدقة بها، خيروا بين الأجر، والأخذ من المتصدق، فإن أخذوا منه فالثواب له، نصاً<sup>(١)</sup>.

ومن لم يقدر على مباح يأكله، لم يأكل من حرام ماله غنية عنه، كحلوى، وفواكه، ويأكل عادته.

(ومن أتلف) من مكلف، أو غيره، إن لم يدفعه له ربه (ولو بسيرأ)<sup>(٢)</sup> مالاً (محترماً) لغيره (ضممه) أي ما أتلفه لأنه فوته عليه، فوجب عليه ضمانه، كما لو غصبه فتلف عنده، وإن أكره على إتلاف مال مضمون، فمكرهه يضمنه، ولو مال نفسه، ولا يضمن المال غير المحترم بإتلاف إتلاف صائل لم يندفع بدونه، ومال حربي، ومال بغاء حال حرب.

وإن فتح قفصاً عن طائر، أو حل قيد قن، أو أسير، أو دفع لأحد ما مبرداً فبرده، أو حل فرساً ونحوها، أو رباط سفينة، ففات ذلك، أو عقر شيء من ذلك، أو أتلف شيئاً بسبب إطلاقه؛ ضمه، أو حل وكاء زيق مائع، أو جامد، وأذابته الشمس، أو بقي بعد حلها، فألفته ريح، ونحوها، فاندفق؟ ضمه.

ولا يضمن دافع مفتاح للص ما سرقه<sup>(٣)</sup>، وإن ضرب يد آخر وفيها نحو دينار، فضاع، أو ألقى عمamته عن رأسه، أو هزه في خصومة، فسقطت وضاعت، أو تلفت، ضمن.

(وإن ربط) شخص (دابة) له أو لغيره أو أوقفها (بطريق ضيق) أو

(١) «معونة أولي النهى» (٥/٣٥٧).

(٢) في «أختصر المختصرات»: سهواً.

(٣) قال الشيخ عبدالرحمن السعدي في «الفتاوى» (ص ٤٣٢) الصواب يضمن الدافع المفتاح للص، لأن هذا من أكبر الأسباب، خصوصاً إذا تعذر تضمين الص. اهـ

واسع، نصاً<sup>(١)</sup> ، لما ذكره في «الإقناع»<sup>(٢)</sup> (ضمن ما أتلفته مطلقاً لتعديه، لأنه ليس له في الطريق حق، وطبع الدابة الجنائية بفمها، أو رجلها، فإذا قاومتها في الطريق كوضع الحجر، ونصب السكين فيه، وكذا لو ترك في الطريق طيناً، أو خشبة، أو عموداً، أو حجراً، أو كيس دراهم، أو أسدت خشبة إلى حائط، ضمن ما تلف بسبب ذلك؛ لتعديه، ويضمن ما أخذه ظالم بإغرائه ودلالته، لتسبيبه فيه).

ومن اقتني كلباً عقوراً، ولو لصيد وماشية، أو اقتني كلباً لا يُقتني، أو أسود بهيماً، أوأسداً، أو غزالاً، أو ذئباً، أو هرزاً تأكل الطيور، وتقلب القدور عادة، مع علمه، قال المنقح<sup>(٣)</sup> : وعلى قياس ذلك الكبش المعلم للنطاح. انتهى. فعمر شيء من ذلك آدمياً، أو دابة، أو خرق ثوب من دخل متزل المقتنى بإذنه، إن لم يتبه عن الكلب، وكذا لو خرق ثوب من هو خارج متزله، أو نفتحت دابة بمكان ضيق من ضربها، فتلف بذلك شيء، ضمنه لتسبيبه فيه، فإن عقر، أو خرق من أدخل متزل ربه بلا إذنه، فلا ضمان.

ويجوز قتل هر يأكل اللحم ونحوه، إن لم يندفع بدونه، كصائل، ومن أجج ناراً بملكه، أو سقاها، فتعدى ذلك إلى ملك غيره، فأتلفه لا بطيران ريح، ضمنه، إن أفرط أو فرط.

ولا يضمن رب غير ضارية<sup>(٤)</sup> ، وغير جوارح، ما أتلفته، إن لم تكن يده عليها، لحديث: «العمماء جرحها جبار»<sup>(٥)</sup> . متفق عليه. يعني:

(١) «التنبيح المشبع» (ص ١٧٣).

(٢) «الإقناع» (٢/٥٩٣، ٥٩٤).

(٣) «التنبيح المشبع» (ص ١٧٣).

(٤) أي غير معروفة بالصَّول. «شرح المتنبي» (٤٢٩/٢).

(٥) البخاري، في الزكاة، باب في الركاز الخامس (٢/١٣٧) وفي الديات، باب المعدن جبار (٤٦/٨) ومسلم، في الحدود (٣/١٣٣٤) عن أبي هريرة.

هـ (١) .

(وإن كانت الدابة بيد راكب، أو) يد (قائد، أو) يد (سائق) مالكاً كان، أو مستأجراً، أو مستعيراً، أو موصى له بنفعها، قادر على التصرف فيها (ضمن جنائية مقدمها) من لحمها وحدها (و) ضمن (وطئها ببرجلها) لحديث النعمان بن بشير مرفوعاً: «من وقف دابة في سابلة من سبل المسلمين، أو في سوق من أسواقهم، فوطئت بيد أو رجل فهو ضامن»<sup>(٢)</sup>. رواه الدارقطني . ولا يضمن ما نفتحت ب الرجل بلا سبب ، لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «الرجل جبار»<sup>(٣)</sup> رواه أبو داود، وخص بالفتح دون الوطء لإمكان من بيده الدابة أن يمنعها وطء ما لا يريد أن تطأه ، بتصرفه فيها ، بخلاف نفحها ، فلا يمكنه منها منه ، ما لم يجذبها باللجم ، زيادة على العادة ، أو يضرب وجهها ، فيضمن ما نفتحته ب الرجلها ، لأن السبب في جنائيتها .

وإن تعدد راكب ضمن الأول ، لأن المتصرف فيها ، أو من خلفه إن انفرد بتدبيرها ، لصغر الأول ، أو مرضه ، أو عماه ، وإن اشتراكاً في تدبيرها ، أو لم يكن إلا سائق وقائد ، اشتراكاً في الضمان .

ويضمن رب دابة ، ومستأجر ، ومستعير ، ومودع ، ما أفسدت من

(١) «الزاهر» (ص ٥٠٨).

(٢) سنن الدارقطني ، كتاب الحدود (١٧٩/٣) قال الألباني في «الإرواء» (٥/٣٦١) : ضعيف جداً .

(٣) أبو داود ، في الديات ، باب في الدابة تنضح ب الرجلها (٤/٧١٤) . قال الدارقطني في «السنن» (١٧٩/٣) : لم يروه غير سفيان بن حسين ، وخالقه الحفاظ عن الزهري ، منهم مالك وابن عيينة ويونس ومعمر وابن جريج والزييري وعقيل وليث بن سعد وغيرهم ، كلهم رواه عن الزهري فقالوا : العجماء جبار ، والبتر جبار ، والمعدن جبار ، ولم يذكروا : الرجل . وهو الصواب . اهـ

زرع، وشجر، وغيرهما ليلاً فقط، نصاً<sup>(١)</sup> ، لحديث مالك، عن الزهري، عن حرام بن سعد، عن محيضة: أن ناقة للبراء دخلت حائط قوم فأفسدت، فقضى رسول الله ﷺ أن على أهل الأموال حفظها بالنهار، وما أفسدت بالليل فهو مضمون عليهم<sup>(٢)</sup> . ولأن العادة من أهل المواشي إرسالها نهاراً، وحفظها ليلاً، وعادة أهل الحوائط حفظها نهاراً، فإذا أفسدت شيئاً ليلاً كان من ضمان من هي بيده، إن فرط في حفظها، بأن لم يضمنها، بحيث لا يمكنها الخروج، فإن فعل فآخر جها غيره، أو فتح عليها بابها، فعليه الضمان دون مالكها، لتبسيبه، ولا يضمن ما أفسدت نهاراً، للخبر<sup>(٣)</sup> ، إلا غاصب، فيضمن ما أفسدت نهاراً - أيضاً - لتعديه بإمساكها.

ومن طرد دابة من مزرعته لم يضمن ما أفسدته، إلا أن يدخلها مزرعة غيره، إن لم تصل المزارع، فإن اتصلت لم يطردها، وصبر، ليرجع على ربه ببدل ما تأكل، حيث لا يمكنه منها إلا بتسليطها على مال غيره.

ومن قتل صائلاً عليه، ولو آدمياً، صغيراً أو كبيراً، حراً أو عبداً، عاقلاً أو مجنوناً، دفعاً عن نفسه، لم يضمنه، إن لم يندفع إلا بالقتل، أو قتل خنزيراً، أو كلباً عقوراً، لم يضمنه، أو أتلف مزماراً، أو طنبوراً، أو عوداً، أو طبلاً، أو دفأ بصنوج، أو حلق، أو نرداً، أو شطرنجاً، أو صليباً، أو

(١) «شرح المتهم» (٤٣٠/٢).

(٢) الموطأ (٧٤٧/٢) وفيه عن حرام بن سعد بن محيضة أن ناقة للبراء... الحديث مرسل. ومن طريق مالك أخرجه - أيضاً - أحمد (٤٣٥/٥).

وآخر جه أبو داود، في البيوع، باب المواشي تفسد زرع قوم (٨٢٩/٣) وأبن ماجه، في الأحكام، باب الحكم فيما أفسدت المواشي (٧٨١/٢)، وأحمد (٤٣٦/٥) عن محيضة موصولاً.

وآخر جه أبو داود (٨٣٠ - ٨٢٩/٣) موصولاً عن البراء بن عازب وهو حديث صحيح. ينظر: «إرواء الغليل» (٥/٣٦٢).

(٣) المتقدم قريباً.

كسر إناء فضة أو ذهب، أو حلية محرماً على ذكر لم يتخذه مالكه يصلح للنساء، أو آلة سحر، أو تنجيم، أو كتب صور خيال، أو أوثاناً، أو كتب مبتدعة مضللة، أو كتب كفر، أو كتاباً فيها أحاديث رديئة؛ لم يضمن الجميع.

## فصل

### في الشفعة

ياسكان الفاء، من الشفع، وهو: الزوج، لأن نصيب الشفيع كان منفرداً في ملكه، وبالشفعة يضم المبيع إلى ملكه فيشفع به<sup>(١)</sup>. وهي شرعاً: استحقاق الشريك انتراع شخص شريكه من انتقل إليه بعوض مالي إن كان المنتقل إليه مثله مسلماً أو كافراً<sup>(٢)</sup>.

والشفعة ثبتت بالسنة، واتفاق كافة العلماء<sup>(٣)</sup>، لحديث جابر: قضى رسول الله ﷺ بالشفعة فيما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق، فلا شفعة<sup>(٤)</sup>. متفق عليه. ولا تسقط باحتيال على إسقاطها، لأنها إنما شرعت لدفع الضرر، لأن يظهر التعاقدان في البيع شيئاً لا يؤخذ بالشفعة معه، ويتوطأآن في الباطن على خلافه، كإظهار التواهب، أو زيادة الثمن، ونحوه.

(وثبتت الشفعة) للشريك في الشخص<sup>(٥)</sup> المبيع (فوراً) أي ساعة يعلم بالبيع، إن لم يكن عذر، وإلا بطلت، نصاً<sup>(٦)</sup>، لحديث: «الشفعة كحل

(١) «المطلع» (ص ٢٧٨) و«طلبة الطلبة» (ص ٢٥٤).

(٢) «التقديح المشبع» (ص ١٧٥) «الروض المربع» (٤٢٦/٥).

(٣) «الشرح الكبير» (١٥/٣٥٧) و«معونة أولي النهى» (٥/٤٠٣).

(٤) البخاري، في البيوع، باب بيع الشريك من شريطيه، وباب بيع الأرض والدور والعروض... وفي الشفعة (٣/٣٧، ٤٧) وفي مواضع أخرى. وأخرجه مسلم، في المسافة، (٣/١٢٢٩) بلفظ: قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شركة لم تقسم ربعة أو حائط، لا يحمل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه، فإن شاء أخذ، وإن شاء ترك، فإذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به.

(٥) الشخص: الطائفة من شيء، والجمع أشخاص. «المصباح المنير» (١/٤٣٥).

(٦) «معونة أولي النهى» (٥/٤١٨).

العقل»<sup>(١)</sup> رواه ابن ماجه، وفي لفظ: «الشفعه كنشطة العقال إن قيدت ثبت وإن تركت فاللوم على من تركها» فإن آخر طلب الشفعه لشدة جوع، أو عطش، حتى يأكل أو يشرب، أو لطهارة، أو لإغلاق باب، أو ليخرج من حمام، أو ليؤذن ويقيم، أو ليشهد الصلاة في جماعة يخاف فوتها، أو من علم ليلاً حتى يصبح، مع غيبة مشتر في جميع هذه الصور، أو لصلاة وستتها ولو مع حضوره؛ لم تسقط، لأن العادة تقديم هذه الحاجات ونحوها على غيرها، أو آخر الطلب جهلاً بأن التأخير مسقط للشفعه، ومثله يجهله، لم تسقط، بخلاف ما لو تركها جهلاً باستحقاقه لها، أو نسياناً للطلب، أو البيع، فإن لم يكن مثله يجهله، سقطت شفعته، وإن أشهد بطليه غائب، أو محبوس، أو مريض؛ لم تسقط، فإن لم يشهد سقطت، أو سار في طلبها بلا إشهاد سقطت - أيضاً -.

وإنما ثبت الشفعه (مسلم) فلا شفعه لكافر على مسلم، بخلاف عكسها، كما تقدم<sup>(٢)</sup> (تم الملك) فلا ثبت الشفعه لملك بملك غير تام،

= قال الشيخ عبدالرحمن السعدي في «الفتاوى» (ص ٤٣٨): ذكر الأصحاب من شروط الشفعه أن يطالب بها على الفور. وال الصحيح أن حق الشفعه كسائر الحقوق، لا يسقط إلا بما يدل على السقوط. اهـ

(١) ابن ماجه، الشفعه، باب طلب الشفعه (٢/٨٣٥)، وفي سنته محمد بن الحارث بن زياد الحارثي، عن محمد بن عبد الرحمن البيلمانى.

قال ابن عدي في «الكامل» (٦/٢١٨٩) وكل ما روي عن ابن البيلمانى، فالباء فيه من ابن البيلمانى، وإذا روى عن ابن البيلمانى محمد بن الحارث، فجمعياً ضعيفان، محمد بن الحارث، وابن البيلمانى، والضعف على حديثهما بيتن.

وقال ابن أبي حاتم في العلل (١/٤٧٩): عن أبي زرعة: هذا حديث منكر. اهـ وقال البيهقي (٦/١٠٨): منكر. اهـ وقال ابن حجر في التلخيص (٣/٦٥): إسناده ضعيف جداً.

وأما اللفظ الثاني فلم أجده من خرجه، وذكره ابن حجر في التلخيص، وقال: ذكره القاضي أبو الطيب، وابن الصباغ، والماوردي، هكذا بلا إسناد... إلخ  
(٢) في الصفحة السابقة.

كشركة وقف، ولو على معين، فلا يأخذ موقوف عليه بالشفعه، لقصور ملكه عليه، فثبتت له (في حصة شريكه المتقلة) عنه (لغيره، بعوض مالي) إما بالبيع، أو ما في معناه، كما تقدم<sup>(١)</sup> (بما استقر عليه العقد) متعلق وما قبله بثبت فخرج بقوله: في حصة شريكه: الجار، والموصى له بنفع دار، إذا باعها، أو بعضها وارث، لأن الموصى له ليس بمالك شيء من الدار، وقوله: بعوض<sup>٢</sup>، مخرج للموروث والموصى به، والموهوب بلا عوض، ونحوه، وقوله: مالي مخرج للمجعل عوضاً عن مهر، أو خلع، أو دم عمد صلحاً، ونحوه، وقوله: بما استقر عليه العقد: أي عقد البيع أو ما في معناه، لحديث جابر مرفوعاً: «هو أحق به بالشمن»<sup>(٣)</sup>. رواه الجوزجاني<sup>(٤)</sup> في «المترجم»، ولأن الشفيع إنما استحق الشخص بالبيع، فكان مستحفاً له بالشمن كالمشتري، ويدفع لمشتر مثل ثمن مثلي، وقيمة ثمن متقوم، فإن تعذر مثل مثلي فقيمه، أو تعذر معرفة المتقوم، فقيمة شخص مشفوع، وإن جهل الثمن كصبرة تلفت، أو اختلطت بما لا تميز منه، ولم يكن ثم حيلة على إسقاطها؛ سقطت، لأنها لا تستحق بغير بدل، فإن اتهمه شفيع أنه فعله حيلة حلفه.

(وشرط) لثبوت الشفعة (تقديم ملك شفيع) لجزء من رقبة ما منه الشخص المبيع، بأن يملكه قبل البيع، لأن الشفعة ثبتت لدفع الضرر عن

(١) (ص) (٨٤٩).

(٢) وأخرجه أيضاً أحمد (٣١٠/٣، ٣٨٢) بلفظ: «أيما قوم كانت بينهم رباعة أو دار فأراد أحدهم أن يبيع نصبيه فليعرضه على شركائه فإن أخذوه فهم أحق به بالثمن» قال في «الإرواء» (٥/٣٧٤): ضعف هذا اللفظ. اهـ

(٣) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني، صاحب كتاب «أحوال الرجال» - مطبوع - كان أحمد يكتبه ويكرمه إكراماً شديداً. توفي بدمشق يوم الجمعة، أول ذي القعدة، سنة (٢٥٩هـ) أو (٢٥٦هـ).  
 «طبقات الخنابلة» (١/٩٨، ٩٩) و«تهدیب الكمال» (٢/٢٤٤).

الشريك ، فإذا لم يكن له ملك سابق ، فلا ضرر عليه .

(و) شرط (كون شخص) مبيع (مثاعاً) أي غير مفرز (من أرض تجب قسمتها) إخباراً بطلب من له فيها جزء ، لحديث جابر مرفوعاً : «الشفعة فيما لم ينقسم ، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة»<sup>(١)</sup> رواه الشافعي - رحمه الله تعالى - ولحديثه - أيضاً - : «إنما جعل رسول الله ﷺ الشفعة في كل ما لم يقسم ، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة»<sup>(٢)</sup> رواه أبو داود .  
 (ويدخل غراس وبناء) في الشفعة (تبعاً) لأرض ، لحديث قضائه بكلية  
 بالشفعة في كل مشترك لم يقسم ربيعة أو حائطاً<sup>(٣)</sup> ، وهذا يدخل فيه البناء والأشجار ، و(لا) تدخل (ثمرة) ظاهرة (و) لا (زرع) في شفعة ، لا تبعاً ، ولا مفرداً ، لأنه لا يدخل في البيع تبعاً ، فلا يدخل في الشفعة ، كقمash لدار .

(و) شرط (أخذ جميع) شخص (مبيع) دفعاً لضرر المشتري ، بتبعيض الصفقة في حقه ، بأخذ بعض المبيع (إإن أراد) الشريك (أخذ البعض) من المبيع ، مع بقاء الكل ، سقطت شفعته ، وإن تلف بعضه ، كأنه دام بيت من دار بيع بعضها بأمر سماوي ، أو بفعل آدمي مشتر ، أو غيره ، أخذ الشفيع باقيه إن شاء بحصته من ثمنه ، فلو اشتري شخصاً من دار بألف تساوي ألفين ، فباع بابها ، أو هدمها ، فبقيت بألف ، أخذها الشفيع بخمسمائة بالحصة من الثمن نصاً<sup>(٤)</sup> (أو) إن (عجز عن بعض الثمن) أو عجز عنه كله (بعد إنتظاره ثلاثة) إن طلب الإنظار سقطت شفعته (أو قال المشتر : يعني) ما اشتريت (أو صاحبها) عليه ، وأكرنيه ، أو هبّه لي ، أو اشتريت رخيصاً ،

(١) ترتيب مسند الشافعي (٢/٦٥) وأخرجه - أيضاً - البخاري كما تقدم تخرجه (ص ٨٤٩) .

(٢) أبو داود ، في البيوع ، باب في الشفعة (٣/٧٨٤) عن جابر .

(٣) تقدم (ص ٨٤٩) .

(٤) «معونة أولي النهى» (٥/٤٣٤) .

سقطت شفعته، لأن هذا وشبهه دليل رضاه بشرائه، وتركه للشفعة (أو أخبره) إنسان (عدل) بالبيع (فكذبه) أي كذب خبرًا له ولو واحداً، لأنه خبر عدل يجب قبوله في الرواية والفتيا والأخبار الدينية، أشبه ما لو أخبره أكثر من عدل (ونحوه) أي نحو ما تقدم، مما يدل على رضاه بشرائه (سقطت) شفعته.

(إإن عفا بعضهم) أي الشركاء وترك شفعته، سقطت و(أخذ باقيهم الكل، أو تركه) قال ابن المنذر: أجمع كل من احفظ عنه من أهل العلم على هذا<sup>(١)</sup> ، لأن في أخذ البعض إضراراً بالمشتري، بتبعيض الصفقة عليه، والضرر لا يزال بالضرر، وكما لو كان بعضهم غائباً، فإنه ليس للحاضر إلا أخذ الكل أو تركه، فإن أخذه، فلصاحب الخيار إذا حضر بين أخذ قدر سهمه من الشفعة وبين الترك، فإن امتنع من حضر من الشركاء من الشفعة حتى يحضر صاحبه، بطل حقه من الشفعة، لأن في تأخيره إضراراً بالمشتري .

( وإن مات شفيع قبل طلب) مع قدرة، أو إشهاد مع عذر (بطلت) أي سقطت شفعته، لأنه نوع خيار، شرع للتمليك، أشبه بالإيجاب قبل القبول، ولأنه لا يعلم بقاوئه على الشفعة، لاحتمال رغبته عنها، ولا ينتقل إلى الورثة ما يشك في ثبوته ( وإن كان الثمن مؤجلاً أخذ) شفيع ( مليء) أي قادر على الوفاء ( به) أي بالثمن المؤجل ( وغيره) أي غير المليء، يأخذ ( بكفيل مليء) نصاً<sup>(٢)</sup> ، لأنه تابع للمشتري في الثمن وصفته، والتأجيل من صفاته، ويعتد في قدر ثمن بما زيد فيه أو حط منه زمن خيار، لأنه كحالة العقد .  
 (ولو أقر بائع بالبيع، وأنكر مشتر الشراء (ثبتت) الشفعة، لثبتت موجبها .

(١) «الإجماع» (ص ١٣٦).

(٢) «معونة أولي النهى» (٤٥٨/٥).

## فصل

### في الوديعة

من وَدَعَ الشَّيْءَ إِذَا تَرَكَهُ، لَتَرَكَهَا عِنْدَ الْمَوْدَعِ<sup>(١)</sup> ، وَأَجْمَعُوا عَلَى جُوازِ الإِيدَاع<sup>(٢)</sup> ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَوْذِ أَلَّذِي أَوْتَعْنَ أَمْتَنَهُ﴾<sup>(٣)</sup> ، وَحَدِيثُ أَبِي هَرِيرَةَ مَرْفُوعًا «أَدَّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ أَئْتَمْكَ وَلَا تَخْنَ منْ خَانَكَ»<sup>(٤)</sup> رَوَاهُ أَبُو دَاوُدُ وَغَيْرُهُ، وَلِحَاجَةِ النَّاسِ إِلَيْهَا.

وَالْوَدِيعَةُ شَرِعًا: الْمَالُ الْمَدْفُوعُ إِلَى مَنْ يَحْفَظُهُ بِلَا عَوْضٍ<sup>(٥)</sup> ، وَيُعْتَدُ لَهَا أَرْكَانٌ وَكَالَّةٌ، مِنْ كُونِ كُلِّ مِنْهُمَا جَائزَ التَّصْرِيفِ، وَتَعْيِينَ وَدِيعَ وَنَحْوَهُ، وَتَبْطِيلُ بِمَا يَبْطِلُهَا، إِلَّا إِذَا عَزَّلَهُ وَلَمْ يَعْلَمْ، وَإِنْ عَزَّلَ نَفْسَهُ فَهُنَّ أَمَانَةً بِيَدِهِ، كُثُوبُ أَطْارَتِهِ الرِّيحُ إِلَى دَارِهِ، يَحْبُّ رَدَهُ إِلَى مَالِكِهِ.

(وَيَسْنَ قَبُولُ وَدِيعَةِ مَنْ يَعْلَمُ مِنْ نَفْسِهِ الْأَمَانَةَ) أَيْ أَنَّ ثَقَةَ قَادِرٍ عَلَى حَفْظِهَا، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَاللَّهُ فِي عَوْنَ الْعَبْدُ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنَ أَخْيَهِ»<sup>(٦)</sup> ، قَالَ فِي «الْمَبْدُعِ»<sup>(٧)</sup>: وَيَكْرِهُ لِغَيْرِهِ إِلَّا بِرْضِيِّ رَبِّهَا، قَالَ فِي «شَرْحِ الْإِقْنَاعِ»<sup>(٨)</sup>:

(١) «القاموس» (ص ٩٩٤) و«الزاهر» (ص ٣٨٠).

(٢) «الشرح الكبير» (١٦/٥).

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٨٣.

(٤) أبو داود، في البيوع، باب في الرجل يأخذ حقه من تحت يده (٨٠٥/٣)، والترمذني، في البيوع، (٥٥٥/٣).

قال الترمذني: حسن غريب، وقال الحاكم في «المستدرك» (٤٦/٢): صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.

(٥) «الإقناع» (٣/٥) و«التنتيجة المشبع» (ص ١٧٧) و«كتاف الفتاع» (٤/١٦٦) ..

(٦) أخرجه مسلم، في الذكر، (٤/٢٠٧٤) من حديث أبي هريرة.

(٧) المبدع (٥/٢٣٣).

(٨) (٤/١٦٧).

قلت : ولعل المراد بعد إعلامه بذلك إن كان لا يعلمه لا يغره . وهي عقد جائز من الطرفين ، فإن أذن ربها للمدفوع إليه في التصرف ففعل صارت عارية مضمونة كالرهن إذا أذن ربها للمرتهن في استعماله :

(ويلزم) الوديع (حفظها) أي الوديعة (في حرز مثلها) عرفاً ، لقوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤْدُوا الْأَمْوَالَ إِلَى أَهْلِهَا﴾<sup>(١)</sup> ، ولا يمكن أداؤها بدون حفظها (وإن عينه) أي الحرز (ربها) أي : الوديعة ، بأن قال احفظها بهذا البيت . ( فأحرز )ها (بدونه) أي دون المعين رتبة ، ضمن ، لخالفة ، وإن أحرزها بمثله ، أو فوقه ، كما لو أودعه خاتماً ، وقال : البسه في خنصرك فلبسه في بنصره<sup>(٢)</sup> ، ولو لغير حاجة ، فلا يضمن الوديعة إن تلفت ، لأن تعين الحرز يقتضي الإذن في مثله ، وإن نهاد عن إخراجها ، فأخرجها ، لغشيان شيء الغالب منه الهلاك ، كحريق ، ونهب ، فتلفت ، لم يضمن ، وإن تركها إذن ، فتلفت ، ضمن لتفريطه ، ويحرم ، أو قال : لا تخرجها ، فإن أخرى لها لغير خوف ، فتلفت ، ضمن ، وإن خفت عليها ، فحصل خوف ، وأخرجها ، أو لا ، فتلفت ، لم يضمنها (أو تعدى) وديع (أو فرط) أي قصر في حفظها ، ضمنها ، لأن المتعدي متلف لمال غيره ، فيضمنه ، كما لو أتلفه من غير إيداع ، والمفرط متسبب بترك ما وجب عليه من حفظها .

(أو قطع) وديع (علف دابة عنها) أو سقيها (بغير قول) من مالك : لا تخلفها ، أو لا تسقها ، حتى ماتت (ضمنها) ، لأن علفها وسقيها من تمام الحفظ الذي استلزم بالاستيداع ، ولا يضمن إن نهاد مالك عن علفها ، وسقيها ، فتركه ، حتى ماتت ، كما لو أمره بقتلها فقتلها ، ويحرم ترك علفها ، وسقيها مطلقاً ، لحرمتها في نفسها ، فيجب إحياؤها ، لحق الله تعالى .

(١) سورة النساء ، الآية : ٥٨ .

(٢) الخنصر : الإصبع الصغرى وقد يطلق على الوسطى .

زالنصر : الإصبع التي بين الوسطى والخنصر . «تاج العروس» (٢٥٢/١٠) (٢٢٩/١١) .

وإن دفع الوديعة مستودع إلى من يحفظ ماله عادة، كزوجته، وعده، وخازنه، فتلفت؛ لم يضمن، لأنه مأذون فيه عادة، أشبه ما لو سلم الماشية إلى الراعي، أو دفعها لعذر كمن حضره الموت، أو أراد سفراً إلى أجنبي ثقة، أو إلى حاكم، فتلفت، لم يضمن، وإن يكن له عذر، ضمن لتعديه، لأنه ليس له أن يودع بلا عذر، ولما لا مطالبة الأجنبية - أيضاً - ببدل الوديعة، لأنه قبض ما ليس له قبضه، أشبه المودع من الغاصب، وعليه قرار الضمان، إن علم الحال، لتعديه، فإن لم يعلم فعلى وديع أول، لأنه غرره.

ومن أراد سفراً، أو خاف على الوديعة عنده ردها إلى مالكها، أو إلى من يحفظ ماله عادة، أو إلى وكيله في قبضها، إن كان، لأن فيه تخلصاً له من دركها، وإيصاً للحق إلى مستحقه، فإن لم يجده، ولا وكيله، حملها معه إن كان أحفظ لها، ولم ينبه مالكها عنه، لأنه موضع حاجة، فإن تلفت لم يضمن.

(ويقبل قول مودع في ردها) أي الوديعة (إلى ربها) أو إلى من يحفظ ماله بييمينه، لأنه لا منفعة له في قبضها، أشبه الوكيل بلا جعل (أو) ردها إلى (غيره بإذنه) أي: ويقبل قول مودع في رد الوديعة إلى غير ربها بإذنه، بييمينه، نصاً<sup>(١)</sup>، لأنه ادعى دفعاً يبرأ به من رد الوديعة، أشبه ما لو ادعى الرد إلى مالكها، ولا يلزم المدعى عليه للملك غير اليمين، ما لم يقر بالقبض، ولا يقبل قول مودع في ردها إلى (وارثه) أي الملك إلا ببينة، لأنهم لم يأتُوا به، وإن ادعى ردًا بعد مطلبه بلا عذر، أو بعد منعه منها، لم يقبل إلا ببينة، لأنه صار ضامناً، كالغاصب، أو ادعى ورثة مودع ردًا منهم، أو من مورثهم، ولو لمالك؛ لم يقبل ذلك إلا ببينة، لأنهم غير مؤمنين عليها من قبل مالكها، وكذا لو ادعى ملتقط، أو من أطارت الرياح إلى داره ثوباً ونحوه، فلا يقبل إلا ببينة.

(١) «معونة أولى النهى» (٥٠٨/٥).

(و) يقبل قول مودع (في تلفها) أي الوديعة، بسبب خفي، كسرقة، لتعذر إقامة البينة عليه، ولئلا يمتنع الناس من قبول الأمانات مع الحاجة إليه، وكذا إن لم يذكر سبباً، ولا يقبل دعواه التلف بسبب ظاهر، كحريق، ونهب، إلا ببينة تشهد بوجوده، ثم يختلف أنها ضاعت به، ويصدق بيمينه في عدم خيانة (و) في (عدم تفريط وتعذر) فيها، لأنه أمين، والأصل براءته (وفي الإذن) في دفعها إلى غير ربه، كما تقدم<sup>(١)</sup>. وفيه تكرار.

(وإن أودع اثنان) واحداً (مكيلاً أو موزوناً يُقْسَمُ) إجباراً (فطلب أحدهما نصيبيه لغيبة شريك أو) مع حضوره، و(امتناعه) منأخذ نصيبيه، أو من الإذن لشريكه فيأخذ نصيبيه (سلم إليه) أي الطالب، نصيبيه وجوباً، لأنه حق مشترك يمكن فيه تمييز نصيب أحد الشركين من نصيب الآخر، بغير غبن ولا ضرر، أشبه ما لو كان متميزاً، فإن كان المشترك غير مكيل وموزون، أو كان كذلك، لكن لا ينقسم لصناعة فيه، كأنية نحاس، ونحوها، وحلي مباح، أو مختلف الأجزاء ونحوه، لم يسلم إليه، إلا بإذن شريكه، أو حاكم، لأن قسمته لا يؤمن عليها الحيف، لافتقارها إلى التقويم، وهو ظن وتخمين (ولمودع ومضارب ومرتهن ومستأجر) قال الشيخ منصور - رحمه الله - : قلت ومثلهم العدل بيده الرهن، والأجير على حفظ عين والوكيل فيه، والمستعير، والمجاعل على عملها<sup>(٢)</sup> ، انتهى (إن غصبت العين) المودعة، وما عطف عليها (المطالبة بها) من غاصبها، لأنها من جملة حفظها المأمور به، ولا يضمن مودع أكثره على دفع الوديعة إلى غير ربه، كما لو أخذها منه قهراً، لأن الإكراه عذر يبيح له دفعها، فإن طلب بيمينه أن لا وديعة لفلان عنده، ولم يجد بدأً من الحلف، لتغلب الطالب عليه بسلطنة، أو تلصص، ولا يمكنه الخلاص منه إلا بالحلف، حلف متاؤلاً، ولم يجئ،

(١) في الصفحة السابقة.

(٢) «شرح منتهى الإرادات» للبيهقي (٤٥٨/٢).

فإن لم يحلف حتى أخذت منه، ضمنها، لتفريطه بترك الحلف، ويأثم إن حلف ولم يتأنل لكتبه، وإن حلفه بدون تأويل دون إثمه باقراره بها، لأن حفظ مال الغير عن الضياع أكد من بر اليمين، ويکفر كفارة يمين وجوباً، إن حلف ولم يتأنل، وإن أكره على اليمين بالطلاق، فقال أبو الخطاب: لا تنعقد، كما لو أكره على إيقاع الطلاق<sup>(١)</sup> .  
 ومن مات وعنه وديعة، وجهلت في ماله، فربها يكون غريماً بها،  
 كسائر الديون.

---

(١) نقله في «الإنصاف» (٦١/٧١).

## فصل في إحياء الموات

والموات هو: الأرض الخراب الدارسة، وتسمى ميته ومواتاً وموتاً بفتح الميم والواو<sup>(١)</sup>. (ومن أحيا أرضاً منفكة عن الاختصاصات و) عن (ملك معصوم) من مسلم، أو ذمي، أو مستأمن (ملكها) أي الأرض. جوابٌ مَنْ، بما فيها من معدن جامد باطن، كذهب، وفضة، وحديد، ونحاس، ورصاص، ومن معدن جامد ظاهر، كجص، وكحل، وكبريت، وزرنيخ<sup>(٢)</sup> ، لأنه من أجزاء الأرض، فيتبعها في الملك، كما لو اشتراها، بخلاف الركاز، لأنه مودع للنقل، وليس من أجزائها، وهذا في المعدن الظاهر إذا ظهر ياظهاره وحفره، وأما ما كان ظاهراً فيها قبل إحيائها، فلا يملك، لأنه قطع لنفع كان واصلاً للمسلمين، بخلاف ما ظهر ياظهاره. وإن ظهر فيما أحيا عين ماء، أو معدن جار كنفط، وقار، أو كلاً، فهو أحق به، ولا يملك، لحديث: «الناس شركاء في ثلات: في الماء والكلأ والنار»<sup>(٣)</sup> رواه الخلال، وابن ماجه.

ويجب بذل ما فضل من الماء عن حاجته، وحاجة عياله، وماشيته، وزرعه؛ لبهائم غيره، وزرעה، لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «لا تمنعوا فضل الماء لمنعوا به الكلأ»<sup>(٤)</sup> متفق عليه. وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، مرفوعاً: «من منع فضل مائه، أو فضل كلئه منعه الله فضله يوم

(١) «المصباح المنير» (٢/٨٠٣) و«الدر النقي» (٣/٥٤٤).

(٢) الزرنيخ: بالكسر، حجر معروف، فارسي معرب. «قصد السبيل» (٢/٨٦، ٨٧).

(٣) تقدم (ص ٦٥٠).

(٤) البخاري، في الشرب والمسافة، باب من قال: إن صاحب الماء أحق بالماء حتى يروي... (٣/٧٥) ومسلم في المسافة (٣/١١٩٨).

القيامة»<sup>(١)</sup> رواه أحمد، ولا يتوعد على ما يحمل، فإن آذاه بالدخول، أو تضرر بيذهله، فله منعه، أو كان له فيه ماء السماء، فيخاف عطشاً، أو حازه في إناء، لم يلزمه بذلك.

ولا يملك بالإحياء موات الحرم، وعرفات، لما فيه من التضييق على الحاج، واحتياجه بما يستوي فيه الناس، ولا ما أحياه مسلم من أرض كفار صولحوا على أنها لهم، ولنا الخراج عنها، ولا ما قرب من العامر عرفاً، وتعلق بمصالحة، كطرقه، وفنائه، ومسيل مائه، ومرعاه، ومحيطه، وحريرمه، ومدفن موته، ومطرح ترابه، ولا ما جرى عليه ملك لأحد، أو وجد فيه أكثر عمارة، وإن ملكه من له حرمة من مسلم أو ذمي أو مستأمن، أو شك فيه، بأن وجد مالكه، أو وجد أحد من ورثته، لم يملك بإحياء، حكاه ابن عبد البر إجماعاً<sup>(٢)</sup>، وكذا إن جهل مالكه، بأن لم تعلم عينه، مع العلم بجريان الملك عليه لذى حرمة، فلا يملك بالإحياء، نصاً<sup>(٣)</sup>، لمفهوم حديث عائشة: «من أحيا أرضاً ليست لأحد»<sup>(٤)</sup> ولأنه مملوك فلا يملك بالإحياء، كما لو كان مالكه معيناً، وإن علم ولم يعقب أقطعه الإمام لمن شاء، لأنه فيء، وإن ملك بإحياء، ثم ترك حتى دثر، وعاد مواتاً، لم يملك بإحياء إن كان لعصوم، لمفهوم حديث: «من أحيا أرضاً ميتة ليست

(١) أحمد (٢/١٨٣) عن سليمان بن موسى، أن عبدالله بن عمرو كتب إلى عامل له على أرض له أن لا تمنع فضل مائة، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من منع فضل الماء ليمعن به فضل الكلأ منعه الله يوم القيمة فضله».

(٢) «فتح البر في الترتيب الفقهي لتمهيد ابن عبد البر» (١٢/٤٧٤).

(٣) «شرح المتنه» (٢/٤٥٩).

(٤) أخرجه أبو عبيدة، في الأموال، باب إحياء الأرضين... (٢٦٤)، وأخرجه البخاري في الحرش والمزارعة بباب من أحيا أرضاً مواتاً (٣/٧٠) بلفظ: «من أعمراً أرضاً ليست لأحد فهو أحق».

لأحد»<sup>(١)</sup> وهو مقيد بحديث: «من أحيا أرضاً ميتة فهي له»<sup>(٢)</sup> ، ولأن ملك المحيي أولًا لم يزل عنها بالترك، كسائر الأملاك.

(ويحصل) إحياء الأرض (بحوزها بحائط منيع) بحيث يمنع ما وراءه، لقوله عليه السلام: «من أحاط حائطاً على الأرض فهي له»<sup>(٣)</sup> رواه أحمد، ويكون مما جرت عادة أهل البلد به، من لبن، أو حجر، أو قصب، أو خشب، ونحوه، ولا يعتبر في ذلك تسقيف، ولا نصب باب (أو إجراء ماء) لها (لا تزرع إلا به) أي بالماء المسوق إليها (أو قطع ماء) عنها (لا تزرع معه) كأرض البطائح التي يفسدها غرقها بالماء، لكثرته، فإذا حياؤها بسده عنها (أو حفر بئر) أو نهر، نصاً<sup>(٤)</sup> ، ويصل إلى ماء البئر، فإذا خرج الماء استقر ملكه، إلا أن يحتاج إلى طي<sup>(٥)</sup> ، فتمام الإحياء بطريقها (أو غرس شجر فيها) أي الأرض، بأن كانت لا تصلح لغرس، لكترة أحجارها، ونحوها، فينقيها، ويغرسها.

ولا يحصل الإحياء بحرث، وزرع، وبحفر بئر بموات يملك حريمها، وهو من كل جانب في قديمة - وتسمى العادية -<sup>(٦)</sup> خمسون

(١) تقدم في الحاشية السابقة.

(٢) تقدم (ص ٨٣٧) ولفظه: «من أحيا أرضاً ميتة فهي له، وليس لعرق ظالم حق».

(٣) أحمد (١٢/٥، ٢١) عن سمرة. وأخرجه - أيضاً - أبو داود، في الخراج، باب في إحياء الموات (٤٥٦/٣)، وأخرجه أحمد (٣٨١/٢) - أيضاً - عن جابر.

(٤) «معونة أولى النهى» (٥٥٢/٥).

(٥) «طوى فلان البئر وغيرها بالحجارة ونحوها: بناتها أو عرشها. «المعجم الوسيط» (٥٧٢/٢).

(٦) بتشديد الياء، نسبة إلى عاد، ولم يرد عاداً بعينها، لكن لما كانت عاد في الزمن الأول، وكانت لها آثار في الأرض نسب إليها كل قديم.

وعند الشيخ تقى الدين: أن العادية هي التي أعيدت. والأول هو المقصود عن أحمد... اهـ من «معونة أولى النهى» (٥٥٣/٥).

ذراعاً، وفي غير القديمة خمسة وعشرون ذراعاً، نصاً<sup>(١)</sup> ، لحديث أبي عبيدة في «الأموال» عن سعيد بن المسيب: السنة في حريم القليب العادي خمسون ذراعاً والبدي خمسة وعشرون ذراعاً<sup>(٢)</sup> . رواه الخلال، والدارقطني نحوه مرفوعاً<sup>(٣)</sup> .

والبئر التي لها ماء ينتفع به ليس لأحد احتجاره، كالمعادن الظاهرة، وحريرم عين وقناة حفرتا بمواد: خسمائة ذراع، وحريرم نهر بمواد من جانبيه ما يحتاج إليه لطراح كرايته<sup>(٤)</sup> ، وطريق شاويه - أي قيمه - قال في «شرح المتن» لصنفه: والكرایة والشاوي لم أجد لهما أصلاً في اللغة بهذا المعنى، ولعلهما مولدتان من قبل أهل الشام<sup>(٥)</sup> . انتهى.

وحريرم شجرة غرست بمواد قدر مد أغصانها حواليها، لحديث أبي داود، عن أبي سعيد قال: اختصم إلى النبي ﷺ في حريم نخلة، فأمر بجريدة من جرائدتها، فذرعت، فكانت سبعة أذرع أو خمسة أذرع، فقضى بذلك<sup>(٦)</sup> . وحريرم أرض تزرع ما تحتاج إليه لسقيها، وربط دوابها، وطرح سبخها، ومصرف مائها عند الاستغناء عنه، وحريرم دار من مواد حولها

(١) «معونة أولي النهى» (٥٥٤/٥).

(٢) اللفظ الذي ذكره المؤلف في «الأموال» (ص ٢٦٩) لكن عن يحيى بن سعيد. وأما عن سعيد بن المسيب ففيه (ص ٢٦٩) فبلغه: حريرم البئر البدي خمس وعشرون ذراعاً من نواحيها كلها، وحريرم بئر الزرع ثلاثة ذراع من نواحيها كلها، وحريرم البئر العادية خمسون ذراعاً من نواحيها كلها.

وأثر سعيد بن المسيب أخرجه - أيضاً - أبو داود في المراسيل (ص ٢٠٥).

(٣) سنن الدارقطني، كتاب الأقضية والأحكام (٤/٢٢٠) وقال: الصحيح أنه مرسلاً عن ابن المسيب، ومن أسنده فقد وهم.

(٤) كرايته، هو: ما يلقى منه طلباً لسرعة جريه. «معونة أولي النهى» (٥٥٥/٥).

(٥) «معونة أولي النهى» (٥/٥٥٥، ٥٥٦).

(٦) أبو داود، في الأقضية، أبواب من القضاء (٤/٥٣، ٥٤).

مطرح تراب، وكناسة، وماء ميزاب وعمر لباب، ولا حريم لدار محفوفة بملك لغيره، ويتصرف كل من أرباب الأماكن الملاصقة بحسب عادة.

وإن وقع في قدر الطريق نزاع وقت الإحياء، فلها سبعة أذرع، للخبر<sup>(١)</sup>. ولا تغير بعد وضعها، ومن تحجر مواتاً، بأن أدار حوله أحجاراً، أو ترابة، أو شوكاً، أو حائطاً غير منيع، أو حفر بئراً لم يصل ماؤها، أو شفَّى شجراً مباحاً، كالزيتون والخروب<sup>(٢)</sup>، أي قطع الأغصان الرديئة لتخلصها أغصان جيدة، أو أصلحه ولم يركبه، أو أقطعه الإمام مواتاً ليحييه، لم يملكه بذلك، وهو أحق به من غيره، وكذا وارثه من بعده، وكذا من ينقله المتحجر، والمقطوع إليه.

وكذا من نزل عن أرض خراجية بيده لغيره، أو عن وظيفة لأهل، فالمتزول له أحق بها من غيره، وليس من قلنا إنه أحق بشيء من ذلك بيعه، لأنه لم يملكه، كحق الشفعة قبل الأخذ، لكن النزول عنه بعوض لا على وجه البيع جائز، كما ذكره ابن نصر الله<sup>(٣)</sup>، قياساً على الخلع.

(ومن سبق إلى طريق واسع) أو رحبة مسجد غير محوطة، ولم يضيق على الناس ( فهو أحق بالجلوس فيه ما بقي متاعه، ما لم يضر)، لحديث: «من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو أحق به»<sup>(٤)</sup> وإن سبق اثنان فأكثر إلى ما

(١) أخرج مسلم في المساقاة، (١٢٣٢/٣) عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «إذا اختلفتم في الطريق جعل عرضه سبع أذرع».

(٢) شجرة دائمة الخضرة، لا تتطلب الكثير من العناية. ينظر: «معجم الأعشاب والنباتات الطبية» (ص ٣٤٤).

(٣) نقله عنه في «شرح المتنه» (٤٦٤/٢).

(٤) أخرجه أبو داود، في الخارج، باب في إقطاع الأرضين (٤٥٣/٣) عن أسمور بن مضرس بلفظ: «... فهو له» قال الحافظ في «التلخيص» (٧٢/٣): قال البغوي: لا أعلم بهذا الاستاد غير هذا الحديث. صححه الضياء في المختارة. اهـ.

ذكر، أو إلى خان مسبل<sup>(١)</sup>، أو رباط، أو مدرسة، أو خانكاه<sup>(٢)</sup>، ولم يتوقف الانتفاع فيها إلى تقرير ناظر، وضاق المكان عن انتفاع جميعهم، أقرع.

والسابق إلى معدن أحق بما يناله منه، والسابق إلى مباح، كصيد، وعنبر، وحطب، ومنبوز رغبة عنه، وما يتركه حصاد، ونحوه من زرع، وثمر، رغبة عنه، أحق به، فيملكه بأخذه، مسلماً كان، أو ذمياً، ويقسم بين عدد أخذوه دفعة واحدة بالسوية، ولا يجوز لأحد أن يأخذ من أرباب الدواب عوض مرعى موات، أو حمى، لأنه يَعْلَمُ شرك الناس فيه<sup>(٣)</sup>.

تتمة:

ولمن في أعلى ماء غير مملوك، كالأنهار الصغار، أن يسكنى ويحبسه حتى يصل إلى كعبه، ثم يرسله إلى من يليه أولاً، ثم هو كذلك، مرتبأً الأعلى فال أعلى، إلى انتهاء الأرضي، إن فضل شيء، وإن فلا شيء للباقي.

ولو استوى اثنان فأكثر في قرب من أول نهر، قسم الماء بينهم على قدر الأرض، إن أمكن، وإن أقرع، ولو أحيا سابق مواتاً في أسفل النهر، ثم أحيا آخر فوقه، ثم أحيا ثالث فوق ثان، سقى المحبي أولاً، ثم ثان، ثم ثالث، اعتباراً بالسبق إلى الإحياء، لا إلى أول النهر، كما تقدم، لأنه إذا

(١) تقدم الكلام على معنى: الخان (ص ٦٢٥) وقال في «القاموس» (ص ١١٨٧): الفندق: الخان السبيل . اهـ

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جَنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بِيَوْمًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ﴾ قال محمد بن الحنفية وقتادة ومجاهد: هي الفنادق التي في طرق السابلة.. ذكره القرطبي في «الجامع» (٢٢١/١٢).

(٢) في «المعجم الوسيط» (١/٢٦٠): الخانقاه: رباط الصوفية.

(٣) حيث قال يَعْلَمُ: «الناس شركاء في ثلاثة...» تقدم (ص ٦٦٢).

ملك الأرض ملكها بحقوقها ومرافقها.

والماء الجاري المملوك وغيره، لكل أحد أن يأخذ منه لشربه، ووضوئه، وغسل ثيابه، والانتفاع به في أشياء ذلك، مما لا يؤثر فيه، بلا إذن مالكه، إن لم يدخل إليه في مكان محظوظ عليه، ولا يحل لصاحبه المنع منه، لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «ثلاثة لا ينظر الله إليهم ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم: رجل كان بفضل مائه بالطريق، فمنعه ابن السبيل»<sup>(١)</sup> رواه البخاري. بخلاف ما يؤثر فيه، كسفري ماشية كثيرة، ونحوه، فإن فضل شيء من الماء عن حاجته لزمه بذلك، وإن فلا.

(١) البخاري، في المسافة، باب إثم من منع ابن السبيل من الماء، وباب من رأى أن صاحب الخوض والقربة أحق بما نه (٣/٧٦، ٧٨) وأخرجه - أيضاً - مسلم في الإيمان (١٠٣/١).

## فصل في المُجَالَةِ

بِتَشْلِيثِ الْجَهَنَّمِ - كَمَا ذُكِرَهُ أَبْنُ مَالِكٍ<sup>(١)</sup> - <sup>(٢)</sup> مُشَتَّقَةٌ مِنَ الْجَعْلِ، بِمَعْنَى التَّسْمِيَّةِ. لِأَنَّ الْجَاعِلَ يُسَمِّي الْجَعْلَ لِلْعَالَمِ. أَوْ مِنَ الْجَعْلِ، بِمَعْنَى الإِيجَابِ. يُقَالُ: جَعَلْتُ لَهُ كَذَّا أَيْ: أَوْجَبْتُ<sup>(٣)</sup>. وَيَدْلِلُ لِمَشْرُوعِيَّتِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ حَمْلٌ بَعْثِرَ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾<sup>(٤)</sup>، وَحَدِيثُ الْلَّدِيعِ<sup>(٥)</sup>. وَلِدُعَاءِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ.

وَهِيَ شَرِيعًا: جَعَلَ مَالَ مَعْلُومٍ لِمَنْ يَعْمَلُ لَهُ عَمَلاً، وَلَوْ مَجْهُولًا<sup>(٦)</sup>. فَلَذِلِكَ قَالَ: (وَيَحُوزُ جَعْلُ شَيْءٍ مَعْلُومٍ) فَلَا يَصِحُّ: مِنْ رَدِّ عَبْدِيِّ فَلَهُ نَصْفُهِ، وَنَحْوُهُ، لَا إِنْ كَانَ مِنْ مَالِ حَرْبِيِّ، فَيَصِحُّ مَجْهُولًا (لِمَنْ يَعْمَلُ) مُتَبْلِقٌ بِجَعْلِ (عَمَلاً) مُبَاحًا، بِخَلَافِ نَحْوِ زَمْرَةِ، وَزَنَّا (وَلَوْ) كَانَ الْعَمَلُ (مَجْهُولًا) كَمَنْ خَاطَ لِي ثَوْبَاً، وَنَحْوُهُ، فَلَهُ كَذَا، أَوْ لِمَنْ يَعْمَلُ لَهُ مَدْةً وَلَوْ مَجْهُولَةً، كَمَنْ حَرَسَ زَرْعِيِّ، أَوْ أَدَنَ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ، فَلَهُ فِي كُلِّ شَهْرٍ كَذَا وَ(كَرْدُ عَبْدٍ، وَلِقَطْةٍ، وَبَنَاءً حَائِطٍ) كَقَوْلِهِ: مِنْ رَدِّ عَبْدِيِّ الْآبَقِ فَلَهُ كَذَا، أَوْ رَدِّ لَقْطَتِيِّ، أَوْ

(١) جَمَالُ الدِّينُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ مَالِكٍ الطَّائِي الْجَيَانِيُّ. حَجَّةُ الْعَرَبُ، الْعَالَمَةُ. وَلِدَسْتَنَةَ (٦٠٠هـ) أَوْ (٦٠١هـ) حَجَّةُ فِي الْلِّسَانِ، أَلْفُ «تَسْهِيلِ الْفَوَادِي» وَ«الْكَافِيَّةُ الشَّافِيَّةُ» وَ«الْأَلْفَيَّةُ» وَغَيْرُهَا. تَوْفَى بِدمَشْقٍ، فِي شَعْبَانَ سَنَةَ (٦٧٢هـ) يَنْظَرُ: «الْعَبْرُ» (٥/٣٠٠) وَ«طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ» (٨/٦٨، ٦٧) وَ«شَذَرَاتُ الذَّهَبِ» (٧/٥٩٠).

(٢) «إِكْمَالُ الْإِعْلَامِ بِتَشْلِيثِ الْكَلَامِ».

(٣) «تَحْرِيرُ الْفَاظِ التَّنْبِيَّهِ» (ص ٢٠٦) وَ«الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ» (١/١٤١) وَ«مَعْجمُ الْمَصْطَلِحَاتِ وَالْأَلْفَاظِ الْفَقِهِيَّةِ» (١/٥٣١).

(٤) سُورَةُ يُوسُفَ، الْآيَةُ: ٧٢.

(٥) حَدِيثُ الْلَّدِيعِ تَقْدِمُ تَحْرِيجهُ (ص ٨١٧).

(٦) «مَعْونَةُ أُولَئِكَ الْمُنْهَى» (٥/٥٩٠).

بني حائطي، فله كذا (فمن فعله) أي العمل المسمى عليه الجعل (بعد علمه) أي بعد أن بلغه الجعل (استحقه) كدين، لأن العقد استقر بتمام العمل، فاستحق ما جعل له، ومن بلغه الجعل في أثناء العمل، استحق من الجعل حصة تقامه، إن أتته بنية الجعل، ومن بلغه بعد تقامه لم يستحقه، ولا شيء منه، لما سبق، وحرم عليه أخذه، إلا إن تبرع له به ربه، بعد إعلامه بالحال.

(ولكلّ) من المجاعل والعامل (فسخها) لأنها من العقود الجائزه،

(ف) إن وقع الفسخ (من عامل فلا شيء له) لإسقاطه حق نفسه، حيث لم يوف ما شرط عليه (و) إن وقع (من جاعل لعامل أجراً) مثل (عمله) لأنه عمل بعوض لم يسلم له، ولا شيء لما يعمله بعد الفسخ، لأنه غير مأذون فيه، وإن زاد جاعل في جعل، أو نقص منه قبل شروع في عمله، جاز، وعمل به، لأنه عقد جائز، كالمضاربة (وإن عمل) شخص (غير معذ لأخذ أجراً لغيره عملاً بلا جعل) فلا شيء له، لأنه بذلك منفعته من غير عوض، فلم يستحقه (أو) عمل معذ لأخذ أجراً لغيره عملاً (بلا إذن فلا شيء له) لتبرعه بعمله، حيث بذلك بلا عوض (إلا في تحصيل) أي تحصص (متاع) غيره، ولو قتاً (من بحر أو فلالة) أو فم سبع، يظن هلاكه في تركه (فله أجر مثله) لأنه يخشى هلاكه، وتلفه على مالكه، بخلاف اللقطة، وفيه حث وترغيب في إنقاذ الأموال من الهلكة (وفي) رد (رقيق دينار أو اثنا عشر درهماً) ولو جعل دون ذلك، وسواء كان يساويها، أو لا لثلا يتحقق بدار الحرب، ويشتغل بالفساد.

روي عن عمر وعلي<sup>(١)</sup> وعن عمرو بن دينار، وابن أبي مليكة مرسلاً: أن النبي ﷺ جعل في رد الآبق إذا جاء به خارجاً من الحرم

(١) أثر عمر وعلي آخر جهما ابن أبي شيبة في البيوع والأقضية، جعل الآبق (٦/٥٤١) فروي عن سعيد بن المسيب أن عمر جعل في جعل الآبق ديناراً، أو اثنى عشر درهماً. وعن الحارث عن علي مثله.

ديناراً<sup>(١)</sup> . وإن اختلفا في أصل جعل، فالقول قول من ينفيه منهما، لأن الأصل عدمه، وإن اختلفا في قدره، أو قدر مسافة، فقول جاعل، لأنه منكر.

#### تتصرّة:

متى كان العمل في مال الغير إنقاذاً له من التلف المشرف عليه، كان جائزاً بغير إذن مالكه، لأنه إحسان إليه، كذبح الحيوان المأكول إذا خيف موته، ولا يضمن ما نقص بذبحه، لأنه محسن به.

---

(١) المصدر السابق. ولفظه: «... ديناراً أو عشرة دراهم».

## فصل في اللقطة

وهي محركة، وكحْرَمة وهمزة وثمامة: ما التقط. قاله في «القاموس»<sup>(١)</sup>. وهي عرفاً: مال كنقد، أو متاع، أو مختص، كخمر خلآل، ضائع، أو في معناه، كمتروك قصداً لمعنى يقتضيه، ومدفون منسي لغير حرب<sup>(٢)</sup>.

والالأصل في الالتقاط: حديث زيد بن خالد الجهنمي قال: سئل رسول الله ﷺ عن لقطة الذهب والورق<sup>(٣)</sup>? فقال: «اعرف وكاها وعفاصها»<sup>(٤)</sup>، ثم عرّفها سنة، فإن لم تعرف فاستتفقها، ولتكن وديعة عندك، فإذا جاء طالبها يوماً من الدهر، فادفعها إليه». وسأله عن ضالة الإبل؟ فقال: «مالك ولها؟ فإن معها حذاءها وسقاءها، ترد الماء، وتأكل الشجر، حتى يجدها ربها». وسأله عن الشاة؟ فقال: «خذها فإنما هي لك، أو لأخيك، أو للذئب»<sup>(٥)</sup>. متفق عليه.

(واللقطة ثلاثة أقسام) بالاستقراء: الأول: (ما لا تتبعه همة أو ساط الناس) أي: يهتمون في طلبه (كرغيف وشبع) - بتقديم المعجمة - أحد

(١) «القاموس المحيط» (ص ٨٨٦).

(٢) «معونة أولي النهى» (٦٠٥/٥).

(٣) الورق: المال من الدرهم. ويطلق على الفضة. ينظر: «المصباح المنير» (٩٠٣/٢).

(٤) وكاها: الخيط الذي تشد به الصرة والكيس ونحوهما.

عفاصها: وعاؤها من كيس ونحوه. «الدر النقي» (٥٦٠، ٥٥٩/٣).

(٥) البخاري، في العلم، باب الغضب في الموعظة والتعليم... (١/٢١) وفي اللقطة، باب ضالة الإبل، وباب إذا لم يوجد صاحب اللقطة... وباب إذا جاء صاحب اللقطة (٣/٩٢، ٩٣، ٩٥) وفي مواضع أخرى. ومسلم في اللقطة (٣/١٣٤٦، ١٣٤٩).

سيور النعل الذي يدخل بين الأصبعين<sup>(١)</sup> ، وكرغيف، ومرة، وكل ما لا خطر له، (فيملك) بأخذ وياح الانتفاع به، نصاً<sup>(٢)</sup> ، لحديث جابر: رخص النبي ﷺ في العصا، والسوط، والجبل يلتقطه الرجل، يتتفع به<sup>(٣)</sup> . رواه أبو داود (بلا تعریف) لأنّه من قبيل المباحثات، ولا يلزمـه بـدله إن وجـد رـيه، مـلك مـلـتـقطـه لـه بـأـخـذـه، وظـاهـرـه: إـنـ بـقـيـ بـعـيـهـ، لـزـمـهـ رـدـهـ لـرـبـهـ كـمـاـ ذـكـرـهـ في «الإقناع»<sup>(٤)</sup> .

وـكـذاـ لوـ لـقـيـ كـنـاسـ وـمـنـ فـيـ مـعـنـاهـ قـطـعاـ صـغـارـاـ مـتـفـرـقـةـ مـنـ فـضـةـ، مـلـكـهاـ بـأـخـذـهـاـ، وـلـاـ يـلـزـمـهـ تـعـرـيـفـهـاـ، وـلـاـ بـدـلـهـ إـنـ وـجـدـ رـبـهـ، وـلـوـ كـثـرـتـ بـضـمـهـاـ، لـأـنـ وـجـودـهـاـ مـتـفـرـقـةـ، يـدـلـ عـلـىـ تـعـدـدـ أـرـبـابـهـ.

وـمـنـ تـرـكـ دـاـبـةـ بـمـهـلـكـةـ، أـوـ فـلـاـةـ، لـانـقـطـاعـهـاـ، أـوـ عـجـزـهـ عـنـ عـلـفـهـاـ، مـلـكـهاـ أـخـذـهـاـ، لـحـدـيـثـ الشـعـبـيـ مـرـفـوـعـاـ: «مـنـ وـجـدـ دـاـبـةـ قـدـ عـجـزـ عـنـهـ أـهـلـهـاـ فـسـيـوـهـاـ، فـأـخـذـهـاـ، فـأـحـيـاـهـاـ، فـهـيـ لـهـ». قـالـ عـبـدـ اللهـ<sup>(٥)</sup> بـنـ حـمـيدـ بـنـ عـبـدـ الرـحـمـنـ: فـقـلـتـ - يـعـنـيـ لـلـشـعـبـيـ - مـنـ حـدـثـكـ بـهـذاـ؟ قـالـ: غـيرـ وـاحـدـ مـنـ أـصـحـابـ رـسـولـ اللهـ<sup>(٦)</sup> رـواـهـ أـبـوـ دـاـودـ وـالـدارـقـطـنـيـ. وـكـذاـ مـاـ يـلـقـىـ مـنـ

(١) «المصباح المنير» (٤٢٥/١).

(٢) «الإنصاف» (١٦/١٩١).

(٣) أبو داود، في اللقطة، (٢/٣٣٩)، قال البهقي (٦/١٩٥): في رفع هذا الحديث شك، وفي إسناده ضعف. اهـ

(٤) «الإقناع» (٣/٤١).

(٥) كـذـاـ فـيـ الأـصـلـ وـ«الـشـرـحـ الـمـتـهـيـ» (٢/٤٧٢) وـصـوـابـ اـسـمـهـ: عـبـدـ اللهـ بـنـ حـمـيدـ بـنـ عـبـدـ الرـحـمـنـ الـخـمـرـيـ، الـبـصـرـيـ. ذـكـرـهـ اـبـنـ حـبـابـ فـيـ «الـثـقـاتـ» (٧/١٤٤). يـنـظـرـ: «تـهـذـيبـ الـكـمـالـ» (١٩، ٢٨/٢٩).

(٦) أبو داود، في البيوع، بـابـ فـيـمـ أـحـيـ حـسـيـراـ (٣/٧٩٤)، وـعـنـهـ الدـارـقـطـنـيـ، فـيـ الـبـيـوـعـ (٣/٦٨). قال البهقي: هذا حديث مختلف في رفعه، وهو عن النبي ﷺ منقطع. اهـ وـتـعـقـبـهـ اـبـنـ التـرـكـمـانـيـ بـقـوـلـهـ: قـلـتـ: قـدـ قـدـمـنـاـ فـيـ بـابـ فـضـلـ الـمـحـدـثـ أـنـ مـثـلـ هـذـاـ لـيـسـ =

سفينة، خوف غرق، فيملكه آخذه، لإلقاء صاحبه له اختياراً، فيما يتلف برركه، أشبه ما لو ألقاه رغبة عنه.

القسم (الثاني: الضوال<sup>١</sup>) جمع ضالة، اسم للحيوان خاصة، دون سائر اللقطة، ويقال لها: الهوامي، والهوافي، والهوامل<sup>(٢)</sup> (التي تمتنع من صغار السباع) كذئب، وأسد صغير، وابن آوى، وامتناعها إما لكبر جثتها (كخيل وإبل وبقر) وبيغال، وحمير، وإما لسرعة عدوها، كظباء، وإما بطيرانها، كطير، وإما بنابها، كفهد، ونحوه (في حرم التقاطها) لقوله عليه السلام: «مالك ولها، دعها فإن معها حذاءها وسقاءها، ترد الماء، وتأكل الشجر حتى يجدها ربها»<sup>(٣)</sup>. ول الحديث: «لا يؤوي الضالة إلا ضال»<sup>(٤)</sup> : رواه أحمد وغيره.

(ولا تملك) ما حرم التقاطها (بتعريفها) لعدوانه، لعدم إذن المالك والشارع فيه، أشبه الغاصب، والإمام ونائبه آخذه، ليحفظه لربه، لا على أنه لقطة، ولا يلزمه تعريفه، لأن عمر لم يكن يعرف الضوال<sup>(٥)</sup> . ولا يؤخذ منه بوصف، لأنها كانت ظاهرة للناس حين كانت بيد ربها، فلا يختص بمعرفة صفاتها، ويمكنه إقامة البينة عليها.

ويجوز التقاط صيود متواحشة، لو تركت رجعت إلى الصحراء، بشرط

= بمعنىقطع، بل هو موصول، وأن الصحابة كلهم عدول، وقد ذكرنا في ذلك الباب من كلام البيهقي ما يدل على ذلك. اهـ وقد حسن الحديث الألباني في «إرواء الغليل» (٦/١٧).

(١) ينظر: «الزاهر» (ص ٣٦٦).

(٢) جزء من حديث زيد بن خالد الجهنمي تقدم تخرجه (ص ٨٦٩).

(٣) أحمد (٤/٣٦٠) وأبو داود، في اللقطة (٢/٣٤٠)، وابن ماجه، في اللقطة، (٢/٨٣٦) وهو ضعيف. ينظر: «إرواء الغليل» (٦/١٧).

وأخرج مسلم، كتاب اللقطة (٣/١٣٥١) عن زيد بن خالد الجهنمي: من آوى ضالة فهو ضال، ما لم يعرفها.

(٤) أخرجه مالك، في الأقضية، باب القضاء في الضوال (٢/٥٧٩).

عجز ربه عنها، ولا يملكها أخذها بالتعريف، لأنه يحفظها لربها، فهو كالورديع.

ولا يجوز التقاط أحجار طواحين، وقدور ضخمة، وأخشاب كبيرة، ونحوها مما ينحفظ نفسه، لأنها لا تبرح من مكانها.

وما حرم التقاطه، ضمته أخذه إن تلف، أو نقص، كغاصب، ولا يضمن كلباً مع تحريم التقاطه، لأنه ليس بمال، ومن التقط ما لا يجوز التقاطه، وكتمه عن ربه، فتلف، فعليه قيمته مرتين، نصاً<sup>(١)</sup>، لحديث: «في الصالحة المكتومة غرامتها ومثلها معها»<sup>(٢)</sup>. ويزول ضمان ما حرم التقاطه بدفعه إلى الإمام، أو نائبه، أو رده إلى مكانه، بأمره، أو بأمر نائبه، لقول عمر لرجل وجد بغيره: «أرسله حيث وجده»<sup>(٣)</sup>. رواه الأثرم، فإن رده بغير أمره، فتلف، ضمن، كالمسروق، والمغصوب.

القسم الثالث: (باقي الأموال) ما عدا القسمين السابقين (كثمن) أي نقد (ومِنَاع) كثياب، وكتب، وفرش، ونحوها (وغنم وفصلان) بضم الفاء وكسرها، جمع فُصيل، ولد الناقة إذا فُصل عن أمّه (وعجاجيل) جمع عجل، ولد البقرة، وأفلاء - بالمد - جمع فُلُو، وهو المهر والجحش إذا فطما أو بلغا السنة، وقن صغير، ومريض كبار إبل ونحوها، ونحو ذلك، كخشبة صغيرة، وقطعة حديد، وزق دهن أو عسل، وغرارة<sup>(٤)</sup> نحو بر (فلمن أمن نفسه عليها) وقوى على تعريفها (أخذها) للخبر في النقادين والشاة<sup>(٥)</sup>، وقياس على ذلك غيره، والإمام وغيره في ذلك سواء، فإن لم يأمن نفسه عليها، أو عجز عن تعريفها، فليس له أخذها، لما فيه من تضييعها على

(١) «الإنصاف» (١٦/١٩٧).

(٢) أخرجه أبو داود في النقطة (٢/٣٣٩) عن أبي هريرة.

(٣) وأخرجه - أيضاً - مالك، في الأقضية، باب القضاء في الضوال (٢/٧٥٩).

(٤) الغرارة: بالكسر، شبه العِذْل، والجمع غرائر. «المصباح المنير» (٢/٦٠٩).

(٥) حديث زيد بن خالد، المتقدم (ص ٨٦٩).

ربها، ويضمنها به إن تلفت، فرط أو لم يفرط، لأنه غير مأذون فيه أشبه الغاصب، ولم يملکها، ولو عرفها، والأفضل لمن أمن نفسه عليها، وقوى على تعريفها؛ تركها، روى ذلك عن ابن عباس وابن عمر<sup>(١)</sup>، ومن أخذها ثم ردّها إلى موضعها، أو فرط فيها، فتلفت، ضمنها، إلا أن يأمره إمام، أو نائب، فيرأب به، فإن تلفت منه في حول التعريف بلا تفريط؛ لم يضمنها.

**نتمه:**

**ما أبيح التقاطه، ولم يملك به، ثلاثة أضرب:**  
أحداها: حيوان مأكول، كشاة، ودجاجة، فيلزمـه فعل الأصلح من أكلـه بقيمتـه في الحال، لـحديث: «هي لك أو لأخيك أو للذئب»<sup>(٢)</sup>. أو بيعـه، وحفظـ ثمنـه. أو حفـظه، وينـفقـ عليهـ منـ مـالـهـ، وـلهـ الرـجـوعـ بماـ انـفـقـ بـنـيـتهـ، فإنـ استـوـتـ الثـلـاثـةـ خـيـرـ.

**الضرب الثاني:** ما يخشى فسادـهـ، بإبقاءـهـ، كـخـضـرـوـاتـ، وـنـحـوـهـ، فيلزمـهـ فعلـ الأـحـظـ منـ بـيـعـهـ، وـحـفـظـ ثـمـنـهـ، أوـ أـكـلـهـ بـقـيـمـتـهـ، أوـ تـجـفـيفـ ماـ يـجـفـفـ، كـعـنـبـ، وـرـطـبـ، فإنـ استـوـتـ الثـلـاثـةـ خـيـرـ.

**الضرب الثالث:** باقيـ المـالـ المـباحـ التقـاطـهـ، منـ أـثـمـانـ، وـمـتـاعـ، وـنـحـوـ

(١) روى عبد الرزاق، كتاب اللقطة، (١٣٨/١٠) وابن أبي شيبة، كتاب البيوع والأقضية، من كره أخذ اللقطة (٤٦٢/٦، ٤٦٣)، عن ابن عباس كان يقول: لا ترفع اللقطة، لست منها في شيء، زاد عبد الرزاق: تركها خير من أخذها.

وروى عبد الرزاق (١٣٧/١٠) عن سالم قال: وجد رجل ورقاً، فأتى بها ابن عمر، فقال له: عرفـهاـ، فقالـ: قدـ عـرـفـتهاـ، فـلـمـ أـجـدـ أحـدـاـ يـعـرـفـهاـ، فأـدـفعـهاـ إـلـىـ الـأـمـيرـ؟ـ قالـ: إـذـاـ يـقـبـلـهاـ، قالـ: أـفـتـصـدـقـ بـهـ؟ـ قالـ: وـإـنـ جاءـ صـاحـبـهاـ غـرـمـتهاـ، قالـ: فـكـيـفـ أـصـنـعـ؟ـ قالـ: قـدـ كـنـتـ تـرـىـ مـكـانـهاـ أـنـ لـاـ تـأـخـذـهاـ.

وروى ابن أبي شيبة (٤٥٥/٦) عن نافع، عن ابن عمر، قال في اللقطة: عرفـهاـ، لاـ أـمـرـكـ أـنـ تـأـكـلـهاـ، لـوـ شـفـتـ لـمـ تـأـخـذـهاـ.

(٢) تقدم (ص ٨٦٩).

ذلك (ويجب) على ملقط (حفظها) جميعها (و) يجب عليه (تعريفها) أي اللقطة، لأنه ﷺ أمر به زيد بن خالد، وأبي بن كعب<sup>(١)</sup>. ولأن حفظها لربها إنما يفيد بإيصالها إليه، وطريقة التعريف فوراً، لأنه مقتضى الأمر، ولأن صاحبها يطلبها عقب ضياعها (في مجامع الناس) كالأسواق، وأبواب المساجد، وأوقات الصلوات، لأن المقصود إشاعة ذكرها، ويكثر منه في موضع وجدانها، وإن كان في صحراء عرفها في أقرب البلاد إليها نهاراً، لأنه يجمع الناس، وملتقاهم أول كل يوم، قبل اشتغال الناس بمعاشهم، أسبوعاً، لأن الطلب فيه أكثر، ثم يعرفها كعادة الناس في ذلك، وقيل: يعرفها في كل يوم أسبوعاً، ثم في كل أسبوع مرة شهراً، ثم في كل شهر مرة في (غير المساجد) وأما فيها فيكره، لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «من سمع رجلاً ينشد ضالة في المسجد فليقل: لا أدأها الله إليك. فإن المساجد لم تبن لهذا»<sup>(٢)</sup>. واختار جماعة (حولاً كاملاً) من التقاطه، روی عن عمر، وعلى، وابن عباس<sup>(٣)</sup>، لحديث زيد بن خالد: فإنه ﷺ أمره بعام

(١) حديث زيد بن خالد تقدم تخریجه ص ١٦٩.

وأما حديث أبي بن كعب: فآخرجه البخاري، في اللقطة، باب إذا أخبره رب اللقطة بالعلامة دفع إليه، وباب هل يأخذ اللقطة ولا يدعها تضيع... (٩٢/٣، ٩٥). ومسلم، في اللقطة (١٣٥٠/٣) قال: إني وجدت صرة فيها مائة دينار على عهد رسول الله ﷺ فأتيت بها رسول الله ﷺ فقال: «عرفها حولاً»، قال عرفتها، فلم أجده من يعرفها، ثم أتيته، فقال: «عرفها حولاً»، فعرفتها، فلم أجده من يعرفها، ثم أتيته فقال: «عرفها حولاً»، فعرفتها، فلم أجده من يعرفها، فقال: «احفظ عددها ووعاءها ووكاءها فإن جاء صاحبها، وإنما فاستمتع بها»، فاستمتعت بها. فلقيته بعد ذلك بمكة، فقال: لا أدرى بثلاثة أحوال أو حول واحد. لفظ مسلم.

(٢) أخرجه مسلم، في المساجد (٣٩٧/١).

(٣) أثر عمر أخرجه عبد الرزاق، كتاب اللقطة (١٣٥/١٠) وابن أبي شيبة، في البيوع والأقضية (٤٥٢/٦، ٤٥٣) وأثر علي أخرجه ابن أبي شيبة (٤٥١/٦ - ٤٥٢). وأثر ابن عباس أخرجه - أيضاً - ابن أبي شيبة (٤٤٩/٦).

واحد<sup>(١)</sup> فينادي: من ضاع منه شيء، أو نفقه، ولا يصفها، لأنه لا يؤمن أن يدعها بعض من سمع صفتها، فتضيع على مالكها (وتملك بعده) أي: بعد تعريفها حولاً كاملاً، ولم تعرف فيه، وهي مما يجوز التقاطه (حکماً) كالميراث، نصاً<sup>(٢)</sup>، فلا يقف على اختياره، لحديث «إلا فهي كسبيل مالك»<sup>(٣)</sup>. ولو كانت عرضاً، أو لقطة الحرم، فتملك بالتعريف، كلقطة الحل، روي عن ابن عمر، وابن عباس، وعائشة<sup>(٤)</sup>، لعموم الأحاديث، وكحرم المدينة، وحديث: «لا تحل ساقطتها إلا لمنشد»<sup>(٥)</sup> يحتمل أن يراد به إلا من عرفها عاماً، وتخصيصها بذلك لتأكدها، ك الحديث: «ضالة المسلم حرق النار»<sup>(٦)</sup> وإن آخر التعريف الحول كلها، أو بعضه، لغير عذر، أثيم، ولم يملكتها بالتعريف بعد الحول، لأن شرط الملك التعريف فيه، ولم يوجد. (ويحرم تصرفه) أي الملتقط (فيها) أي اللقطة (قبل معرفة عيّانها) وهو كيسها ونحوه، كخرقة شدت فيها، أو زق في مائع، ولفافة على ثوب (و) قبل معرفة (وكائنها) وهو ما يشد به الكيس، أو الزق (و) قبل معرفة (عيّانها) بكسر العين المهملة، وهو صفة الشد<sup>(٧)</sup>، فيعرف الربط، هل هو

(١) تقدم (ص ٨٦٩).

(٢) «المغني» (٨/٣٠٠).

(٣) جزء من حديث أبي بن كعب . تقدم في الصفحة السابقة.

(٤) ذكرها في «المغني» (٨/٣٠٥).

(٥) البخاري، في اللقطة، باب كيف نعرف لقطة أهل مكة (٩٤/٣) ومسلم، في الحج (٩٨٨/٢) عن أبي هريرة.

(٦) ابن ماجه، كتاب اللقطة، باب ضالة الإبل والبقر والغنم (٢/٨٣٦).

(٧) قال الأزهري في «الزاهر» (ص ٣٦٥): العفاص: هو الوعاء الذي تكون فيه النفة ..

ولهذا سمي الجلد الذي يلبس رأس القارورة: عفاص، لأنه كالوعاء لها، وليس بالصمam لها، وإنما الصمام: الذي يسد به فم القارورة من خشبة كانت أو من خرقة مجموعة.

والوكاء: الخيط الذي يشد به العفاص يقال: عفستها عفاصاً: إذا شددت العفاص عليها، =

عقدة، أو عقدتان، وأنشوطة، أو غيرها (و) قبل معرفة (قدرها) بكيل، أو وزن، أو عد، أو ذرع (وجنسها وصفتها) أي نوعها، ولو أنها، لحديث أبي بن كعب أنه قال: وجدت مائة دينار فأتيت بها النبي ﷺ فقال: «عَرَفَهَا حَوْلًا». فعرفها حولاً، فلم تعرف، فرجعت إليه، فقال: «اعرف عدتها ووعاءها ووكاءها، واخلطها بمالك، فإن جاء ربه فأدّها إليه»<sup>(١)</sup>.

وسن معرفة ما ذكر عند وجданها، وإشهاد عدلين عليها، لحديث: «من وجد لقطة فليشهد ذا عدل أو ذوي عدل»<sup>(٢)</sup>. ولم يأمر به في خبر زيد بن خالد، وأبي بن كعب، ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة، فتعين حمله على الندب، وكالوديعة (ومتى جاء ربه فوصفها لزم دفعها إليه) بنمائها المتصل مطلقاً. والمفصل في حول التعريف، لأنه تابع له، ولا يشرط في ذلك بينة تشهد بالملك له، ولا أنها ضاعت منه، ولا يميئه على ذلك، ولا أن يغلب على ظن الملتقط صدقه، للأخبار، فإن دفعها بلا بينة ولا وصف، ضمن إن جاء آخر فوصفها، وله تضمين أيهما شاء، وقرار الضمان على الآخذ، وإن لم يأت أحد فللملتقط مطالبة آخذها بها، لأنها أمانة بيده، ولا يأمن مجيء صاحبها، فيلزمها بها.

ومع رقّ ملتقط، وإنكار سيده أنها لقطة، فلا بد من بينة تشهد بأنه التقطها، لأن إقرار القن بالمال لا يصح.

---

= وأعقصتها إعفاصاً: إذا جعلت لها عفاصاً. اهـ وقال ابن فارس في «جمل اللغة» (ص ١٥٤): فالعفاص: ما يشد فيه.. اهـ

(١) تقدم تخریج حديث أبي بن كعب (ص ٨٧٤)، وهو في الصحيحين. ولفظ: «واخلطها بمالك» لم يرد في حديث أبي بن كعب لا في الصحيحين ولا في غيرهما من خرجوا حديثه، وإنما وقع هذا اللفظ في حديث زيد بن خالد عند البخاري، في الطلاق، باب حكم المفتوح في أهلها وماليه (٦/١٧٤).

(٢) أخرجه أبو داود، في اللقطة (٢/٣٣٥)، وابن ماجه، في اللقطة، باب اللقطة (٢/٨٣٧) عن عياض بن حمار.

وإن تلفت اللقطة، أو نقصت قبل الحول بيد ملتفط، ولم يفرط، لم يضمها، وبعده يضمها مطلقاً، لدخولها في ملكه، وتعتبر القيمة يوم عرف ربها، وإن وصف اللقطة ثان قبل دفعها للأول، أقرع بينهما، ودفعت إلى قارع بيمنيه، نصاً<sup>(١)</sup>، وبعده لا شيء لثان، لأن الأول استحقها بوصفها، وعدم المنازع له فيها حين أخذها، وإن أقام آخر بينة أنها له، أخذها من واصف، ولو أدركها ربها بعد الحول والتعريف بمبيعة أو موهوبة، فليس له إلا البدل.

ويفسخ العقد إن أدركها ربها زمان خيار لها، أو لبائع، ومن استيقظ فوجد في ثوبه، أو كيسه مالاً، لا يدرى من صره؛ فهو له، ولا يبرأ من أخذ من نائم شيئاً، إلا بتسليمه له بعد انتباهه، لتعديه.

ومن وجد في حيوان ذبحه نقداً، أو درة، فلقطة، وإن وجد درة غير مثقوبة في سمكة فهي لصياد، ولو باعها، نصاً<sup>(٢)</sup>.

ومن ادعى ما يد لص، أو ناهب، أو قاطع طريق، ووصفه، فهو له، ولا يكلف بينة، لأنه يد من لم يدع ملكه، وربه مجهول، بخلاف من ادعى وديعة، أو عارية، أو رهناً، فلا يكفي الوصف، بل لابد من بينة أو يقترعان، فمن قرع، حلف وأخذها، وإن وجدها صغير، أو سفيف، أو مجنون، قام ولية بتعريفها تأدية للواجب عليه، فإن تلفت بيد أحدهم بتغريبه، ضمن، كاتلافه، وإن كان بتغريبه الولي، فضمانها عليه.

(ومن أخذ نعله ونحوه) كمداسه، أو أخذ متاعه، كثياب في حمام (ووجد غيره مكانه، فلقطة) لا يملكه بذلك، لأن سارق ذلك لم يجر بینه وبين مالكه معاوضة، تقتضي زوال ملكه عنه، فإذا أخذه فقد أخذ مال غيره، ولا يعرف صاحبه، فيعرفه كاللقطة، ويأخذ حقه منه بعد تعريفه.

(١) «معونة أولى النهى» (٦٦٢/٥).

(٢) المصدر السابق (٦٦٩/٥).

(واللقيط)<sup>(١)</sup> فعلى بمعنى مفعول، كجريح وطريح<sup>(٢)</sup>. وشرعأ<sup>(٣)</sup> : ( طفل لا يُعرفُ نسبةً، ولا رقه، نبذ) بالبناء للمفعول - أي طرح - في شارع، أو غيره (أو ضل) الطريق ما بين ولادته (إلى) سن (التمييز) فقط على الصحيح، قاله في «الإنصاف»<sup>(٤)</sup> ، (والتقاطه فرض كفاية) لقوله تعالى: ﴿وَتَمَّا وَنَوْا عَلَى الْأَرْضِ وَالنَّقَوْيَ﴾<sup>(٥)</sup> ، ولأن فيه إحياء نفسه، فكان واجباً، إطعامه إذا اضطرر.

فإن تركه جميع من رأه أثموا، فإن كان معه شيء أفق عليه منه، لوجوب نفقته في ماله، وما معه فهو ماله ( وإن لم يكن معه شيء) أفق عليه من بيت المال، لما روى سعيد، عن سُئْنَيْ أَبِي جَمِيلَةَ قَالَ: وَجَدْتُ مَلْقُوتًا فَأَتَيْتُ بِهِ عَمْرًا، فَقَالَ عَرِيفِي: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّهُ رَجُلٌ صَالِحٌ، فَقَالَ عَمْرٌ: أَكَذَّلُكَ هُوَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَإِذْهَبْ فَهُوَ حَرٌّ، وَلَكَ وَلَأْهٌ، وَعَلَيْنَا نَفْقَتُهُ<sup>(٦)</sup> ، وَفِي لَفْظٍ: وَعَلَيْنَا رِضَاعَهُ<sup>(٧)</sup> (و)إِنْ (تعذر)ت النفقة عليه من (بيت المال) لكون البلد ليس به بيت مال، أو به ولا مال به، ونحوه، افترض عليه حاكم، ووفي من بيت المال إن حصل به شيء، فإن تعذر الاقتراض عليه، أو الأخذ منه (أنفق عليه عالم به بلا رجوع) بما أنفق، لوجويه عليه، فالنفقة على من علم به فرض كفاية.

(١) هذا بداية الحديث عن أحكام اللقيط. وعلماء المذهب يجعلون له باباً مستقلأ. ينظر: «المغني» (٨/٣٥٠)، «معونة أولي النهى» (٥/٦٨١).

(٢) «الدر النقى» (٣/٦٢).

(٣) «الإنصاف» (٣/٥٣) و«معونة أولي النهى» (٥/٦٨١).

(٤) «الإنصاف مع الشرح الكبير» (١٦/٢٨٠).

(٥) سورة المائدة، الآية: ٢.

(٦) أخرجه مالك، في الموطأ، الأقضية، باب القضاء في المنبود (٢٠١/٢). وأخرجه البخاري، معلقاً، في الشهادات، باب إذا زكي رجل رجلاً كفاه (١٥٨/٣).

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة، في البيوع والأقضية (٥٢٨/٦).

(وهو مسلم) حكماً (إن وجد في بلد يكثر فيه المسلمين) لظاهر البلد، وتغليباً للإسلام، لأنه يعلو ولا يعلى عليه، ويحكم بحريته، لأنه الأصل في الآدميين، إلا إن وجد في بلد أهل حرب، ولا مسلم فيه، أو فيه مسلم، كتاجر، وأسير، فهو كافر رقيق، وإن كان بها مسلم يمكن كونه منه، فمسلم، وما وجد معه من مال أو متعة، فهو له، كما تقدم.

وال الأولى بحضوره: واجده، إن كان أميناً عدلاً، لما تقدم عن عمر<sup>(١)</sup>، ولسيقه إليه، فكان أولى به، ولو كانت عدالته ظاهراً، كولاية النكاح، والشهادة فيه، وأكثر الأحكام، وكان حرجاً تاماً الحرية، لأن منافع القرن، والمدبر، والمعلم عنته بصفة، وأم الولد، مستحقة لسيده، فلا يذهبها في غير نفعه إلا بإذنه مكلفاً، لأن غير المكلف لا يلي أمر نفسه، فغيره أولى.

وميراث اللقيط وديته إن قُتل لبيت المال، إن لم يكن له وارث، فإن كان له زوجة، فلها الرابع، والباقي لبيت المال، وإن كان له وارث غير الزوجة؛ أخذ الجميع.

(وإن أقر به) أي اللقيط (من يمكن كونه منه) ولو كان المقرب كافراً، أو رقيقاً، أو أشـى ذات زوج، أو ذات نسب معروف (الحق) اللقيط (به) ولو كان اللقيط ميتاً، لأن الإقرار بالنسب مصلحة مخضبة للقيط، لاتصال نسبه، ولا مضره على غيره فيه، فقبل كما لو أقر له بما.

ولأن الأنثى أحد الأبوين فثبتت النسب بدعواها، كالأب، ولأنه لا يمكن أن يكون منها كما يمكن كونه من الرجل بل أكثر، لأنها تأتي به من زوج، ومن وطء شبيهة، ويتحققها ولدها من الزنا دون الرجل، ولا يتحقق بزوج امرأة مقرة، لأنه لم يولد على فراشه، ولم يقر به، وبكماله ادعى الرجل نسبه لم يتحقق بزوجته، ولا يتبع ريقاً ادعى نسبه في رق، ولا يتبع كافراً في دينه، إلا أن يقيم بينة أنه ولد على فراشه، فيتحقق في دينه، لثبوت أنه ولد ذميين.

(١) تقدم في الصفحة السابقة.

## فصل في الوقف

وهو مصدر وقف الشيء إذا حبسه، وأحبسه وأوقفه لغة شاذة<sup>(١)</sup> ، قال الشافعي - رحمه الله تعالى -: لم تخبس أهل الجاهلية وإنما حبس أهل الإسلام<sup>(٢)</sup> .

(والوقف سنة) وهو من القرب المندوب إليها؛ لحديث ابن عمر قال: أصاب عمر أرضاً بخير فأتى النبي ﷺ يستأمره فقال: يا رسول الله إني أصبت مالاً بخير<sup>(٣)</sup> لم أصب قط مالاً أنفس عندي منه، فما تأمرني فيه؟ قال: «إن شئت حبست أصلها وتصدق بها، غير أنه لا يباع أصلها، ولا توهب، ولا تورث». قال: فصدق بها عمر في الفقراء وفي القربى والرقب وفى سبيل الله وابن السبيل والضيف، لا جناح على من ولها أن يأكل منها بالمعروف أو يطعم صديقاً غير متمول فيه»، وفي لفظ: «غير متأثر»<sup>(٤)</sup> متفق عليه، ول الحديث: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعوه له»<sup>(٥)</sup> ، قال الترمذى: حسن

(١) «المصباح المنير» (ص ٩٢٢) و«المطلع» (ص ٢٨٠) . . .

(٢) ينظر: «الأم» (٤ / ٦٠) .

(٣) خير مدينة على بعد ثمانية برد من المدينة المنورة. معروفة. ينظر: «الروض المعطار» (ص ٢٢٨) .

(٤) البخاري في الوكالة باب الوكالة في الوقف ونفقته (٣ / ٦٥) وفي الشروط باب الشروط في الوقف، وفي الوصايا باب الوقف كيف يكتب (٣ / ١٨٥، ١٩٦)، ومسلم في الوصية باب الوقف (٣ / ١٢٥٥، ١٢٥٦). وقوله: «متأثر» أي: جامع. ينظر: «تهذيب اللغة» (١٣١ / ١٥).

(٥) أخرجه مسلم في الوصية باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته (٣ / ١٢٥٥)، والترمذى في الأحكام باب في الوقف (٣ / ٦٦٠) حديث ١٣٧٦ ، وأبو داود في الوصايا باب =

صحيح . وقال جابر : لم يكن أحد من أصحاب النبي ﷺ ذا مقدرة إلا وقف<sup>(١)</sup> .

وهو شرعاً : تحبس مالك مطلق التصرف ماله المتنفع به مع بقاء عينه بقطع تصرفه وغيره في رقبته بشيء من التصرفات يصرف ريعه إلى جهة بر تقرباً إلى الله تعالى ، قال في «شرح المتنبي» «كالإقناع»<sup>(٢)</sup> : وهذا الحد لصاحب «المطلع»<sup>(٣)</sup> ، وتبعه المنقح عليه<sup>(٤)</sup> ، وتابعهما المصنف<sup>(٥)</sup> ، واستظهر في «شرحه»<sup>(٦)</sup> أن قوله : تقرباً إلى الله تعالى إنما هو في وقف يترتب عليه الشواب ، فإن الإنسان قد يقف على غيره تودداً أو على ولده خشية بيته بعد موته وإتلاف ثمنه ، أو خشية أن يحجر عليه وبياع في دينه ، أو رباء ونحوه ، وهو وقف لازم لا ثواب فيه ؛ لأنه لم يبتغ به وجه الله تعالى . انتهى .

(ويصح) الوقف (بقول) ويأتي صريحة وكتابته (و) يصح الوقف أيضاً بـ( فعل ) مع ( دال عليه ) أي الوقف ( عرفاً ) كالقول ؛ لاشراكهما في الدلالة عليه ، وذلك ( كمن بنى أرضه مسجداً ) أي على هيئة مسجد . (أو) جعل أرضه ( مقبرة وأذن للناس أن يصلوا فيه ) أي المسجد إذناً عاماً ، لأن الإذن

= ما جاء في الصدقة عن الميت ( ٣٠٠ / ٣ ) حديث ٢٨٨٠ ، والنمساني في الوصايا ، باب فضل الصدقة ( ٢٥١ / ٦ ) وأحد ( ٣٧٢ / ٢ ) عن أبي هريرة .

(١) لم أجده من خرجه بهذا السياق وهو في المغني ( ٥٩٧ / ٥ ) .

(٢) «شرح المتنبي» ( ٤٩٠ / ٢ ) و«اكتشاف القناع» ( ٤ / ٢٤١ ) و«الإقناع» ( ٣ / ٦٣ ) .

(٣) (ص ٢٨٥) .

(٤) «التنقیح المشبع» (ص ١٨٥) .

(٥) أي مصنف : متنبي الإرادات . وهو الفتوحى . ينظر : «متنبي الإرادات» ( ٣٣٠ / ٣ ) مع حاشية النجدي .

(٦) «معونة أولي النهى» ( ٧٣٨ / ٥ ) .

الخاص قد يقع على غير الموقوف فلا يفيد دلالة الوقف (و)أذن للناس أن (يدفنوا فيها) أي المقبرة إذناً عاماً لما تقدم، أو يبني بيته لقضاء حاجة الإنسان والتطهير ويشرعه<sup>(١)</sup> لهم، أو يملأ خابية<sup>(٢)</sup> أو نحوها ماء في المسجد أو على الطريق.

ولو جعل سفل بيته مسجداً وانتفع بعلوه أو عكسه أو وسطه ولو لم يذكر استطراقاً صحيحاً، ويستطرق كما لو باع أو أجر بيته من داره ولم يذكر له استطراقاً، فإنه يصح البيع والإجارة ويستطرق إليه على العادة، (وصريحه) أي القول (وقفت وحبت وسبلت) ويكتفي أحدهما (وكنياته : تصدقت وحرمت وأبدت) لعدم خلوص كل منها عن الاشتراك، فالصدقة تستعمل في الزكاة وهي ظاهرة في صدقة التطوع، والتحريم صريح في الظهار، والتأييد يستعمل في كل ما يراد تأييده من وقف وغيره، ولا يصح الوقف بها إلا بنية فمن أتى بكنية واعترف أنه نوى بها الوقف لزمه حكماً، لأنها بالنية صارت ظاهرة فيه. وإن قال : ما أردت الوقف قبل قوله، لأن نيته لا يطلع عليها غيره، أو قررها بأحد الألفاظ الخمسة وهي الصرائح الثلاث والكنياتان كقوله : تصدقت صدقة موقوفة أو محرمة ونحو ذلك، أو يقرن الكنية بحكم الوقف كقوله : تصدقت به صدقة لا تباع، أو صدقة لا تورث أو لا تورث، أو على قبيلة أو طائفة كذا؛ لأن ذلك كله لا يستعمل في غير الوقف فانتفت الشركة، وكذا تصدقت بأرضي أو داري على زيد والنظر لي أيام حياتي، ثم من بعد زيد على عمرو ونحو ذلك.

(١) أي يفتح بابه إلى الطريق. اهـ من «شرح المتبع» (٤٩٠/٢) قال ابن فارس في «معجم مقاييس اللغة» (٢٦٢/٣) : الشين والراء والعين أصل واحد، وهو : شيء يفتح في امتداد يكون فيه. اهـ

(٢) هي : وعاء الماء الذي يحفظ فيه.

(вшروطه) أي الوقف (خمسة):

أحدها: (كونه في عين معلومة يصح بيعها) بخلاف نحو أم ولد (غير مصحف) فيصح وقفه وإن لم يصح بيعه كما تقدم<sup>(١)</sup> (ويستفغ بها) دائمًا (مع بقائها) عرفاً كإجارة واستغلال ثمرة ونحو ذلك؛ لأن الوقف يراد للدوام ليكون صدقة جارية ولا يوجد ذلك فيما لا تبقى عينه، عقاراً كان الموقوف كأرض أو شجر أو منقولاً كالحيوان والأثاث والسلاح والمصحف وكتب العلم ونحو ذلك.

ويصح وقف المشاع؛ لحديث ابن عمر: أن عمر قال: المائة سهم التي بخير لم أصب مالاً قط أعجب إلى منها، فأردت أن أتصدق بها فقال عليه السلام: احبس أصلها وسبل ثمرتها<sup>(٢)</sup>. رواه النسائي وابن ماجه.

ويعتبر أن يقول: كذا سهماً من كذا سهماً<sup>(٣)</sup> قاله أحمد<sup>(٤)</sup>. ويصح وقف الخلي للبس وعارضية، ولو أطلق وقفه لم يصح، ولا يصح الوقف في الذمة كوقفت عبداً أو داراً، ولا وقف مبهم لأحد هذين العبددين، ولا يصح وقف مطعموم ومشروب غير الماء، ولا وقف شمع ورياحين لما تقدم، ولو تصدق بدهن على مسجد ليوقف فيه جاز وهو من باب الوقف قاله الشيخ<sup>(٥)</sup>.

(و) الشرط الثاني: (كونه) أي الوقف (على بره) مسلماً كان الواقف أو

(١) (ص ٦٥٨).

(٢) النسائي، كتاب الأحباس، باب حبس المشاع (٦/٢٣٢) وابن ماجه، كتاب الصدقات، باب من وقف (٢/٨٠١).

(٣) كذا في الأصل، و«شرح المتهي» (٢/٤٩٠) و«الفروع» (٤/٥٨٢). قوله: «سهماً» الأخيرة على التمييز كعشرين سهماً.

(٤) ينظر: «الفروع» (٤/٥٨٢).

(٥) في «الاختيارات» (ص ٢٤٧).

ذمياً، نصاً<sup>(١)</sup> ، كالوقف على المساكين والمساجد والقناطر والأقارب؛ لأنه شرع لتحصيل الثواب، فإذا لم يكن على بر لم يحصل مقصوده الذي شرع لأجله، فلا يصح على طائفة الأغنياء، ولا على طائفة أهل الذمة ولا على صنف منهم (ويصح من مسلم على ذمي) معين؛ لما روي أن صفية بنت حبي رضي الله عنها زوج النبي ﷺ وفقت على آخر لها يهودي<sup>(٢)</sup> . ولأنه موضع للقربة لجواز الصدقة عليه (وعكسه) أي يصح من ذمي على مسلم معين أو طائفة كالقراء والمساكين.

(و) الشرط الثالث: (كونه) أي الوقف (في غير مسجد) معين (ونحوه) كمدرسة ورباط معينين (على معين) من جهة أو شخص (يملك) ملكاً ثابتاً كزيد أو مسجد كذا؛ لأن الوقف تمليل فلا يصح على غير معين كعلى رجل أو مبهم كأحد هذين الرجلين أو المسجدين، ولا على ما لا يملك كفن وأم ولد وملك - بفتح اللام - وبهيمة، وأما الوقف على المساجد ونحوها فعلى المسلمين إلا أنه عين في نفع خاص لهم.  
ولا يصح الوقف على حمل أصالة كعلى من سيولد لي أو لفلان، بل تبعاً كعلى أولادي ثم أولادهم أو على أولاد فلان ثم أولادهم وفيهم حمل فيستحق بوضع.

وكل حمل من أهل وقف من ثمر وزرع ما يستحقه مشتر، وكذا من قدم إلى مكان موقوف عليه فيه أو خرج منه إلى مثله، إلا أن يتشرط لكل

(١) ينظر: «الفروع» (٤/٥٨٦).

(٢) لم أجده بلفظ الوقف، وأخرج عبدالرزاق (٦/٣٣) عن ابن عمر أن صفية أوصت لابن آخر لها يهودي، ورواه في موضع آخر (١٠/٣٥٣، ٣٥٤) أنها أوصت لنسب لها نصراني، وفي لفظ له وللدارمي (٢/٤٢٧) لنسب لها يهودي.

وروى عبدالرزاق أيضاً (٦/٣٣) عن عكرمة قال: باع صفية زوج النبي ﷺ داراً لها من معاوية بمائة ألف، فقالت لذي قرابة لها من اليهود: أسلم فإنك إن أسلمت ورثتي، فأبى، فأوصت له، قال بعضهم بثلاثين ألفاً. ورواه أيضاً بنحو البيهقي (٦/٢٨١).

زمن قدر معين فيكون له بقسطه، وقياسه من نزل في مدرسة ونحوها.  
وقال ابن عبدالقوى<sup>(١)</sup> : ولسائل أن يقول: ليس كذلك؛ لأن واقف المدرسة ونحوها جعل ريع الوقف في السنة كالجعل على اشتغال من هو في المدرسة عاماً، فينبغي أن يستحق بقدر عمله من السنة من ريع الوقف في السنة، لثلا يفضي إلى أن يحضر الإنسان شهراً فياخذ جميع الوقف ويحضره غيره باقي السنة بعد ظهور الشمرة فلا يستحق شيئاً، وهذا يأبه مقتضى الوقف ومقدارها، انتهى<sup>(٢)</sup> . وكذا قال الشيخ تقي الدين: يستحق بحصته من مغله ومن جعله كالولد فقد أخطأ<sup>(٣)</sup> ، انتهى. أو يملك لا ثابتاً كمكاتب؛ فلا يصح الوقف عليه؛ لأن ملكه غير مستقر، ويصبح وقفه فإن أدى عتق وبطل الوقف.

(و) الشرط الرابع: (كون واقف نافذ التصرف) وهو المكلف الرشيد، فلا يصح من صغير أو سفيه كسائر تصرفاته.

(و) الشرط الخامس: (وقفه ناجزاً) أي غير معلق ولا مؤقت ولا مشروط فيه خيار إلا إن علق بموت كقول واقف: هو وقف بعد موتي، فيصح لأنه تبرع مشروط بالموت أشبه ما لو قال: قروا داري على جهة كذا بعد موتي، واحتج أحمد<sup>(٤)</sup> بأن عمر رضي الله عنه وصي فكان في وصيته: هذا ما وصي به عبدالله عمر أمير المؤمنين إن حدث به حدث الموت أن ثمغاً صدقة. وذكر بقية الخبر، وروى نحوه أبو داود<sup>(٥)</sup> ، قال في «القاموس»:

(١) محمد بن عبدالقوى بن بدران المقطبي، ولد سنة (٦٠٣هـ) وتوفي سنة (٦٩٩هـ) له تصانيف منها: القصيدة الدالية في الفقه، وجمع البحرين. ولم يتممه. «الذيل على طبقات الحنابلة» (٣٤٢/٢).

(٢) ينظر: «معونة أولي النهى» (٥/٧٦٩).

(٣) «الاختيارات» (٢٥٩/ص).

(٤) ينظر: «الشرح الكبير» (١٦/٣٩٨).

(٥) أبو داود، في الوصايا، باب ما جاء في الرجل يوقف الوقف (٣/٢٩٩).

وسمع بالفتح - أي فتح الميم - مال بالمدينة لعمر وقفه<sup>(١)</sup> .

ويلزم الوقف المعلق بالموت من حينه، ويكون من ثلاثة، فإن كان قدر الثالث فأقل لزم، وإن زاد لزم في الثالث ووقفباقي على الإجازة، وشرط بيعه أو هبته متى شاء أو خيار فيه أو تحويله بمطلب للوقف لمنفاته لقتضاه، ولا يشترط للزومه إخراجه عن يده، نصاً<sup>(٢)</sup> ، لحديث عمر، فإنه روى أن وقفه كان بيده إلى أن مات<sup>(٣)</sup> ، ولا يشترط فيما وقف على شخص معين قبوله، لأن إزالة ملك يمنع البيع والهبة والميراث أشبه العتق، ولا يبطل برد<sup>(٤)</sup> .

ويتعين صرف الوقف إلى الجهة المعينة له؛ لأن تعينه لها صرف له عما سواها، فلو سبّل ماءً للشرب لم يجز الوضوء به ولا الغسل ونحوه، وكذا عكسه لأنه لو لم يحب اتباع تعينه لم يكن له فائدة.

(ويجب العمل بشرط واقف إن وافق الشرع) كقوله: شرطت لزيد كذا، أو لعمرو كذا لأن عمر شرط في وقفه شروطاً<sup>(٥)</sup> ، ولو لم يحب اتباع شرطه لم يكن في اشتراطه فائدة، ولأن الوقف متلقى من جهته فاتبع شرطه، ونصه كنص الشارع<sup>(٦)</sup> ، ويجب العمل بشرطه في عدم إيجار الوقف أو قدر مدته وفي قسمته، قال الشيخ تقي الدين: والشروط إنما يلزم الوفاء بها إذا لم

(١) «القاموس المحيط» (ص ١٠٠٨).

(٢) ينظر: «الإنصاف» (٤١٨/١٦).

(٣) ذكره الشافعي في «الأم» (٤/٥٥)، وقد ترجم البخاري في الوصايا باب إذا وقف شيئاً قبل أن يدفعه إلى غيره فهو جائز. ينظر: شرح «فتح الباري» لابن حجر (٥/٣٨٤).

(٤) تقدم (ص ٨٢٢).

(٥) قال شيخ الإسلام في «الاختيارات» (ص ٢٥٥): وقول الفقهاء: «نصوص الواقف كنصوص الشارع» يعني في الفهم والدلالة، لا في وجوب العمل، مع أن التحقيق أن لفظ الواقف والوصي والنادر والخالف وكل عاقد يحمل على مذهبه وعادته في خطابه ولغته التي يتكلم بها، وافق لغة العرب أو لغة الشارع أولاً. اهـ

يفض ذلك إلى الإخلال بالمقصود الشرعي<sup>(١)</sup>.

ويجب العمل بشرطه في تقديم بعض أهل الوقف كقوله: وفدت على زيد وعمرو وبكر. وبيداً بالدفع إلى زيد وعكس ذلك، وفي ترتيب كجعل استحقاق بطن مرتبًا على آخر، وفي ناظر لأن عمر جعل وقفه إلى بنته حفصة ثم يليه ذو الرأي من أهلها<sup>(٢)</sup>، وفي سائر أحواله.

وإن خصص مقبرة أو رباطاً أو مدرسة أو إمامتها أو إماماة مسجد بأهل مذهب أو أهل بلد أو قبيلة تخصصت بهم عملاً بشرطه، لا المصلين بها فلا يصح تخصيصهم بذوي مذهب ولغيرهم الصلاة فيها لعدم التزاحم، ولو وقع فهو أفضل لأن الجماعة تردد له. ولا تخصيص الإمامة بذوي مذهب مخالف لظاهر السنة، ولو جهل شرط الواقف بأن قامت بيته بالوقف دون شرطه عمل بعادة جارية ثم عرف، فإن لم يكن عادة ولا عرف ببلد الواقف كمن ببادية فيسوى فيه بين المستحقين لثبت الشركة دون التفضيل، ولذلك قال الشیخ: (ومع إطلاق يستوي غني وفقير وذكر وأنثى) لعدم ما يقتضي التفضيل.

(والنظر عند عدم الشرط) من وافق لوقفه أو عند شرطه لمعين فمات (لم يوقف عليه إن كان مخصوصاً) فينظر كل منهم على حصته عدلاً أو فاسقاً؛ لأنه ملكه، وغلته له، وإن كان محجوراً عليه لحظه فوليه يقوم مقامه

(١) «شرح المتن» (٢/٥٠١) وينظر: «الفتاوى» (٣١/٤٧).

(٢) في سنن أبي داود الوصايا باب ما جاء في الرجل يوقف الوقف (٣/٢٩٩) تلية حفصة ما عاشت، ثم يليه ذو الرأي من أهلها... وفي السنن الكبرى للبيهقي (٦/١٦٠) عن يحيى بن سعيد عن صدقة عمر بن الخطاب قال: نسخها لي عبد الحميد بن عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب في ثمغ أنه إلى حفصة ما عاشت.

وفي رواية له (٦/١٦١)... ثم أوصى به إلى حفصة بنت عمر رضي الله عنهما ثم إلى الأكابر من آل عمر.

وتقدم<sup>(١)</sup> (وإلا) يكن الموقوف عليه محصوراً (ف) النظر (الحاكم) بلد الموقوف (كما لو كان على مسجد ونحوه) كالقراء؛ لأنه ليس له مالك معين ويتعلق به حق الموجودين ومن يأتي بعدهم.

ولو فوضه حاكم لإنسان لم يكن حاكم آخر نقضه؛ لأنه كنقض حكمه.

وشرط في ناظر إسلام إن كان الوقف على مسلم أو جهة من جهات الإسلام؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكُفَّارِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾<sup>(٢)</sup>، وشرط فيه تكليف؛ لأن غير المكلف لا ينظر في ملكه المطلق ففي الوقف أولى، وشرط فيه كفاية للتصرف وخبرة به وقوته عليه، لأن مراعاة حفظ الوقف مطلوبة شرعاً، وإذا لم يكن الناظر متصفاً بهذه الصفات لم يمكنه مراعاة حفظ الوقف، ويُضمن لضعفه تعين كونه ناظراً بشرط واقف أو كون الوقف عليه قوي أمين؛ ليحصل المقصود.

وشرط في ناظر أجنبي ولاه حاكم، أو ناظر جعل له ذلك عدالة؛ لأنه ولاء على مال فاشترط له العدالة، فإن فسق بعد عزل.

ولناظر بأصالة كموقوف عليه وحاكم نصب وعزل، ولا نظر لحاكم مع ناظر خاص، لكن له النظر العام فيعترض عليه إن فعل ما لا يسوغ فعله لعموم ولائيته، وللناظر الاستدامة على الوقف بلا إذن حاكم لمصلحة.

ووظيفة الناظر حفظ الوقف وعمارته وإيجاره وزرعه وخاصمة فيه وتحصيل ريعه من أجرة أو زرع أو ثمر، والاجتهاد في تنميته وصرفه في جهاته من عمارة وإصلاح وإعطاء مستحق ونحوه، وله وضع يده على الوقف والتقرير في وظائفه، ومن قرر في وظيفة على وفق الشرع حرم صرفه بلا موجب شرعي، ولو أجر ناظر الوقف بأنقص من أجرا مثله صح وضمن

(١) في الحجر (ص ٧٧١).

(٢) سورة النساء، الآية: ١٤١.

النفع الذي لا يتغابن به عادة.

( وإن وقف على ولده) ثم المساكين (أو) وقف على (ولد غيره) كعلى ولد زيد ثم المساكين ( فهو ) أي الوقف (لذكر وأنشى) وخنثى الموجود منهم ، لأن اللفظ يشملهم (بالتسوية) لأنه شرث بينهم وإطلاق التشيريك يقتضي التسوية ، كما لو أقر لهم بشيء ، وكولد الأم في الميراث (ثم) هو (الولد بنيه) مطلقاً ، سواء وجدوا حالة الوقف أو لا كوصية ، ويستحقونه مرتبًا بطنًا بعد بطن فيحجب أعلاهم أسفلهم ما لم يكونوا قبيلة ، أو يأتي بما يقتضي التشيريك كعلى أولادي وأولادهم فلا ترتيب .

ولا يدخل ولد البنات في الوقف على الولد؛ لأنهم لا ينسبون إليه بل إلى آبائهم ، قال تعالى : ﴿أَدْعُوهُمْ لِآبَائِهِم﴾<sup>(١)</sup> ، قال الشاعر :

بنونا بنو أبناءنا وبناتنا      بنوهن أبناء الرجال الأبعد<sup>(٢)</sup>

وأما قوله ﷺ : «إن ابني هذا سيد»<sup>(٣)</sup> ونحوه فمن خصائصه انتساب أولاد فاطمة إليه .

وإن (وُ ) قف (على بنيه أو) على (بني فلان ، فلذكور فقط) لأن لفظ البنين وضع لذلك حقيقة لقوله تعالى : ﴿أَصْطَفَنِي الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾<sup>(٤)</sup> . وكره تفضيل بعض أولاده على بعض في الوقف لغير سبب شرعي ، لأنه يؤدي إلى التقاطع ، والسنة أن لا يزاد ذكر على أنثى ، واختار الموفق

(١) سورة الأحزاب ، الآية : ٥.

(٢) أورده التبريزي في «شرح ديوان الحماسة» (٤١/٢)، وذكر صاحب «خزانة الأدب» (٢١٣/١) أنه ينسب للفرزدق .

(٣) أخرجه البخاري ، في المصلحة ، باب قول النبي ﷺ للحسين بن علي رضي الله عنهما ابني هذا سيد... (١٦٩/٣ - ١٧٠) وفي مواضع أخرى .

(٤) سورة الصافات ، الآية : ١٥٣ .

وغيره<sup>(١)</sup> يستحب أن يقسمه بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين على حسب قسمة الله تعالى في الميراث كالعطية، والذكر في مظنة الحاجة غالباً بوجوب حقوق تترتب عليه بخلاف الأنثى.

وإن وقف على عقبه أو نسله أو ولد ولده أو ذريته لم يدخل فيهم ولد بنات، كما لو وقف على من يتنسب إليه إلا بقرينة كقوله: من مات عن ولد فنصيبه لولده فيستحق كل ولد بعد أبيه نصيبه الأصلي والعائد، سواء بقي من البطن الأول أحد أم لا، فلو كان الموقوف عليهم ثلاثة ومات أحدهم عن غير ولد فنصيبه لأخويه، فإذا مات أحدهما عن ولد كان النصف لولده، فإذا مات الثاني عن ولدين فأكثر فنصيبه لهم.

(وإن كانوا) أي بنو فلان (قبيلة) كبني هاشم وتميم<sup>(٢)</sup> (دخل النساء) لأن اسم القبيلة يشمل ذكرها وأنثاها (دون أولادهن) أي نساء تلك القبيلة (من) رجال (غيرهم) لأنهم إنما ينسبون لأبائهم كما تقدم.

(و) إن وقف (على قرابته أو أهل بيته أو قومه) أو آله أو أهله (دخل ذكر وأثنى) وصغير وكبير (من أولاده وأولاد أبيه) وهم إخوته وأخواته (و) أولاد (جده) وهم أبوه وأعمامه وعماته (و) أولاد (جد أبيه) وهم جده وأعمام أبيه وعماته أربعة آباء فقط، لأن النبي ﷺ لم يجاوزبني هاشم بسهم ذي القربي، فلم يعط لمن هو أبعد كبني عبد شمس وبيني نوفل<sup>(٣)</sup> شيئاً، ولا

(١) «المغني» (٢٠٦/٨) و«الشرح الكبير» (٤٨٤/١٦).

(٢) بنو هاشم تقدم ذكرهم في الزكاة (ص ٦٥٩). وبنو تميم هم: أبناء تميم بن مرّ بن أذ بن ابixa. قبيلة مشهورة جداً.

ينظر: «أنساب الأشراف» للبلاذري (٤٩٨١/١٢) و«تحفة الألباب في شرح الأنساب» للمجلسى (٣٨٩/١) و«أسباب الذهاب» للسويدى (ص ٨٦).

(٣) بنو شمس هم: أبناء عبد شمس سبن عبد مناف بن قصي. ينظر: «أنساب الأشراف» للبلاذري (١٨٥١/٥) وبنو نوفل هم: أبناء نوفل بن عبد مناف بن قصي. ينظر «أنساب الأشراف» للبلاذري (٤٠١١/٩).

يقال هما كبني المطلب، فإنه يُعَلِّم علل الفرق بينهم وبين من سواهم في القرب بأنهم لم يفارقو في جاهلية ولا إسلام<sup>(١)</sup>.

و(لا) يدخل الوقف في القرابة على (مخالف دينه) لدين الواقف، فإن كان الواقف مسلماً لم يدخل في قرابته كافرهم، وإن كان كافراً لم يدخل المسلم في قرابته إلا بقرينة.

ولا يدخل في الوقف على قرابته أمه ولا قرابته من قبلها، لأنه يُعَلِّم لم يعط من سهم ذوي القربي قرابته من جهة أمه شيئاً<sup>(٢)</sup>، إلا أن يكون في لفظ الواقف ما يدل على ذلك كقوله: ويفضل قرابتي من جهة أبي على قرابتي من جهة أمي ونحو ذلك.

والعترة: العشيرة وهي قبيلة الرجل<sup>(٣)</sup>، وذوا رحمه قرابته من جهة أبيه وأولاده وأولادهم وإن نزلوا، لأن الرحم يشملهم ولو جاوزوا أربعة آباء.

(وإن وقف على جماعة يمكن حصرهم) كبنيه أو إخوته أو بنى فلان

(١) أخرج البخاري في كتاب فرض الخمس، باب ومن الدليل على أن الخمس للإمام... ٥٧/٤ عن جبير بن مطعم قال: مشيت أنا وعثمان بن عفان إلى رسول الله ﷺ فقلنا يا رسول الله أعطيت بني المطلب وتركنا ونحن وهم منك بمنزلة واحدة. فقال رسول الله ﷺ: إنما بنو المطلب وبنو هاشم شيء واحد. قال الليث: حدثني يونس وزاد: قال جبير: ولم يقسم النبي ﷺ لبني عبد شمس ولا لبني نوفل.

وأخرج النسائي في كتاب قسم الفيء ١٣١/٧ بلفظ: «إنهم لم يفارقو في جاهلية ولا إسلام».

(٢) إذ ذلك لم ينقل فدل على أنه لم يعطهم شيئاً. ينظر: «الشرح الكبير» ٤٩٠/١٦.

(٣) قال في «المصباح» ٥٣٤/٢: العترة: نسل الإنسان. قال الأزهري: وروى ثعلب عن ابن الأعرابي أن العترة ولد الرجل وذريته وعقبه من صلبه.

ولا تعرف العرب من العترة غير ذلك. ويقال: رهطه الأدنون. ويقال: أقرباؤه.. قال ابن السكري: العترة والرهط بمعنى، ورهط الرجل قومه وقبيلته الأقربون. اهـ بتصريف. ينظر: «مذيب اللغة» للأزهري ٢٦٤/٢ و«التوقيف» (ص ٥٠٢).

وليسوا قبيلة (وجب تعميمهم) بالوقف (والتسوية بينهم) فيه لاقتضاء اللفظ ذلك كما لو أقر لهم بشيء، ويوضحه قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الْأَثْلَاثِ﴾<sup>(١)</sup>.

(وإلا) يكن الوقف على جماعة يمكن حصرهم: كقريش<sup>(٢)</sup> أو بني تميم أو المساكين لم يجب تعميمهم لتعذرها، وجاز التفضيل بينهم لأنه إذا جاز حرمان بعضهم (جاز تفضيل) غيره عليه (و) جاز (الاقتصار على واحد) منهم، لأن مقصود الواقف عدم مجاوزة الجنس، ويحصل ذلك بالدفع لواحد منهم، وكالزكاة إن كان ابتداؤه على جمع لا يمكن حصرهم بخلاف ما لو أمكن حصرهم ابتداء، ثم تعذر كمن وقف على أولاده فصاروا قبيلة فيع من أمكن ويسوى بينهم.

وإن وقف على القراء أو على المساكين تناول الآخر؛ لأنه إنما يفرق بينهما في المعنى إذا اجتمعا في الذكر، وإن وقف على القراء فللحفظ للقرآن، وعلى أهل الحديث فلمن عرفه ولو حفظ أربعين حديثاً لا بمجرد السماع، وعلى العلماء فلتحملة الشرع ولو أغفاء.

ولو وقف على سبيل الخير فلمن أخذ من زكاة حاجة، ووصيته كوقف في جميع ذلك، لأنه يرجع فيها إلى لفظ الموصي كما يرجع في الوقف إلى لفظ واقفه.

والوقف عقد لازم لا يفسخ بإقالة ولا غيرها، ولا يباع إلا أن تتعطل منافعه المقصودة بخراب، ولم يوجد في ريع الوقف ما يعمره، أو بغير

(١) سورة النساء، الآية: ١٢.

(٢) قريش: قبيلة عظيمة معروفة. وهم أبناء النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إيلاس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان. على خلاف في ذلك.

ينظر: «الأنساب» للسمعاني (١/١٧) و«نسب قريش» لأبي عبدالله الزبيري، كله، و«معجم قبائل العرب» لـكحالة (٣/٩٤٨).

الخراب<sup>(١)</sup> ، ولو كان الوقف مسجداً وتعطل نفعه المقصود بضيقه عن أهله ولم تتمكن توسيعه في موضعه ، أو بخراب محلته ، فيباع ، ولو شرط واقفه عدم بيعه ، ويصرف ثمنه في مثله إن أمكن أو في بعض مثله .

ويصبح بيع بعضه لإصلاح باقيه إن اتحد الواقف والجهة ، فإن اختلافاً أو أحدهما لم يجز إن كان الوقف عينين كدارين خربتا ، فيباع أحدهما لتعمر به الأخرى ، أو كان عيناً واحدة ولم تنقص القيمة بالتشخيص<sup>(٢)</sup> وإنما بيع الكل .

ولا يعمر وقف من آخر ، ويجوز نقض منارة مسجد ، وجعلها في حائطه لتحسينه ، ويجوز اختصار آنية موقوفة إذا تعطلت وإنفاق الفاضل منها على الإصلاح .

وحيث جاز بيع الوقف فيبيعه حاكم إن كان على سبيل الخيرات ، وإن كان على شخص أو جماعة معينين أو من يوم أو يؤذن أو يقيم بهذا المسجد فيبيعه ناظر خاص إن كان ، والأحوط إذن حاكم ، وب مجرد شراء البدل يصير وقفاً كبدل أضحية ورهن أتلف ، والاحتياط وقفه لئلا ينقضه بعد ذلك من لا يرى وقفه بمجرد الشراء<sup>(٣)</sup> .

(١) كخشبٌ تشَعَّتْ وخيف سقوطه . «شرح المتهى» (٥١٤/٢).

(٢) الشَّفَقُونِ : الطائفنة من الشيء . «التوفيق» (ص ٤٣٤).

(٣) ذكر ابن رجب - رحمه الله تعالى - في «القواعد» أن بعض الأصحاب حكى في ذلك وجهين : أحدهما : يصير وقفاً بمجرد الشراء . قال المرداوي في «الإنصاف» : وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب هنا .

قال ابن قندس في حواشيه على «المحرر» : الذي يظهر أنه متى وقع الشراء بجهة الوقف على الوجه الشرعي ولزم العقد أنه يصير وقفاً ، لأنه كالوكيل في الشراء ، والوكيل يقع شراؤه للموكل ، فكذا هذا يقع شراؤه للجهة المشترى لها ، ولا يكون ذلك إلا وقفاً . اهـ قال المرداوي : وهو الصواب .

ومن وقف على ثغر<sup>(١)</sup> فاختل صرف في ثغر مثله، وعلى قياسه مسجد ورباط ونحوهما، وما فضل عن حاجة الموقوف عليه يجوز صرفه في مثله وإلى فقير نصاً<sup>(٢)</sup>.

ويحرم حفر بئر وغرس شجر بمسجد، فإن فعل طمت البئر وقلعت الشجرة، فإن لم تقلع فشرتها لمساكينه، قال الحارثي<sup>(٣)</sup> : والأقرب حله لغيرهم من المساكين.

= والوجه الثاني: لابد من تجديد الوقفية. وهو ظاهر كلام الخرقى . وقال ابن حارثى . واحتج بأن الشراء لا يصلح سبباً لإفادة الوقف ، فلا بد للوقف من سبب يفيده . اهـ ينظر: «شرح الزركشى» (٤/٢٨٩) و«قواعد ابن رجب» (١/٢٨٥) و«الإنصاف» (٦/٥٣٤).

(١) الثغر من البلاد: الموضع الذى يخاف منه هجوم العدو . «التوقيف» (ص ٢٢٠).  
 (٢) «الإنصاف» (٦/٥٣٧).

(٣) هو: مسعود بن أحمد بن مسعود الحارثي البغدادي . فقيه محدث حافظ، له شرح على «المقنع» من العارية إلى آخر الوصايا . وشرح على بعض سنن أبي داود . ولد سنة ٦٥٢هـ وتوفي يوم الأربعاء ١٤/١٢/٧١١هـ بالقاهرة . والحارثي نسبة إلى الحارثية قرية من قرى بغداد غربيها . ينظر: «المنهج الأحمد» (٤/٣٨٦) و«معجم الشيوخ» للذهبي (٢/٣٣٩).

## فصل في الهبة

وأصلها: من هبوب الريح أي، مرووره<sup>(١)</sup> ، والاتهاب: قبول الهبة، والاستيهاب: سؤالها. وتواهبا: وهب بعضهم لبعض<sup>(٢)</sup> ، وهي شرعاً: تمليل جائز التصرف مالاً معلوماً أو مجهولاً تعذر علمه موجوداً مقدوراً على تسليمه غير واجب في الحياة بلا عوض، بما بعد هبة عرفاً من قول أو فعل بالمعاطة<sup>(٣)</sup> . والهبة والصدقة والهدية والعطية معانيها متقاربة، وكلها تمليل في الحياة بلا عوض.

(والهبة مستحبة) فمن قصد بإعطاء لغيره ثواب الآخرة فقط، فصدقه. وإنكراماً وتودداً فهدية، وإنما يقصد شيئاً فهة وعطية ونحلة، وجميع ذلك مندوب إليه ومحثوث عليه، لقوله ﷺ: «تهدوا تحابوا»<sup>(٤)</sup> ، وما ورد في فضل الصدقة أشهر من أن يذكر.

ومن أهدى ليهدي له أكثر فلا بأس به لغير النبي ﷺ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنَنْ تَسْتَكْثِرُ﴾<sup>(٥)</sup> ولما فيه من الحرص والفضة<sup>(٦)</sup> ، ووعاء هدية كهي مع عرف كقوصرة<sup>(٧)</sup> التمر ونحوها، فإن لم يكن عرف رده.

(١) ينظر: «تاج العروس» (٤/٣٧٢).

(٢) «المطلع» (ص ٢٩١).

(٣) انظر: «متهى الإرادات» (٣/٣٨٩، ٣٩٠) و«طلبة الطلبة» (ص ٢٣٢).

(٤) البخاري في «الأدب المفرد» باب قبول الهدية (٢/٥٠) قال الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٣/٧٠): إسناده حسن. اهـ

(٥) سورة المدثر، الآية: ٦. قال ابن عباس - رضي الله عنهما - لا تعط العطية تتلمس أكثر منها. ينظر: «تفسير ابن كثير» (٨/٢٦٤).

(٦) في الأصل: والظنة. والصواب ما أثبته. والضئين: البخيل. قاله في «القاموس» (ص ١٥٦٤) وفي «شرح المتهى» (٢/٥١٨): والظنة: بدل: الضئنة.

(٧) القَوْصَرَةُ بتشديد الراء، هي: التي يكتنز فيها التمر من البوادي - وهي الحُصُرُ المنسوجة =

ويكره رد هبة وإن قلت؛ لحديث أَحْمَدُ عَنْ أَبْنَى مُسْعُودَ مَرْفُوعًا: «لَا تردو الهدية»<sup>(١)</sup>، ويكافئ المهدى له أو يدعوه له، وحکى أَحْمَدُ في رواية مثني<sup>(٢)</sup> عن وَهْبٍ<sup>(٣)</sup> قال: ترك المكافأة من التطفيف<sup>(٤)</sup>. وقاله مقاتل<sup>(٥)</sup>.

وإن شرط فيها عوض معلوم صح وصارت بيعاً بلفظ الهبة، وإن شرط ثواب<sup>(٦)</sup> مجهول لم تصح كالبيع بثمن مجهول، وحكمها كالبيع الفاسد فترد بزيادتها المتصلة والمتفصلة، وإن اختلفا في شرط عوض في الهبة فقول منكر بيمينه، وفي وهبتي ما بيدي، فقال: بل بعتكه. ولا بينة، يخلف كل منهما على ما أنكر، ولا هبة ولا بيع؛ لعدم ثبوت أحدهما.

(وتصح هبة مصحف) وإن لم يصح بيعه (و)تصح هبة (كلّ ما يصح بيعه) من الأعيان؛ لأنها تملك في الحياة فتصح فيما يصح فيه البيع وما لا يصح بيعه لا تصح هبة كأم الولد، ولا تصح هبة مجهول لم يتذر علمه

= قاله في «غواص الصلاح» (ص ١٢٥).

(٤) أخرجه أَحْمَدُ في المسند (٤٠٤/١)، قال الهيثمي في «جمع الروايات» (٤/٤): رواه أَحْمَدُ وأَبْيَرٌ يعلى (٢٨٤/٩) ورجال أَحْمَدُ رجال الصحيح.

(٢) مثني بن جامع أبو الحسن الأنباري: نقل عن الإمام أَحْمَدَ مسائل. ثقة صالح دين. ينظر: «تاريخ بغداد» (١٢/١٧٣) و«المنهج الأحمد» (٢/١٥٨).

(٣) وَهْبُ بْنُ مَنْبِهِ بْنُ كَامِلٍ أَبْوَ عَبْدِ اللَّهِ عَلَمٌ مُشْهُورٌ ثَقَةٌ. تُوفِيَ سَنَةُ ١١٠ هـ. ينظر: «تهذيب الكمال» (٣١/١٤٠).

(٤) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٦/١٦٥) عن عبد الرزاق عن أبيه عن بكار بن عبد الله... به.

وذكره ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (١/٣٣٧) عن المثنى عن أَحْمَد... به. والتطفيف هو: التقليل. ومنه قبل: طفف الميزان والمكيال تطفيينا، ولا يستعمل إلا في الإيجاب، فلا يقال: ما طففت. أهـ من «التوقيف» (ص ١٨٢).

(٥) هو ابن سليمان بن بشير الأزدي الخرساني أبو الحسن البلاخي. صاحب التفسير. توفي سنة ١٥٠ هـ ينظر: «تهذيب الكمال» (٢/٤٣٤) ولم أقف على قوله هذا.

(٦) هبة ثواب. «شرح متنهى الإرادات» (٢/٥١٩).

نَصَّا<sup>(١)</sup> ، لِأَنَّهُ كَحْمَلَ فِي بَطْنِ وَنْحُوِهِ ، لِأَنَّهَا تَمْلِيكٌ فَلَا تَصْحُ فِي الْمَجْهُولِ كَالْبَيْعِ ، فَإِنْ تَعْذَرَ عِلْمُهُ صَحَتْ هِبَتِهِ كَالصَّلْحِ عَنْهُ لِلْحَاجَةِ .

وَلَا تَصْحُ هِبَةٌ مَا فِي ذَمَّةِ مَدِينٍ لِغَيْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرَ مَقْدُورٍ عَلَى تَسْلِيمِهِ ، وَلَا تَصْحُ هِبَةٌ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَى تَسْلِيمِهِ كَمَغْصُوبٍ لِغَيْرِ غَاصِبِهِ أَوْ قَادِرٍ عَلَى أَخْذِهِ مِنْهُ كَبَيعٍ ، وَلَا يَصْحُ تَعْلِيقُهَا عَلَى شَرْطٍ غَيْرِ مَوْتِ الْوَاهِبِ فَيَصْحُ وَتَكُونُ وَصِيَّةً ، وَلَا يَصْحُ اشْتِرَاطٌ مَا يَنْافِيهَا كَأَنَّ لَا يَبْيَعُهَا أَوْ يَبْهَهَا وَنَحْوُهُمَا ، وَتَصْحُ هِبَةٌ مَعَ فَسَادِ الشَّرْطِ كَالْبَيْعِ بِشَرْطِ أَنَّ لَا يَخْسِرَ .

وَلَا تَصْحُ مَؤْقَتَةٌ إِلَّا فِي الْعُمُرِ<sup>(٢)</sup> فَتَصْحُ مَعَ التَّوْقِيتِ بِالْعُمُرِ لِأَنَّهُ شَرْطٌ رَجُوعُهَا هُنَا عَلَى غَيْرِ الْمَوْهُوبِ لَهُ وَهُوَ وَارِثُهُ ، بِخَلْفِ التَّوْقِيتِ بِزَمْنِ مَعْلُومٍ . سُمِّيَتْ عُمُرِي لِتَقْيِيدِهَا بِالْعُمُرِ كَأَعْمَرِكَ أَوْ أَرْقَبِكَ هَذِهِ الدَّارِ أَوْ هَذِهِ الْفَرْسِ أَوْ هَذِهِ الْأَمَّةِ ، يَقُولُ : أَعْمَرْتُهُ وَعَمَرْتُهُ مُشَدِّدًا ، جَعَلْتُ لَهُ الدَّارِ مَدْةَ عُمْرِهِ ، وَنَصَّ أَحْمَدَ فِي مَنْ عَمَرَ أَمَّةً لَا يَطْؤُهَا<sup>(٣)</sup> ، وَحَمَلَهُ الْقَاضِي<sup>(٤)</sup> عَلَى الْوَرَعِ<sup>(٥)</sup> ، أَوْ يَقُولُ : جَعَلْتُهَا لَكَ عُمُرَكَ أَوْ حَيَاكَ أَوْ عُمْرِكَ ، أَوْ رَقْبِي<sup>(٦)</sup> أَوْ مَا بَقِيَتْ ، أَوْ أَعْطَيْتُكَهَا عُمُرَكَ أَوْ حَيَاكَ أَوْ عُمْرِكَ أَوْ رَقْبِيَ أَوْ مَا بَقِيَتْ ، فَتَصْحُ لِحَدِيثِ جَابِرٍ مَرْفُوعًا : «الْعُمُرِي جَائِزَةٌ

(١) «شَرْحُ مُتَهَى الإِرَادَاتِ» (٥٢٢/٢).

(٢) الْعُمُرِي بِضْمِ الْعَيْنِ ، نُوْعٌ مِنَ الْهِبَةِ مَأْخُوذٌ مِنَ الْعُمُرِ وَهِيَ أَنْ يَقُولُ : هَذِهِ الدَّارُ لَكَ عُمُرِي أَوْ عُمُرُكَ ، فَإِنْ سِتَّ قَبْلِي رَجَعْتُ إِلَيْيَ وَإِنْ مَتْ قَبْلَكَ فَهُنَيْ لَكَ . يَنْظُرُ : «الْمَطْلُعُ» (ص ٢٩١) وَ«الْزَاهِرُ» (ص ٣٦٢).

(٣) «كِتَابُ الْوَقْفِ» لِلْخَلَالِ (١/٣٦٧).

(٤) شِيْخُ الْمَذْهَبِ إِيمَامُهُ فِي عَصْرِهِ الْعَالَمُ الْقَاضِيُّ : مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسِينِ بْنُ الْفَرَاءِ . الْمُشْهُورُ بِالْقَاضِيِّ أَبِي يَعْلَى . وَلِدَ سَنَةَ (٣٨٠هـ) أَلْفَ : أَحْكَامُ الْقُرْآنِ . وَالْأَحْكَامُ السُّلْطَانِيَّةُ ، وَشَرْحُ الْخَرْقَى . تَوْفَى لِيْلَةَ الْإِثْنَيْنِ (٩/٤٥٨هـ) . يَنْظُرُ : «طَبَقَاتُ الْخَنَابَلَةُ» (٢/١٩٣).

(٥) يَنْظُرُ : «الْمَغْنِي» (٨/٢٨٧).

(٦) الرَّقْبِيُّ : هِبَةٌ تَرْجَعُ إِلَى الرَّقْبِ إِنْ مَاتَ الرَّقْبُ . يَنْظُرُ : «الْمَطْلُعُ» (ص ٢٩٢).

لأهلها»<sup>(١)</sup> رواه أبو داود والترمذى وحسنه، وتكون للمعطى ولو رثته بعده إن كانوا وإلا فليست المال. نصًا<sup>(٢)</sup>.

(وتنعقد) هبة (بما يدل عليها عرفاً) من قول أو فعل، ويصح تصرف موهوب له في الهبة بعده<sup>(٣)</sup> قبل قبض على المذهب، نص عليه، والنماء للمتهم قاله في «الإنصاف»<sup>(٤)</sup> ولأنه يُكَفِّرُ كان يهدى ويُهُدَى إليه ويُعْطى ويُعْطى<sup>(٥)</sup>. وأصحابه يفعلون ذلك، ولم ينقل عنهم في ذلك لفظ إيجاب ولا قبول، ولا أمر به ولا بتعليمه لأحد، ولو وقع لنقل نقلًا مشهوراً، وكان ابن عمر على بغير لعمر فقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعمر: «يعنيه». فقال: هو لك يا رسول الله. فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هو لك يا عبد الله بن عمر من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فاصنع به ما شئت»<sup>(٦)</sup>. ولم ينقل قبول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولا قبول ابن عمر من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. ولأن دلالة الرضى بنقل الملك تقوم مقام الإيجاب والقبول. فتجهز بنته بجهاز إلى بيت زوجها تمليلك لوجود المعاطاة بالفعل.

(وتلزم) الهبة (بقبض بإذن واهب) فيه لأنه قبض غير مستحق على واهب فلم يصح بغير إذنه كأصل العقد، وكالرهن، فالقبض معتبر للزومها واستمرارها لا لانعقادها، ولو اهاب الرجوع في هبة وفي إذن في قبضها قبل

(١) أبو داود في البيوع باب في الرقبي (٨٢١/٣)، والترمذى في الأحكام باب ما جاء في الرقبي (٦٣٣ - ٦٣٤) وقال: حسن، وأخرجه أيضاً النسائي في العمرى (٢٧٤/٦)، وابن ماجه في الهبات باب الرقبي (٧٩٧/٢).

(٢) «شرح متهى الإرادات» (٥٢٣/٢).

(٣) أي بعد عقد الهبة. «شرح المتهى» (٥١٩/٢).

(٤) الشرح الكبير مع الإنصاف (١٧/١٩).

(٥) أخرج البخاري في الهبة بباب المكافأة في الهبة (١٣٣/٣) وغيره عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقبل الهدية ويثيب عليها.

(٦) أخرج البخاري في البيوع باب إذا أشتري شيئاً فوهب من ساعته، وفي الهبة باب من أهدي له هدية وعنده جلساؤه فهو أحق (١٤٠، ١٩/٣).

القبض، ولو بعد تصرف متهدب مع الكراهة، كما يأتي<sup>(١)</sup>.  
 (ومن أبراً غريمه) من دينه أو وهبته له أو أحله منه أو أسقطه عنه أو تركه له أو ملكه له أو تصدق به عليه أو عفا عنه صح ذلك كله (بريء) من الدين (ولو لم يقبل) الإبراء، لأنه لا يفتقر إلى القبول كالعتق والطلاق، بخلاف هبة العين، لأنها تملكك، ولو جهل رب الدين قدره وصفته لا إن علمه مدين فقط فكتمه خوفاً من أنه إن علمه لم يبرئه منه، فلا يصح الإبراء، لأنه هضم للحق وهو إذاً كالمكره؛ لأنه غير متمكن من المطالبة والخصوصة فيه.

(ويجب) على معط (تعديل في عطية وارث) له بقرابة من ولد وغيره غير شيء تافه نصاً<sup>(٢)</sup> حتى لو زوج بعض بناته وجهزها أو بعض بنيه وأعطي عنه الصداق. والتعديل الواجب (بأن يعطي كلّاً) من ورثته (بقدر إرثه) نصاً<sup>(٣)</sup>، لحديث جابر: قال قالت امرأة لبشير: أعط ابني غلاماً وأشهد لي رسول الله ﷺ فأتى رسول الله ﷺ فقال: إن ابنة فلان سألتني أن أنحل ابنتها غلامي، فقال: «أله إخوة؟» قال: نعم. قال: «وكلّهم أعطيت مثل ما أعطيته» قال: لا. قال: «فليس يصلح هذا، أو إني لاأشهد إلا على حق»<sup>(٤)</sup> رواه أحمد، ومسلم وأبو داود، ورواه أحمد من حديث النعمان بن بشير، وقال فيه: «لا تشهدني على جور، إن لبنيك عليك من الحق أن تعدل بينهم»<sup>(٥)</sup>، وفي لفظ مسلم: «اتقوا الله واعدلوا في

(١) ينظر: (ص ٩٠١).

(٢) «الإنصاف» (١٧/٦٢).

(٣) «الإنصاف» (١٧/٥٩).

(٤) مسلم في الهبات باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة (١٢٤٤/٣)، وأبو داود في البيوع باب في الرجل يفضل بعض ولده في النحل (٨١٥/٣).

(٥) أحمد (٢٦٩/٤) ولفظه: فلا تشهدني إذاً. إني لاأشهد على جور... الحديث. ورواه مسلم في الهبات (١٢٤٣/٣) مختصرًا أن رسول الله ﷺ قال لأبيه: «لا تشهدني على جور».

أولادكم»<sup>(١)</sup> ولأحمد وأبي داود والنسائي: «اعدلوا بين أبنائكم، اعدلوا بين أبنائكم، اعدلوا بين أبنائكم»<sup>(٢)</sup>.

فأمر بالعدل بينهم، وسمى تخصيص بعضهم جوراً والجور حرام، وقياس على الأولاد باقي الأقارب، بخلاف الزوج والزوجة والموالى إلا في النفقة، فتجب الكفاية دون التعديل نصاً<sup>(٣)</sup>، لأنها لدفع الحاجة، وله التخصيص لبعض ورثته بإذن الباقي منهم<sup>(٤)</sup>، لافتاء العداوة والقطيعة إذن التي هي علة المنع، (فإن فضل) بعضهم بلا إذن الباقي (سوى) بينهم (برجوع) إن أمكن، [أو أعطى الباقي حتى يسرواً] بمن خصه أو فضلته نصاً،<sup>(٥)</sup> ولو في مرض موته لأنه تدارك للواجب، (وإن مات) معط (قبله) أي: التعديل وليس في مرض موته (ثبت تفضيله) لأخذ فلا رجوع لبقية الورثة عليه نصاً<sup>(٦)</sup> خبر الصديق<sup>(٧)</sup> وكما لو كان أجنبياً أو انفرد.

= ورواه البخاري أيضاً في الشهادات باب لا يشهد على شهادة جور (٣/١٥١) بلفظ: «لا تشهدني على جور» دون قوله: «إن لبنيك عليك من الحق».

(١) صحيح مسلم في الهبات (٣/١٢٤٣) حديث ١٣، وأخرجه البخاري في الهبة باب الإشهاد في الهيئة (٣/١٣٤) بلفظ: «فاتقوا الله واعدلوا بين أولادكم».

(٢) أحمد (٤/٢٧٨، ٢٧٥) وأبو داود البيوع باب في الرجل يفضل بعض ولده في النحل (٣/٨١٥)، والنسائي في النحل (٦/٢٦٢).

(٣) «شرح المتنبي» (٢/٥٢٤).

(٤) أي من الأقارب. «شرح المتنبي» (٢/٥٢٤).

(٥) ما بين المعقوفين طمس في الأصل، والمثبت من «شرح متنبي الإرادات» (٢/٥٢٤).

(٦) «شرح المتنبي» (٢/٥٢٤).

(٧) أخرج مالك في الموطأ الأقضية باب ما لا يجوز من النحل (٢/٧٥٢) عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت: إن أبا بكر الصديق كان نحلها جاداً عشرين وسقاً من ماله بالغابة. فلما حضرته الوفاة، قال: والله، يا بنتي ما من الناس أحد أحب إلى غنى بعدي منك، ولا أعز على فقراً بعدي منك، وإن كنت نحتلك جاد عشرين وسقاً، فلو كنت جدتيه واحتزته كأن لك، وإنما هو اليوم مال وارث، وإنما هو أخواك، وأختاك، فاقسموه على كتاب الله.

وتحرم الشهادة على تخصيص أو تفضيل تحملًا وأداء إن علم الشاهد به؛ لحديث: «لا تشهدني على جور»<sup>(١)</sup>، وكذا كل عقد فاسد عند الشاهد، وتباح قسمة ماله بين وارثه على فرائض الله تعالى لعدم الجور فيها، ويعطى وارث حادث حصته مما قسم وجوباً ليحصل التعديل، ويصح وقف ثلثه في مرضه المخوف على بعض ورثته، واحتج أحمد بحديث عمر<sup>(٢)</sup>، وبأن الوقف لا يباع ولا يورث ولا يصير ملكاً للورثة.

ولا ينفذ وقف مريض ولو على أجنبي بزائد على الثلث كسائر تبرعاته، بل يقف ما زاد على الثلث على إجازة الورثة. (ويحرم على واهب)، ولا يصح (أن يرجع في هبته بعد قبض) ولو تطوعاً أو حمولة في نحو عرس؛ لحديث ابن عباس مرفوعاً: «العائد في هبته كالكلب يقيء ثم يعود في قيئه»<sup>(٣)</sup>. متفق عليه، وسواء عرض عنها أو لم يعرض؛ لأن الهبة المطلقة لا تقتضي ثواباً، إلا من زوجة وهبت زوجها شيئاً بمسألته إليها صداقاً أو غيره ثم ضرها بطلاق أو غيره كتزوج عليها فلها الرجوع فيه، لأنه لا تهب إلا مخافة غضبه أو إضراره بأن يتزوج عليها، وإن لم يكن سألهما وتبرعت به فلا رجوع.

### (وكره) رجوع واهب في هبته (قبله). أي قبل القبض خروجاً من

---

= قالت عائشة: قلت: يا أبا، والله لو كان كذا وكذا لتركته، إنما هي أسماء، فمن الأخرى؟ فقال أبو بكر: ذو بطن بنت خارجة، أراها جارية. الجاد: النخل الذي يجده من ثمرته مقدار معلوم، والمراد أنه أعطاها نخلاً يقطع من ثمرته عشرون وسقاً.

والجذ: اجتناء ثمر النخل. اهـ من «جامع الأصول» (٦٢١/١١).

(١) تقدم (٨٩٩).

(٢) ينظر: «المغني» (٢١٦/٨) و«الإنصاف» (٧٦/١٧) وحديث عمر تقدم (ص ٨٩٨).

(٣) البخاري في الهبة باب لا يحمل لأحد أن يرجع في هبته وصحته (١٤٢/٣) ومسلم في الهبات باب تحريم الرجوع في الصدقة والهبة... (١٢٤١/٣).

خلاف من قال إن الهبة تلزم بالعقد<sup>(١)</sup> (إلا الأب) فله أن يرجع في عطيته قبله وبعده بلا كراهة، لحديث طاوس عن ابن عمر وابن عباس مرفوعاً: «ليس لأحد أن يعطي عطية ويرجع فيها إلا الوالد فيما يعطي ولده»<sup>(٢)</sup>. رواه الترمذى وحسنه.

وسواء أراد التسوية بين أولاده بالرجوع أو لا، إلا إذا وحبه سرية<sup>(٣)</sup> للإعفاف فلا رجوع له فيها، ولو لم تصر أم ولد لأنها ملحقة بالزوجة، وإنما إذا أسقط حقه من الرجوع، خلافاً لما في «الإنقاض»<sup>(٤)</sup> لأن الرجوع مجرد حقه وقد أُسقطه، وإنما إذا حملت الأممة الموهوبة للولد وولدت عنده فيمتنع الرجوع في الأم لتجريم التفريق بين الوالدة وولدها<sup>(٥)</sup>، وإنما إذا زادت

(١) هنا مذهب مالك - رحمة الله تعالى - استناداً إلى قوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعُهُودِ﴾. وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الراجع في هبته كالكلب يعود في قيئه» ولم يفرق، لأن عقد الهبة من العقود فلم يفتقر انعقاده إلى قبض المعقود عليه كسائر العقود.

وعن الإمام أحمد رواية: أن القبض معتبر فيما يकال ويوزن من الهبة دون غيره. والرواية المعتمدة وهي المذهب: لا تتم هبة إلا مقبوضة. وهذا مذهب أبي حنيفة والشافعى. وهو الصحيح لحديث عائشة في نحلة أبي بكر الصديق لها فهو مقيد لعموم أدلة المالكية. والله أعلم.

ينظر: «رد المحتار» (٤٨٩/٨) و«الإشراف على نكت مسائل الخلاف» للنقاشي عبدالوهاب (٦٧٣، ٦٧٤) و«معنى المحتاج» (٤٠٠/٢) و«الإرشاد» لابن أبي موسى (ص ٢٢٩).

(٢) الترمذى في الولاء والهبة بباب ما جاء في كراهي الرجوع في الهبة (٤/٣٨٤) ولفظه: «لا يحل للرجل أن يعطي عطية ثم يرجع فيها...» وقال: حسن صحيح.

وآخرجه أيضاً أبو داود في البيوع بباب الرجوع في الهبة (٨٠٨/٣) حديث، والنمساني في الهبة (٦/٢٦٥) وابن ماجه في الهبات بباب من أعطى ولده ثم رجع فيه (٧٩٥/٢).

(٣) هي الأمة التي اتخذها مولاها اللفرash وحصنها وطلب ولدها. ينظر: «طلبة الطلبة» (ص ١٣٩) و«الزاهر» (ص ٤١١).

(٤) (١١٠/٣).

(٥) أخرج الترمذى في أبواب البيوع، بباب ما جاء في كراهي الفرق بين الأخرين أو بين =

العطية زيادة متصلة كسمن، وكبر وحمل وتعلم صنعة، لأن الزيادة للموهوب له، لأنها نماء ملكه ولم تنقل إليه [من جهة] أبيه، فلم يملك الرجوع فيها كالمنفصلة، وإذا امتنع الرجوع [فيها] امتنع في الأصل، ويصدق<sup>(١)</sup> الأب في عدمها، لأنه منكر لها، والأصل عدمها، وإن ألا أن يرهنه ابن رهنا لازماً أو يهبها أو يبيعها فلا رجوع إلا أن يرجع إليه.

(وله) أي : للأب الحر (أن يتملك بقبض مع قول أو نية من مال ولده) بعلمه وبغير علمه صغيراً كان الولد أو كبيراً ذكراً أو أنثى راضياً أو ساخطاً، لحديث : «أنت ومالك لأبيك»<sup>(٢)</sup> ، (وأما سُرِّيَة)<sup>(٣)</sup> الابن التي وطئها فليس للأب تملكها وإن لم تكن أم ولد لأنها ملحقة بالزوجة نصاً<sup>(٤)</sup> ، (ما لم يضره) أي يضر الأب ولده بما يتملكه منه، فإن ضرره بأن تتعلق حاجة الولد به كآلة حرفه ونحوها لم يتملكه، لأن حاجة الإنسان مقدمة على دينه فلأن تقدم على أبيه أولى (أو) ما لم يتملكه الأب (يعطيه لولد آخر) فليس له ذلك نصاً<sup>(٥)</sup> ، لأنه من نوع من تخصيص بعض ولده بالعطية من مال نفسه، فلأنه يمنع من تخصيصه من مال ولده الآخر أولى (أو) ما لم (يكن بمرض موت أحدهما) المخوف، فلا يصح لانعقاد سبب الإرث.

وليس للأم ولا للجد التملك من ماله كغيرهما من الأقارب (أو) ما لم

= الوالدة ولدتها في البيع (١٣٠١) عن أبي أيوب سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من فرق بين الوالدة ولدتها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيمة». قال الترمذى: حسن غريب. اهـ

(١) ما بين المعقودين خرم في الأصل، والثابت من «شرح متهى الإرادات» (٥٢٦/٢).

(٢) أخرجه ابن ماجه في التجارات بباب ما للرجل من مال ولده (٧٦٩/٢) عن جابر وقال البوصيري في الزواائد: إسناده صحيح ورجاليه ثقافت على شرط البخاري، وقد روی من طرق أخرى.

(٣) في «أختصر المختصرات» (ص ٢٠١) (٢٠١): غير سُرِّيَة.

(٤) «الإنصاف» (١١٠/١٧).

(٥) «شرح المتهى» (٥٢٧/٢).

(يكن) الأب (كافراً والابن مسلماً) فليس له أن يمتلك من ماله شيئاً، قال الشيخ تقي الدين: وليس للأب الكافر أن يمتلك من مال ولده المسلم لاسيما إذا كان الولد كافراً ثم أسلم<sup>(١)</sup> ، انتهى. وقال في «الإنصاف»: الأشبه أن الأب المسلم ليس له أن يأخذ من مال ولده الكافر شيئاً<sup>(٢)</sup> . ولا يملك الأب إبراء نفسه من دين ولده ولا إبراء غريمته منه ولا قبضه منه لأن الولد لا يملكه إلا بقبضه.

وإن أولد جارية ولد له، لأن إحاله لها يوجب نقل ملكها إليه، فإن لم تحبل منه فهي باقية على ملك الولد ولا حد على الأب بوطء أمة ولده لشبهة الملك، لحديث: «أنت ومالك لأبيك»<sup>(٣)</sup> ويعذر الأب لوطنه المحرم وعليه قيمتها لولده إن أحبلها لأنه أتلفها عليه، ولا ينتقل الملك فيها إن كان ابن قد وطئها ولو لم يستولدها، لأنها ملحقة بالزوجة كما تقدم<sup>(٤)</sup> ، فليست حالاً لتملكه فلا تصير أم ولد للأب إن حملت منه نصاً<sup>(٥)</sup> .

ومن استولد أمة أحد والديه، لم تصر أم ولد له وولده قن<sup>(٦)</sup> ، وإن علم التحريرم حد (وليس لولد ولا لورثته) أي الولد (مطالبة أبيه بدين) كقرض وثمن مبيع أو قيمة مختلف (ونحوه) كأجرة أرض زرعها ودار سكناها (بل) له مطالبتها (بنفقة واجبة) عليه لفقر الولد وعجزه عن التكسب، وله مطالبة أبيه بعين مال له بيده، ويثبت له في ذمته الدين، ولا يسقط بموته

(١) «الاختيارات» (ص ٢٧٠).

(٢) «الشرح الكبير مع الإنصاف» (١٠٣/١٧).

(٣) تقدم تخریجه في الصفحة السابقة.

(٤) (ص ٧٩١).

(٥) «الإنصاف» (١١٠/١٧).

(٦) هو الرقيق «تحرير ألفاظ التبيه» (ص ٢٠٤).

كسائر الديون عليه (بل) يسقط [أرش جنایته]<sup>(١)</sup> على ولده فلا يرجع في تركته. وإن وجد الولد عين ماله الذي أقرضه أو باعه لأبيه بعد موته فله أخذه إن لم يكن انتقد ثمنه من أبيه.

(ومن مرضه غير خوف) كصداع أو<sup>(٢)</sup> وجع رأس أو ضرس ونحو ذلك، ولو صار مخوفاً فمات به فـ(تصرُّفه) كتصرف صحيح يصح في جميع ماله، لأن مثل هذه لا يخاف منها في العادة، (أو) مرضه (خوف كبرسام) بكسر الموحدة، وهو بخار يرتقي إلى الرأس يؤثر في الدماغ فيختل به العقل، وقال عياض<sup>(٣)</sup> : هو ورم في الدماغ يتغير منه عقل الإنسان ويهذى<sup>(٤)</sup> ، (وإسهال متدارك) وهو الذي لا يستمسك وإن كلن ساعة، لأن من لحنه ذلك أسرع في هلاكه، وكذا إسهال معه دم لأنه يضعف القوة، وذات الجنب وهو قرح بباطن الجنب، والرعاف الدائم لأنه يصفي الدم فتدهب القوة، والفالج في ابتدائه، والسل - بكسر السين - داء معروف في انتهائه (وما قال طبيان مسلمان عدلان عند إشكاله) أي المرض هل هو مخوف أم لا (أنه مخوف) كوجع الرئة والقولنج وهي<sup>(٥)</sup> مع الحمى أشد خوفاً، وكذا الطاعون

(١) ما بين معقوفين طمس بالأصل. وعبارة «شرح المتن»: بل تسقط جنایته أي الأب على ولده أي أرضاها.

(٢) في «شرح المتن» (٥٢٩/٢): أي وجع رأس وكوجع ضرس ونحوهما.

(٣) أبو الفضل القاضي عياض بن موسى بن عياض اليعصبي . عالم كبير محدث فقيه لغوي، مالكي المذهب . ولد سنة ٤٧٦ هـ له مؤلفات كثيرة محَرَّرة منها: «إكمال المنعم بفوائد صحيح مسلم» و«الإمام» و«الشفاء» توفي سنة ٥٤٤ هـ. ينظر: «سير أعلام النبلاء» (٢١٣/٢٠).

(٤) «مشارق الأنوار». (١١٤/١).

ينظر: «لسان العرب» (٤٦/١٢) مادة برسم، و«المعرَّب من الكلام الأعجمي» للجواليقي (ص ١٣٠) و«المصباح المنير» (٥٨/١).

(٥) في «شرح المتن» (٥٢٩/٢): (وهو مع الحمى ...) إلخ.

وهيجان الصفراء والبلغم ف(لا يلزم تبرعه لوارث بشيء ولا بما فوق الثالث لغيره) أي غير الوارث (إلا بإجازة الورثة) ولو كان تبرعه عتقاً لبعض أرقائه، وكذا عفوه عن جنائية توجب المال أو محاباة كبيع وإجارة.

(ومن امتد مرضه بجذام ونحوه) كسل لا في حالة انتهائه والفالج في دوامه (ولم يقطعه بفراش) أي لم يصر صاحبه صاحب فراش، لأن صاحب الفراش يخشى تلفه أشبه صاحب المرض المخوف فتصرفة (ك) تصرف (صحيح) ينفذ في جميع ماله، وكمريض مرض الموت المخوف من بين الصفين وقت حرب، وكل من الطائفتين مكافئ للأخرى . ومن باللُّجة عند الهيجان - أي ثوران البحر - بريح عاصف، أو وقع الطاعون بيده، أو قَدْم لقتل، أو حبس له، وأسِيرٌ عند من عادته القتل، وجريح جرحًا موحياً معبقاء عقله؛ لأن عمر لما جرح سقاه الطبيب لبناء فخرج من جرحه، فقال له الطبيب: اعهد إلى الناس. فعهد إليهم ووصى<sup>(١)</sup> ، وعلى بعد ضرب ابن ملجم أوصى وأمر ونهى<sup>(٢)</sup> ، فإن لم يثبت عقله فلا حكم لعطيته، بل ولا لكلامه، وحامل عند مخاض مع ألم حتى تنجو، وكميت من ذبح أو أبيت حشوته، فلا يعتد بكلامه، ولو علق صحيح عتق قنه على شرط فوجد في مرض موته المخوف فمن ثلثه .

وتقدم عطية اجتمعت مع وصية وضاق الثالث عنهما مع عدم الإجازة، ولا يقدم عتق على غيره من التبرعات (ويعتبر عند الموت) أي موت المترعرع (كونه) أي المعطى (وارثاً أو لا) فلو أعطاوه وهو غير وارث ثم صار وارثاً بعد لم يمنع من ذلك .

(١) أخرج البخاري في المناقب، باب قصة البيعة والاتفاق على عثمان (٤/٢٠٤، ٢٠٥) عن عمرو بن ميمون الأودي، وفيه: (فأني بنبيذ فشربه فخرج من جوفه ثم أتي بلبن فشربه فخرج من جرحه فعلموا أنه ميت..) الحديث .

(٢) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/٥٩، ٦٠).

(و) تفارق العطية الوصية في أربعة أحكام :  
أحدها أنه (يبدأ بالأول فالأول في العطية).

(و) الثاني أنه (لا يصح الرجوع فيها) بعد لزومها بالقبض.

(و) الثالث أنه (يعتبر قبولها عند وجودها) لأنها تصرف في الحال ،  
فاعتبرت شرطه وقت وجوده .

(و) الرابع أنه (يثبت الملك فيها) أي العطية (من حينها) أي حين  
وجودها ، بشرطها مراعي ، فإذا خرجت من ثلثه عند موت تبينا أن الملك  
كان ثابتاً من حيث العطية (والوصية بخلاف ذلك كله) فلا تملك قبل الموت ،  
لأنها تقليلك بعده فلا تقدمه .

وإذا ملك المريض من يعتق عليه ببهة أو وصية أو أقر أنه اعتق ابن عمه  
في صحته عتق من رأس المال ، وورث لأنه حر حين موت مورثه لا مانع به ،  
ولا يكون عتقهم وصية ، ولو دَبَرَ<sup>(١)</sup> ابن عمه عتق ولم يرث ، وإن قال : أنت  
حر آخر حياتي عتق وورث .

وما لزم المريض في مرضه من حق لا يمكنه دفعه وإسقاطه كأرش  
جنائيه أو جنائية رقيقة ، وما عاوض عليه بشمن المثل وما يتغابن بمثله فمن  
رأس ماله ، وكذا النكاح بمهر المثل وشراء جارية يستمتع بها ولو كثيرة  
الشمن بشمن مثلها ، والأطعمة التي لا يأكل مثلها مثلها فيجوز ويصح . والله  
تعالى أعلم .

(١) المدبر من العبيد والإماء : مأخوذه من : الدُّبُر ، لأن السيد اعتقه بعد مماته . والمات دبر  
الحياة ، ومنه يقال : اعتقه عن دبر ، أي بعد الموت . والتدبير لفظ خُصّ به العتق بعد الموت .  
قاله في «الزاهر» (ص ٥٦١) .

رَفِعُ

بِعْدِ الرَّحْمَنِ الْجَنَّيِ  
أُلْكَنَّ لِلَّهِ الْفَرْوَانِ

## رَفْعٌ

جِبْلُ الرَّحْمَنِ الْجَنْوَبِيِّ  
الْأَسْنَهُ التَّيْمُ الْفَزُولُكَسِ

## الفهرس

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث الشريفه

فهرس الآثار

فهرس الأشعار

فهرس الأعلام

فهرس القبائل والجماعات

فهرس الأماكن

فهرس الكتب والرسائل الواردة في صلب الكتاب

المراجع

فهرس الموضوعات

رَفِعُ

بِعْدِ الْرَّحْمَنِ (الْجَوَيْيِ)  
أَسْلَكَهُ اللَّهُ الْفَرْدَوْسَ

رَفِعُ  
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
فَهْرُوسُ الْآيَاتِ

الفاتحة

الآية	رقمها	رقم الصفحة
{الحمد لله رب العالمين}	٢	٨١٧، ١٧٥

البقرة

١٥٦	١١٥	{وَلِلَّهِ الْمَشْرُقُ وَالْمَغْرِبُ فَإِنَّمَا تَوْلُوا فَشَمْ وَجْهَ اللَّهِ}
٥٨٥	١٢٥	{وَاتَّخَذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مَصَلَّى}
١٥٥ و ١٥٤	١٤٤	{وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَولُوا وَجْهَكُمْ شَطْرَهُ}
٦٤٦	١٥٣	{إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ}
٥٨٧	١٥٨	{إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةُ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ}
٤٩٩	١٨٤	{فَعْدَةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخْرَى}
٤٨٩	١٨٤	{وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فَدِيَةٌ طَعَامٌ مَسْكِينٌ}
٣٦٣	١٨٥	{وَلَا تَكْبِرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ}
٣٦٣	١٨٥	{وَلَا تَكُمِلُوا الْعِدَةَ}
٤٨٩	١٨٥	{يَرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يَرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ}
٤٨٤	١٨٥	{فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلِيصْمِه}
٣٧٢	١٨٦	{وَإِذَا سَأَلْتُكُمْ عَبْدَنِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أَجِيبُ دُعَوةَ الْدَّاعِ إِذَا دَعَانِ}
٥١٢	١٨٧	{وَلَا تَبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ}

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٥٥١	١٨٧	{أَحَلَّ لَكُمْ لِيَلَةَ الصِّيَامِ الرُّفُثُ إِلَى نِسَائِكُمْ}
٢٧٩	١٨٩	{لَعُلُّكُمْ تَفْلِحُونَ}
٥٣٥	١٨٩	{يُسَأَلُونَكُمْ عَنِ الْأَهْلَةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ الْنَّاسِ وَالْحَجَّ}
٦٤٠	١٩٠	{وَقَاتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ}
٥٤٩ و ٥٤٠	١٩٦	{فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُرِيضًا أَوْ بِهِ أَذَى مِنْ رَأْسِهِ فَقَدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نِسْكٍ}
٥٦٠ و ٥٢٨	١٩٦	{فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجَّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنْ الْهَدْيِ}
	١٩٦	{وَلَا تَحْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَلْغُ الْهَدْيِ مَحْلُهُ}
٥١٥	١٩٦	{وَأَتُمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ}
٦٢١	١٩٦	{فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنْ الْهَدْيِ}
٦٠٤	١٩٦	{وَلَا تَحْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَلْغُ الْهَدْيِ مَحْلُهُ}
٥٦٦	١٩٦	{فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنْ الْهَدْيِ}
٥٦٢	١٩٦	{فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنْ الْهَدْيِ}
٥٦١	١٩٦	{فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فِصَيْامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجَّ وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةَ كَامِلَةً}
٥٥٢	١٩٦	{وَأَتُمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ}
٥٣٥	١٩٧	{الْحَجَّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ}
٥٥١	١٩٧	{فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رُفُثُ}

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٥٩٦	١٩٨	{ فإذا أفضتم من عرفات }
٥٥٧	١٩٨	{ ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم }
٤٨٣	٢١٤	{ يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى }
٦٤٠	٢١٦	{ كتب عليكم القتال }
١٠١	٢٢٢	{ فاعترلوا النساء في المحيض }
٢٢٨	٢٢٨	{ وقوموا لله قانين }
٣٢٢	٢٣٩	{ فإن عفتم فرجاً أو ركباناً }
٤٤٤	٢٦٧	{ أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخر جنالكم من الأرض }
٤٤١ و ٧٧	٢٦٧	{ ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون }
٤٦٧		
٤٨١ و ٤٧٨	٢٧١	{ وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم }
٤٧٤	٢٧٣	{ للقراء الذين أحصروا في سبيل الله }
٧٠٣	٢٧٥	{ وحرم الربا }
٦٥٥	٢٧٥	{ وأحل الله البيع وحرم الربا }
٧٦٩	٢٨٠	{ وإن كان ذو عشرة فنطرة إلى ميسرة }
٨٥٤	٢٨٣	{ فليؤدِّي الذي أؤمن بأمانته }
٧٣٦ و ٧٣٥	٢٨٣	{ فرهان مقبوضة }
٣٧٣	٢٨٦	{ ربنا ولا تحملنا مالا طاقة لنا به }

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٦٥١ و ٥٦٥	٢٨٦	{لا يكلف الله نفساً إلا وسعها}
٤٦٩	٤٣	{وَاعْطُوا الزَّكَاةَ}
٤٢٢	٤٥	{وَاسْتَعِنُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ}
٦٣١	٦٧	{إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تذَبِحُوا بَقَرَةً}

### آل عمران

٢٧٥	١٣٥	{والذين إذا فعلوا فاحشةً أو ظلموا أنفسهم}
٣٩٢	١٦٩	{وَلَا تَحْسِنُ الَّذِينَ قُتُلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يَرْزَقُونَ}
٧٧٩	١٧٣	{حَسِّبْنَا اللَّهَ وَنَعْمَ الْوَكِيلُ}
٦٤٦	٢٠٠	{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آتَيْنَاكُمْ آتِيَّنَا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا}
٥١٦ و ٥١٤	٩٧	{وَلَهُ عَلَى النَّاسِ حِجَّةُ الْبَيْتِ}

### النساء

٣٢٤	١٠١	{وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ}
٣٢٣	١٠٢	{وَلَا جُنَاحٌ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بَعْضُكُمْ أَذْى مِنْ مَطْرُ أوْ كَثْرَةِ مَرْضٍ أَنْ تَضَعُوا أَسْلَحَتُكُمْ}
٣٢٢	١٠٢	{وَلَيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلَحَتَهُمْ}
٣٢١	١٠٢	{وَلَتَأْتِي طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يَصْلُوْ مَعَكُ فَلَيَصْلُوْ مَعَكُ}

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٢٩٥	١٠٢	{ وإذا كت فيهم فأقمت لهم الصلاة فلنقم طائفة منهم معك }
٨٩٢	١٢	{ فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثالث }
٧٨٩	١٢	{ فهم شركاء في الثالث }
٧٥٢	١٢٨	{ والصلح خير }
٦٢٣ و ٨٨٨	١٤١	{ ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا }
٦٢	٤٣	{ أو لامستم النساء }
٨١	٤٣	{ وأيدكم }
٨١	٤٣	{ فامسحوا بوجوهكم }
٧٨	٤٣	{ فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكما }
٧٧	٤٣	{ فتيمموا صعيدا طيبا }
٦٦	٤٣	{ ولا جنبا إلا عابري سبيل }
٧٧١	٥	{ ولا ترتو السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما }
٨٥٥	٥٨	{ إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها }
٦٤٦	٥٩	{ أطاعوا الله وأطاعوا الرسول وأولي الأمر منكم }
٦٥٧ و ٧٧٢	٦	{ وابتلوا اليتامي }
٧٧٧ و ٧٧٣	٦	{ ومن كان غببا فليستعفف }

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٧٧٦	٦	{ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف}
٧٧٢	٦	{فإن آنتم منهم رشدنا}
٦٢	٦	{أو لامست النساء}
٦١٣	٦٤	{ولو ألمم إذ ظلموا أنفسهم جاعوك فاستغفروا الله}
٦٤٢	٩٥	{لا يstoi القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر}
٦٤٤	٩٧	{إن الذين توافقهم الملائكة}
٦٤٥	٩٨	{إلا المستضعفين من الرجال}

## المائدة

٨٧٨	٢	وتعاونوا على البر والتقوى}
٦٧٣	٢	{ولا تعاونوا على الإثم والعدوان}
٢٧	٥	{وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم}
٥٣	٦	{إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم}
٩٠	٩٠	{إما الخمر والميسر}
٥٤٦	٩٥	{لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم}
٥٦٩	٩٥	{يمحكم به ذوا عدل منكم}
٥٦٤	٩٥	{هدياً بالغ الكعبة}
٥٦٢ و ٥٥٥	٩٥	{فحزاء مثل ما قتل من النعم}

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٥٤٩	٩٦	{أحل لكم صيد البحر}
٥٤٦	٩٦	{وحرّم عليكم صيد البر ما دمتم حراماً}

### الأنعام

٤٤٤ و ٤٣١	١٤١	{وأنوا حقه يوم حصاده}
٧٧٤	١٥٢	{ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن}
٣١١	١٦٤	{ولا تزوروا زرعة وزر أخرى}
١٥٩	٩٧	{جعل لكم النجوم لتهتدوا بها}

### الأعراف

٤٦٩	١٢	{ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك}
٥١٠	١٣٨	{يعكفون على أصنام لهم}
٣٠١ و ٢٨٩ ٣٥٢	٢٠٤	{وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا للعلم ترجمون}
٢٧٨	٢٠٥	{بالغدو والآصال}
١٣٩	٣١	{خذلوا زيتكم عند كل مسجد}
٣٦٨	٩٦	{ولو أن أهل القرى عاملوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض}

### الأنفال

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٦٤١	١٥	{إذا لقيتم الذين كفروا زحفاً فلا تولوهم الأدبار}
٤٦٩	٢٤	{استحبوا الله ولرسول إذا دعاكم}
٤٢٨	٣٨	{قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف}
٦٤١	٤٥	{إذا لقيتم فتنة فاثبتوها}
٨٢٦	٦٠	{وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة}

### التوبة

٤٧٠	١٠٣	{خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتركهم لها وصل عليهم}
١١١	١٠٣	{وصل عليهم}
٦٤٢	١١١	{إن الله اشتري من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة}
٦٤٠	١٢٢	{وما كان المؤمنون لينفروا كافة}
٢٧٩	١٢٩	{رب العرش العظيم}
٦٥٢	٢٨	{إما المشركون بخس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا}
٦٥١	٢٩	{حتى يُعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون}
٦٥٠	٢٩	{قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر}

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٤٤٤	٣٤	{والذين يكثرون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله}
٦٤١	٣٨	{مالكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله أثاقلتكم إلى الأرض}
٦٥٤	٥	{فاقتلو المشركين}
٤٧٦	٦٠	{وفي سبيل الله}
٤٧٥	٦٠	{وفي الرقاب}
٤٧٤	٦٠	{والعاملين عليها}
٤٧٣	٦٠	{إما الصدقات للقراء والمساكين}
٤١٨	٨٤	{ولَا تقم على قبره}
٦٤١	٩١	{ولَا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج}

## هود

٣٧٠	٥٢	{ويا قوم استغفروا ربكم ثم توبوا إليه}
-----	----	---------------------------------------

## يوسف

٧٤٣ و ٧٤١ و ٨٦٦	٧٢	{ولمن جاء به حمل بغير وأنا به زعيم}
--------------------	----	-------------------------------------

## إبراهيم

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٢٧٩	٢٧	{ويفعل الله ما يشاء}

## الحجر

٢١٥	٤٦	{ادخلوها بسلام ءامنين}
٢٥٠	٤٩ و ٥٠	{نسأء عبادي أني أنا الغفور الرحيم وأن عذابي هو العذاب الأليم}

## النحل

٤٣٤	١٠	{فيه تسيمون}
١٥٩	١٦	{وبالنجم هم يهتدون}
٢٧٩	٤٩	{وهم لا يستكرون}
٢٧٨	٥٠	{وي فعلون ما يؤمرون}

## الإسراء

٢٧٦	١٠٧	{إن الذين أوتوا العلم من قبله إذا يتلى عليهم يخررون للأذقان ساجدا}
١٢٩	٧٨	{أقم الصلاة للذوك الشمس}

### الكهف

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٣٧٨	٦٦	{لقد لقينا من سفرنا هذا نصبا}
٤٧٣	٧٩	{أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر}

### مريم

٤٨٤	٢٦	{إني نذرت للرحمن صوما}
٢٧٩	٥٨	{خرروا سجدا وبكيا}
٥١٣	٧	{يا يحيى خذ الكتاب بقوة}

### طه

٤١٠	٥٥	{منها خلقناكم}
-----	----	----------------

### الحج

١١٧	٢٧	{وأذن في الناس بالحج}
٦٠٥ و ٥٨٤	٢٩	{وليظفوا بالبيت العتيق}
٦١٩		
٦٢٨	٣٢	{ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب}
٥٦٤	٣٣	{ثم علها إلى البيت العتيق}
٦٣٣	٣٦	{فكروا منها وأطعموا القانع والمعتر}
٦٣١	٣٦	{فإذا وجبت جنوها}

رقم الصفحة	رقمها	الآية
١٩	٣٦	{ فإذا وجبت جنوبها فكلوا منها }
٢٢٩	٧٧	{ يا أيها الذين عاصوا اركعوا }

### المؤمنون

	٢	{ الذين هم في صلاتهم خاشعون }
--	---	-------------------------------

### النور

٩٩	٣٥	{ الله نور السموات والأرض }
٧٧٢	٥٩	{ وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم }
٦٤١	٦١	{ ليس على الأعمى حرج }

### الفرقان

٢٧٩	٦٠	{ وزادهم نفورا }
-----	----	------------------

### القصص

٢٥٢	٥٦	{ إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء }
-----	----	---

## الروم

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٤٦٤	٣٠	{فطرة الله التي فطر الناس عليها}

## السجدة

٢٧٧	١٥	{إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِرُوا هُنَّ خَرُوْجٌ سَجَدُوا}
٣٠٧	١٨	{أَفَمِنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوْنَ}

## الأحزاب

٣٣٠	٢١	{لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أَسْوَةٌ حَسَنَةٌ}
٨٨٩	٥	{أَدْعُوكُمْ لِآبَائِهِمْ}
٩	٥٦	{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُوْجُ عَلَيْهِ وَسَلَّمُوا تَسْلِيمًا}

## سباء

٤٨٧	١١	{وَقَدْرُ فِي السِّرْدِ}
-----	----	--------------------------

## الصفات

٨٨٩	١٥٣	{أَصْطَفَى الْبَنَاتَ عَلَى الْبَنِينَ}
-----	-----	---

## الزمر

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٦١	٦٥	{لَئِنْ أَشْرَكْتُ لِيَحْبَطْنَ عَمْلَكُ وَلَا تَكُونَ مِنَ الْخَاسِرِينَ}

## غافر

٣٧٢	٦٠	{أَدْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ}
١٥	٦٠	{وَقَالَ رَبُّكُمْ أَدْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ}

## فصلت

٢٧٩	٣٨	{وَهُمْ لَا يَسْأَمُونَ}
-----	----	--------------------------

## الشورى

٢٥١	٥٢	{إِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ}
-----	----	---

## الفتح

٦٠١	٢٧	{مُحْلِقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمُقْصِرِينَ}
-----	----	---

## الحجورات

٣٠٧	١٣	{إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْقَاصُكُمْ}
-----	----	---

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٦١٤	٢	{لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي}

## النجم

٢٧٦	١	{والنجم}
-----	---	----------

## الرحمن

٣٤٢	٦٤	{مدحهتان}
-----	----	-----------

## الواقعة

١٨٤	٧٤	{فسبح باسم ربك العظيم}
٦٣	٧٩	{لا يمسه إلا المطهرون}

## الحضر

٦٤٩	٧	{ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله ولرسوله}
٤٨٣	٩	{ويؤثرون على أنفسهم ولو كان هم خصاصة}

## الجمعة

٣٤١	٩	{فاسعوا إلى ذكر الله}
-----	---	-----------------------

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٣٣٥	٩	{إذا نودي للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله}
٦٧٢	٩	{إذا نودي للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع}

### الطلاق

٨١٣ و ٨٠٨	٦	{فإن أرضعن لكم فاتوهن أجورهن}
٤٨٧	٧	{ومن قدر عليه رزقه}

### القلم

٤٣٣	١٧	{إنا بلوناهم كما بلونا أصحاب الجنة}
-----	----	-------------------------------------

### نوح

٣٧٠	١٠	{استغفروا ربكم إنه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا}
-----	----	---

### المدثر

٣٤٢	٢١	{ثم نظر}
٧٣٥	٣٨	{كل نفس بما كسبت رهينة}
١٤٦	٤ و ٥	{وئياك فظاهر والرجز فأهجر}

## القيامة

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٢١٨	٤٠	{أليس ذلك ب قادر على أن يحي الموتى}

## المرسلات

٤٠٨	٢٥	{ألم يجعل الأرض كفاناً أحياء وأمواتاً}
	٢٦	

## عبس

٤٠٨	٢١	{ثم أماته فاقره}

## الإنشقاق

٢٧٩	٢١	{لا يسجدون}

## الطارق

٧٧٣	٥	{فلينظر الإنسان مم خلق}

## الأعلى

٣٦٠ و ١٨٥	١	{سبع اسم ربك الأعلى}
٤٦٤	١٤	{قد أفلح من تركى}

### الغاشية

رقم الصفحة	رقمها	الأية
٣٦٠	١	{هل أتاك حديث الغاشية}

### البلد

٤٨٢	١٤ و ١٥	{أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيمًا ذا مقربة أو مسكيناً ذا مترفة}
-----	---------	--

### الشرح

٢٠٦ و ٢٠٥	٧	{فإذا فرغت فانصب}
-----------	---	-------------------

### التين

٢١٨	٨	{أليس الله بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ}
-----	---	--------------------------------------

### البينة

١٦٢	٥	{وَمَا أَمْرَوْا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهُ مُخْلِصِينَ لِهِ الدِّينُ}
-----	---	---

### الكوثر

٦٢٤	٢	{فصل لربك والآخر}
-----	---	-------------------

### الكافرون

٥٨٥ و ٢٤٧	١	{قل يا أيها الكافرون}
-----------	---	-----------------------

## الإخلاص

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٢٤٧ و ٢٠١	١	{قل هو الله أحد}
٣٥٤ و		

## الفلق

٢٠١	١	{قل أعوذ برب الفلق}
-----	---	---------------------

## الناس

٢٠٢	١	{قل أعوذ برب الناس}
-----	---	---------------------

رَفِعٌ

بِعِنْدِ الرَّحْمَنِ الْجَنْدِيِّ  
أُسْلَكَهُ اللَّهُ الْفَرِودُوكِسِ

الصفحة	طرف الحديث
٢٢٥	أتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن في الباية فصلى في الصحراء..
٥٣٣	أتاني جبريل فأمرني أن آمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالإهلال..
٣٢٦	أتم النبي صلى الله عليه وسلم وقصر.
٥٥٣	أما حجكمما ثم ارجعا..
٢٩٥	أنقل صلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر..
٣٧٨	أجدني مغموماً أجدني مكروباً.
٥٠٢	أحب أن يعرض عملي وأنا صائم.
٥٤٢	إحرام الرجل في رأسه..
٢٩٩	أحسنت.
٤٧٢	أخيرهم أن عليهم صدقة..
٦٥٠	أخذ الجزية من جuros هجر.
٨٥٤	أد الأمانة إلى من ائتمنك..
٣٨٧	إذا توفيت المرأة فأرادوا غسلها..
٣٩	إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها..
٢٩٣	إذا أدرك أحدكم سجدة من صلاة العصر..
٨٣٢	إذا أديت زكاة مالك..
٤٧٠	إذا أعطيتم الزكوة فلا تنسوا ثوابها..
٧٣٣	إذا أقرض أحدكم فأهدى إليه..

الصفحة	طرف الحديث
٣١٥	إذا أُمَّ الرِّجْلَ الْقَوْمَ فَلَا يَقُولُونَ فِي مَكَانٍ عَالٍ..
٣٢٣ و ٣٢١	إذا أَمْرَتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَنْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ
١٨٩ و ١٥٦ و ١٤٥ و ٨٠	إذا أَمْرَتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَنْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ.
٥٢٢	إذا أَمْرَتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَنْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ..
١٧٧	إذا أَمْنَى الْإِمَامَ فَأَمْنَوْا..
٧٧٨	إذا أَنْفَقْتَ الْمَرْأَةَ مِنْ طَعَامِ زَوْجِهَا..
٧٠٣	إذا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ فَبَيْعُوا كَيْفَ شَتَّمْ..
٧٠٤	إذا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ..
٦٤١	إذا اسْتَغْرَقْتُمْ فَانْفَرُوا.
٢١	إذا اسْتِيقْظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نُومِهِ..
١٣١	إذا اشْتَدَ الْحَرُّ فَأَبْرَدُوا بِالظَّهَرِ..
٣٤	إذا اتَّقَلَ أَحَدُكُمْ فَلَنِسِدُهُ بِالْيَمْنِيِّ..
٢٠٣	إذا انْصَرَفْتَ مِنْ صَلَاتِ الْمَغْرِبِ فَقُلْ: لَهُمْ أَجْرٌ مِنَ النَّارِ..
٣٥	إذا بَالَّ أَحَدُكُمْ فَلَيُرْتَدِ لَبُولَهُ.
٦٨٧	إذا بَاعْتَ فَقْلَ لَا خَلَابَةَ
٧٠٠	إذا بَعْتَ فَكْلَ..
٤٣٤	إذا بَلَغْتَ خَمْسًا فَفِيهَا شَاةً.
٤٠٨	إذا تَبَعَّتَ الْجَنَاحَةَ فَلَا تَجْلِسُوا حَتَّى تَوَضَعُ.
٢٢٠	إذا تَثَاءَبَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلَيُكَظِّمَ مَا اسْتَطَاعَ..
٤٢	إذا تَغَوَّطَ أَحَدُكُمْ فَلَيَتَمْسِحَ ثَلَاثَ مَرَاتٍ.

الصفحة	طرف الحديث
٢٥٤	إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب..
٣٠٦	إذا حضرت الصلاة فليؤذن أحدكم..
١١٨	إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم..
٣٨١	إذا حضرتم الميت فأغمضوا البصر..
٦٣٤	إذا دخل العشر وأراد أحدكم أن يضحي..
١١١	إذا دُعى أحدكم إلى طعام فليحب..
١٨٧	إذا رفع رأسه من الركوع رفعها كذلك..
١٨٦	إذا رکع أحدكم فليقل..
٦٠٣	إذا رميت وحلقتم..
٢٤٩	إذا سألكم الله فاسألهو يبطون أكفكم..
١٢١	إذا سافرتما فأذنا واقينا..
٢١٣	إذا سجد أحدكم فليعتدل..
١٩٩	إذا سجدتما فضما بعض اللحم إلى بعض..
١٦٦	إذا سمعتم الإقامة فامشوا وعليكم السكينة..
١٢٦	إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول المؤذن..
٢٤١	إذا شك أحدكم في صلاته فليتحرر الصواب..
٢٤٠	إذا شك أحدكم في صلاته..
٢٢٣	إذا صلى أحدكم إلى سترة فليدين منها..
٣٠٢	إذا صلى أحدكم بالناس فليحلف..
٢٠٩	إذا صلى أحدكم فليبدأ بحمد الله والثناء عليه..

الصفحة	طرف الحديث
٢٢٤	إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئاً.
٤٠١	إذا صلیتم على الميت فأخلصوا له الدعاء.
٢٩١	إذا طلع الفجر فلا صلاة إلا ركعتي الفجر.
١٩٤	إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير..
١٨٨	إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده.
٢٣٢	إذا قال الإمام: سمع الله لمن حمده..
١٢٥	إذا قال المؤذن : الله أكبير الله أكبير..
٢٣٩	إذا قام أحدكم من الركعتين فلم يستتم قائماً فليجلس..
٢٦٦	إذا قام أحدكم من الليل فليفتح صلاته بركعتين خفيفتين.
٢٢٥	إذا قام أحدكم يصلى فإنه يستره مثل آخرة الرجل..
٢٠٦	إذا قام الإمام في محرابه..
٢٣١	إذا قعد أحدكم في صلاته فليقل: التحيات لله..
٢٥٢	إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة..
١٥٥	إذا قمت إلى الصلاة فأنسبع الوضوء ثم استقبل القبلة.
٢٢٩	إذا قمت إلى الصلاة فاعدلوا الصوف..
٢١٧	إذا كان أحدكم يصلى إلى سترة من الناس..
٣٧٨	إذا كان الشكر قبل الشكوى فليس بشنك.
٤٩٧	إذا كان يوم صوم أحدكم...
٤٣٤	إذا كانت سائمة الرجل ناقصة..
٧٣	إذا كنت حائضاً عذري ماءك..

الصفحة	طرف الحديث
٤١٢	إذا مات أحدكم فسوتكم عليه التراب ..
٨٨٠	إذا مات ابن آدم انقطع عمله ..
٣٩١	إذا ماتت المرأة مع الرجال ..
٣٢١	إذا مرض العبد أو سافر كتب له ما كان يعمل ..
٢٢٠	إذا نابكم شيء في صلاتكم فلتسبح الرجال ..
٢٢٢	إذا وضع أحدكم بين يديه مثل مؤخرة الرجل ..
٤١٠	إذا وضعتم موتاكم في القبر ..
٨٥	إذا ولغ الكلب في إماء أحدكم فليغسله سبعاً ..
٦٠٩	أذن للعباس أن يبيت بمكة ليالي مني ..
٥٢	الأذنان من الرأس.
٧١٨	رأيت إذا منع الله الثمرة ..
٥٠١	رأيت لو كان على أمك دين ..
٤٨	أربع من سنة المسلمين ..
٥٩٥	أرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم بأم سلمة ليلة ..
١٥٠	الأرض كلها مسجد إلا الحمام والمقبرة.
٣٧٧	أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك.
٤٠٦	أسرعوا بالجنازة ..
١٣٦	أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر.
١٤١	أسفل السرة وفوق الركبتين من العورة.
٤٢٨	الإسلام يحب ما قبله.

الصفحة	طرف الحديث
٣٦٢	أصابنا مطر في يوم عيد فصلنا بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد.
٥٦٦	أصحابي كالجحوم ..
٨١٨	أطعمه ناضحك ورقيلك.
٨٧٦	أعرف عدتها ووعاءها ووكاها ..
٨٦٩	أعرف وكاها وعفاصها ..
١٧٦	أعظم سورة في القرآن هي السبع المثاني ..
٤٢٦	أعلمهم أن عليهم صدقة ..
٣٦١	أغتوهم عن السؤال في هذا اليوم.
٦٠٥	أفضل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر.
٥٩٧	أفضل قبل أن تطلع الشمس.
١٦٤	أفتقان أنت يا معاذ؟
٤٢٠	أفشاروا السلام.
٢٦٦	أفضل الصلاة صلاة داود ..
٥٩٢	أفضل الدعاء يوم عرفة ..
٤٨٢	أفضل الصدقة الصدقة على الرحم الكاشح.
٢٦٥	أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل.
٥٠٣	أفضل الصلاة بعد المكتوبة جوف الليل ...
٤٩٣	أفتر الحاجم والمحجوم.
٣٢٦	أقام بيتك عشرين يوماً ..

الصفحة	طرف الحديث
٣٢٦	أقام بمكة حين فتحها تسعه عشر يوماً.
٢٧٢	أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد.
١٨٥	أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد.
٣٤٨	أكثروا الصلاة على ليلة الجمعة..
٣٧٥	أكثروا من ذكر هادم اللذات.
٢٧	ألا أخذوا أهابها..
٥٧١	إلا الآخر.
١٠	ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء.
٤٠٧	ألا تستحيون؟..
٣١٢	ألا رجل يتصدق على هذا ..
١٢٣	ألقه على بلال..
٤٦٩	ألم يقل الله {استجيبوا الله ولرسول إذا دعاكم}
٩٧	أليست إحداكم إذا حاضرت لم تصنم ولم تصل؟
٤١٦	أما أبوك فلو أقر بالتوحيد..
١٩٦	أما السجود فأكثرروا فيه الدعاء.
٧٢٦	أما من حائط بي فلا فلا ..
١١٨	الإمام ضامن والمؤذن مؤمن..
٥٩٩	أمر أم سلمة ليلة النحر فرمي جمرة العقبة قبل الفجر..
٢٢٨	أمر ابن عمر مناديه في ليلة باردة..
١٤٧ و ٨٤	أمر بذنب من ماء فأهريق عليه.

الصفحة	طرف الحديث
٣٩٣	أمر بقتل أحد أن يُترع عنهم الحديد والجلود..
١١٩	أمر بلال أن يشفع الأذان ويؤثر الإقامة.
٢٤٣	أمر بمنبر فوضع له ووعد الناس يوماً..
٧٢٠	أمر بوضع الجواح.
٥٤٨	أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل خمس فواسق في الحرم..
٣٢٣	أمرت أن أسجد على سبعة أعظم.
٦٥١	أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله.
٤٤٠	أمرنا أن نأخذ الجذعة من الصدان..
٣٤	أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تتكىء على اليسرى..
٦٣١	أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستشرف العين والأذن..
٥٦٦	أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نشتراك في الإبل..
٢٩	أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نخطي الإناء..
١٧٦	أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نقرأ بفاتحة الكتاب في كل ركعة.
٤٣٨	أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بعثني إلى اليمن ..
٧٠	أمره أن يغسل بماء وسدر. (قاله لمن أسلم)
١٢٣	أمناء الناس على صلاةهم وسحورهم المؤذنون.
١٦٧	آمنت بالله اعتصمت بالله توكلت على الله..
٥٧٥	إن إبراهيم حرم مكة..
١٥	إن أحوف ما أحاف عليكم الشرك الأصغر.

الصفحة	طرف الحديث
٥٠٢	إن أعمال الناس تُعرض يوم الاثنين والخميس.
٨٨٩	إن أبي هذا سيد.
٥٩٧	إن البر ليس بإيجاف الخيل..
٣٦٥	إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله..
٤٧٩	إن الصدقة لا تبغي لآل محمد..
٣٧٥	إن الله أنزل الداء والدواء..
٥٥٧	إن الله تعالى يباهي الملائكة بأهل عرفة..
٢٤٥	إن الله قد أمركم بصلة هي خير لكم من حمر النعم..
٦٧٧	إن الله هو المسعر القابض الباسط..
٣٢٦	إن الله يحب أن تؤتني رخصه..
٥٧	إن الله يحب أن يؤخذ برخصه.
٣٧٣	إن الله يحب الملحّين في الدعاء.
٢٤٩	إن الله يستحب أن يبسّط العبد يديه..
١٢٤	أن المشركين يوم الخندق شغلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أربع صلوات..
٣٨١	إن الملائكة يؤمّنون على ما يقولون.
٦٤٨	أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى الفرس العربي سهرين..
٢٦٥	أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرنا بذلك أن لا نوصل صلاة حتى نخرج أو نتكلم.
٤٤٧	أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يخرص العنبر زبيباً..

الصفحة	طرف الحديث
٥٨٠	أن النبي صلى الله عليه وسلم استلمه وقبل يده.
٧٣٥	أن النبي صلى الله عليه وسلم اشتري من يهودي طعاماً..
٣٢٢	أن النبي صلى الله عليه وسلم انتهى إلى مضيق هو وأصحابه..
٤٠٧	أن النبي صلى الله عليه وسلم تبع حنازة ابن الدحداح ما شياً.
٤٧٢	أن النبي صلى الله عليه وسلم تعجل من العباس صدقة ستين.
٣٢٨	أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين المغرب والعشاء في ليلة مطيرة.
٣٢٧	أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع من غير خوف ولا مطر.
٣٨٢	أن النبي صلى الله عليه وسلم حين ثُوفي سُجى بثوب حرمة.
٥٧٧	أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة ارتفاع الصحرى..
٤١٧	أن النبي صلى الله عليه وسلم رش على قبر ابنه إبراهيم ماء..
٦٠٠	أن النبي صلى الله عليه وسلم رمى الجمرة من هذا المكان..
٥٧٩	أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف مضطجعاً.
٦١٦	أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قفل من غزو..
٣٥٩	أن النبي صلى الله عليه وسلم كبر في عيد ثني عشرة تكبيره..
٣٥٨	أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى عمرو بن حزم أن عجل الأضحى..
٥٨٧	أن النبي صلى الله عليه وسلم لما فرغ من طوافه أتى الصفا فعَلَّ عليه..
٥٧٩	أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه اعتمروا من الجعرانة..
٦٣١	أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كانوا ينحررون البدنة معقولة اليسرى..

الصفحة	طرف الحديث
١٢٣	إن بلاً يؤذن بليل..
١٤٨	إن حبريل أتاني فأخبرني أن فيهما قدرًا.
٧٦٥	أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حجر على معاذ..
٦٤٨	أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسمهم يوم خير للفارس ثلاثة أسمهم ..
٢١٤	أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً قد شبك أصابعه في الصلاه..
٥٣٤	أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا فرغ من تلبية..
٥٨٣	إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يستلم إلا الحجر الأسود..
٢٤٧	أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ هن في وتره. (يعني الأعلى والكافرون والإخلاص)
٨١٥	إن سرك أن يقلدك الله قوسا..
٨٨٠	إن شئت حبست أصلها..
٣٩٨	إن صاحبكم النحاشي قد مات..
١٩٧	إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس..
٣٢٢	أن طائفة صفت معه وطائفة وجاه العدو..
٣٤٥	إن طول الصلاة للرجل وقصر خطبته مئة فقهه..
٣٤٨	إن في الجمعة ساعة..
٨٧	إن كان مائعا فلا تقربوه.
١٧٨	إن كان معك قرآن فاقرأه..

الصفحة	طرف الحديث
١٩٢	إن الله هو السلام..
٢٦٠	إن من قام مع الإمام حتى ينصرف..
٥٧٠	إن هذا البلد حرمه الله..
٢٣٦	إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس..
١٥	أنا أغني الشركاء عن الشرك..
٦٤٥	أنا بريء من مسلم بين مشركين..
٣٧٨	أنا عند ظن عبدي بي.
٤٨٠	إنا لا تخل لنا الصدقة..
٥٤٧	إنا لم نرده عليك إلا أنا حرم.
٣٦١	إنا نخطب فمن أحب أن يجلس فليجلس..
٩٠٣	أنت ومالك لأبيك.
٩٠٤	
٤٢٨	إنك تأتي قوماً أهل كتاب..
٨١٦	إنك لو لبستها..
٣٥٣	إنك مع من أحببت.
٦٣٧	إنكم تدعون يوم القيمة باسمائكم..
٦٢٩ و ٥٨٨ و ٥٨٤	
٤٧١	إنما الأعمال بالنيات.
٣٤٢ و ١٦٢ و ٥٣	
٥٢٥	إنما الأعمال بالنيات..

الصفحة	طرف الحديث
٤٨٧	إِنَّمَا الشَّهْرَ تِسْعَ وَعِشْرُونَ ..
٢٢٣	إِنَّمَا جَعَلَ الْإِمَامَ لِيُؤْتَمْ بِهِ.
٢٣٩	إِنَّمَا جَعَلَ الْإِمَامَ لِيُؤْتَمْ بِهِ.
٣١٠ وَ ٣٠١ وَ ٢٨٠	إِنَّمَا جَعَلَ الْإِمَامَ لِيُؤْتَمْ بِهِ.
٢٥٨	إِنَّمَا جَعَلَ الْإِمَامَ لِيُؤْتَمْ بِهِ.
٨٥٢	إِنَّمَا جَعَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الشَّفَعَةَ فِي كُلِّ مَا لَمْ يَقُسِّمْ ..
٥٨٨	إِنَّمَا جَعَلَ رَمْيَ الْجَمَارِ وَالسُّعْيِ ..
١٠٣	إِنَّمَا ذَلِكِ دَمُ عَرَقٍ وَلَا يَسِّرُ بِالْحِيَضَةِ ..
٥٩	إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَتِيمَ ..
٤٩٢	إِنَّمَا لِكُلِّ اُمْرَىءٍ مَّا نَوْيَى ..
٨٥	إِنَّمَا يَغْسِلُ مِنْ بُولِ الْأَثْيِ ..
٨١	إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ بِيَدِكَ هَذِهِ ..
١٨٣	أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَرَرَ سُورَةَ الرَّزْلِزْلَةِ فِي رَكْعَتَيْنِ ..
٢٦٦	أَنَّهُ نَامَ حَتَّى انتَضَفَ اللَّيلَ ..
٥٨٠	أَنَّهُ نَزَلَ مِنَ الْجَنَّةِ أَشَدَّ بِيَاضًا مِّنَ النَّبْرِ ..
٤٩	إِنَّهُ نُورُ الْإِسْلَامِ ..
٥٠٨	إِنَّهَا لَيْلَةٌ صَافِيَةٌ بِلَجْةٍ ..
٦٤٧	إِنَّهُمْ لَمْ يَفَارِقُونِي فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا إِسْلَامٍ ..
٢٥٩	إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تَفْرَضَ عَلَيْكُمْ ..

الصفحة	طرف الحديث
٦١٢	إني دخلت الكعبة..
٤٧٥	إني فعلت ذلك لأنّا فهم.
٥٠٣	إني لأحتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله.
٥٠٣	إني لأحتسب على الله تعالى أن يكفر السنة التي قبله...
٥٠٦	إني نسبت مثلكم..
٥٢٥	أهل صلى الله عليه وسلم في دبر صلاة.
٥٣٠	أهلي بالحج.
٢٤٥	أوتروا قبل أن تصبحوا..
١١٤	أول ما تفقدون من دينكم الأمانة..
٣٤٨	أولى الناس بي يوم القيمة..
٤٠	إياكم والتعري..
٥٠٧	أيام مني أيام أكل وشرب.
٦٠٦	آية ما بيتنا وبين المنافقين..
٧٦٧	أيما رجل باع متعاه..
٥٩٨	أيها الناس إياكم والغلو في الدين..
٥٩٤	أيها الناس السكينة السكينة.
٤٢٧	ابتغوا في أموال اليتامي..
٤٦٥	ابدأ بنفسك..
٣٨٨	ابدأن بعيانتها وموضع الوضوء منها.
٦٣١	ابعثها قائمة مقيدة سنة محمد صلى الله عليه وسلم.

الصفحة	طرف الحديث
٤٥٩	اتخذ حاتما من ورق.
٨٩٩	اتقوا الله واعدلوا في أولادكم.
٤٠	اتقوا الملاعن الثلاثة..
٢٩٦	الاثنان فما فوقهما جماعة.
٧٠٣	اجتنبوا السبع المربقات.
٢٦٠	اجعلوا آخر صلاتكم في الليل وترا.
١٨٤	اجعلوها في ركوعكم.
١٨٥	اجعلوها في سجودكم.
٣٥١	احبس فقد آذيت.
٨٨٣	احبس أصلها..
٨١٨	احتجم النبي صلى الله عليه وسلم وأعطي الحجام أجره.
٤١٤	احفروا وأوسعوا وأحسنوا..
٤١٠	احفروا ووسعوا..
١٤٠	احفظ عورتك إلا من زوجتك..
٥٥٩	احلق رأسك وصم ثلاثة أيام..
٤٩	احلقه كله أو دعه كله.
٦٣٦	احلقي رأسه وتصلقي بوزن شعره فضة..
٥٠	اخفضي ولا تنهكي..
٥٦٣	اخلع عنك هذه الجبة..
٤١٥	ادفوا القتلى في مصارعهم.

الصفحة	طرف الحديث
٦٠٤	اذبح ولا حرج.
٣٣٤	اذهب فاقتله.
٦٠٤	ارم ولا حرج.
٨٠٨	استأجح رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر رجلاء..
٢٢٣	استتروا في الصلاة ولو بسهم.
٤١٣	استغفروه للأخيمكم..
٧٥٤	استهثما وتوخيا الحق..
٦١٩	اسعوا فإن الله كتب عليكم السعي.
٦٣٧	اشتد غضب الله على رجل يسمى ملك الأملالك..
١٠١	اصنعوا كل شيء إلا النكاح.
٤٢٣	اصنعوا لآل جعفر طعاماً..
٩٠٠	اعدلوا بين أبناءكم..
٧٢	اغتصل صلى الله عليه وسلم للإغماء.
٧٠	اغسلنها.
٦٠٤	افعلوا ولا حرج.
٥٨٤	افعل ما يفعل الحاج..
٥٦٦	اقتدوا بالذين من بعدي..
٢٨٢	اقرأ القرآن في كل سبع..
٢٨٢	اقرأه في ثلاث.
٣٨٠	اقرأوا على موتاكم يس.

الصفحة	طرف الحديث
١٤٧	اقر صيغه وصلي فيه.
١٠٥	امكثي قدر ما كانت تحبسك حيضتك..
٧٣	انقضى شعرك وامتنطى.
٦٨٤	البائع والمتابع بالخيار..
٣٧٧	بسم الله أرقيك من كل شيء يؤذيك..
١٦٧	بسم الله والصلوة والسلام على رسول الله..
٥٨١	بسم الله والله أكبر، اللهم إيمانا بك..
٢٢١	البصاق في المسجد خطيبة..
٨٩٨	يعنيه.
٨٢٣	بل عارية مضمونة.
٤٨٤	بني الإسلام على خمس..
٤٢٥	بني الإسلام على خمس..
٦٨٣	البيعان بالخيار ما لم يتفرقوا.
٦٥٥	البيعان بالخيار ما لم يتفرقوا.
١١٤	بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة.
٥٢٥	تجرد صلى الله عليه وسلم لإهلاله.
٢٣١	تحريمها التكبير وتحليلها التسليم.
٢٧٩	تحرمها التكبير وتحليلها التسليم.
١٠٤ و ٩٥	تحميضي في علم الله ستة أيام..
٥٥٠	تزوج النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محروم.

الصفحة	طرف الحديث
٤٩٧	تسحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ...
١٢١	تنحوا عن هذا المكان.
١٤٦	ترهوا من البول ..
٨٩٥	هادوا تخابوا.
٢٩٢	ثلاث ساعات كان النبي صلى الله عليه وسلم ينهانا أن نصلى فيهن ..
٦٢٤	ثلاث كبيت علي وهن لكم تطوع ...
٣٧٦	ثلاثة لا يعادون.
٨٦٥	ثلاثة لا ينظر الله إليهم ..
٢٣٠	ثم ارفع حتى تطمئن جالسا.
٢٤٧	ثم توضأ ثم صلى سبعا أو خمسا أو تر هن ..
٢١٢	ثوب بالصلاوة فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى وهو يلتفت إلى الشعب.
٥٩١	جعل بطن ناقته القصواء إلى الصخرات.
٢٩٧	جعلت لي الأرض مسخدا وظهورا.
٣٣٦	الجمعة حق واجب على كل مسلم ..
٦١٨	حج النبي صلى الله عليه وسلم حجة واحدة ..
٥٣٦	الحج عرفة.
٦٢٠ و ٦١٩	الحج عرفة.
٥٢٣	حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة.
٥٢٠	حجبي عنه.

الصفحة	طرف الحديث
٥٢٥	حجى واشترطى..
٢٦١	حفظت عن النبي صلى الله عليه وسلم عشر ركعات في بيته..
٣٣	الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني.
٥٧٩	حين قدم مكة توّضاً...
٥٨١ و ٥٨٥ و ٥٩٩ و ٥٨٨	خذوا عني مناسككم.
٦٤٦	الخروج بالضمان.
٧٠٢ و ٦٩٢	الخروج بالضمان.
٣٦٥	خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المسجد فقام وكبر..
٣٦٢	خرج يوم الفطر فصلى ركعتين ولم يصل قبلهما ولا بعدهما.
٣٦٩	خرجت أخباركم بليلة القدر فتلا حى فلان وفلان فرفعت.
٦٠٥	خطب الناس يوم النحر.
٣٧٦	خمس تجحب للمسلم على أخيه..
٢٤٤	خمس صلوات في اليوم والليلة.
٢٨٥	غير المجالس ما استقبل به القبلة.
٣٢٨	غير صلاة المرأة في بيته إلا المكتوبة.
٧٢٣	غيركم أحسنكم قضاء.
٣٩٩	دخل الناس على النبي صلى الله عليه وسلم أرسالا يصلون عليه.. (ابن عباس)
٥١٦	دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيمة.
٢٢	دع ما يرثيك إلى مالا يرثيك.

الصفحة	طرف الحديث
١٢٧	الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة.
٨٢٧	دعهم يا عمر.
٥٨	دعهما فإنني أدخلتهما طاهرتين..
٦٢٨	دم عفراء أزركى عند الله...
٤٣٠	دين الله أحق أن يقضى.
٦٢٢	ذبح يوم العيد كبيشين.
٧٠٤ و ٧٠٣	الذهب بالذهب والفضة بالفضة..
١٦٣	ذهب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى النبي عمرو بن عوف ليصلح بينهم ..
٢٥	الذى يشرب في آنية الذهب والفضة..
٣١٣	رأى رجلا يصلى خلف الصف فأمره أن يعيد الصلاة.
٥٣	رأى رجلا يصلى وفي ظهر قدمه لمعة..
٣٨٤	رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يقبل عثمان بن مظعون..
١٨٨	رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه ..
٦٠٧	رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمي الجمرة ضحى يوم النحر..
٥٩٩	رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمي الجمرة ضحى ..
٤٠٨	رأينا رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فقمنا ..
٦٠٩	رأينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب بين أوسط أيام التشريق ..

الصفحة	طرف الحديث
٤٠٧	راكب خلف الجنازة.
٦٤٤	رباط ليلة في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه..
٨٤٦	الرجل جبار.
٨٧٠	رخص النبي صلى الله عليه وسلم في العصا والسوط..
٦٠٩	رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم لرعاة الإبل..
٧٠٦	رخص في العرايا..
٦٤١	رفع القلم عن ثلاثة.
٥٩٠	ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مني..
٥٨٢	رمي النبي صلى الله عليه وسلم في عمره كلها..
٧٣٩	الرهن يركب ببنفته إذا كان مرهوناً..
٥١٦	الزاد والراحلة.
٢٤٥	زادني ربي صلاة وهي الوتر..
٧٤٥ و ٧٤١	الزعيم غارم.
٢٩٠	زینوا القرآن بأصواتكم.
١٥١	سبعة مواطن لا تجوز فيها الصلاة..
٢١	ستر ما بين الجن وعورات بني آدم..
٤٠٣	السقوط يصلى عليه ويدعى لوالديه..
٤١٩	السلام عليكم دار قوم مؤمنين..
٢٣٦	سلم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاث ركعات من العصر..
٤٣	السوانك مطهرة للفم مرضاة للرب.

الصفحة	طرف الحديث
١٧٥	سورة هي ثلاثة آية..
٨٥٢	الشفعه فيما لم ينقسم..
٨٤٩	الشفعه كحل العقال.
٦٤٢	شهيد البر يغفر له كل شيء إلا الدين..
٣٦٩	الصائم دعوته لا ترد.
٣٢٤	صدقة تصدق الله بها عليكم..
٤٧٩	صدقتك على ذي القرابة صدقة وصلة.
٢٩٤	صل الصلاة فإن أقيمت وأنت في المسجد فصل..
٣٢٠	صل قائما فإن لم تستطع فقاعدا..
٢٢٨	صل قائما..
٥٩٤	الصلاه أمامك.
٢٧٤	صلاه الأواني حين ترمض الفصال.
٢٩٦	صلاه الجماعة تفضل على صلاه الفذ..
٢٦٨ و ٢٥٩	صلاه الليل مثنى مثنى.
٢٦٨	صلاه الليل والنهار مثنى.
٥١١	صلاه في مسجدي هذا خير من ألف صلاه..
٧٥٢	الصلح جائز بين المسلمين..
٢٦٢	صلوا ركعي الفجر ولو طردتكم الخيل.
٣٩٨	صلوا على صاحبكم.
٣٩٨	صلوا على من قال لا إله إلا الله.

الصفحة	طرف الحديث
١٥٠	صلوا في مرابض الغنم ولا تصلوا في مبارك الإبل.
٢٣٢ و ٢٣١ و ١٩٨	صلوا كما رأيتمني أصلني
٣٤٧	صلوا كما رأيتمني أصلني
١٧٦ و ١٣٨	صلوا كما رأيتمني أصلني.
٢١٧	صلى (صلى الله عليه وسلم) بمكة والناس يمرون بين يديه..
٣٦٨	صلى النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين كما يصلى في العيددين.
٣٦٧	صلى ست ركعات بأربع سجادات.
٢٧٤ و ٢٧٩	صلى يوم الفتح الضحي ثمان ركعات..
٥٠٥	صم يوما وأفطر يوما..
٥٠٤	صوم يوم التروية كفارة سنة.
٤٨٥	صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته.
٨٧٥	ضالة المسلم حرق النار.
٦٢٤	ضحي بكبشين أملحين..
٦٣٢	ضحي بكبشين أملحين..
٦٢٩	ضحي بكبشين موجوعين..
٥٨١	طاف النبي صلى الله عليه وسلم على بغير..
٥٨٣	طاف النبي صلى الله عليه وسلم على بغير..
٦١	الظهور شطر الإيمان.
٦٥	الطواف بالبيت صلاة..
٥٨٤	الطواف بالبيت صلاة..

الصفحة	طرف الحديث
٩٠١	العائد في هبته كالكلب يقيء..
٨٢٤	العارية مؤددة.
٨٠٣	عامل النبي صلى الله عليه وسلم أهل خير بشرط ما يخرج منها..
٨٤٠	العمماء جرحها جبار.
٨٧٦	عرفها حولا.
٢٣٩	عفي لأمتى عن الخطأ والنسيان.
٥٦٣	عفي لأمتى عن الخطأ..
٢٥٣	علمني النبي صلى الله عليه وسلم كلمات أقولهن في قنوت الورت..
٨٣٦ و ٨٣٤ و ٨٣٣	على اليد ما أخذت حتى تؤديه.
٢٦٤	عليكم بالصلاحة في بيوتكم فإن خير صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة.
٤٠٦	عليكم بالقصد في جنائزكم.
٢٦٥	عليكم بقيام الليل فإنه دأب الصالحين قبلكم..
٢٠٢	عليكن بالتهليل والتسبيح والتقديس..
٦٤٠	عليهمن جهاد لا قتال فيه: الحج والعمرة.
٦١٧	العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما..
٦١٨	عمرة في رمضان تعدل حجة.
٨٩٧	العمرى جائزة لأهلها.
٦٣٥	عن الغلام شاتان متکافئتان..
١١٤	العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة..
٨١٢	الغرة: العبد أو الأمة.

الصفحة	طرف الحديث
٧١	غسل الجمعة واجب على كل محتلم.
٦٢٥	غسل الجمعة واجب على كل محتلم.
٣٢	غفرانك.
٦٣٥	الغلام مرئون بعقيقتهم.
٥٠	غيروهما وجنبوهما السواد.
٢٢٠	فإذا تنزع أحدكم فليتسع عن يساره ..
٤٢٠	فإذا عطس أحدكم فحمد الله ..
٢٥٥	فإذا فرغت فامسح بهما وجهك.
١٩٣	فإذا كان في الرابعة أفضى إلى الأرض بوركه اليسرى ..
٢٢٢	فإذا كبر الإمام وركع فكروا واركعوا ..
٣٥٦	فأمر الناس أن يفطروا من يومهم ..
١٦٦	فإن أحدكم إذا كان يعمد إلى الصلاة فهو في صلاة.
٤٣٥	فإن لم يكن فيها بنت مخاض ..
١٩٢	فإنكم إذا قلتموها أصابت كل عبد صالح لله ..
٥٣١	فأهل وأمكث حراما.
٤١١	فحشى عليه من قبل رأسه ..
٤٤٩	فحذوا ودعوا الثالث ..
٤٦٤	فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر.
٣٦٦	فصلوا وادعوا ..
٤٩	الفطرة حسن ..

الصفحة	طرف الحديث
٦٢١	فطركم يوم تفطرون..
٦٤٣	ففيهما فجاهد.
٨٩٩	فليس يصلح هذا..
٦٠٣	فليقصر ثم ليحلل.
٣٠١	فما أدركتم فصلوا..
٨٧٢	في الضالة المكتومة غرامتها..
٥٦٨	في الطبي شاء.
٤٤٣	في كل إبل سائمة..
٥٧٥	القائمتان والوسادة والعارضة..
٢٧٤	قال الله - سبحانه - ابن آدم ارکع أربع رکعات.
١٧٥	قال الله تعالى: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين..
٤٠٨	قام صلی الله علیہ وسلم ثم قعد.
٤١١	قبلتكم أحياء وأمواتا.
٦١٨	قد حللت من حجك وز عمرتك.
٣٠٦	قدموا قريشا ولا تقدموها.
١٧٤	قرأ في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم وعدها آية.
٢٧٦	قرأت على النبي صلی الله علیہ وسلم (والنجم)..
١١	القرآن حبل الله المتين.
٤٩	قصوا سبالاتكم..
٤٩٩	قضاء رمضان إن شاء فرق وإن شاء تابع.

الصفحة	طرف الحديث
٨٤٧	قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن على أهل الأموال حفظها بالنهار..
٨٤٩	قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعه..
٥٩٨	القط لي حصى.
١٩٥	قل اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً..
٢٣١	قولوا: التحيات لله..
١٩٤	قولوا: اللهم صل على محمد..
٣١٣	قوموا للأصلِي لكم.
٨١٥	كان آخر ما عهد إلينا النبي صلى الله عليه وسلم أن تتخذ مؤذناً..
٢٨١	كان إذا أتاه أمر يسر به..
٢٦٢	كان إذا أذن المؤذن وطلع الفجر صلى ركعتين.
٣٤	كان إذا أراد البراز انطلق..
٣٧	كان إذا أراد الحاجة لم يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض.
١٠١	كان إذا أراد من الحائض شيئاً..
٤٩٨	كان إذا أفتر قال: ذهب الظماء..
١٧٠	كان إذا استفتح الصلاة استقبل القبلة..
	كان إذا شهد قال: الحمد لله.
٣٤٥	كان إذا خطب يوم الجمعة دعا وأشار بإصبعيه..
٣٦	كان إذا دخل الخلاء نزع خاتمه.
٣٣	كان إذا دخل المرفق لبس حذاءه..

الصفحة	طرف الحديث
٤٤	كان إذا دخل بيته بدأ بالسواك..
٢٥٥	كان إذا رفع يديه في الدعاء لم يخطهما حتى يمسح بهما وجهه.
٦٠١	كان إذا رمى حمرة العقبة انصرف ولم يقف.
١٨٩	كان إذا سجد يجئه في سجوده..
٣٤٣	كان إذا صعد المنبر سلم.
٢٦٢	كان إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع.
٣١٧	كان إذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه.
١٧٨	كان إذا فرغ من قراءة أُم القرآن رفع صوته وقال: آمين.
٤٥	كان إذا قام من الليل يشوش فاه بالسواك.
٥٩٢	كان أكثر دعاء النبي صلى الله عليه وسلم يوم عرفة..
٣٦٣	كان النبي صلى الله عليه وسلم يكبر في صلاة الفجر يوم عرفة..
٣٦٣	كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى الصبح من غداة عرفة..
٣٧٠	كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يرفع يديه في شيء من دعائه..
٤٤٨	كان النبي صلى الله عليه وسلم يبعث عبد الله بن رواحة إلى يهود..
٣٤٤	كان النبي صلى الله عليه وسلم يجلس إذا صعد المنبر..
٢٧٦	كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا السورة فيها السجدة..
٥٣٣	كان النبي صلى الله عليه وسلم يلقي في حجته إذا لقي راكبا..
٢٢٣	كان بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين السترة ممر الشاة.
٥٩٤	كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسير العنق..
٢٧٤	كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخاراة في الأمور

الصفحة	طرف الحديث
	كلها..
٥٨٢	كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدع أن يستلم الركن اليمني ..
٤٩٨	كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفطر على رطبات قبل أن يصلّي ..
٣٢٧	كان في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل زيف الشمس آخر الظهر ..
٦٥	كان لا يحجبه - يمحجزه - عن القرآن شيء ليس بالجناة.
٣٥٨	كان لا يخرج يوم الفطر حتى يفطر ..
٣٥٨	كان لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل ثمرات.
٣٦	كان نقش خاتمه صلى الله عليه وسلم: محمد رسول الله.
٦١٥	كان يأتيه - يعني مسجد قباء - راكباً ومامشاً ..
٦١٥	كان يأتيه كل سبت راكباً ومامشاً.
١٧١	كان يومنا فيأخذ شماله بيمنيه.
٧٤	كان يتوضأ بالمد ويغتنس بالصاع.
٧٧٨	كان يحب دعوة الملوك.
٦٠٢	كان يحب التيامن في شأنه كله.
٣٥٨	كان يخرج في الفطر والأضحى إلى المصلى.
٣٤١	كان يخطب خطبين وهو قائم ..
٣٥٩	كان يرفع يديه مع التكبير.
٦٠٧	كان يرمي الجمار إذا زالت الشمس ..

الصفحة	طرف الحديث
١٩٨	كان يسلم عن يمينه ..
٢٧٣	كان يصلِي الضحى حتى يقول لا يدعها. كان يصلِي الظهر بالهاجرة.
١٣١	كان يصلِي المحرر التي يدعونها الأولى ..
٢٤٦	كان يصلِي بالليل إحدى عشرة ركعة ويوتر منها بواحدة ..
٣٤٧	كان يصلِي بعد الجمعة ركعتين.
١٥٧	كان يصلِي على ظهر راحته حيث كان وجهه ..
٢١٧	كان يصلِي في حجرة أم سلمة ..
٢٥٨	كان يصلِي في شهر رمضان عشرين ركعة .
٢٦٨	كان يصلِي قبل الظهر أربعا ..
٢٢٩	كان يصلِي ليلا طويلا قاعدا ..
٧١	كان يغتسل يوم الفطر والأضحى.
٣٤٢	كان يقرأ الآيات ويدرك الناس.
١٨٤	كان يقرأ سورة البقرة في ركعتين.
٣٠٣	كان يقرأ في الظهر في الركعتين الأوليين بفاتحة الكتاب ..
٣٦٠	كان يقرأ في العيددين بـ(سبع اسم ربك الأعلى) و (هل آتاك حديث الغاشية)
٢٤٨	كان يقنت في الوتر قبل الركوع.
٣٠٤	كان يقوم في الركعة الأولى من صلاة الظهر ..
٤٧	كان يكتحل بالإثمد كل ليلة ..

الصفحة	طرف الحديث
٢١٢	كان يلتفت يميناً وشمالاً..
٣١٨	كان ينادي مناديه في الليلة الباردة..
٢٤٧	كان يوتر بسبع وبخمس..
٤٦٠	كانت قبيعة سيف النبي صلى الله عليه وسلم فضة.
٨١٨	كسب الحجام حيث.
٤١٦	كسر عظم الميت ككسر عظم الحي.
٣٦٦	كشفت الشمس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم شديد الحر..
٥١٧	كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت.
٤٨٣	كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت.
٦	كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه..
٨٢٧	كل شيء يلهمه به ابن آدم..
٥٩١	كل عرفة موقف..
٦٣٦	كل غلام رهين بعقيقته..
٥٦٤	كل فجاج مكة طريق ومنحر.
٣٤٢	كل كلام لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أحذم.
٩٠	كل مسکر حمر وكل حمر حرام.
٧٧٦	كل من مال يتيمك غير مسرف.
٢٢٥	الكلب الأسود شيطان..
٢٤٦	كنا نعد له سواكه وظهوره..

الصفحة	طرف الحديث
٥١٠	كنت أجاور هذا العشر..
١٩٧	كنت أرى النبي صلى الله عليه وسلم يسلم عن يمينه وعن يساره..
٦٣٤	كنت هتكم عن ادخار لحم الأضاحي..
٤١٧	كنت هتكم عن زيارة القبور..
٦٥٣	لأنحرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب..
٥٠٣	لشن بقيت إلى قابل لأصومن التاسع والعاشر.
٢١٨	لأن يقف أحدكم مائة عام..
٣٧٣	لأنه حديث عهد بربه.
٧٣٢	لا بأس، إنما ذلك من مرافق الناس..
٤١٤	لا تؤذوا صاحب القرير.
٣١٠ و ٣٠٨	لا تؤمنن امرأة رجلاً..
٦٥٢	لا تبتدوا اليهود والنصارى بالسلام..
٣٨٦	لا تبرز فخذك..
٦٦٠	لا تبع ماليس عندك.
١٤٩	لا تتخندوا القبور مساجد..
٣١١	لا تجاوز صلامتهم آذانهم..
٨٧٥	لا تحمل ساقطتها إلا لمنشد.
٥٤٥	لا تخنطوه.
٣٨١	لا تدخل الملائكة بيتك في جنب.
٨٩٦	لا تردو المهدية.

الصفحة	طرف الحديث
٦٠٠	لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس.
٥٢١	لا تسفر امرأة إلا مع محرم..
٤١	لا تستجوا بالروث ولا بالعظام..
٤٤٨	لا تشره ولا تعد في صدقتك..
٢٥	لا تشربوا في آنية الذهب والفضة..
٩٠١ و ٨٩٩	لا تشهدني على جور..
٦٨٨	لا تصروا الإبل والغنم..
١٥٤	لا تصلوا إلى القبور ولا يجلسوا عليها.
٥٠٥	لا تصوموا يوم السبت..
٦٢٧	لا تعط في حزارها شيئا منها.
٣٩٢	لا تغسلوهم فإن كل جرح أو كل دم يفوح مسكا يوم القيمة.
٧١١	لا تفعل. بع التمر بالدرهم..
٢١٤	لا تقعق أصابعك..
٥٤٥	لا تمسوه بطيب.
٣٠٤	لا تمنعوا إماء الله مساجد الله.
٨٥٩	لا تمنعوا فضل الماء..
٩٦	لا توطأ حاملا حتى تضع..
٨٣١	لا جلب ولا جنب في الرهان.
٤٣١	لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول.
٨٢٨	لا سبق إلا في نصل..

الصفحة	طرف الحديث
٢١٥	لا صلاة بحضور طعام..
٢٩١	لا صلاة بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس.
٣١٤	لا صلاة لفرد خلف الصف.
٥٤	لا صلاة لمن لا وضوء له..
١٧٦	لا صلاة لمن لم يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب.
٥١٣	لا صمات يوم إلى الليل.
٧٦٣ و ٧٦٤	لا ضرر ولا ضرار.
٤٢٤	لا عقر في الإسلام.
٧٤٧	لا كفالة في حد..
٢٦١	لا وتران في ليلة.
٣٠٧	لا يؤمن الرجل في بيته.
٨٧١	لا يؤوي الضالة إلا ضال.
٥٠٦	لا يتقدمن أحدكم رمضان بصوم يوم..
٦٤٧	لا يتم بعد احتلام.
٣٧٩	لا يتمن أحدكم الموت من ضر أصابه..
٤٤٣	لا يجمع بين مفترق..
٥٧١	لا يختلي شوكتها.
٥١٧	لا يركب البحر إلا حاجا..
٣١٦	لا يصل الإمام في مقامه..
١٤٢	لا يصلي الرجل في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء.

الصفحة	طرف الحديث
٥٠٥	لا يصوم أحدكم يوم الجمعة..
٢٤٩	لا يغسل رجل يوم الجمعة ويظهر ما استطاع من طهر..
٧٣٨	لا يغلق الرهن.
١٢٩ و ٦٤	لا يقبل الله صلاة بغير ظهور..
١٣٩	لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار.
٧٧٣	لا يقبل الله صلاة حائض..
٥٧١	لا يقطع شجرها.
٣٨	لا يمس أحدكم ذكره بيمنيه وهو يبول..
٦٣	لا يمس القرآن إلا طاهر.
٧٦٢	لا يمنع حار جاره أن يضع خشبته على جداره.
٣٨٣	لا ينبغي لجيفة مسلم أن تجنس..
٦٢	لا ينصرف حتى يسمع صوتنا..
٥٥١ و ٥٤٩	لا ينكح المحرم ولا ينكح.
٢٤٤	لا، إلا أن تطرع.
٦١	لا. (سئل أنتوضأ من لحوم الغنم)
٦٦١	لاتبع رباعها..
٦٨٨	لاتلقوا الجلب..
٦٧٣	لابع حاضر لباد..
٦٧٣	لا يسم الرجل على سوم أخيه.
٥٣٢	لبيك عمرة وحجـا.

رَفِعٌ

عَنْ الْرَّحْمَنِ (الْجَيْشِ)  
أُلْكَنْ (الْبَرِّ) الْفَرْدَوْسِ

الصفحة	طرف الحديث
٥٠٨	اللهم إنك عفو تحب العقوب..
٤٠٢	اللهم إنه عبدك وابن أمتك..
٢٥٤	اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك..
١٦٨	اللهم إني أعوذ بك من إيليس وجنوده.
٢٢	اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخائث.
١٩٥	اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر..
١٩٦	اللهم ابْخَ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ..
٤٠٣	اللهم اجعله ذخراً لوالديه..
٤٠١	اللهم اغفر لحياناً وميتنا..
٦١٧	اللهم اغفر لل الحاج.
٤٠٢	اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه..
٢٥٣	اللهم اهدنِ فِي مِنْ هَدِيَتْ ..
٣٧٨	اللهم رب الناس أذهب البأس..
١٢٦	اللهم رب هذه الدعوة التامة..
٤٧١	اللهم صل على آل أبي أوفى.
٤٧١	اللهم صل على آل فلان.
٤٧	اللهم كما حسنت خلقني فحسن حلقني..
٤٠١	اللهم لا تحرمنا أجره..
٤٩٨	اللهم لك صمت وعلى رزقك أنظرت..
١٢٧	اللهم هذا إقبال ليك..

الصفحة	طرف الحديث
٣٤٩	لو أنكم تطهرتم ليومكم هذا.
٥٢٦	لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت هديا..
٢١٨	لو يعلم المار بين يدي المصلي..
١٦٩	لو يعلم الناس ما في النساء..
١٣٤	لولا أن أشق على أمي لأمرهم أن يؤخروا العشاء..
٤٤	لولا أن أشق على أمي لأمرهم بالسوالك عند كل صلاة.
٤٤	لولا أن أشق على أمي لأمرهم بالسوالك مع كل وضوء.
٤٤	لولا أن أشق على أمي لفرضت عليهم السواك.
٣٠٥	ليؤذن لكم خياركم..
٢٤٢	ليس على من خلف الإمام سهو..
٤٥٦	ليس في أقل من عشرين مثقالاً من الذهب..
٤٦١	ليس في الحلبي زكاة.
٤٤٥	ليس في الخضر أو ابالت الصدقة.
٨٣٢	ليس في المال حق سوى الزكاة.
٤٢٨	ليس في مال المكاتب زكاة حتى يعتق.
٤٥٧	ليس فيما دون خمس أو أوق صدقة.
٤٣٤	ليس فيما دون خمس ذود صدقة.
٤٤٦ و ٤٤٤	ليس فيما دون خمسة أو سق صدقة.
٩٠٢	ليس لأحد أن يعطي عطية ويرجع فيها..
٨٣٨ و ٨٣٧	ليس لعرق ظالم حق.

الصفحة	طرف الحديث
٤٨٩	ليس من البر الصيام في السفر.
٩٣	ليطلقها طاهراً أو حاماً.
٥٠٨	ليلة القدر ليلة سبع وعشرين.
٧٩٩	المؤمنون عند شروطهم.
٦٧٨	المؤمنون عند شروطهم.
٣٥٧	ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا.
٦٢٢	ما أهدر الدم وذكر اسم الله عليه فكل.
١٥٨	ما بين المشرق والمغارب قبلة.
٥٧٦	ما بين لابتيها حرام.
٢٧٧	ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي به ..
٢٧١	ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلى متربعا
٤٩٦	ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى حتى يفطر ..
٢٦٤	ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء قط إلا صلى أربع ركعات ..
٢٦٧	ما علمت رسول الله صلى الله عليه وسلم قام ليلة حتى الصباح.
٦٢٦	ما عمل ابن آدم يوم النحر عملاً أحب إلى الله من إرادة الدم ..
٦١٢	ما من أحد يسلم على عند قبرى ..
٥٠٣	ما من أيام العمل الصالح ..
١١٨	ما من ثلاثة لا يؤذن ولا تقام فيهم الصلاة إلا استحوذ عليهم الشيطان.

الصفحة	طرف الحديث
٢٧٥	ما من رجل يذنب ذنبا ثم يقوم فيتظهر..
٤٢٢	ما من مؤمن يعزى أخاه..
٥٣٢	ما من مسلم يضحي لله..
٧٣٠	ما من مسلم يقرض مسلما..
٥٦	ما منكم من أحد يتوضأ فيبلغ أو يسبغ الوضوء..
٦٠٦	ماء زرم لما شرب له.
٧٥٨	ما زال جبريل يوصي بالجار..
٢٥٦	ما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقنت في الفجر..
٥٧٦	المدينة حرمها ما بين عير إلى ثور..
١٤٤	المرأة عورة. *
٣١٨	مرروا أبيا بكر فليصل بالناس.
١١٣	مرروا أبناءكم بالصلة وهم أبناء سبع سنين..
٦٨٩	المسلم أخو المسلم..
٦٨٥	المسلمون على شروطهم.
٧١٦	المسلمون عند شروطهم.
٦٦٢	المسلون شركاء في ثلاث..
٧٤٩	مظل الغني ظلم..
٤٥٣	المعدن جبار..
٦٠٧	مكث بها ليالي أيام التشريق..
٧٠٨	المكيال مكيال المدينة..

الصفحة	طرف الحديث
٨٦١	من أحاط حائطاً على الأرض..
٢٤٥	من أحب أن يوتر بواحدة فليفعل.
٣٧٨	من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه..
٥٣٠	من أحرم بالحج والعمرة أجزاء طواف واحد..
٨٦٠	من أحيا أرضاً ليست لأحد.
٤٦٦	من أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة..
٨٣٠	من أدخل فرساً بين فرسين..
٢٤١	من أدرك ركعة من الجمعة فقد أدرك الصلاة.
٥٩٣	من أدرك عرفات بليل فقد أدرك الحج.
٧٣١	من أدرك متاعه بعينه..
١١٩	من أذن سبع سنين مختسماً كتبت له براءة من النار.
٦٢٤	من أراد أ، يضحى فدخل العشر..
٧٢٤	من أسلم في شيء فليس له في كيل معلوم..
٤٨٨	من أشرأط الساعة أن يزروا الملال يقولون: ابن ليتين.
٦٤٦	من أطاعني فقد أطاع الله..
٨٤٢	من اعتق شركاً له في عبد..
٧٠٢	من أقال مسلماً..
٧٦٩	من أنظر معسراً..
٧٠٠	من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه.
٧١٧	من ابتاع نخلاً بعد أن تؤبر..

الصفحة	طرف الحديث
٨١١	من استأجر أجيرا فليعلم أجره.
٤٢	من استحمر فليوتر..
٣٠	من استنجى من ربع فليس منا.
٦٦٣	من اشتري ما لم يره ..
٦٨٩	من اشتري مصراء فهو بالخيار ..
٦٢٨	من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ..
٧٢١	من باع عبدا وله مال ..
٦٨٩	من باع عبيدا لم يبينه ..
٣٤	من بدأ برجله اليمنى قبل يساره إذا دخل الحلاء ابتدى بالفقر.
٧٧٠	من ترك حقا أو مالا فلورثه.
٥٤٠	من ترك نسكا فعليه دم.
٧١	من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ..
٣٥٠	من جاء في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة ..
٦١٢	من حج فزار قبرى بعد وفاته ..
٤١٩	من حج فزارني ..
٥٥٨	من حسن إسلام المرء تركه مالا يعنيه.
٥١٢	من حسن إسلام المرء تركه مالا يعنيه.
٢٤٥	من خاف ألا يقوم في آخر الليل فليوتر من أوله ..
٦١٢	من زار قبرى وجابت له شفاعتي.
٨٣٧	من زرع في أرض قوم بغير إذنهم ..

الصفحة	طرف الحديث
٨٦٣	من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم..
٨٧٤	من سمع رجلا ينشد ضالة في المسجد..
٤٠٥	من شهد الجنائز حتى يصلى عليها فله قيراط..
٥٠٢	من صام رمضان وأتبعه ستة من شوال..
٢٦٤	من صلى بعد المغرب ست ركعات ..
١٠	من صلى على في كتاب ..
٣٩٩	من صلى عليه ثلاثة صفوف ..
٢٧١	من صلى قائما فهو أفضل..
٨٣٥	من ظلم شيئاً فله من أرض..
٤٢٢	من عزى مصاباً فله كمثل أجراه.
٨٢٧	من علم الرمي ثم تركه ..
٨٤٣	من عمل عملاً ليس أمرنا فهو رد.
٣٥٠	من غسل واغسل..
٦٨٩	من غشنا فليس منا.
٨٣٥	من غصب شيئاً من الأرض.
٦٢٠	من فاته عرفات فقد فاته الحج..
٤٨٢	من فطر صائماً كان له مثل أجراه.
٢٠٤	من قال في دبر صلاة الصبح وهو ثان رجليه قبل أن يتكلم..
٣٥١	من قام من مجلسه ثم عاد إليه فهو أحق به.
٣٩٢	من قتل دون دينه فهو شهيد..

الصفحة	طرف الحديث
٦٠٤	من قدم شيئاً قبل شيء فلا حرج.
٣٥٤	منقرأ إذا سلم الإمام يوم الجمعة..
٢٠٤	منقرأ آية الكرسي وقل هو الله أحد دبر كل صلاة مكتوبة..
٣٠٥	منقرأ القرآن فأعربيه..
٣٤٨	منقرأ سورة الكهف في يوم الجمعة أضاء له من النور..
٣٤٨	منقرأ سورة الكهف في يوم الجمعة أو ليلة الجمعة..
٣٨٠	من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة.
٢٧٥	من كان له حاجة إلى الله عز وجل أو إلى أحد من بني آدم فليتوضاً..
٥٣٠	من كان معه هدي فإنه لا يحمل من شيء..
٥٨٩	من كان معه هدي فإنه لا يحمل من شيء..
٥٥٨	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً..
٤٩١	من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له.
٥٤٣	من لم يجدد نعلين فليليس الخفين..
٦١	من مس فرجه فليتوضاً.
٨٥٩	من منع فضل مائة..
٢٩٣	من نام عن صلاة أو نسيها..
٢٦٦	من نام ونويه أن يقوم كتب له ما نوى..
٨٧٠	من وجد دابة قد عجز عنها أهلها..
٨٧٦	من وجد لقطة فليشهد ذا عدل..
٥٥١	من وقف بعرفة فقد تم حجته.

الصفحة	طرف الحديث
٨٤٦	من وقف دابة في سابلة..
٧٧٥	من ولد يتيم له مال..
٤٧٨	من يأخذه بغير حقه كان كالذى يأكل ولا يشع.
٦٤٢	من يجاهد في سبيل الله بنفسه وماله.
٧	من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين.
٤١٧	موت الفجاءة راحة للمؤمن..
٨٥٩	الناس شركاء في ثلاثة..
٥٨	نعم إذا أدخلها وهما ظاهرتان.
٧٥	نعم إذا توضأ أحدكم فلغير قد.
٤٩٧	نعم سحور المؤمن التمر.
٥١٥	نعم عليهم جهاد لا قتال فيه..
٧٥	نعم وإن كنت على نهر حار.
١٤٠	نعم وازرره ولو بشوكة.
٥٢٢	نعم، حجي عنها..
٥١٨	نعم، ولدك أجر.
٦١	(سئل أنتوضأ من لحوم الإبل) نعم.
٣٨٤	نفس المؤمن معلقة بدينه..
٧٤٢	نفس المؤمن معلقة بدينه..
٣٧	نهى أن يبال في الجحر.
٤١٣	نهى أن يبنى على القبر أو يزداد عليه.

الصفحة	طرف الحديث
٤٦	نهى أن يتغشط أحدهم كل يوم.
١٨	نهى أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة.
٤١٤	نهى أن يجصص القبر..
٦٧٧	نهى أن يختكر الطعام.
٢١٢	نهى أن يصلّي الرجل مختبراً.
٦٣٠	نهى أن يضحي بأعضب الأذن والقرن.
١٤٣	نهى أن يغطي الرجل فاه..
٣٥١	نهى أن يقيم الرجل أخاه من مقعده..
٦٧٤	نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن تلقى الركبان..
٦٥٩	نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن السفر بالصحف لأرض العدو..
٧٨٩	نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مشاركة اليهودي والنصراني..
٤٦	نهى عن الترجل إلا غباً.
٦٦٨	نهى عن الشيا إلا أن تعلم.
٢٩٤	نهى عن الصلاة نصف النهار..
٧٠٦	نهى عن المزابنة.
٦٦٦	نهى عن الملامة والمنابذة.
٧١٨	نهى عن بيع الشمار حتى يبلو صلاحها..
٧٢٠	نهى عن بيع الشمر حتى يطيب.
٦٦٧	نهى عن بيع الحصاة.
٦٦٢	نهى عن بيع الغرر.

الصفحة	طرف الحديث
٧٦٠	نفي عن بيع الكالاء بالكالاء.
٦٦٥	نفي عن بيع المضامين..
٧١٨	نفي عن بيع النخل حتى تزهـر..
٦٧٠	نفي عن بيعتين في بيعة.
٥٠٧	نفي عن صوم يومين ..
٥٠٤	نفي عن صيام يوم عرفة بعرفة.
٨١١	نفي عن عسب الفحل.
٤٩	نفي عن نتف الشيب.
٥٣	هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به.
١٥٨	هذه القبلة.
٦١٠	هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل.
٢٩٥	هل تسمع النداء؟
١٣٨	هل علم أحد منكم أني صليت العصر؟
٤٩٢	هل عندكم من شيء؟
٢١٧	هن أغلب.
٨٥١	هو أحق بالثمن.
٢١١	هو احتلاس يختلسه الشيطان ..
٨٩٨	هو لك يا عبدالله بن عمر ..
٥٨٤	هو من البيت.
٤٨٩	هي رخصة من الله فمن أخذها فهو حسن ..

الصفحة	طرف الحديث
٨٧٣	هي لك أو لأخيك..
٣٧٩	وإذا أردت بعذرك فتنة..
١٨٩	وإذا سجد فرج بين فخذيه..
١١٦	وإذا قلتم فأحسنوا القتلة.
٥٤٢	وأمر بقبة من شعر فضررت له بنمرة..
٤٣٨	وأمرني أن آخذ من كل ثلاثين من البقر تبعا..
٤٣٩	وأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا آخذ فيما بين ذلك سنان..
٤٨٢	وأنت صحيح.
٧٢٩	وإنما لكل أمرىء ما نوى.
٦٣٢	واحضروها إذا ذبحتم..
٧٨١	واغد يا أنيس إلى امرأة هذا..
٣٩١	والسقوط يصلى عليه.
٥٧٣	والله إنك لخير أرض الله..
٨٥٤	والله في عون العبد..
٤٤١	والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها..
٣٠٤	وببيون خير لهن..
١٠٦	وتتوضاً عند كل صلاة.
٢٤٤	الوتر حق.
٢٤٥	الوتر ركعة من آخر الليل.

الصفحة	طرف الحديث
٢٢٢	ووجدت في مساوى أعمالنا..
٦٣٢	وجهت وجهي للذى فطر السماوات والأرض..
٤٥٥	وفي الركاز الخمس.
٤٣٤	وفي الغنم في سائمتها..
٤٤٠	وفي الغنم من أربعين شاة شاة..
١٣٣	وقت المغرب ما لم يغب الشفق.
١٣٤	الوقت فيما بين هذين.
٥٨٣	وكل به - يعني الركن اليماني - سبعون ألف ملك..
٥٤١	ولا تخمو رأسه..
٣١٨	ولا تعجلن حتى تفرغ منه.
٥٥٦	ولا تتقب المرأة ولا تلبس القفازين.
٥٤٥	ولا ثوبا مسه ورس ولا زعفران.
٥٧١	ولا يخش حشيشها.
٥٧١	ولا يقصد شجرها.
٤٩٧	ولو أن يجرب أحدكم شربة من ماء.
٢٩٧	وليؤمكم كما أكبر كما.
٥٢٤	وليحرم أحدكم في إزار ورداء ونعلين.
٨١٧	وما يدرىكم أنها رقية؟
٧٤٩	ومن أحيل بحقه على مليء..
٣١١ و ٣٠٦	يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله..

الصفحة	طرف الحديث
٥٠٢	يا أبا ذر إذا صمت من الشهـر ..
٥٧٦	يا أبا عمير ما فعل التغـير؟
٢٢٤	يا أهل مكة لا تقصروا في أقل من أربعة بـرـد ..
٣١٥	يا أيها الناس إنما فعلت ذلك لتأتـوا بي ..
٥١٨	يا أيها الناس قد فرض عليـكم الحجـ فحجـوا ..
٤٨٦	يا بـلـلـ أذـنـ فيـ النـاسـ ..
٢٧٦	يا بـلـلـ حـدـثـيـ بـأـرـجـىـ عـمـلـ عـمـلـهـ فـيـ الإـسـلـامـ ..
٢٩٣	يا بـنـيـ عـبـدـ مـنـافـ لـاـ تـمـنـعـواـ أـحـدـ طـافـ بـهـذـاـ الـبـيـتـ ..
٥٨٠	يا عـمـرـ هـاهـنـاـ تـسـكـ العـرـاتـ ..
١٣٠	يا مـحـمـدـ هـذـاـ وـقـتـ الـأـنـبـيـاءـ مـنـ قـبـلـكـ ..
٩٨	يـتصـدـقـ بـدـيـنـارـ أـوـ نـصـفـ دـيـنـارـ ..
٦٢٨	يـجـزـىـءـ الـجـذـعـ مـنـ الضـأـنـ أـضـحـيـةـ ..
٤٨١	الـيدـ الـعـلـيـاـ خـيـرـ مـنـ الـيدـ السـفـلـيـ ..
٥٣٥	يـسـتـمـتـعـ أـحـدـ كـمـ بـحـلـهـ مـاـ اـسـطـاعـ ..
١٤٦	يـصـلـونـ جـلوـساـ ..
٣٢٠	يـصـلـيـ المـرـيضـ قـائـمـاـ إـنـ اـسـتـطـاعـ ..
١٢٠	يـعـجـبـ رـبـكـ مـنـ رـاعـيـ غـنـمـ فـيـ رـأـسـ الشـظـيـةـ لـلـجـبـلـ ..
٤٢	يـغـسلـ ذـكـرـهـ ثـمـ يـتوـضـأـ ..
٧٨٩	يـقـولـ اللـهـ تـعـالـيـ:ـ أـنـاـ ثـالـثـ الشـرـيكـينـ ..
٤٩٦	يـقـولـ اللـهـ:ـ إـنـ أـحـبـ عـبـادـيـ إـلـيـ ..

الصفحة	طرف الحديث
٢٦٥	يَرَلْ رِبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلُّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا..
٦٥٢	يَهْدِيَكُمُ اللَّهُ وَيَصْلِحُ بِالْكُمْ.
٥٣٥	يَوْمُ النَّحْرِ يَوْمُ الْحِجَّةِ الْأَكْبَرِ.
٦٢١	يَوْمُ عِرْفَةِ الَّذِي يَعْرِفُ النَّاسَ فِيهِ.

رَفِعُ

بِعْدِ الْرَّحْمَنِ (الْجَيْشِ)  
أُسْكَنَهُ اللَّهُ الْفَرْدَوْسِ

رَفِيعُ  
عِبْدُ الرَّحْمَنِ الرَّجَبِيُّ  
الْأَسْكَنُ لِلَّهِ الْعَزِيزِ  
**الآثار**

(علي بن أبي طالب)	٣٧٢	ما من دعاء إلا بينه وبين السماء حجاب حتى يصل إلى محمد صلى الله عليه وسلم..
(ابن عباس)	٣٦٨	الاستسقاء سنة كالعديدين..
	٣٦٣	كان إذا غدا يوم الفطر ويوم الأضحى جهر بالتكبير..
(عمر بن الخطاب)	٧٥٩	والله لا تنصبه إلا على ظهري..
(عثمان بن عفان)	٦٩٣	يرده وما نقص.
(عثمان بن عفان)	٦٨١	تختلف أذنك لم تعلم بهذا العيب؟
(عائشة)	٦٧٥	بعض ما اشتريت وبعض ما شريت..
(ابن عباس)	٤٨٩	ليست بمنسوحة هي للكبير الذي لا يستطيع الصوم.
(عمر بن الخطاب)	٤٧٤	أعطوههم وإن راحت عليهم من الإبل كذا وكذا.
(عمر بن الخطاب)	٤٧٢	لم أبعثك جايناً ولكن بعثتك لتأخذ من أغنياء الناس..
(ابن عمر)	٤٦٧	إن أصحابي سلكوا طريقاً..
(عمر بن الخطاب)	٤٥٥	خذ هذه الدنانير فهي لك.
(ابن عباس)	٤٥٢	إياكم والربا ألا وهي القبالت..
(عمر بن الخطاب)	٤٥١	إن أديتم صدقها من كل عشرة أفرق فرقاً حمناها لكم.

(عمر بن الخطاب)	٤٤١	ولا الأكولة.
(علي بن أبي طالب)	٤٣٢	عد عليهم الصغار والكبار.
(عمر بن الخطاب)	٤٣٢	اعتد عليهم بالسحللة ولا تأخذها منهم.
(عثمان بن عفان)	٤٣٠	من كان عليه دين فليقض دينه..
(عثمان بن عفان)	٤٣٠	هذا شهر زكاتكم فمن كان عليه دين فليؤده..
(حرير)	٤٢٣	كنا نعد الاجتماع إلى أهل الميت وصنعة الطعام..
(محمد بن واسع)	٤٢١	بلغني أن الموتى يعلمون من زارهم يوم الجمعة..
(الضحاك)	٤٢١	من زار قبراً يوم السبت..
(أبو موسى)	٤١١	لا يجعلوا بيني وبين الأرض شيئاً.
(عمر بن الخطاب)	٤١١	إذا أنا مت فأفضوا بجدي إلى الأرض.
(ابن عمر - سعيد بن جبير)	٤٠٨	لا غفر الله لك.
(ابن مسعود)	٤٠٥	إن اتبع أحدكم جنازة فليأخذ بقوائم السرير الأربع..
(عمرو بن العاص)	٣٩٦	إن الميت يؤزر ويقص ويلف بالثالثة.
(ابن مسعود)	٣٩٦	إذا أدخلتم الميت للحد فحلوا العقد.
(أم عطية)	٣٩٠	يغسل رأس الميتة..
(أم عطية)	٣٨٩	ضفرنا شعرها ثلاثة قرون.
(عائشة)	٣٨٩	علام تنصتون ميتكم.
(زهيب بن منه)	٨٩٦	ترك المكافأة من التطهيف.

(عمر بن الخطاب)	٨٨٥	هذا ما وصى به عبدالله عمر..
(عمر بن الخطاب)	٨٧٨	فاذهب فهو حر ولك ولاؤه..
(عمر بن الخطاب)	٨٧٢	أرسله حيث وجده.
(أنس بن مالك)	٢٦	انكسر قدح النبي صلى الله عليه وسلم..
(عقبة بن عامر)	٣٦٠	سألت ابن مسعود عما يقوله بعد تكبيرات العيد؟
(عمر - عائشة)		قصرت الصلاة من أجل الخطبة.
(عمر بن الخطاب)		إذا اشتد الزحام فليسجد على ظهر أخيه.
(كعب بن مالك)	٣٤٠	أول من صلى بنا الجمعة في تقييع الخضمات..
(عبد الله بن عمر)	٣٣٣	فإن كان خوف أشد من ذلك صلوا رحالاً.
(عمر بن الخطاب)	٢١٦	كنا نتقي هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم.
(عائشة)		ليس عليه من وزر أبويه شيء.
(جاير بن عبد الله)	٣٠٢	كنا نقرأ في الظهر والعصر..
(ابن مسعود)	٢٩٥	لقد رأينا وما يختلف عنها إلا منافق..
	٢٨٠	كانت عائشة تقرأ في المصحف فإذا انتهت إلى السجدة قامت فسجدت.
(ابن عمر)	٢٧٨	إنما السجدة على من سمعها.
(بزيyd بن رومان)	٢٥٩	كان الناس في زمان عمر بن الخطاب يتزوجون في رمضان..
(ابن مسعود)	٢٤٩	كان يقنت في الوتر..

	٢١٥	كان ابن عمر يوضع له الطعام وتقام الصلاة..
(ابن عمر)	٢١٤	تلك صلاة المغضوب عليهم.
(أبو هريرة)	١٩٨	حذف السلام سنة.
(ابن مسعود)	١٩٢	علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد..
(نعم الحمر)	١٧٤	صليت وراء أبي هريرة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم..
(ابن عمر)	١٥٤	هل صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكعبة؟
(رافع بن خديج)	١٣٣	كنا نصلي المغرب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فينصرف أحدهنا..
(سلمة بن الأكوع)	١٣٢	كنا نجتمع مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم نرجع نتبع الفيء.
(عائشة)	٩٨	كنا نخوض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فنؤمر بقضاء الصوم..
(عائشة)	٦٢	كنت أنام بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ..
(عائشة)	٦٢	فقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة من الفراش
(أنس بن مالك)	٦٠	كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون العشاء الأخيرة..
(عائشة)	٤٠	من أرواحكن أن يتبعوا الحجارة الماء..

(عمر بن الخطاب)	٦٥٣	لو سمعته قتلته إنا لم نعط الأمان على هذا.
(ابن عباس)	٦٤٣	من فر من اثنين فقد فر.
(ابن مسعود)	٦٣٣	يأكل الثالث ويعطي من أراد الثالث ويتصدق بالثالث على المساكين.
(ابن عباس)	٦٢٨	تعظيمها استسماعها.
(عمر بن الخطاب)	٦١٦	يغفر للحاج ولمن استغفر له الحاج..
(عمر بن الخطاب)	٦٠٩	من أدركه المساء في اليوم الثاني فليقيم إلى الغد..
(مجاهد)	٦٦١	مكة حرام يبع رباعها حرام إجارتها.
(علي)	٨٢	الستيم لكل صلاة
(علي)	٩٥	ما زاد على خمسة عشر استحاضة..
(عائشة)	٩٤	إذا بلغت الجارية تسع سنين فهي امرأة.
(عائشة)	٩٤	لن ترى المرأة في بيتها ولداً بعد الحسينين.
(عائشة)	٩٤	إذا بلغت المرأة حمرين سنة..
(ابن عباس)	٦٠٨	من ترك نسكاً أو نسيه فإنه يهرق دماً..
(عمر - ابن مسعود)	٦٠٧	اللهم اجعله حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً.
(ابن عمر)	٦٠٠	من فاته الرمي حتى تغيب الشمس فلا يرمي حتى تزول الشمس من الغد.
(ابن مسعود)	٥٨٨	رب اغفر وارحم واعف عما تعلم وأنت الأعز الأكرم.
(عبد الرحمن بن عوف)	٥٨٣	رب قني شح نفسي.
(ابن عباس)	٥٧٢	في الدوحة بقرة..

(عمر بن الخطاب)	٥٧٠	احكم يا أبا أربد فيه.
(ابن عباس)	٥٦٣ و٦٤	الهدي والإطعام بمكة.
(الزهري)	٥٦٣	بحب الفدية على قاتل الصيد متعمداً بالكتاب وعلى المخطيء بالسنة.
(ابن عباس)	٥٥٧	كانت عكاظ وجنة ذو المجاز أسوأاً في الجاهلية..
(ابن عمر)	٥٥٢	إذا أدركت قابلاً حج واهد.
(عثمان بن عفان)	٥٤٧	إني لست كهيتكم إنما صيد لأجلني.
(عائشة)	٥٤٤	أوثق عليك نفتك.
(ابن عمر)	٥٤٣	لا تعقد عليك شيئاً.
(ابن عباس)	٥٣٣	إن هذا لمحنون.
(ابن عمر)	٥٢٨	إذا اعتمر في الحج ثم أقام فهو متمنع..
(ابن عباس)	٥١٢	إذا جامع المعتكف بطل اعتكافه..
(أنس بن مالك)	٣٨٣	ضعوا على بطنه حديدة.
(عمر بن الخطاب)	٣٧٢	الدعاء موقوف بين السماء والأرض..
(ابن عباس)	٣٦٨	الاستسقاء سنة كالعبيد.
(عمر بن الخطاب)	٣٤٦	صلوة الجمعة ركعتان من غير قصر..
(عمر - عائشة)	٣٤١	قصرت الصلاة من أجل الخطبة.
(عمر بن الخطاب)	٣٤١	إذا اشتد الزمام فليسجد على ظهر أخيه.
(كعب بن مالك)	٣٤٠	أول من صلى بنا الجمعة في نقيع الخضمات..

(عبد الله بن سيدان)	٢٣٩	شهدت الجمعة مع أبي بكر..
(عمر بن الخطاب)	٢٣٨	لا تجبي الجمعة عن سفر.
(أنس بن مالك)	٢٢٦	أقام أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
(عمر بن الخطاب)	٢١٦	كنا نتقى هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم برامهرمز.
(أبو بكر وعمر)	٣٠٥	إعراب القرآن أحب إلينا..
(ابن مسعود)	٢٩٥	لقد رأينا وما يختلف عنها إلى منافق معلوم النفاق..
(حميد الأعرج)	٢٨٧	من قرأ القرآن ثم دعا أمن على دعائه أربعة آلاف ملك.
(طلحة بن مصرف)	٢٨٦	أدركت أهل الخير من صدر هذه الأمة يستحبون الختم أول الليل..
(الفضل بن عياض)	٢٨٥	ينبغي لحامل القرآن ألا تكون له حاجة إلى أحد..
(ابن مسعود)	٢٨٤	ينبغي لحامل القرآن أن يعرف بليله إذا الناس نائمون..
(عمر بن الخطاب)	٢٨٤	يا معاشر القراء ارفعوا رؤوسكم..
(إبراهيم التيمي)	٢٨١	كنت أقرأ على أبي موسى وهو يمشي في الطريق.
(ابن عمر)	٢٧٨	إنما السجدة على من سمعها.
(ابن مسعود - عمران ابن الحصين)	٢٧٧	ما جلسنا لها.

(عثمان بن عفان)	٢٧٧	إنما السجدة على من استمع.
(عمر بن الخطاب)	٢٧٧	إن الله لم يفرض علينا السجود إلا أن نشاء..
(عمر بن الخطاب)	٢٧٧	يا أيها إنا نحر بالسجود فمن سجد فقد أصاب..
(عائشة)	٢٦١	ذاك الذي يلعب بوتره.
(ابن عباس)	٢٥٦	إن القنوت في صلاة الفجر بدعة.
(عمر بن الخطاب)	٢٥٠	اللهم إنا نستعينك ونستهديك ونستغفك..
	٢٥٦	أي بُني محدث.
(عمر بن الخطاب)	٢٥٠	الدعا موقوف بين السماء والأرض..
(ابن عباس)	٢٣٧	من نفح في صلاته فقد تكلم.
(إبراهيم النخعي)	١٩٩	السلام جزم والتكبير جزم.
(عطاء)	١٧٧	كنت أسمع الأئمة ابن الزبير ومن بعده يقولون آمين.
(عمر بن الخطاب)	١٥٩	تعلموا من النجوم ما تعرفون به القبلة والطريق.
(سهل بن سعد)	١٣٢	ما كنا نقل ولا نتغدى إلا بعد الجمعة.
(إبراهيم النخعي)	١٣٢	كانوا يؤخرن الظهر ويجهلون العصر في اليوم المغير.
(عمر بن الخطاب)	١٣٠	الصلاحة لها وقت شرطه الله تعالى لا تصح إلا به.
(ابن عباس)	١٢٩	دلوكها إذا فاء الفيء.
(عمر بن الخطاب)	١١٩	لولا الخليفي لأذنت.
(عبد الله بن شتيق)	١١٥	لم يكن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يرون شيئاً من الأعمال تركه كفر غير الصلاة.

(علي)	١١٥	من لم يصل فهو كافر.
(عمر بن الخطاب)	١١٥	لاحظ في الإسلام من ترك الصلاة.
(عثمان بن أبي العاص)	١٠٩	لا تقربي.
(عائشة)	١٠٦	المستحاضة لا يغشاها زوجها.
(ابن عباس)	١٠١	اعتززوا نكاح فروجهن.
(شريح)	٩٦	إن جاءت ببينة من بطانة أهلها.
(علي)	٩٥	أقل الحيض يوم وليلة.
(عطاء بن نصار)	٦٦	رأيت رجالاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يجلسون في المسجد وهم مجذبون.
(حابر)	٦٦	كان أحدهما يمر في المسجد جنباً مجذزاً.
(علي)	١٤	خير الكلام ما قل ودل.
(ابن عمر)	٦٦٨	كنا نشتري الطعام من الركبان جزافاً..
(ابن عمر)	٦٦٨	كنا نشتري الطعام من الركبان جزافاً..
(ابن عباس)	٦٦٤	فهي أن يباع على ظهره..
(ابن عباس)	٥٩٥	كنتُ فيمن قدم النبي صلى الله عليه وسلم في ضعفه أهله..
(عائشة)	٥٢٤	كأني أنظر إلى وبيس الطيب في مفارق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محروم.
(عائشة)	٥٢٤	كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لاسرامه..
(سعد بن أبي وقاص)	٤٠٩	الحمدوالى لحدا..

(ابن مسعود)	٤٠٥	إن اتبع أحدكم جنازة فليأخذ بقوائم السرير الأربع..
(مجاهد)	٤٠٤	رأيت عبدالله بن عمر لا يربح من مصلاه..
(أم عطية)	٤١٩	لَهُمَا عن زيارة القبور..
(عائشة)	٥١١	الستة للمعتكف ألا يخرج إلا لما لا بد منه.
(أنس بن مالك)	٣٨٣	ضعوا على بطنه حديدة.

رَفْعَةُ

**جِبْرِيلُ الرَّحْمَنُ لِلْخَنَّاسِيُّ  
الْأَشْعَارُ  
الْأَسْكَنُ لِلَّهِ لِلْفَزُوقِيِّ**

الصفحة	الشعر
٢٠	لا يسألون أخاهم حين يندهم في النابات على ما قال برهانا
٣٧	خزرج سعد بن عبادة      نحن قتلنا سيد الـ
١٠٠	لا تنكروا ضري له من دونه مثلاً شروداً في الندى والباس
٢٥٣	وقل إذا كنت في ذكر القنوت ولا يعز يارب من عاديت مكسورا
٥٩٧	إليك تعدو قلقاً وضيقها مخالفاً دين النصارى دينها
٨٨٩	بنونا بنو أبناءنا وبنائنا بنوهن أبناء الرجال الأبعد

رَفِعٌ

بِعِنْدِ الرَّحْمَنِ الْجَنْدِيِّ  
أُسْلَكْنَا لِلَّهِ الْفَرْوَانِ

بعن الرَّحْمَنِ الْجَنَّى  
لِأَكْثَرِ الْأَئِمَّةِ الْزَّوْقَرِسِ

الأعلام

رقم الصفحة	العلم
٢٥٨	إبراهيم بن عثمان العبسي
١٩٩	إبراهيم بن يزيد النخعي
٨٥١	إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق
٦٧٥	أبو إسحاق السبيسي = عمرو بن عبد الله بن عبيد
٥٠٤	أبو الشيخ = عبدالله بن محمد بن جعفر
١٦٠	أبو المعالي = أسعد بن المنجي
٨	أبو بكر بن العربي
٢٨٦	أبو بكر بن سليمان بن الأشعث
٩٩	أبو تمام
٢٩	أبو داود
٢٥٨	أبو شيبة = إبراهيم بن عثمان العبسي
٢٨٣	أبو عبد الرحمن السلمي = محمد بن الحسين بن محمد
٢٨٣	أبو عثمان المغربي = سعيد بن سلام
١٨١	أبو عمرو بن العلاء
٤٦٧	أبو مجلز = لاحق بن حميد
٨٩٧	أبو يعلى = محمد بن الحسين بن الفراء
٥٣٥	أبو يعلى الموصلي = أحمد بن علي بن المثنى
٦٣	الأثرم
٢٠٩	الأجري = محمد بن الحسين بن عبدالله

رقم الصفحة	العلم
١٨	أحمد بن شعيب
٥٣٥	أحمد بن علي بن المثنى
٢٤٩	أحمد بن علي بن ثابت
٣٨٧	أحمد بن محمد بن الحجاج
٢٣٧	أحمد بن محمد بن الحجاج
٢٥١	أحمد بن يحيى بن يسار
١٦٠	أسعد بن المنجّي
١٧٦	إسماعيل بن سعيد الشالبخي
٢٨٦	ابن أبي داود = أبو بكر بن سليمان بن الأشعث
٤٠١	ابن إسحاق = محمد بن إسحاق بن يسار
١٩١	ابن الأنباري = محمد بن القاسم
٢٨٤	ابن الكاتب = الحسين بن أحمد
٥٠٤	ابن النجار = محمد بن محمود بن حسن
١٣٧	ابن تيمير = محمد بن تميم الحراني
٦٧	ابن تيمية
١٠١	ابن جرير
١٥٩	ابن سيده = علي بن إسماعيل
٢٥١	ابن سيرين
١٣٥	ابن عبدالبر = يوسف بن عبدالله بن محمد
٨٨٥	ابن عبدالقربي = محمد بن عبدالقوبي بن بدران

رقم الصفحة	العلم
٤٠٢ و ١٠٧	ابن عقيل = علي بن عقيل
١٨	ابن ماجه = محمد بن يزيد
٥١٣	ابن هبيرة = يحيى بن محمد بن هبيرة
٣٤	البيهقي
٣١	الترمذى
٣٩١	تمام بن محمد بن عبد الله
٢٥١	ثعلب = أحمد بن يحيى بن يسار
٨٥١	الجوزجاني = إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق
٢٠٣	الحارث بن مسلم بن الحارث
٨٩٤	الحارثي = مسعود بن أحمد بن مسعود
٥١	الحاكم
٣٣	حبيب بن صالح
٣٣١	المجاوبي = موسى بن أحمد بن موسى
٢٦٠ و ٢٣٨	حرب بن إسماعيل
٣٣	الحكيم الترمذى
٣٢٤	حمد بن محمد البستي
١٧٩	حمزة بن حبيب بن عمارة
٥٨	الحميدى
٤٠٢	الخرقى = عمر بن الحسين بن عبد الله
٣٢٤	الخطابي = حمد بن محمد البستي

رقم الصفحة	العلم
٦٣	الدارقطني
٢٨٦	الدارمي = عبدالله بن عبد الرحمن
٦٦	سعيد بن منصور
١٨٠	سفيان بن عيينة
٢٨٣	سليم بن عنز
٢٢٢	السيوطى = عبد الرحمن بن الكمال
٤٣	الشافعى
١٧٦	الشالبى = إسماعيل بن سعيد
٦٧٥	شعبة بن الحجاج
٣٠	الطبرانى
٦٧٥	العالية بنت أيفع
١٠١	عبد بن حميد
٢٢٢	عبد الرحمن بن الكمال بن محمد
٢٠٣	عبد الرحمن بن حسان
٢٢٦	عبد الرحمن بن محمد بن قدامة
١٤٣	عبد السلام بن عبد الله
٧٣٢	عبد العزيز بن جعفر بن أحمد
٢٠٥	عبد القادر بن أبي صالح
٣٠٧	عبد الكريم بن هوازن
٥٠٤	عبد الله بن محمد بن جعفر

رقم الصفحة	العلم
٤٢٥	عبد المؤمن بن خلف الدمياطي
١٥٩	علي بن إسماعيل
١٨٠	علي بن حمزة بن عبد الله
٤٠٢ و ١٠٧	علي بن عقيل
٤٠٢	عمر بن الحسين بن عبد الله
٦٧٥	عمرو بن عبد الله بن عبيد
٩٠٥	عياض بن موسى بن عياض البحصبي
٦٧٥	غندر = محمد بن جعفر
٣٠٧	القشيري = عبد الكريم بن هوازن
١٨٠	الكسائي = علي بن حمزة بن عبد الله
٤٦٧	لائق بن حميد
٥٦٤	مالك بن أنس
٨٩٦	مشني بن جامع
٤٠٤	مجاحد بن جير
٤٠٢ و ١٤٣	المجد = عبدالسلام بن عبد الله
٥	محمد البلياني الحلبي
٩٠	محمد بن أحمد الفتوحي
٤٠١	محمد بن إسحاق بن يسار
٢١	محمد بن إسماعيل
٨٩٧	محمد بن الحسين بن القراء

رقم الصفحة	العلم
٢٠٩	محمد بن الحسين بن عبدالله
٢٨٣	محمد بن الحسين بن محمد
١٩١	محمد بن القاسم بن بشار
١٣٧	محمد بن تميم الحراني
٦٧٥	محمد بن جعفر
٨٨٥	محمد بن عبدالقوى بن بدران
٩٩٦٠	محمد بن عبدالله بن فيروز
٥٠٤	محمد بن محمود بن حسن
١٨	محمد بن يزيد
٣٨٧	المرذوي = أحمد بن محمد بن الحجاج
٣٨٧ و ٢٣٧	المروذى = أحمد بن محمد بن الحجاج
٨٩٤	مسعود بن أحمد بن مسعود الحارث
٢١	مسلم بن الحجاج
٨٩٦	مقاتل بن سليمان
٣٣١	موسى بن أحمد بن موسى
١٦٤	موسى بن أحمد بن موسى
١٨	النسائي = أحمد بن شعيب
٨	النوعي = يحيى بن شرف
٨٩٦	وهب بن منبه
٨	يحيى بن شرف بن مرى

رقم الصفحة	العلم
١٩٨	يحيى بن محمد بن صاعد
٥١٣	يحيى بن محمد بن هبيرة
١٩٩	يزيد بن حبيب
١٨١	يزيد بن هارون
١٣٥	يوسف بن عبدالله بن محمد

رَفِعُ

بَعْدَ الرَّحْمَنِ (الْجُنُوْنِ)  
أَسْكَنَهُ اللَّهُ الْفَرْدَوْسَ

رَفْعَةُ

عبد الرحمن الغنّي  
السلك للزوفكس  
القبائل والجماعات

رقم الصفحة	القبائل/الجماعات
٤٧٩	آل محمد صلى الله عليه وسلم
٤٧٩	آل أبي هب
٤٧٩	آل الحارث بن عبد المطلب
٤٧٩	آل جعفر
٤٧٩	آل عباس بن عبد المطلب
٤٧٩	آل عقيل بن أبي طالب
٤٧٩	آل علي
٦٥٠	بنو تغلب
٦٤٧ و ٨٩١	بنو عبد المطلب
٨٩٠	بنو عبد شمس
٦٤٧	بنو عبد مناف
٨٩٠	بنو نوفل
٤٧٩ و ٦٤٧ و ٤٨٠ و ٨٩٠	بنو هاشم
٩٧	الحرورية
١٣	الروافض

رَفِعٌ

بِعْدَ الرَّحْمَنِ (الْجُنُوْنِ)  
لِسْكَنَةِ اللَّهِ الْفَرْعَوْنِ

رَقْمُ

جِنْ (الرَّجُلُ الْجَنِيُّ)  
أَسْكَنَ (النَّبِيُّ الْفَزُورُ كَسْ)

الآماكن

رقم الصفحة	المكان
١٥٨	أبو قبيس
٣٤٢	أثيل الغابة
٦٦٠	أليس
٦٦٠	بانقيا
٧٢٣	بُحيري
٧٢٦ و ٦٦١	البصرة
٥٩١	بطن عرنة
٦١٦	البقع
٦٦٠	بني صلوبا
٥٣٨	التعميم
٥٣٨	التنعيم
٥٧٦	ثور
٥٣٧	البحفة
٥٩٨	جمع
٧٩٣ و ٦٤٣	الحجاز
٦٦٠	الحيرة
٦٤٤ و ٥٣٨ و ٦٤٣ و ٥٣٤	خراسان
٨٨٠	خمير
٣٢٠	ذات الرقاع

رقم الصفحة	المكان
٥٣٨	ذات عرق
٥٣٧	ذو الخليفة
٥٥٧	ذو المخاز
٣٢٦	رامهرمز
٦٤٣	الشام
٦١٩ و ٥٨٨ و ٥٨٧	الصفا
٥٧٤	طابة
٥٧٤	طيبة
٦٤٤ و ١٦٠	العراق
٦٢٠ و ٥٩٣	عرفات
٥٩٤ و ٥٩٢ و ٥٩٣ و ٥٩١ و ٥٩٠	عرفة
٦٢١ و ٦٢٠ و ٦١٩ و ٥٩٥ و ٥٩٥	
٣٢٤	عسفان
٥٤٠	عسفان
٥٥٧	عكاظ
٥٧٦	عير
٥٣٩	قدير
٥٣٧	قرن المنازل
٥٧٧	كداء
٥٧٧	كدى

رقم الصفحة	المكان
٥٣٤	كرمان
٦٦١	الكوفة
٥٩٣	المأزمان
٥٥٧	مجنة
٥٣٣ و ٥٧٤ و ٦٤٣ و ٧٣٥	المدينة
٥٨٨ و ٥٨٧ و ٦١٩	المروة
٥٩١ و ٥٩٤ و ٥٩٥ و ٦٢٠	مزدلفة
٥٩٦	المشعر الحرام
٦٤٣	مصر
٣٢٤	مكة
٥٩٠ و ٥٩٧ و ٥٩٥ و ٥٩٩ و ٦٠٥	مي
٦٠٨ و ٦٠٩	
٥٣٧	مهيعة
٣٤٠	نقع الخضمات
٥٩٠	غمرة
٥٩٤	وادي مسر
٥٣٧	يلملم

رَفِعُ

بْنِ الْمَحْمَدِ (الْجَنْدِي)  
أَلْكَنْ (الْمَهْرَقِي)

رُفْعَةِ  
جِبْلِ الْأَرْجُنْجِ الْمَجْرَى  
الْأَسْكَنْجِ لِبِرْنِ الْمَرْوَكِسِ

### الكتب والرسائل الواردة في صلب الكتاب

رقم الصفحة	الكتب / الرسائل
٦٦١	مستند مسرد
٢٠١	الأذكار
٢٠٥	الأذكار
٣٧٤	أصول ابن حامد
٥ و ١٦٤ و ٢٣٧ و ٢٧١ و ٣٢٩ و ٣٤١ و ٣٨٤ و ٦١٣ و ٤١٢ و ٤٢٠ و ٤٧١ و ٤٩٢ و ٥٧٥ و ٥٧٥ و ٨٨١ و ٦٤٦ و ٧٠٨ و ٧٥٥ و ٨٤٥ و ٨٧٠ و ٨٧٠	الإقاناع
٨٦٢ و ٤٣٧	الأموال
٩٩ و ٣٣٥ و ٥٦٧ و ٧٥٥	الإنصاف
٢٢٨	البلغة
٤٢٥	تاريخ ابن حربير
٢٧٤	التاريخ الكبير
٢٨٤	البيان في آداب حملة القرآن
٣٤٤ و ٧٥٥ و ٨٤٠	التلخيص
٤٩٥	التبية
٧٥٥ و ٦٥٧	التفصيح
٢٨٨	الجامع
٣٣١	حاشية التفصيح
٣٠٧	رسالة القشيري

رقم الصفحة	الكتب / الرسائل
٨٠٩ و ١٥٥	الرعاية
٦٣	الروضة
٧٣٢ و ٤١٢ و ٢٥٨	الشافي
٨٥٤	شرح الإقناع
١٦٧	شرح العمدة
٦١٣ و ٤٦٧ و ٥٣٥ و ٥٩٨ و ٣٨٤	الشرح الكبير
٦١٣ و ٤٢٤ و ٣٣١ و ٢٦٤ و ٩٠ و ٢٢٦	شرح المنتهى
٨٨١ و ٧٩٤ و ٨٤٠ و ٨٦٢ و ٦٩٠ و ٦٢٢	
٥٦٧	الصحاح
٤٢١ و ٢٠٦	الغنية
٤٨٣ و ٤٢٥ و ٣٧٧ و ٣٤٥ و ٢١٩	الفروع
٧٨٢ و ٧٧٩ و ٧٥٥ و ٥١٣ و ٥٠٨	
٤١٧	الفنون
٨٨٥ و ٥٦٧	القاموس المحيط
٦٦ و ٣١٢ و ٣٣٦ و ٤٦٧ و ٤٢٥ و ٨٥٤	المبدع
٤٢٥	المحرر
٢٠	مختصر التحرير
٣٤٥	مسائل حرب
٤٢٧ و ٣٣٨	مسند الشافعي
٨٨١	المطبع

رقم الصفحة	الكتب / الرسائل
٧٩٤ و ٦٥٧ و ٤٣٦ و ٤٢٥	المغنى
٢٢٨	المقفع
٧٩٤ و ٣٨٤ و ٣٢٩ و ٥	المنتهى
٣٧٩	الصيحة
٢٣٥	النهاية
٣٧٦	التوادر
٢٠٨	المدى النبوى
٢٢٨	الوجيز

رَفِعُ

بِعْدِ الْرَّحْمَنِ الْجَنْوَيِّ  
أَسْلَمَ اللَّهُ الْفَرْوَكَسِ

## المراجع

- الإجماع، لابن المنذر، ط ١ و ٢، مكتبة الفرقان، عجمان، ومكتبة مكة الثقافية، رأس الخيمة، تحقيق: د. صغير أحمد ضيف، ١٤٢٠هـ.
- إجماعات ابن عبدالبر في العبادات، جمع ودراسة: عبدالله بن مبارك البوصي، ط ١، دار طيبة، ١٤٢٠هـ.
- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان لابن بلبان ط مؤسسة الرسالة. تحقيق شعيب الأرناؤوط، بيروت، ١٤١٢هـ.
- أحكام الجنائز، للألباني، ط المكتب الإسلامي، ١٣.
- أحكام القرآن. لابن العربي. ط دار الباز ١٤١٦هـ. تحقيق محمد عبدالقادر عطا.
- الأحكام الوسطى. لعبدالحق الأشبيلي.
- الأحكام في أصول الأحكام. للأمدي. ط الرياض. ١٣٧٨هـ. تعليق الشيخ عبدالرزاق عفيفي.
- أخبار أصبهان. لأبي نعيم. ط ١ ليدن.
- أخبار قضاة مصر.
- أخصر المختصرات. لابن بلبان الدمشقي، ط ١، دار الشائر الإسلامية، تحقيق: محمد ناصر العجمي، ١٤١٦هـ.
- أخلاق أهل القرآن. للآجري. ط دار الإفتاء بالرياض.
- الإخنائية. لشيخ الإسلام ابن تيمية، ط ١ دار الخراز، تحقيق: أحمد العتري، ١٤٢٠هـ.
- الآداب الشرعية والمنع المرعية. لابن مفلح. ط ١ مؤسسة الرسالة ١٤١٦هـ. تحقيق شعيب الأرناؤوط وعمر القيام.

- أدب الخطيب. لعلاء الدين علي بن إبراهيم بن العطار الدمشقي، ط١ دار الغرب الإسلامي، تحقيق محمد السليماني، ١٩٩٦ م.
- الأدب المفرد. للبخاري. مع شرحه: فضل الله الصمد، ط٢ السلفية بمصر.
- إرشاد البصير إلى سنية التكبير عن البشير النذير. لأحمد الزعبي. ط١ دار الإمام مسلم ١٤٠٩ هـ.
- إرشاد القاصد إلى أنسى المقاصد. لابن الأكفاني. ط١ مكتبة لبنان ناشرون.
- إرواء الغليل في تحرير أحاديث منار السبيل. للألباني. ط١ المكتب الإسلامي.
- إرواء الغليل في تحرير أحاديث منار السبيل، للألباني، ط١، تحقيق محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت.
- أسماء رسول الله ومعاناتها. ابن فارس اللغوي. تحقيق ماجد الذهبي ونشرت في مجلة الكتب «العدد ٣٣٤. محرم ١٤٠٨ هـ».
- الأشباء والنظائر. لابن نجيم. ط١ تحقيق محمد مطيع الحافظ ١٤٠٣ هـ.
- الإشراف على نكت مسائل الخلاف. أبو محمد عبد الوهاب بن علي البغدادي، الطبعة الأولى، دار ابن حزم، ١٤٢٠ هـ.
- الإصابة في تمييز الصحابة. لابن حجر، ط١ مكتبة الكليات الأزهرية، تحقيق: د. طه الزيني، ١٣٩٠ هـ.
- أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن، للشنقيطي، ط١ مطبعة المدنى.
- إعلام الساجد بأحكام المساجد. للزرκشي.
- إغاثة اللھفان من مصائد الشیطان. لابن القیم. ط١ محمد حامد الفقی.
- الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع. لشمس الدين محمد الشربيني، مكتبة الحلبي، ١٣٥٩ هـ.

- الإقناع لطالب الانتفاع. لشرف الدين الحجاوي، ط١ دار هجر، تحقيق: د. عبدالله التركي، ١٤١٨هـ.
- إكمال الأعلام بثليل الكلام. لابن مالك. ط جامعة أم القرى. تحقيق: د. سعد الغامدي.
- الأم. للشافعي، ط١ دار الفكر، ١٤٠٠هـ.
- الأنساب. للسمعاني. ط١ الهند.
- أنساب الأشراف. للبلادري. ط١ الباز.
- الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب من الاختلاف. لابن عبدالبر. ط١، أضواء السلف. تحقيق: عبداللطيف المغربي، ١٤١٧هـ.
- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف. لعلاء الدين المرداوي، ط١، هجر، تحقيق: د. عبدالله التركي، ١٤١٥هـ.
- أنيس الفقهاء. لقاسم القونوي. ط١ دار الوفاء للنشر والتوزيع، تحقيق: د. أحمد الكبسي، ١٤٠٦هـ.
- الأوسط. لابن المنذر، ط١ دار طيبة، ١٤٢٠هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. لابن هشام. ط دار الحيل. تحقيق: محى الدين عبدالحميد.
- الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه. لمكي بن أبي طالب.
- اجتماع الجيوش الإسلامية.
- اختصار علوم الحديث. لابن كثير. ط دار العاصمة بالرياض ١٤١٥هـ مع شرحه للشيخ أحمد شاكر: «الباعت الحيث» وتعليق الألباني. تحقيق علي حسن عبدالحميد.
- الاختيار لتعليل المختار. عبدالله بن محمود بن مودود، ط٢ المكتبة الإسلامية، إسطنبول، ١٣٧٠هـ.

- الاختيارات الفقهية. لشیخ الإسلام ابن تیمیة، للبعلی، ط١ دار العاصمة، تحقيق: أحمد محمد الخلیل، ١٤١٨ھ.
- الاختيارات الفقهية. ط١ السعیدیة.
- الاستذکار. لابن عبدالبر. ط قلعجي.
- الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار. للحازمی، ط١، الهند.
- الاعتقاد. للبیهقی. ط دار الأفاق الجديدة. بیروت. تحقيق أحمد عصام الكاتب.
- اقتضاء الصراط المستقيم لخالفه أصحاب الجحیم. لابن تیمیة. ط٢ ، دار المسلم، تحقيق: د. ناصر بن عبدکریم العقل، ١٤١٥ھ.
- امتنان العلي بعدم زکاة الحلي، للشیخ فریح الهلال، ط١ ، دار العاصمة، ١٤١١ھ.
- الانتصار في المسائل الكبار. لأبي الخطاب الكلوذانی. ط١ العیکان.
- البحر الزخار المعروف بمسند البزار. للبزار، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زیدالله، ط١ مکتبة العلوم والحكم، ١٤١٥ھ.
- البحر المحيط في أصول الفقه للزرکشی ط١ الكويت. تحقيق د. عبدالستار أبو غدة.
- البحر المحيط. لأبي حیان. تصویر دار إحياء التراث العربي بیروت.
- بدائع الفوائد. لابن القیم. ط١ المنیریة.
- بداية العابد وكفاية الزاهد في الفقه على مذهب الإمام أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلَ. لعبدالرحمن بن عبدالله البعلی. ط١ ، دار البشائر، تحقيق: محمد بن ناصر العجمی، ١٤١٧ھ.
- بداية المبتدی في فقه الإمام أبي حنیفة، ط محمد علي صبیح بمصر.
- بداية المجتهد ونهاية المقتضد. للإمام محمد بن أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ بْنَ رَشْدَ الْقَرْطَبِيِّ، ط دار الكتب الحدیثیة.

- البداية والنهاية. لابن كثير. ط١ السعادة.
- بذل الماعون في فضل الطاعون. لابن حجر. ط دار العاصمة بالرياض.
- بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس. للضبي. ط١ دار الكاتب العربي ١٩٦٧ م.
- بغية النساك في أحكام السواك. للسفاريني. تحقيق عبد العزيز الدخيل. ط١ دار الصميدي ١٤٢٠ هـ.
- بلوغ المرام من أدلة الأحكام. لابن حجر، ط المكتبة التجارية الكبرى، عني به محمد حامد الفقي.
- بنو خالد وعلاقتهم بنجد. لعبد الكريم بن عبدالله المنيف. ط١ دار ثقيف للنشر والتأليف.
- بيان الوهم والإيمان الواقعين في كتاب الأحكام. لابنقطان. ط١ دار طيبة. تحقيق الدكتور الحسين سعيد.
- تاج العروس. محمد مرتضى الزبيدي، ط الكويت، ١٣٨٥ هـ.
- التاريخ الكبير. للبخاري، المكتبة الإسلامية، طبع الهند.
- تاريخ بغداد. للخطيب. مصورة دار الكتاب العربي. لبنان.
- التاريخ الصغير. للبخاري. تحقيق محمد إبراهيم زايد. ط١ دار الوعي بحلب ١٣٩٧ هـ.
- تاريخ مدينة دمشق. لابن عساكر. ط١ دار الفكر، تحقيق: العمروي، ١٤١٨ هـ.
- تاريخ ولاة مصر. لأبي عمر محمد بن يوسف الكندي، ط١ مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٧ هـ.
- التبصرة في القراءات السبع. لمكي بن أبي طالب. ط الدار السلفية بالهند. اعنى به محمد غوث.

- البيان في آداب حملة القرآن. للنwoي، تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط، ط١ دار البيان.
- تحرير الفاظ التنبيه. للنwoي، ط١ دار القلم، تحقيق: عبدالغني الدقر، ١٤٠٨هـ.
- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف. للمزي. تحقيق عبدالصمد شرف الدين. ط١ الهند.
- تحفة الألباب في شرح الأنساب. للمجلس الموريتاني. ط١ قطر.
- تحفة الذاكرين. للشوكاني. ط الحلبي.
- تحفة الفقهاء. لعلاء الدين السمرقندى، ط٢ إدارة إحياء التراث الإسلامي.
- تحفة المستفيد بتاريخ الأحساء في القديم والجديد. لمحمد بن عبدالله آل عبدالقادر. ط٢ مكتبة المعارف بالرياض. ومكتبة الأحساء الأهلية بالأحساء.
- تحفة المودود بأحكام المولود، لابن القيم، ط١، عناية بسام الجابي، ١٤٠٩هـ.
- التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية. لمحمد بن خليفة النبهاني. ط٢ دار إحياء العلوم. بيروت. المكتبة الوطنية. البحرين.
- التحقيق في مسائل الخلاف. لابن الجوزي. ط١ قلعجي. ١٤١٩هـ.
- تدريب الرواى في شرح تقریب النواوى. للسيوطى. ط دار الكتب الحديثة بمصر. تحقيق عبد الوهاب عبداللطيف.
- التذکار في أفضلي الأذکار. للقرطبي. ط١ دار البيان. دمشق. تحقيق عبدالقادر الأرناؤوط وإبراهيم الأرناؤوط.
- تذكرة الحفاظ. للذهبي. ط٣ الهند.
- الترغيب والترهيب. للمنذري. ط ابن كثير.

- تسهيل المسالك إلى هداية السالك إلى مذهب الإمام مالك. للشيخ مبارك بن علي بن حمـد الأحسـائي. ط١ مكتبة الإمام الشافعي. تحقيق الدكتور عبدالحميد بن مبارك آل الشيخ مبارك.
- التعريفات للجرجاني. تصوير مكتبة لبنان
- التعليق المغني على الدارقطني. تأليف ابن الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، المطبوع مع مستند الدارقطني، انظر مستند الدارقطني.
- تفسير القرآن العظيم. لابن كثير، تحقيق: سامي السلامـة، ط١ دار طيبة، ١٤١٨هـ.
- تفسير القرآن العظيم مستنداً عن رسول الله ﷺ والصحابة والتابعـين. لابن أبي حاتـم، تحقيق: أسعد محمد الطـيب، ط١، مكتبة الـباز، ١٤١٧هـ.
- تفسير عبدالرزاق، تحقيق: مصطفى مسلم محمد، ط١ مكتبة الرشد، ١٤١٠هـ.
- التكميل لما فات تخرـيجه من إرـواء الغـليل. لـعالـي الشـيخ صالح بن عبد العـزيـز آل الشـيخ. ط١ دارـ العاصـمة، ١٤١٧هـ.
- التلخيص الحـيـر في تـخـرـيـج أحـادـيـث الرـافـعـيـ الكـبـيرـ. لـابـن حـجـرـ، تـحـقـيقـ: دـ. شـعـبـانـ مـحـمـدـ إـسـمـاعـيلـ، طـ مـكـتـبـةـ الـكـلـيـاتـ، ١٣٩٩هـ.
- تلخيص المستدرك. للذهبيـ. مـطـبـوـعـ معـ المـسـتـدـرـكـ للـحاـكـمـ. يـنـظـرـ: المـسـتـدـرـكـ.
- التلقـينـ فـيـ الفـقـهـ الـمـالـكـيـ لـلـقـاضـيـ أـبـوـ مـحـمـدـ عـبـدـ الـوـهـابـ الـبـغـادـيـ، تـحـقـيقـ: مـحـمـدـ ثـالـثـ الـغـانـيـ، مـكـتـبـةـ الـبـازـ.
- التمهـيدـ. لـابـنـ عـبـدـ الـبـرـ. طـ الـمـغـربـ.
- تنـزـيهـ الشـرـيـعـةـ المـرـفـوـعـةـ عـنـ الـأـخـبـارـ الشـفـيـعـةـ وـالـمـوـضـوـعـةـ. لـابـنـ عـرـاقـ.
- ط١ مكتبة القاهرةـ. تـحـقـيقـ عـبـدـ الـوـهـابـ عـبـدـ الـلـطـيفـ وـعـبـدـ اللهـ مـحـمـدـ الصـدـيقـ.

- تنقیح التحقیق. لابن عبدالهادی.
- تنقیح التحقیق. للذهبی. مطبوع مع «التحقیق فی مسائل الخلاف» لابن الجوزی.
- التنقیح المشبع فی تحریر أحكام المقنع فی فقه الإمام احمد. للمرداوی، ط المطبعة السلفیة.
- تهذیب السنن. لابن القیم، المطبوع مع مختصر السنن.
- تهذیب الكمال. للمزمی، ط٤ مؤسسة الرسالة، تحقیق: د. بشار عواد، ١٤٠٦ھ.
- تهذیب اللغة. للأزہری، الدار المصرية للتألیف والترجمة، تحقیق: عبدالسلام هارون، ١٣٨٤ھ.
- التوضیح فی الجمع بین المقنع، لأحمد الشویکی، ط١ المکتبة المکیة، دراسة وتحقیق ناصر المیمان، ١٤١٨ھ.
- جامع البيان عند تأویل آی القرآن، للطبری، ط٣، الحلبی، ١٣٨٨ھ.
- الجامع الصغیر. للسيوطی. ضمن شرحه «فتح القدیر». للمناوی.
- الجامع لأحكام القرآن. للقرطبی، ط دار الكتب المصرية، ١٣٥٦ھ.
- الجامع لأخلاق الروای وآداب السامع. للخطبی. ط١ المعارف بالرياض ١٤٠٣ھ. تحقیق الدكتور الطحان.
- الجامع لشعب الإیمان. للبیهقی. ط١ الدار السلفیة، تحقیق: د. عبدالعلی عبدالحمید حامد، ١٤٠٧ھ.
- جلاء الأفهام فی فضل الصلاة والسلام على خیر الأنام. لابن القیم، ط دار ابن الجوزی، تحقیق: مشهور بن حسن آل سلمان، ١٤١٧ھ.
- الجمان فی تشبيهات القرآن. لابن ناقیا. ط١٤٠٧ھ، تحقیق الدكتور محمود الشیبانی.

- الجمعة ومكانتها في الدين. أحمد بن حجر آل بوطامي، من مطبوعات إدارة إحياء التراث بقطر، ١٤٠٣ هـ.
- الجهاد، لابن أبي عاصم. ط١ دار القلم، دمشق، ١٤٠٩ هـ.
- الجواب الكافي لمن سأله عن الدواء الشافي. لابن القيم. ط٣ ملتزم النشر أبو السمح عبدالظاهر إمام الحرم.
- الجوهر النقي. لابن التركماني. مطبوع بهامش سنن البيهقي.
- حاشية ابن عابدين. ينظر: رد المحتار.
- حاشية الجمل على شرح المنهج. للجمل، ط الحلبي.
- حاشية الروض المريع. عبد الرحمن بن قاسم، ط١، ١٤٠٠ هـ.
- حاشية العنقرى على الروض. ط مكتبة الرياض الحديثة.
- حاشية عثمان النجدي على متهى الإرادات. مطبوع مع «متهى الإرادات» ينظر: متهى الإرادات.
- حاشيته على مراقي الفلاح شرح نور الإيصالح. لأحمد بن محمد الطحاوي، ط٢، مكتبة الحلبي، ١٣٨٩ هـ.
- الحاوي الكبير، للإمام علي بن محمد الماوردي، تحقيق: د. محمود مطرجي، دار الفكر، ١٤١٤ هـ.
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة. للسيوطى. ط١ الحلبي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ١٣٨٧ هـ.
- الحكيم الترمذى ومنهجه الحدثى فى نوادر الأصول. د. رجاء مصطفى حزين. ط١ دار الآفاق العربية، القاهرة ١٤١٩ هـ.
- الخلية. لأبي نعيم. ط١ السعادة بمصر.
- حلية الفقهاء. لأبي الحسين بن فارس، ط١ تحقيق: د. عبدالله التركي، ١٤٠٣ هـ.
- خبيئة الأ��وان. لصديق حسن خان.

- خزانة الأدب.
- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر. للمجي. تصوير دار صادر. بيروت.
- خلاصة البدر المنير. لابن الملقن. ط الرشد. تحقيق حمدي السلفي.
- دائرة معارف القرن العشرين. محمد فريد.
- الدارس في تاريخ المدارس. للنعمي. ط ١ دار الجليل الجديد ١٤٠١ هـ. تحقيق جعفر الحسني.
- الدر المنشور في التفسير المأثور. للسيوطى، ط ١ دار الفكر، ١٤٠٣ هـ.
- الدر المنضد في أسماء كتب مذهب الإمام أحمد. لعبدالله بن حميد. ط ١ دار البشائر الإسلامية ١٤١٠ هـ. تحقيق جاسم بن سليمان الفهيد.
- الدر المنضد في ذكر أصحاب الإمام أحمد للعليمي. ط ١ مكتبة التوبة ١٤١٢ هـ تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين.
- الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقى. لابن البرد، ط ١، دار المجتمع، إعداد د: رضوان مختار، ١٤١١ هـ.
- درء اللوم والضيم في صوم يوم الغيم. لابن الجوزى، ط ١، دار البشائر، تحقيق: جاسم الفهيد الدوسري. ١٤١٥ هـ.
- الدراسة في تخريج أحاديث الهدایة. لابن حجر، ط ١ الفجالة الجديدة بمصر، تحقيق السيد عبدالله هاشم اليماني، ١٣٨٤ هـ.
- دليل الطالب لنيل المطالب، لماعن بن يوسف الكرمي، ط ١ مؤسسة الرسالة ١٤١٧ هـ، عُنى به سلطان بن عبد الرحمن العيد.
- ديوان عبدالجليل ياسين. ط ١ السلفية بمصر. على نفقة الشيخ علي بن عبدالله آل ثاني.
- ديوان علي بن معرب العيوني. ط ١ المكتب الإسلامي.

- الذخيرة، لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق د: محمد حجي ط ١ دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٤ م.
- الذيل على طبقات الحنابلة، لابن رجب، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٣ هـ.
- رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأ بصار. (حاشية ابن عابدين) ط دار الكتب العلمية، ١٤١٥ هـ.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. للألوسي. تصوير دار إحياء التراث العربي. بيروت.
- الروض البسام بترتيب وتحريف فوائد قام. لجاسم الفهيد الدوسري. ط دار البشائر الإسلامية ١٤١٠ هـ.
- الروض المربع شرح زاد المستقنع للحجاوي. المطبوع مع حاشية الروض المربع لابن قاسم.
- الروض المربع شرح زاد المستقنع. للحجاوي. تحقيق الدكتور عبدالله الطيار ومساركيه. ط ١. دار الوطن.
- الروض المعطار.
- الروض الندي شرح كافي المبتدى. لأحمد البعلبي، المطبعة السلفية.
- روضة الطالبين، للنwoي، المكتب الإسلامي.
- روضة الناظر في أصول الفقه. لابن قدامة. ط مكتبة الرشد. تحقيق د. عبدالكريم النملة.
- روضة الناظرين عن مآثر علماء نجد وحوادث السنين. للقاضي. ط ٣ الخلبي. ١٤١٠ هـ.
- زاد المحتاج. عبدالله بن حسن الكروهجي، تحقيق: عبدالله بن إبراهيم الأنباري، ط ١ الشؤون الدينية بقطر.

- زاد المحتاج بشرح المنهاج. لعبدالله بن حسن الكوهجي، ط١ الشؤون الدينية بقطر. عنى به عبدالله بن إبراهيم الأنصاري.
- زاد المعاد في هدي خير العباد. لابن القيم. ط مؤسسة الرسالة. تحقيق شعيب الأرناؤوط وعبدالقادر الأرناؤوط.
- زاد المستقنع. لشرف الدين الحجاوي، ط٣ المطبعة السلفية، ١٣٤٨هـ.
- الراهن في غريب ألفاظ الإمام الشافعي. لأبي منصور الأزهري ط دار البشائر ١٤١٩هـ.
- الراهن في غريب ألفاظ الإمام الشافعي. للأزهري. مطبوع في آخر الحاوي الكبير. للماوردي. ط الباز. والاعتماد على هذه النسخة في أبواب الطهارة وأول الصلاة.
- سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب. للسويدى. ط دار الكتب العلمية. بيروت.
- سبائك العسجد في أخبار نجل رزق الأسعد. عثمان بن سند. ط١ الهند ١٣٠٣هـ.
- السبيل الهاد إلى تحرير أحاديث كتاب الجهاد. للدكتور مساعد بن سليمان الراشد الحميد. مطبوع مع الجهاد لابن أبي عاصم. انظر: الجهاد.
- السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة. لمحمد بن حميد، ط١ مؤسسة الرسالة، تحقيق: د. عبدالرحمن العثيمين، ١٤١٦هـ.
- السلسيل في معرفة الدليل، للشيخ صالح البليهي، مكتبة المعارف، ط٤، ١٤٠٧هـ.
- سلسلة الأحاديث الصحيحة. للألباني، ط مكتبة المعارف، ١٤١٥هـ.
- السنة. لعبد الله بن الإمام أحمد. ط دار ابن القيم. تحقيق الدكتور محمد القحطاني.

- سنن أبي داود. ط ١ حمص. تحقيق عزت عبيد الدعايس. ١٣٨٨ هـ.
- سنن ابن ماجه. ط الحلبي. تحقيق فؤاد عبد الباقى.
- سنن الترمذى. ط ٢ الحلبي. تحقيق أحمد شاكر. ١٣٩٨ هـ.
- سنن الدارمى. ط السيد عبدالله هاشم المدى ١٣٨٦ هـ.
- سنن النسائى. مصورة عن الطبعة المصرية. عنابة الشيخ عبدالفتاح أبو غدة.
- سواطع القمرین في تحریج أحادیث أحكام العبدین. للدكتور الشيخ مساعد بن سليمان الرشید الحمید. ط ١ مکتبة العلوم والحكم، ١٤٠٦ هـ، مطبوع مع کتاب «أحكام العبدین» للفريابي.
- سیر أعلام النبلاء. للذهبي، ط مؤسسة الرسالة.
- شذرات الذهب، لابن العماد. ط ١ دار ابن كثير، تحقيق: محمود الأرناؤوط، عبدالقادر الأرناؤوط.
- شرح ألفية العراقي المسماة بالبصرة والتذكرة. لناظمها: العراقي. ط ١ المطبعة الجديدة بالغرب ١٣٥٤ هـ.
- شرح التسهيل. لابن مالك.
- شرح التصریح على التوضیح. للأزهری. تصویر دار الفکر.
- شرح الزركشی على مختصر الخرقی، لشمس الدین الزركشی، ط ١ مکتبة العیکان، ١٤١٢ هـ.
- شرح العقيدة الطحاوية. لابن أبي العز الحنفي. ط ٣ المکتب الإسلامي. تحقيق الألباني.
- شرح العمدة. لشيخ الإسلام ابن تيمية، ط ١ دار العاصمة، ١٤١٨ هـ، اعتنى بإخراجها خالد بن علي المشيقح. إلى آخر أذاب المشي إلى الصلاة. واعتنى زايد النشيري بكتاب الصيام منه. طبع في دار الأنصاري. واعتنى د. سعود العطیشان بكتاب الطهارة منه. طبع في العیکان.

- شرح الكافية الشافية. لابن مالك. ط جامعة أم القرى. تحقيق د. عبد المنعم هريدي.
- الشرح الكبير، لشمس الدين عبدالرحمن بن محمد ابن قدامة، المطبوع مع الإنصاف، تحقيق: د. عبدالله التركي.
- شرح الكرماني على البخاري. للكرماني، ط ١ البهية بمصر، ١٣٥٦ هـ.
- شرح الكوكب المنير. للفتوحى. ط جامعة الملك عبدالعزيز.
- شرح الكوكب المنير المسمى بمحضر التحرير. لابن النجار الفتوحى، ط ١ جامعة الملك عبدالعزيز، تحقيق: الدكتور محمد الزحيلي، والدكتور نزيه حماد، ١٤٠٠ هـ.
- شرح النسائي. للسيوطى. مطبوع مع سنن النسائي.
- شرح النووي على صحيح مسلم. ط ١ الحلبي.
- شرح حدود ابن عرفة الموسوم الهدایة الكافية الشافیة لبيان حقائق الإمام ابن عرفة العراقیة، لأبی عبدالله محمد الانصاری الرصاع، تحقيق محمد أبو الأجنان، والطاهر المعمری، ط دار الغرب الإسلامی، ١٩٩٣ م.
- شرح دیوان الحماسة. للتبریزی.
- شرح فتح القدير، لابن الهمام، ط ١ الحلبي، ١٣٨٩ هـ.
- شرح معانی الآثار للطحاوی، مطبعة الأنوار المحمدية.
- شرح منتهی الإرادات. لمصور البهوقی، ط ١ مکتبة الرياض الحدیثة.
- الشفا بتعريف حقوق المصطفی. للقاضی عیاض. ط الحلبي. تحقيق علي محمد البعجاوی.
- الشمائیل. للترمذی. مکتبة مدینة العلم بمکة.
- الصارم المسلول على شاتم الرسول، لابن تیمیة. ط ١، رمادی للنشر، المؤمن للتوزیع، تحقيق محمد الحلوانی و محمد کبیر شودری، ١٤١٧ هـ.

- الصارم المنكي في الرد على السبكي . لـ محمد بن عبد الهادي ، طبع الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية ، ط ٣ ، ١٤٠٣ هـ.
- الصلاح . إسماعيل الجوهري ، دار العلم للملايين ، ط الثانية ، تحقيق : أحمد عبدالغفور عطار ، ١٣٩٩ هـ.
- صحيح البخاري . ط المكتبة الإسلامية - استانبول - تركيا .
- صحيح مسلم . ط الحلبـي . تحقيق فؤاد عبد الباقي . ١٣٧٤ هـ.
- الصلاة . لأبي نعيم الفضل بن دكين . ط ١ ، مكتبة الغرباء الأثرية . تحقيق : صلاح الشلاحي ، ١٤١٧ هـ.
- الصلاة والتهجد . لـ عبد الحق الإشبيلي . تحقيق عادل أبو المعاطي . ط ١ الوفاء بمصر .
- الصلة : ابن بشكوال . ط ١ الدار المصرية للتأليف والنشر ١٩٦٦ م .
- الضعفاء الكبير للعقيلي ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، تحقيق د. عبد المعطي أمين قلعجي ، ١٤٠٤ هـ.
- طبقات الحنابلة . لـ ابن أبي يعلى . ط ١ أنصار السنة المحمدية . تحقيق محمد حامد الفقي .
- طبقات الشافعية الكبرى ، للسبكي ، ط ١ ، مطبعة الحلبـي ١٣٨٣ هـ.
- طبقات الشعراني الكبرى . تصوير الطبعة الأولى .
- الطبقات الكبرى ، لـ ابن سعد ، دار بيروت ، ١٤٠٠ هـ.
- طيبة النشر في القراءات العشر . لـ ابن الجوزـي . ط ١ الحلبـي ١٣٦٩ هـ . تحقيق الشيخ علي محمد الضباع .
- الظروف الزمانية في القرآن الكريم . لـ بشير محمد زقـلان .
- عارضة الأحوـزي بـشرح الترمذـي . لـ ابن العربي . تصوير دار الكتب العلمية . بيـرـوت .
- العـبرـ في خـبرـ من غـبرـ . للـذهبـي . طـ الـكـويـتـ .

- العبرة مما جاء في الغزو والشهادة والهجرة. لصديق حسن خان. ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: محمد السعيد زغلول، ١٤٠٥ هـ.
- عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة. لابن شاس، ط ١ المجمع الفقهي، ١٤١٥ هـ.
- علماء نجد خلال ستة قرون. للشيخ عبدالله بن عبدالرحمن البسام، ط ٢ دار العاصمة، ١٤١٩ هـ.
- عمل اليوم والليلة. لابن السندي، ط ١ مكتبة التراث الإسلامي، تحقيق عبدالله حجاج.
- عنوان المجد في تاريخ نجد. لابن بشر. ط وزارة المعارف ١٣٩٤ هـ، تحقيق عبدالرحمن بن عبداللطيف آل الشيخ.
- غاية السول في خصائص الرسول. لابن الملقن. تحقيق عبدالله بحر الدين. ط ١ دار البشائر الإسلامية ١٤١٤ هـ.
- الفتاوي السعدية. للشيخ عبدالرحمن السعدي. ط ١ السعيدية.
- فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ. جمع محمد بن عبدالرحمن القاسم. ط ١ الحكومة.
- فتاوى العز بن عبدالسلام. الرسالة.
- الفتاوي الهندية. تصوير دار إحياء التراث العربي.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري. لابن حجر، ط ١ السلفية.
- الفتح الرباني بمفردات ابن حنبل الشيباني. لأحمد بن عبد المنعم الدمشقي ط ١ دار العاصمة ١٤١٥ هـ، تحقيق: د. عبدالله الطيار، د. عبدالعزيز بن محمد الحجيلان.
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدرایة من علم التفسير. للشوکاني، ط ١ دار الوفاء، حققه د: عبدالرحمن عميرة، ١٤١٥ هـ.

- فتح المجيد شرح كتاب التوحيد. للشيخ عبد الرحمن بن حسن. ط ١ دار الصميدي. تحقيق الدكتور الوليد الفريان.
- الفتوحات الربانية شرح الأذكار النواوية. لابن علان. مصورة دار إحياء التراث العربي. بيروت.
- الفروسية. لابن القيم. ط دار ابن عفان. تحقيق مشهور حسن سلمان.
- الفروع. لابن مفلح، ط ١ المنار، ١٣٣٩ هـ. من أول الكتاب إلى أول الجنائز.
- الفروع. لابن مفلح. تصوير مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
- فضائل القرآن. لابن كثير.
- فضل الصلاة على النبي ﷺ. لإسماعيل بن إسحاق. تحقيق الألبانيز ط المكتب الإسلامي.
- فضل الله الصمد في توضيح الأدب المفرد. لفضل الله الجيلاني، ط ٢ السلفية بمصر.
- الفقه الإسلامي وأدلته. د. وهب الزحيلي، ط ٣، دار الفكر، ١٤٠٩ هـ.
- فقه الزكاة. للدكتور يوسف القرضاوي. ط ٣ مؤسسة الرسالة، ١٣٩٧ هـ.
- فقه زكاة الحلي، للدكتور إبراهيم بن محمد الصبيحي، ط ١٤١٢ هـ.
- فيض القدير بشرح الجامع الصغير. لعبدالرؤوف المناوي، دار المعرفة، ١٣٩١ هـ.
- قاعدة في الوسيلة. لابن تيمية. ط ١ دار العاصمة، تحقيق: علي بن عبدالعزيز الشبل، ١٤٢٠ هـ.
- قاموس الغذاء والتداوي بالنبات. أحمد قدامة. ط ٦ دار النفائس، ١٤١٠ هـ.

- القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً، تأليف سعدي أبو حبيب، ط٢، دار الفكر، ١٤٠٨هـ.
- القاموس المحيط، للفيروزآبادي، ط٢، طبعة مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ.
- القراءة خلف الإمام. للبيهقي، ط١، دار ال باز. تحقيق: محمد السعيد زغلول، ١٤٠٥هـ.
- قصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل، للمحبني، ط١، مكتبة التوبة، تحقيق: عثمان الصيني، ١٤١٥هـ.
- القضاء والأوقاف في الأحساء والقطيف وقطر. للدكتور عبدالله بن ناصر السبيسي. ط١٤٢٠هـ.
- قليوين وعميره، مطبعة الحلبي.
- القواعد. لابن رجب. ط١ دار ابن عفان. تحقيق مشهور حسن سلمان.
- قوت القلوب في معاملة علام الغيوب. لابن طالب المكي. ط دار صادر، بيروت، تحقيق: سعيد نسيب مكارم، ١٩٩٥م.
- القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع. للشخاوي. ط٢ المنكاني. عام ١٣٩٧هـ.
- القول الجلي في زكاة الحلبي، للشيخ عبدالله البسام، ط١، ١٤١٠هـ.
- الكافي، لعبد الله بن أحمد ابن قدامة المقدسي، ط١ دار هجر، تحقيق: د. عبدالله التركي، ١٤١٧هـ.
- الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي الجرجاني، ط١، دار الفكر، تحقيق لجنة من المختصين، ٤١٤٠٤هـ.
- كشاف القناع عن متن الإقناع. للبهوي. ط مكتبة النصر الحديثة.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقوایل في وجوه التنزيل. للزمخشي، ط الأخيرة، مطبعة الحلبي، ١٣٩٢هـ.

- كشف الخفاء ومزيل الإلباب عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس. للعجلوني. ط مؤسسة الرسالة. صصحه أحمد القلاش.
- كشف الستر عن حكم الصلاة بعد الوتر. لابن حجر. تحقيق هادي المري. ط دار ابن حزم ١٤١٤هـ.
- كشف الستر عن فرضية الوتر، لعبدالغني النابلسي، ط١، السعادة بمصر. علق عليه محمد زاهد الكوثري. ١٣٧٠هـ.
- كشف الظنو.
- كشف المخدرات والرياض المزهرات، شرح أخصر المختصرات. لعبدالرحمن بن عبدالله البعلبي. ط١ السلفية بمصر.
- الكلام في بيع الفضولي. لصلاح الدين العلائي، ط١ دار عالم الكتب، تحقيق الدكتور: محمد المسعودي.
- الكواكب السائير بأعيان المائة العاشرة. للغزي. تصوير دار الفكر.
- لسان العرب. لابن منظور: ١ - دار صادر. ٢ - دار بيروت للطباعة والنشر، ١٣٨٨هـ.
- لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف. لابن رجب. تحقيق ياسين الواس. ط دار ابن كثير ١٤١٣هـ.
- المبدع في شرح المقنع. لابن مفلح، ط١ المكتب الإسلامي.
- مجمع الأئم في شرح ملتقى الأبحر. عبدالرحمن بن شيخ زاده، ط دار سعادت، ١٣٢٧هـ.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. للهيثمي. تصوير: دار الكتاب العربي، ١٤٠٢هـ.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. للهيثمي، تحقيق حسين سليم الداراني، ط١ دار المأمون، ١٤١٢هـ ط دار الكتاب العربي، ١٤٠٢هـ. الجزءان الأول والثاني.

- مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار. محمد طاهر الصديقي الهندي الفتنى الكجرائي، ط ٣ دار الإيمان ١٤١٥ هـ.
- المجموع شرح المهدب. للنووى، ط دار الفكر.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جع ابن قاسم، الشئون الإسلامية بمجمع الملك فهد، ١٤١٦ هـ.
- المحلى. لابن حزم. ط حسن زيدان طلبة، ١٣٨٨ هـ.
- المحلى، لابن حزم، مكتبة الجمهورية العربية، إشراف زيدان أبو المكارم، ١٣٨٧ هـ.
- مختصر الإفادات في ربع العبادات والأداب وزيادات. لابن بلبان، تحقيق: محمد العجمي، ط ١ دار البشائر، ١٤١٩ هـ.
- مختصر خلافيات البيهقي، أحمد بن فرح الإشبيلي، تحقيق: د. إبراهيم الخضيري، ط مكتبة الرشد، ١٤١٧ هـ.
- مختصر زائد مسند البزار. لابن حجر. ط مؤسسة الكتب الثقافية. تحقيق صبري أبو ذر.
- مختصر سنن أبي داود. للمنذري، تحقيق: أحمد شاكر ومحمد حامد الفقي، تصوير المكتبة الأثرية، ١٣٩٩ هـ.
- مختصر قيام الليل. للمقرizi.
- مراتب الإجماع. لابن حزم، دار الكتب العلمية.
- المراسيل. لأبي داود. ط ١ الرسالة ١٤٠٨ هـ. تحقيق شعيب الأرناؤوط.
- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز. لأبي شامة. ط ١ مكتبة الإمام الذهبي بالكويت ١٤١٤ هـ. تحقيق الدكتور وليد بن مساعد الطبطبائي.
- مسائل الإمام أحمد. روایة ابنه صالح، ط ١ الدار العلمية، تحقيق ودراسة: د. فضل الرحمندين محمد، ١٤٠٨ هـ.

- مسائل الإمام أحمد. رواية ابنه صالح، ط١ دار الوطن، بإشراف: طارق بن عوض الله بن محمد، ١٤٢٠هـ.
- مسائل الإمام أحمد. رواية ابنه عبدالله ط١. مكتبة الدار، تحقيق: د. علي سليمان المها، ١٤٠٦هـ.
- المسائل والرسائل.
- مستدرك الحاكم. تصوير عن الطبعة الهندية. الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.
- المستوعب للسامري ط دار خضر. د. عبد الملك الدهيش ١٤٢٠هـ.
- المستوعب، للسامري. ط١ مكتبة المعارف للنشر والتوزيع. تحقيق: د. مساعد بن قاسم الفالح، ١٤١٣هـ من أوله إلى آخر المنسك.
- مستند أبي يعلى الموصلي. للحافظ أحمد بن علي بن المثنى التميمي. تحقيق: حسين سليم أسد، ط١ دار المأمون، ١٤١٦هـ.
- مستند الدارقطني. ط١ المدنى، ١٣٨٦هـ.
- مستند الفاروق عمر بن الخطاب. لابن كثير. ط١ الوفاء بمصر.
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار. للثقاضي عياض، ط١ دار الفكر، ١٤١٨هـ.
- مشكاة المصايح. للطبراني. تحقيق الألباني. ط المكتب الإسلامي.
- المصاحف. لابن أبي داود. ط١ مؤسسة قرطبة بمصر.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. لأحمد للفيومي. تصوير دار القلم، بيروت.
- مصنف ابن أبي شيبة. ط الهند.
- المصنف. لعبدالرازق، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط١ الملجم العلمي.
- المطلع على أبواب المقنع للبعلي ط المكتب الإسلامي، ١٣٨٥هـ.

- معالم السنن. للخطابي، المطبوع مع مختصر السنن.
- معجم الأعشاب والنباتات الطبية. إعداد الدكتور حسان قيسى. ط ٣ دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٨ هـ.
- المعجم الأوسط. للطبراني، ط ١ مكتبة المعرف، تحقيق: د. محمود الطحان، ١٤١٥ هـ.
- معجم البلدان، لياقوت الحموي، طبعة دار صادر، دار بيروت، ١٤٠٤ هـ.
- المعجم الصغير. للطبراني. ط السلفية بالمدينة المنورة.
- المعجم الكبير. للطبراني، تحقيق: هدي السلفي، ط ١ مطبعة الوطن العربي ببغداد، ١٤٠٠ هـ.
- معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، للدكتور محمود عبد الرحمن عبدالمنعم، ط ١، دار الفضيلة.
- معجم مصطلحات الصوفية. للدكتور أنور فؤاد أبو خزام. ط ١ مكتبة لبنان ناشرون.
- المعجم الوسيط. مجموعة مؤلفين، ط دار الدعوة، ١٩٨٩ م.
- معجم قبائل العرب. لعمر رضا كحاله. ط ٥ مؤسسة الرسالة ١٤٠٥ هـ.
- معجم مقاييس اللغة. أحمد بن فارس بن زكريا، ط مطبعة الحلبي، ط الثانية، ١٣٨٩ هـ. تحقيق عبد السلام هارون.
- المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم. للجواليقي، ط دار القلم، ١٤١٠ هـ.
- معرفة السنن والآثار. للبيهقي، ط ١ جامعة الدراسات الإسلامية... وغيرها، ١٤١٢ هـ.
- المعرفة والتاريخ. للفسوي، ط ٢ مؤسسة الرسالة، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، ١٤٠١ هـ.

- المعونة على مذهب عالم المدينة. للقاضي عبد الوهاب البغدادي، تحقيق دهيش عبدالحق، دار الباز.
- معونة أولي النهى شرح المتهى. لتقى الدين محمد بن أحمد الفتوحى الشهير بابن النجار، دراسة وتحقيق: د. عبد الملك بن دهيش، ط١ دار خضر، ١٤١٥ هـ.
- المغرب في ترتيب المربّ. لأبي الفتح المطرزي. ط دار الكتاب العربي، بيروت.
- المغني. لابن قدامة. ط١ هجر تحقيق: د. عبدالله التركي، ود. عبدالفتاح الحلو.
- المغني عن حل الأسفار في تحرير ما في الإحياء من الأخبار. للعرافي. ط ضمن «إحياء علوم الدين» ط دار المعرفة. بيروت.
- مغني الحاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج. محمد الشربini الخطيب، ط مطبعة الحلبي، ١٣٧٧ هـ.
- مفاكهه الخلان في حوادث الزمان. لابن طولون.
- مفردات القرآن. للراغب الأصبهاني. ط١ مؤسسة الرسالة.
- مقالات الإسلاميين. للأشعري. ط مكتبة النهضة المصرية. تحقيق محي الدين عبدالحميد.
- مقدمة في بيان المصطلحات الفقهية على المذهب الحنفي. للشيخ علي الهندي.
- المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، لابن مفلح، ط١، مكتبة الرشد، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ١٤١٠ هـ.
- المقنع في شرح مختصر الخرقى، للحسن بن أحمد البنا، ط١، مكتبة الرشد، تحقيق د. عبدالعزيز البعيمى، ١٤١٤ هـ.

- المقنع. لموفق الدين محمد بن عبدالله ابن قدامة، المطبوع مع الإنصاف، تحقيق: د. عبدالله التركي.
- الملل والنحل. للشهرستاني. ط الحلبي. ١٣٨٧هـ. تحقيق محمد سيد كيلاني.
- الممتع في شرح المقنع. لزين الدين التنوخي، ط١ دار خضر، دراسة وتحقيق: د. عبدالمالك بن دهيش، ١٤١٨هـ.
- من أحكام الديانة. لأبي عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري. ط١ دار ابن حزم بالرياض ١٤١٨هـ.
- مناقب الشافعي. للرازي.
- مناقب الشافعي. للبيهقي. ط١ دار التراث ١٣٩١هـ. تحقيق السيد أحمد صقر.
- المنتظم في تاريخ الأمم والملوک. لابن الجوزي، ط١ دار الكتب العلمية، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، ومصطفى عبدالقادر عطا، ١٤١٢هـ.
- منتهى الإرادات. لتقى الدين الفتوحى، ط١ مؤسسة الرسالة، تحقيق: د. عبدالله التركي، ١٤١٩هـ.
- المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد للعليمي، ط١، مكتبة الرشد، تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط و محمود الأرناؤوط، ١٩٩٧م.
- موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان. للهيثمي، تحقيق حسين سليم الداراني، وعده علي كوشك، ط دار الثقافة العربية، ١٤١٢هـ.
- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل. محمد بن محمد المغربي، دار الكتب العلمية، ط ١٤١٦هـ.
- موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي. لسعدي أبو حبيب، ط٢ دار الفكر، ١٤٠٤هـ.
- الموسوعة العربية الميسرة.

- موسوعة صحة العائلة. بعنوية مجموعة من الأطباء. أشرف عليها الدكتور «طوني سمث». ط دار العلم للملايين.
- الموضع لأوهام الجمع والتفريق. للخطيب. تصحيح الشيخ عبدالرحمن المعلمي. ط ٢ دار الفكر الإسلامي ١٤٠٥ هـ.
- الموضوعات. لابن الجوزي. ط المكتبة السلفية بالمدينة ١٣٨٦ هـ تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال. للذهبي. ط الحلبى ١٣٨٢ هـ. تحقيق علي محمد البعاوي.
- الناسخ والنسخ. للنحاس.
- النبوات: ابن تيمية. ط دار الكتب العلمية. بيروت ١٤٠٢ هـ.
- النحو الوافي. لعباس حسن. ط ٨ دار المعارف بمصر.
- نسب قريش. لأبي عبدالله الزبيري. ط ١ دار المعارف بمصر.
- النشر في القراءات العشر.
- نصب الرأية تخريج أحاديث الهدایة. للزيلعی. ط ١ مكتبة عباس أحمد الباز ١٤١٩ هـ.
- النظم المستعدب في تفسير غريب ألفاظ المذهب. لابن بطال الركبي. ط المكتبة التجارية. مكة ١٤٠٨ هـ. تحقيق د. مصطفى عبدالحفيظ سالم.
- النعت الأكمل لأصحاب الإمام أحمد بن حنبل. للغزى. ط ١ دار الفكر ١٤٠٢ هـ.
- نوادر الفقهاء. للجوهري، ط ١ دار القلم، الدار الشامية، تحقيق: د. محمد فضل المراد، ١٤١٤ هـ.
- نوادر مخطوطات علامة الكويت عبدالله الخلف الدحيان. للشيخ محمد بن ناصر العجمي. ط ١ وزارة الأوقاف بالكويت. ١٤١٦ هـ.

- نواسخ القرآن. لابن الجوزي. تحقيق محمد أشرف المباري. ط ١ الجامعة الإسلامية ١٤٠٤ هـ.
- النونية. للإمام عبدالله بن محمد المالكي الفحيطاني. ط ضمن مجموعة ابن يوسف المسماة: «أربع البضاعة في معتقد أهل السنة والجماعة» ط ٢ مطابع الجزيرة بالرياض ١٣٩٣ هـ طبع على نفقة صالح العبدالعزيز الراجحي.
- هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المذاهب. لابن جماعة الكناني. ط دار البشائر. تحقيق د/ نور الدين عتر. ١٤١٤ هـ.
- هدية العارفين. البغدادي.
- الوفا بأحوال المصطفى. لابن الجوزي. ط دار الكتب الحديثة بمصر. ١٣٨٦ هـ. تحقيق مصطفى عبد الواحد.
- الوقوف من مسائل الإمام أحمد. لأحمد بن هارون الخلال، ط ١، مكتبة المعارف، ١٤١٠ هـ.

## فهرس الموضوعات

ج.....	مقدمة المحقق
٥.....	مقدمة المؤلف
٢٥.....	فصل في الحجز بين شيئين
٣٠.....	فصل في الاستجاء
٤٣.....	فصل في السوال
٥٢.....	فصل في فروض الوضوء
٥٧.....	فصل في المسح على الخف ونحوه
٦٠.....	فصل في نواقص الوضوء
٦٨.....	فصل في أحكام الغسل
٧٧.....	فصل في التيمم
٨٤.....	فصل في إزالة النجاسة الحكمية
٩٢.....	فصل في الحيض
١١١.....	كتاب الصلاة
١١٧.....	فصل في الأذان
١٢٩.....	فصل في شروط الصلاة
١٤٩.....	فصل في الأماكن التي لا تصح فيها الصلاة
١٦٦.....	باب صفة الصلاة وأركانها وواجباتها
٢٢٨.....	فصل في أقوال الصلاة وأفعالها
٢٣٥.....	فصل
٢٤٣.....	فصل في صلاة التطوع
٢٩١.....	فصل في أوقات النهي
٢٩٥.....	فصل في صلاة الجمعة وأحكامها
٣٠٥.....	فصل في الإمامة ومعرفة الأولى بها

٣١٨.....	فصل في صلاة أهل الأعذار.....
٣٢٠.....	فصل في صلاة المريض.....
٣٢٤.....	فصل في القصر.....
٣٢٧.....	فصل في الجمع .....
٣٣٠.....	فصل في صلاة الخوف.....
٣٣٥.....	فصل في صلاة الجمعة.....
٣٥٦.....	فصل في صلاة العيددين وأحكامها.....
٣٦٥.....	فصل في صلاة الكسوف.....
٣٦٨.....	فصل في صلاة الاستسقاء.....
٣٧٥.....	<b>كتاب الجنائز.....</b>
٣٨٦.....	فصل في غسل الميت.....
٣٩٥.....	فصل في تكفين الميت.....
٣٩٨.....	فصل في الصلاة على الميت.....
٤٢٥.....	<b>كتاب الزكاة.....</b>
٤٤٤.....	فصل في زكاة الخارج من الأرض .....
٤٥٦.....	فصل في زكاة الأثمان.....
٤٦٤.....	فصل في زكاة الفطر.....
٤٦٩.....	فصل.....
٤٨٤.....	<b>كتاب الصيام .....</b>
٤٩٣.....	فصل فيما يفسد الصوم وما يتعلق بذلك.....
٥٠٢.....	فصل في صوم التطوع.....
٥١٠.....	فصل في الاعتكاف .....
٥١٤.....	<b>كتاب الحج .....</b>
٥٣٧.....	فصل في المواقف .....
٥٥٩.....	فصل في الفدية وبيان أقسامها وأحكامها .....

باب آداب دخول مكة ..... ٥٧٧
فصل في صفة الحج والعمرة وما يتعلق بذلك ..... ٥٩٠
فصل (أركان الحج أربعة) ..... ٦١٩
فصل في الهدى والأضاحي والعقيدة ..... ٦٢٤
كتاب الجهاد ..... ٦٤٠
فصل في عقد الزمة ..... ٦٥٠
كتاب البيع ..... ٦٥٥
فصل في الشروط في البيع ..... ٦٧٨
فصل في الخيار في البيع والتصرف في المبيع قبل قبضه ..... ٦٨٣
فصل في التصرف في البيع ..... ٧٠٠
فصل في الريا والصرف ..... ٧٠٣
فصل في بيع الأصول والثمار وما يتعلق بها ..... ٧١٥
فصل في السلم ..... ٧٢٢
فصل في القرض ..... ٧٣٠
فصل في الرهن ..... ٧٣٥
فصل في الضمان ..... ٧٤١
فصل في الصلح وأحكام الجوار ..... ٧٥٢
فصل في حكم الجوار ..... ٧٥٨
فصل في الحجر على المفلس وغيره ..... ٧٦٥
فصل في الحجر لحظ نفس المحجور عليه ..... ٧٧١
فصل في الوكالة ..... ٧٧٩
فصل في الشركة ..... ٧٨٩
فصل في المسافة ..... ٨٠٣
فصل في الإجارة ..... ٨٠٨
فصل ..... ٨٢١

٨٢٦	فصل في المسابقة
٨٣٢	فصل في العارية
٨٣٥	فصل في الغضب
٨٤٢	فصل
٨٤٩	فصل في الشفعة
٨٥٤	فصل في الوديعة
٨٥٩	فصل في إحياء الموات
٨٧٧	فصل في الجعالة
٨٧٩	فصل في اللقطة
٨٨٠	فصل في الوقف
٨٩٥	فصل في الهبة
٩٠٩	الفهارس
٩١١	فهرس الآيات
٩٣١	فهرس الأحاديث
٩٨٣	فهرس الآثار
٩٩٣	فهرس الأشعار
٩٩٥	فهرس الأعلام
١٠٠٣	فهرس القبائل والجماعات
١٠٠٥	فهرس الأماكن
١٠٠٩	فهرس الكتب والرسائل الواردة في صلب الكتاب
١٠١٣	المراجع
١٠٣٩	فهرس الموضوعات

### رَفْعَ

عن الرَّحْمَنِ الْجَنَّى  
لِلْكُلْمَانِ الْفَرْوَكَسِ

رَفِعٌ

بِعِنْدِ الرَّحْمَنِ الْجَنْدِيِّ  
أَسْلَمْنَا لِلَّهِ الْفَرْدَوْكَسِ

رُفْعٌ  
جَبَرُ الْمَعْنَاجُ الْجَهْرَيُّ  
أَسْكَنَهُ اللَّهُ الْفَرْوَانُ